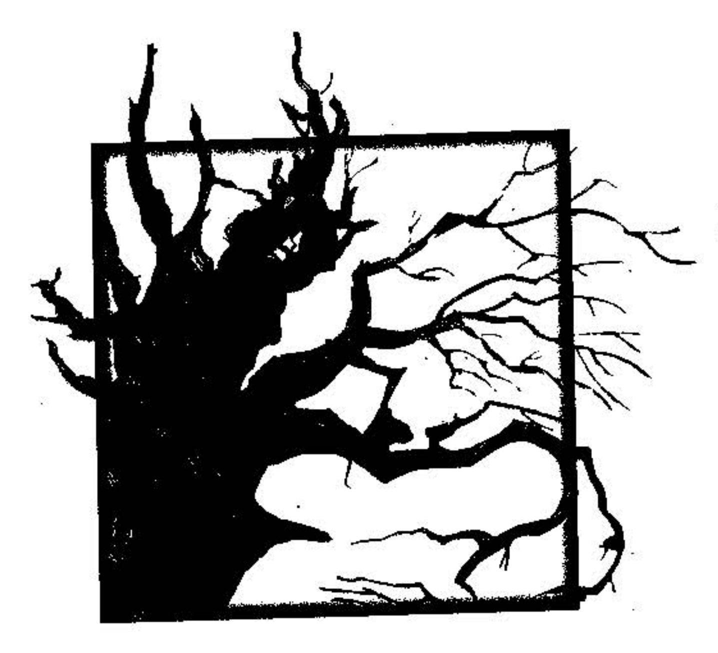




تأليف

أبي معاوية غالب بن أحمد الساقي

قدم له وقرضه

الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة

فضيلة الشيخ أكرم زيادة

الطبعة الأولى

عمان – الأردن

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

مقدمة

الأستاذ الدكتور باسم جوابرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فقد رغب إلي الأخ الفاضل الأستاذ غالب أحمد الساقي حفظه الله ورعاه أن أكتب مقدمة لكتابه الطيب المبارك.

وبعد قراءة هذا الكتاب وجدته كتابا مفيداً نافعاً نقل فيه المؤلف أقوال علماء السلف السابقين والمعاصرين في مسألة مهمة شغلت السلفيين في هذا الزمن وهي الغلو في التجريح الذي ابتلي به بعض إخواننا الذين هم على عقيدتنا ومنهجنا، أحبة على قلوبنا ندعو لهم صباح مساء بالهداية والسداد، غَلوا في باب التجريح .والتبديع لإخوة لهم على منهجهم وعقيدتهم خالفوهم في بعض المسائل التي يسوغ فيها الخلاف. أو يختلفون في فعل ما هل هو بدعة أم لا، أو خلاف على شخص معين والحكم عليه هل بفعله هذا يصبح مبتدعا أم لا، فكان ذلك سببا في تفريق كلمة السلفيين في كل بلد، فتجد في البلد الواحد السلفيين منقسمين على أنفسهم مع قلتهم، هذا يطعن بهذا وهذا يبدع ذاك، وقد أشغلوا أنفسهم عن طلب

العلم والدعوة إلى العقيدة الصحيحة فأصبحوا أضحوكة للفرق الضالة والمنحرفة، فلمصلحة مَن إسقاط علماء السلفية ورموزها ودعاتها والطعن فيهم بمجرد اجتهاد سائغ؟ لمن نترك الشباب في البلاد الإسلامية وغيرها؟ هل نتركهم للحزبيين وعباد القبور والفرق الضالة من الروافض والخوارج والمعتزلة والجهمية.. أين حرصكم على التوحيد والعقيدة الصحيحة؟ أم أصبح التجريح والتبديع لإخوانكم السلفيين أهم من الدعوة إلى التوحيد والعقيدة الصحيحة؟ مالكم كيف تحكمون؟

إن الدعوة السلفية تتسم بالرفق واللين والحرص على هداية الناس جميعاً قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [النحل].

وقال تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [آل عمران].

والدعوة السلفية أيضاً دعوة إلى الألفة والائتلاف والمحبة والأخوة الصادقة وقد نهينا عن الاختلاف والتناحر والطعن في بعضنا البعض لأن الاختلاف شر عظيم وداء وبيل وضرر بالغ على الدعوة السلفية يقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [آل عمران]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ

وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ (١٥٩)﴾ [الأنعام].

ويقول ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ» رواه البخاري ومسلم.

ومعلوم أن قراءة القران من أعظم القربات إلى الله تعالى ومع ذلك أمرنا الرسول بترك قراءة القرآن عند الاختلاف.

ولَمَّا بَعَثَ رَسُولُ الله - ﷺ - أبا موسى الأشعري وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رضي الله عنهما إلى اليمن قال لهما: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعا ولا تختلفا» رواه البخاري ومسلم.

اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يؤلف بين قلوب السلفيين المخلصين العاملين وأن يوحد كلمتهم على الحق ويبعدهم عن الغلو في التجريح والتبديع لإخوانهم السلفيين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وكتبه

باسم بن فيصل الجوابرة

كلية الشريعة بالجامعة الأردنية

صباح الأحد

١٢ / ٦ / ١٤٣٢هـ

١٥/ ٥ / ٢٠١١م

مقدمة

فضيلة الشيخ أكرم زيادة

الحمد لله الذي أوجب النصيحة على عباده لعباده، والصلاة والسلام على من أرسله الله ناصحاً لولاته وعداته وبعد:

فقد اطلعت على رسالة أخينا أبي معاوية غالب بن أحمد الساقي المسماة:

«التوضيح في نصح غلاة التجريح»

فوجدته ـ جزاه الله خيراً ـ قد جمع فيها درراً من كلام الله تعالى، وكلام رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال العلماء العاملين من أئمة الهدى والدين من مختلف الأمصار، وفي مختلف العصور، وخاصة في عصرنا الحاضر، في نصح المسلمين عموماً، وطلاب العلم وأهله خصوصاً، في تأصيل علمي أصيل، وبتقعيد شرعي بديع، وبما يمكنهم من القيام بواجب النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، كما صح بذلك الخبر الذي يرويه الإمام مسلم عن تميم بن أوس الداري رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ووجدته ـ حفظه الله تعالى ـ قد قسم كتابه إلى مقدمة، وعشرة فصول، وخاتمة، حرص فيها أن يلتزم المنهج السلفي في سوقه الأدلة

الشرعية؛ من كتاب وسنة، وتدعيمها بفهم السلف الصالح قولاً وعملاً، سالكاً سبيل التفصيل في الإثبات، والإجمال في النفي، بحيث يشعر القارئ الحريص أنه يعيش مع علماء الأمة في مختلف عصورهم، وأنه يتنفس عبق فقههم المحكم، وعلمهم الملهم، وأنه يكاد أن يحس بإحساس نصحهم الأمة بكل ما عرفوا به من تجرد وإخلاص في النصيحة.

وإني إذ أكتب هذه الكلمات في التقديم لهذه الرسالة القيمة، أشد على يد أخي أبي معاوية مشجعاً ومؤازراً ومسانداً، بأن يبقى قلمه سيالاً في نصح إخوانه وأمته، والتصدي لأهل البدع والضلال، ونصر الإسلام والسنة، داعياً الله تعالى أن يديم عليه توفيقه، وأن ينصر به الإسلام والمسلمين، وأن ينفع بهذه الرسالة كاتبها، وقارئها، وناشرها، وكل من ساهم في نشرها، أو اطلع عليها.

والحمد لله رب العالمين

وكتب

أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثـري

الجمعـة، ١٠ جمادى الثانية، ١٤٣٢هـ

الموافق، ١٣ أيار (مايـــو)، ٢٠١١م

مقدمة المؤلف

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٠٢) ﴾ [آل عمران]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) ﴾ [النساء]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) ﴾ [الأحزاب].

أخي القارئ الكريم،

لقد صار جمع ما يفيد في موضوع التحذير من الغلو في التجريح أمرا في غاية الأهمية، بعد أن شاع وصار ذا أضرار ملموسة، والتبس أمره على بعض المخلصين المتحمسين للسنة؛ لذلك رأيت أن أجمع فيه مادة مفيدة - إن شاء الله- من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن كلام كبار أهل العلم وطلبته الأفذاذ؛ ليكون في ذلك نصح لإخواني المسلمين من أهل السنة والجماعة، ودعوة لهم للتحاب والتواد، وأن يكونوا صفا

واحدا تجاه أعداء السنة والإسلام بدل هذا الاختلاف الذي يضر أكثر مما ينفع.

وحبذا لو أنك يا أخي القارئ الكريم، تكرر قراءة نقول هذا الكتاب، وتتأملها جيدا؛ لشدة أهميتها، وشدة الحاجة إليها؛ ولما تشتمل عليه من دقائق نفيسة، ولطائف عزيزة، وإزالة إشكالات خفية، قد لا ينتبه لها من يمر عليها مرورا سريعا.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وخاتمة وعشرة فصول هي:

الفصل الأول: التنبيه على نصوص من القرآن والسنة الصحيحة لها صلة بموضوع البحث.

الفصل الثاني: مسائل تتعلق بالسلفية.

الفصل الثالث: موقف العلماء السلفيين من منهج الغلو في التجريح.

الفصل الرابع: منهج الموازنات.

الفصل الخامس: الترحم على أهل البدع، والاستشهاد بكلامهم، والتعاون معهم.

الفصل السادس: هجر المخالف وضوابطه.

الفصل السابع: الحكم على الأشخاص.

الفصل الثامن: امتحان الناس وتصنيفهم.

الفصل التاسع: الاختلاف السائغ وغير السائغ.

الفصل العاشر: الرد على المخالف.

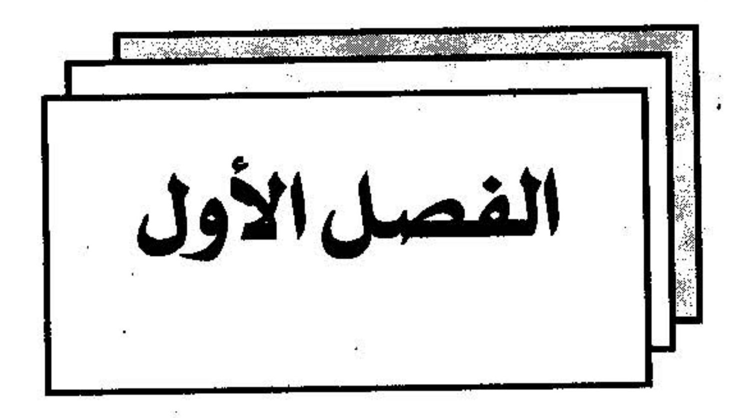
لقد بذلت جهدي في هذا البحث؛ لموافقة لب الصواب، ونصح الأمة والسنة والكتاب. فما كان فيه من صواب فمن الله وحده لا شريك له، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه برآء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر الشيخين الفاضلين والأخوين الكريمين أكرم زيادة وباسم جوابرة على ما تفضلا به من قراءة الكتاب والتقديم له، شكر الله سعيهما وتقبل جهودهما وجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، موافقاً لما يحبه ويرضاه وأن ينفع به كاتبه وقارئه إنه نعم المجيب المنان واسع الفضل والإحسان!!.

كتبه

غالب الساقي



التنبيه على نصوص من القرآن والسنة

الصحيحة لها صلة بموضوع البحث

الفصل الأول

التنبيه على نصوص من القرآن والسنة الصحيحة لها صلة بموضوع البحث

إن أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، فالواجب على كل مسلم أن يحذر أشد الحذر من أذية المسلمين وغيبتهم والنميمة والتجسس عليهم وتصيد أخطائهم والتشهير وسوء الظن بهم، إن الله تعالى يقول في كتابه العزيز:

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿١١﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحجرات].

وقال سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ بِغَيْرِ مَا

ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴿٥٨﴾ [الأحزاب].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «ذكرك أخاك بما يكره» قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته» رواه مسلم.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الربا اثنان وسبعون بابا، أدناها مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه» رواه الطبراني في الأوسط وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ «لَمَّا عُرِجَ بِى مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ يَخْمِشُونَ وُجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ فَقُلْتُ مَنْ هَؤُلاَءِ يَا جِبْرِيلُ قَالَ هَؤُلاَءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ وَيَقَعُونَ فِى أَعْرَاضِهِمْ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ». متفق عليه. ولمسلم مثله وقال (نمام) بدل (قتات). ومعنى قتات نمام.

وعن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّكَ إِنِ اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ أَوْ كِدْتَ أَنْ تُفْسِدَهُمْ» رواه أبو

داود وصححه الألباني.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة ومن كشف عورة أخيه المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه بها في بيته» رواه ابن ماجة وصححه الألباني.

وعَنْ أَبِى بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَهُ لاَ تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلاَ تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ» أخرجه أبو داود وقال الألباني: حسن صحيح.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» متفق عليه.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» رواه البخاري ومسلم.

وعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ» رواه البخاري.

وكثير مما يقوم به غلاة التجريح – هدانا وإياهم الله لما يحبه ويرضاه وأبعدنا عما يسخطه ويغضبه! – من التحذير والتشهير والتنفير؛ والسب والشتم هو داخل في دائرة هذه المحرمات والقبائح، كما ستعرفه

من خلال هذا الكتاب وإن ظنوا خلاف ذلك، ولا ينفعهم دعواهم أنه من النصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذب عن الإسلام الذي تدعو الحاجة إليه.

لأن الغيبة إنما تباح للمصلحة الراجحة لا بما فيه مفسدة مساوية أو راجحة، ولأنهم أضروا الإسلام بهذا المسلك، بدل أن ينفعوه، ثم إن الذب عن الإسلام يمكن أن يكون بغير هذا الأسلوب، الذي سار عليه أولئك الغلاة - هداهم الله!- بذليل أن مشايخنا الكبار قاموا بواجب النصيحة، والرد على المخالف والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - نحسبهم ولا نزكيهم على الله- دون أن يسلكوا مسلكهم ويبالغوا مبالغتهم.

وقد حقق الله على أيديهم (المشايخ الكبار) من الخير ما هو معلوم دون أن تقع كل هذه الشرور في وسط أهل السنة والجماعة، التي نتجت عن منهج الغلو في التجريح - عافانا الله منه! -.

والواجب على كل مسلم أن يحذر من الأسباب المؤدية إلى البغضاء والعداوة والتنافر والتدابر والتهاجر والتحاسد بين المسلمين؛ فهي أمور فيها ضرر كبير على الإسلام وتفرح أعداءه وتؤلم أولياءه، فعَنْ أَبِي خِرَاشٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فَهُوَ كَسَفْكِ دَمِهِ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن

الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تناجشوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا» متفق عليه

وعن ضمرة بن ثعلبة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الناس بخير ما لم يتحاسدوا» رواه الطبراني وحسنه الألباني.

عن الزبير بن العوام أن النبي ﷺ قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين» رواه الترمذي وحسنه الألباني.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «قيل يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ قال: كل مخموم القلب، صدوق اللسان. قالوا: صدوق اللسان نعرفه، فما مخموم القلب؟ قال: هو التقي النقي لا إ فيه ولا بغي ولا غل ولا حسد» رواه ابن ماجة وصححه الألباني.

وعَنْ أَبِى الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلاَةِ وَالصَّدَقَةِ؟. قَالُوا: بَلَى يا رسول الله. قَالَ: إِصْلاَحُ ذَاتِ الْبَيْنِ. وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ الْحَالِقَةُ» رواه أبو داود وغيره وصححه الألباني.

وعلى المسلم أن يحرص على ما يوصل إلى المحبة والتعاون والتآخي فيما بين المسلمين، وهذا الذي فيه مصلحة الإسلام ونصرته، وفيه حسرة أعداء الإسلام وألمهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا. أَوَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ أَفْشُوا السَّلاَمَ بَيْنَكُمْ». رواه مسلم.

وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» متفق عليه.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ الله عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ الله عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ الله فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَالله فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ الله لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الله يَتْلُونَ كِتَابَ الله وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلاَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلاَئِكَةُ وَذَكَرَهُمُ الله فِيمَنْ عِنْدَهُ وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» رواه مسلم.

وفي سلوك هذا النهج السديد، والطريق الرشيد مجاهدة النفس، وكظم الغيظ وحفظ اللسان، وتحسين الأخلاق وتجميل الآداب، فما أحوجنا أن نربي أنفسنا وأجيالنا القادمة على هذه المحامد والأوصاف الفاضلة، في زمن ندر ذلك في الناس وأصيبوا بسبب ذلك بشر عظيم!!.

عن سهل بن معاذ عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا - وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَهُ - دَعَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ اللهُ مِنَ الْحُورِ مَا شَاءَ» رواه أبو داود وغيره وحسنه الألباني.

وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ» أخرجه البخاري[1].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من حسن الخلق، وإن الله يبغض الفاحش البذيء» رواه الترمذي وصححه الألباني.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ الْـمُؤْمِنَ لَيُدْرِكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

وعلى الداعي إلى الله أن يجعل النصوص القرآنية والنبوية، التي تحث على الرفق في الدعوة إلى الله، ومعالجة الأمور بالحكمة والروية نصب عينيه، ولا يهمل أخذ نفسه بها، وحملها عليه؛ ليكون هو الأصل في دعوته لا العكس.

(١) [ما بين لحييه]: لسانه. [ما بين رجليه]: فرجه.

قال تعالى لموسى وهارون - عليهما السلام- حين أرسلهما إلى فرعون: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه].

وقال سبحانه لنبيه محمد ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران].

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [البقرة].

قال الإمام السعدي رحمه الله في تفسيره قوله سبحانه: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴿٨٣﴾﴾: «ومن القول الحسن أمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وتعليمهم العلم، وبذل السلام، والبشاشة وغير ذلك من كل كلام طيب.

ولما كان الإنسان لا يسع الناس بماله، أُمر بأمر يقدر به على الإحسان إلى كل مخلوق، وهو الإحسان بالقول، فيكون في ضمن ذلك النهي عن الكلام القبيح للناس حتى للكفار، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴿٤٦﴾﴾ [العنكبوت].

ومن أدب الإنسان الذي أدّب الله به عباده، أن يكون الإنسان

نزيها في أقواله وأفعاله، غير فاحش ولا بذيء، ولا شاتم، ولا مخاصم، بل يكون حسن الخلق، واسع الحلم، مجاملا لكل أحد، صبورا على ما يناله من أذى الخلق، امتثالا لأمر الله، ورجاء لثوابه» انتهى[1].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» رواه البخاري ومسلم.

وعنها أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ الله رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لاَ يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ وَمَا لاَ يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ» رواه مسلم.

وعنها – أيضا– عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرِّفْقَ لاَ يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ زَانَهُ وَلاَ يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ شَانَهُ» رواه مسلم.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بمن يحرم على النار، أو بمن تحرم عليه النار، على كل قريب هين سهل» رواه الترمذي وصححه الألباني.

وينبغي للمسلم أن يشتغل بما ينفعه عما لا ينفعه، ومما ينفع المسلم أن يشتغل بعيب نفسه؛ لأن الإنسان إذا اشتغل بعيبه حاسب نفسه، وقومها قبل أن يلقى الله غاضبا عليه بسبب سيئاته.

ومما لا ينفع المسلم بل يضره أشد الضرر أن يشتغل بعيوب

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ١/ ٧٣.

الناس عن عيبه. هذا المسلك مع كونه يشغل الإنسان عن النظر في عيب نفسه يؤدي إلى قبائح عديدة كالغيبة والنميمة والإعجاب بالنفس وبث العداوة والبغضاء بين المسلمين، وفي الواقع المشاهد أن المشتغل بعيوب الناس هو أكثر الناس عيباً ولكنه يبصر أخفى العيوب في إخوانه، ولا يبصر عيوبه الجلية العظيمة.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا الأمر بقوله: «يبصر أحدكم القذاة في عين أخيه وينسى الجذع في عينه» رواه ابن حبان في صحيحه، فكن أيها المسلم العاقل من هذا المسلك على حذر وانتباه.

ولِمَ يشتغل الإنسان بعيوب الناس عن عيبه، وهو إنما يُحاسَب على عيوب نفسه لا عن عيوب غيره؟!! قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [الأنعام].

ويجدر بالمسلم أن يشغل نفسه بطلب العلم النافع، والعمل الصالح، الذي فيه نجاته وسعادته في الدنيا والآخرة. فإن اشتغال المسلم بالوقيعة في الناس قبل أن يتعلم ما يجب عليه تعلمه من أمور دينه لهو من علامات خيبة الإنسان وشقائه.

إن الله تعالى يقول: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ

أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾﴾ [الزمر].

وقال تبارك وتعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة].

وأنفع العلوم هو تعلم الكتاب العزيز والسنة المشرفة وآثار السلف الصالح - رضوان الله عليهم -، قال سبحانه: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة].

ثم تعلم كتب علماء السنة الأفذاذ مصابيح الدجى وأئمة الهدى كابن تيمية وابن قيم الجوزية؛ ومن المعاصرين الألباني وابن باز وابن عثيمين - رحمهم الله جميعا - من بدأ بها في طلبه للعلم يبعد أن يزيغ عن الحق بعد ذلك بمشيئة الله وفضله.

أخي المسلم إن وقعت في حيرة؛ بسبب اختلاف أقوال المنتسبين للعلم في هذا المنهج. هذا يقول: إن ما تقوم به هذه الطائفة من التحذير غير المنضبط بضوابطه الشرعية هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذب عن الدين، وآخر يقول: هو من الغيبة والنميمة والتجسس والسب المحرم، فخذ بما يُبعدك عن الشبهة واحتط لدينك ودع ما يَريبك إلى ما لا يَريبك.

لا سيما والمنكرون لهذا الغلو قولا وفعلا هم كبار أهل العلم، ولم

يَعُد ما في هذا المنهج من مفسدة عظيمة خافيا على ذي حس وعقل، ثم إن الفطرة تأبى ذلك المنهج فهي شاهدة على بطلانه، والذين يسلكونه يفسدون أكثر مما يصلحون.

ألا تراهم كيف عمدوا إلى كل من ينفع الأمة نفعا عظيما فحذروا منه وعملوا على إسقاطه إلا ما ندر، ثم لا يزال نفس أصحاب هذا المنهج ينقسم بعضهم على بعض، ويطعن بعضهم ببعض؛ فهو منهج فرقة واختلاف، لا يمكن أن تصلح به حال الأمة، ولا يتم به نصر الدين، وهو يربي أفراده على قسوة القلب، والجرأة على الأعراض وعدم المبالاة بالمفاسد.

عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِى الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِى الْحَرَامِ كَالرَّاعِى يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلاَ وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ أَلاَ وَإِنَّ فِى الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلاَ وَهِىَ الْقَلْبُ» متفق عليه.

وعن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: حفظت من رسول الله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» رواه الترمذي وغيره

وصححه الألباني[1].

وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِى نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» رواه مسلم[2].

على من يسلك هذا المسلك وخيم العواقب أن يتوب إلى الله تعالى قبل أن يلقى الله تعالى فيأخذ أولئك الذين أكل لحومهم، واستباحها بأدنى الشبهات من حسناته، ويلقوا عليه من سيئاتهم ثم يقذف في النار فيندم يوم لا ينفع الندم.

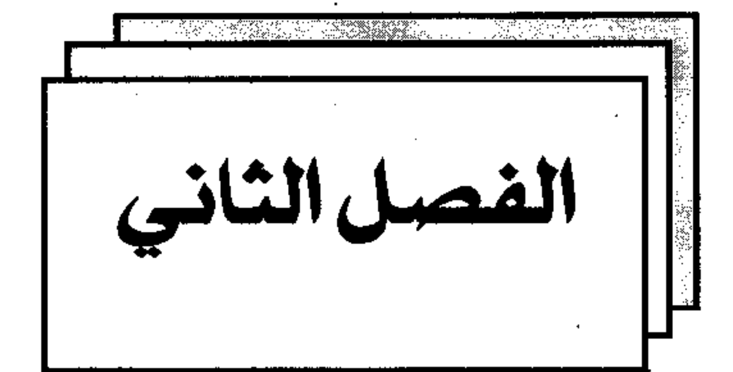
عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ. قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لاَ دِرْهَمَ لَهُ وَلاَ مَتَاعَ. فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِى يَأْتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِى قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِى النَّارِ» رواه مسلم.

اللهم احفظ ألسنتنا عن كل ما لا يرضيك، واكفنا شرور أنفسنا يا تواب يا حفيظ !!

---

(1) قوله: [يريبك] هو بفتح الياء وضمها. ومعناه: اترك ما تشك في حله، واعدل إلى ما لا تشك فيه. قاله النووي في رياض الصالحين باب الصدق ص ٧٠.

(2) [حاك] بالحاء المهملة والكاف أي: تردد فيه.



الفصل الثاني

مسائل تتعلق بالسلفية

الفصل الثاني

مسائل تتعلق بالسلفية

التفريق بين السلفية الحقة والسلفية المدعاة

السلفية الحقة هي الفرقة الناجية، وهي أن يسير المسلم على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة في العقائد والأقوال والأفعال، فكل من اتصف بهذا الوصف فهو سلفي من الفرقة الناجية ولا يضره أن يزعم من يزعم بأنه ليس سلفياً ما دام أنه متصف باتباع السلف قولاً وفعلاً، ولا ينفع الإنسان أن يسمي نفسه سلفيا، أو يسميه غيره سلفياً وهو مجانب لطريق السلف الصالح؛ لأن الأسماء لا تغير الحقائق. فالواجب على كل مسلم أن يتبع الكتاب والسنة الصحيحة بفهم السلف الصالح.

والسلف الصالح هم الصحابة والتابعون وأتباع التابعين، الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» متفق عليه.

فما كان عليه أولئك الأبرار من العلم والعمل هو الحق، وما خالفه فهو ضلال وباطل، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا

تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [النساء].

وإليك من كلام أئمة السلفية في هذا العصر ما يوضح معنى السلفية الحقة ويميز بينها وبين السلفية المدعاة.

جاء في «نداء إلى المربين والمربيات» (ص٣٤) للشيخ محمد جميل زينو:

«... كل من سار على منهج الكتاب والسنة والصحابة كان سلفياً - نسبة للسلف الصالح وهم الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون رضوان الله عليهم أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة.... وقد سئل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز عن الفرقة الناجية فقال: هم السلفيون: وكل من سار على منهج السلف الصالح من أي جماعة كانت» انتهى.

وجاء في «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٧/ ١٢٤):

«**س**: تعلم يا سماحة الشيخ ما حل في الساحة من فتن فأصبح هناك جماعات مثل جماعة التبليغ وجماعة الإخوان والسلفية وغيرهم من الجماعات وكل جماعة تقول: إنها هي التي على صواب في اتباع السنة، من هم الذين على صواب من هذه الجماعات ومن نتبع منهم؟ ونرجو منك أن تسميهم بأسمائهم؟

ج: الجماعة التي يجب اتباعها والسير على منهاجها هم أهل الصراط المستقيم، هم أتباع النبي وهم أتباع الكتاب والسنة الذين يدعون إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قولاً وعملاً، أما الجماعات الأخرى فلا تتبع منها أحداً إلا فيما وافقت فيه الحق. سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين أو جماعة التبليغ أو أنصار السنة أو من يقولون: إنهم السلفيون أو الجماعة الإسلامية أو من تسمي نفسها بجماعة أهل الحديث وأي فرقة تسمي نفسها بأي شيء فإنهم يطاعون ويتبعون في الحق والحق ما قام عليه الدليل وما خالف الدليل يرد عليهم ويقال لهم: قد أخطأتم في هذا، فالواجب موافقتهم فيما يوافق الآية الكريمة أو الحديث الشريف أو إجماع سلف الأمة.

أما ما خالفوا فيه الحق فإنه يرد عليهم فيه فيقول لهم أهل العلم: قولكم كذا وفعلكم كذا خلاف الحق - هذا يقوله لهم أهل العلم فهم الذين يبصرون الجماعات الإسلامية. فأهل العلم العالمون بالكتاب والسنة الذين تفقهوا في الدين من طريق الكتاب والسنة، هم الذين يعرفون تفاصيل هذه الجماعات وهذه الجماعات عندها حق وباطل فهي ليست معصومة وكل واحد غير معصوم ولكن الحق ما قام عليه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو إجماع سلف الأمة سواء من هذه الجماعات أو من الحنابلة أو الشافعية أو المالكية أو الظاهرية أو الحنفية أو غيرهم -- فما قام عليه الدليل فهو الحق وما خالف الدليل من كتاب

الله أو سنة رسول الله ﷺ أو الإجماع القطعي يكون خطأ - وأما الذين يدعون إلى غير كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، فهؤلاء لا يتبعون ولا يقلدون، إنما يطاع ويتبع من دعا إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأصاب الحق فإذا أخطأ فإنه يقال له: أحسنت إذا أحسن وأخطأت إذا أخطأ ويتبع في الصواب، ويدعى له بالتوفيق، وإذا أخطأ يقال له: أخطأت في كذا وخالفت الدليل الفلاني والواجب عليك التوبة إلى الله والرجوع إلى الحق - هذا يقوله أهل العلم وأهل البصيرة - أما العامي فليس من أهل العلم وإنما العلماء هم العلماء بالكتاب والسنة المعروفون الذين يتبعون الكتاب والسنة فعلى العامي أن يسأل هؤلاء الذين عرفوا الكتاب والسنة عما أشكل عليه مثل أن يسألهم ما تقولون في دعوة فلان الذي يقول كذا ويقول كذا حتى يتبصر ويعرف الحق كما قال الله سبحانه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل].

وهم أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أما أهل البدعة فليسوا من أهل الذكر، والدعاة إلى البدعة ليسوا من أهل الذكر أيضا. والله ولي التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه» انتهى.

وجاء في «لقاءات الباب المفتوح» - (١٥/ ٥٧) للشيخ ابن عثيمين رحمه الله: معنى (السلفية) وحكم الانتساب إليها:

السؤال: فضيلة الشيخ جزاكم الله خيراً: نريد أن نعرف ما هي

السلفية كمنهج، وهل لنا أن ننتسب إليها؟ وهل لنا أن ننكر على من لا ينتسب إليها، أو ينكر على كلمة سلفي أو غير ذلك؟

الجواب: السلفية: هي اتباع منهج النبي ﷺ وأصحابه؛ لأنهم هم الذين سلفونا وتقدموا علينا، فاتباعهم هو السلفية. وأما اتخاذ السلفية كمنهج خاص ينفرد به الإنسان ويضلل من خالفه من المسلمين ولو كانوا على حق، واتخاذ السلفية كمنهج حزبي فلا شك أن هذا خلاف السلفية، فالسلف كلهم يدعون إلى الاتفاق والالتئام حول سنة الرسول ﷺ ولا يضللون من خالفهم عن تأويل، اللهم إلا في العقائد، فإنهم يرون أن من خالفهم فيها فهو ضال، أما في المسائل العملية فإنهم يخففون فيها كثيراً. لكن بعض من انتهج السلفية في عصرنا هذا صار يضلل كل من خالفه ولو كان الحق معه، واتخذها بعضهم منهجاً حزبياً كمنهج الأحزاب الأخرى التي تنتسب إلى دين الإسلام، وهذا هو الذي يُنكر ولا يمكن إقراره، ويقال: انظروا إلى مذهب السلف الصالح ماذا كانوا يفعلون! انظروا طريقتهم وفي سعة صدورهم في الخلاف الذي يسوغ فيه الاجتهاد، حتى إنهم كانوا يختلفون في مسائل كبيرة، وفي مسائل عقدية، وعملية، فتجد بعضهم مثلاً يُنكر أن الرسول ﷺ رأى ربه، وبعضهم يقول: بلى، وترى بعضهم يقول: إن التي توزن يوم القيامة هي الأعمال، وبعضهم يرى أن صحائف الأعمال هي التي توزن، وتراهم أيضاً في مسائل الفقه يختلفون كثيراً، في النكاح،

والفرائض، والبيوع، وغيرها، ومع ذلك لا يضلل بعضهم بعضاً. فالسلفية بمعنى أن تكون حزباً خاصاً له مميزاته ويضلل أفراده من سواهم فهؤلاء ليسوا من السلفية في شيء. وأما السلفية اتباع منهج السلف عقيدة وقولاً وعملاً وائتلافاً واختلافاً واتفاقاً وتراحماً وتواداً، كما قال النبي ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر» فهذه هي السلفية الحقة» انتهى.

وجاء في «لقاءات الباب المفتوح» - أيضا- (٢٠/ ٢١٨):

مسمى السلفية في الميزان:

السؤال: درج على وصف فئة معينة من المسلمين بالسلفيين وأن هذا الاسم لا يمتد إلى غيره من المسلمين السؤال هنا: إذا كان الإسلام والسلفية شيء واحد وأنه لا فرق بين مسمى سلفي ومسلم، وعليه كما أن في الإسلام هناك مسلم ملتزم ومسلم عاص ومسلم مبتدع، فهل ممكن أن نقول: هناك سلفي ملتزم وعاص ومبتدع، حتى إننا ممكن أن نصف مغنياً فاسقاً بأنه مسلم، ولكن هل نستطيع أن نسمي هذا المغني الفاسق بأنه سلفي؟

الجواب: أولاً: يجب أن نعلم أن السلفي ليس محصوراً على فئة

معينة، كل من تمسك بمذهب السلف فهو سلفي، هذا السلفي سواءً تقدم زمنه أو تأخر. وأما أن نجعله في فئة معينة نقول: هؤلاء سلفيون وهؤلاء عقلانيون فهذا غلط، ولكن ليعلم أن من العلماء من يغلب جانب العقل ومنهم من يغلب جانب الشرع، ولهذا تجد في كتب الخلاف الفقهية إذا أرادوا أن يتكلموا عن أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله يصفونهم بأنهم أصحاب الرأي؛ لأن عندهم أصحاب الدليل وأصحاب الرأي. فخذ هذه القاعدة: السلفي من تمسك بمذهب السلف ولا يختص بطائفة معينة، ولا يجوز أن نصنف الناس ونقول: هؤلاء سلفيون وهؤلاء عقلانيون، أو ما أشبه ذلك. أقول: السلفي من أخذ بمذهب السلف عقيدة وقولاً وعملاً في أي مكان، ولا يصح أن نقسم المسلمين ونقول: هذا عقلاني، وهذا سلفي وما أشبه ذلك، بل يجب على الجميع أن يكونوا سلفيين، لا على أنها مسألة حزبية لا، على أنها هي الحق، قال الله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة]» انتهى كلام ابن عثيمين رحمه الله.

وجاء في «شرح الأربعين النووية» - (٨/ ٢٩) للشيخ ابن عثيمين:

«إذا كثرت الأحزاب في الأمة فلا تنتم إلى حزب، فقد ظهرت طوائف من قديم الزمان مثل الخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة،ثم

ظهرت أخيراً إخوانيون وسلفيون وتبليغيون وما أشبه ذلك، فكل هذه الفرق اجعلها على اليسار وعليك بالأمام وهو ما أرشد إليه النبي ﷺ في قوله: «عَلَيكُم بِسُنَّتي وَسُنَّة الخُلَفَاء الرَاشِدين».

ولا شك أن الواجب على جميع المسلمين أن يكون مذهبهم مذهب السلف لا الانتماء إلى حزب معين يسمى السلفيين، والواجب أن تكون الأمة الاسلامية مذهبها مذهب السلف الصالح لا التحزب إلى ما يسمى (السلفيون) فهناك طريق السلف وهناك حزب يسمى (السلفيون) والمطلوب اتباع السلف، إلا أن الإخوة السلفيين هم أقرب الفرق إلى الصواب ولكن مشكلتهم كغيرهم أن بعض هذه الفرق يضلل بعضاً ويبدعه ويفسقه، ونحن لا ننكر هذا إذا كانوا مستحقين، لكننا ننكر معالجة هذه البدع بهذه الطريقة، والواجب أن يجتمع رؤساء هذه الفرق، ويقولون: بيننا كتاب الله عزّ وجل وسنة رسوله فلنتحاكم إليهما لا إلى الأهواء والآراء، ولا إلى فلان أو فلان، فكلٌّ يخطئ ويصيب مهما بلغ من العلم والعبادة ولكن العصمة في دين الإسلام. فهذا الحديث أرشد فيه النبي ﷺ إلى سلوك طريق مستقيم يسلم فيه الإنسان، ولا ينتمي إلى أي فرقة إلا إلى طريق السلف الصالح سنة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين المهديين» انتهى.

جاء في «شرح سنن أبي داود» للعلامة عبدالمحسن العباد - (١/ ٢):

«حكم من قال: إنه كافر بالسلفية:

السؤال: ما رأي فضيلتكم فيمن يقول: إنه كافر بالسلفية؟ الجواب: هذا جهل وتطاول على الحق، وإذا كان يقصد أنّ استعمال هذه الكلمة لا ينبغي، وأنّه لا ينبغي للإنسان أن يقول: أنا سلفي، فالأمر في ذلك أسهل، وإن كان يقصد بذلك أنه كافر بمنهج السلف وبطريقتهم، وبالحق الذي كانوا عليه، فهذا كفر بالكتاب والسنة، وبما كان عليه سلف هذه الأمة». انتهى.

هل السلفية هي مجرد عقيدة غير مقترنة بالعمل؟

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (٢٣٠):

«وقوله ﷺ: «فمن يعِشْ منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاء الرَّاشدين المهديِّين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ». هذا إخبارٌ منه ﷺ بما وقع في أُمَّته بعدَه من كثرة الاختلاف في أصول الدِّين وفروعه، وفي الأعمال والأقوال والاعتقادات، وهذا موافقٌ لما روي عنه من افتراقِ أُمَّته على بضعٍ وسبعين فرقة، وأنَّها كلَّها في النَّار إلاَّ فرقة واحدة، وهي ما كان عليه وأصحابُه، ولذلك في هذا الحديث أمر عندَ الافتراق والاختلاف بالتمسُّك بسنَّته وسنَّةِ الخلفاء الرَّاشدين من بعده، والسُّنة: هي الطريق المسلوك، فيشمل ذلك التمسُّك بما كان عليه هو وخلفاؤه الرَّاشدونَ مِنَ الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السُّنةُ الكاملةُ، ولهذا كان السلف قديماً لا يُطلقون اسم السُّنَّةِ إلا على ما يشمل ذلك كلَّه، ورُوي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفُضيل بن عياض.

وكثيرٌ من العُلماء المتأخرين يخصُّ اسم السُّنة بما يتعلق بالاعتقاد؛ لأنَّها أصلُ الدِّين، والمخالفُ فيها على خطرٍ عظيم» انتهى.

متى يكون الرجل أو الطائفة مفارقا لأهل السنة؟

قال الشيخ خالد الزهراني في كتابه «دعوة أهل البدع» الذي قدم له معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وفضيلة الشيخ صالح الدرويش: «**متى يكون الرجل - أو الطائفة- مفارقًا لأهل السنة؟**».

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء: ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، فإن عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرهما قالوا: أصول اثنتين وسبعين فرقة هي أربع: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة» (مجموع الفتاوى: ٣٥/ ٤١٤)

وقال الشاطبي: «وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات نص من الجزئيات غير قليل، وشأنها في الغالب أن لا تختص بمحل دون محل، ولا بباب دون باب. وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له؛ كالزلة والفلتة، وإن كانت زلة

العالم مما يهدم الدين، حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، وأئمة مضلون). ولكن إذا قرب موقع الزلة؛ لم يحصل بسببها تفرق في الغالب، ولا هدم للدين، بخلاف الكليات» (الاعتصام:٢/ ٧١٢-٧١٣).

وقال شيخ الإسلام: «ومما ينبغي أيضاً أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.. إلى أن قال: ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ، والله يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.. إلى أن قال: بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتل مخالفه دون موافقه؛ فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات، ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع الخوارج المارقون...» (مجموع الفتوى: ٣/ ٣٤٨)» انتهى من كتاب «دعوة أهل البدع، ص٨١».

كل من التزم بمنهج السلف فهو سلفي

وإن خالف في بعض الجزئيات

من الخطأ أن يحكم بخروج الشخص من السلفية؛ لكونه خالف السلف في بعض الجزئيات مع كونه ملتزما بمنهج السلف.

قال الشيخ ناصر بن عبد الكريم العقل - حفظه الله- في «مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة» (ص٢٣):

«الجماعة: في هذا الباب هم أصحاب النبي ﷺ والتابعون لهم بإحسان، المتمسكون بآثارهم إلى يوم القيامة، وهم الفرقة الناجية. وكل من التزم بمنهجهم فهو من الجماعة، وإن أخطأ في بعض الجزئيات» انتهى.

وقد سئل العلامة ابن عثيمين رحمه الله هذا السؤال:

فضيلة الشيخ: ذكرتم في كلامكم عن السلفية، فالسؤال هو أن هناك رجلاً يظهر عليه اتباع السلف وعقيدته سليمة، وعنده من الحسنات الكثير، لكنه خالف السلف في منهج معاملة الحاكم، فهل يخرج من السلفية ويبدع؟

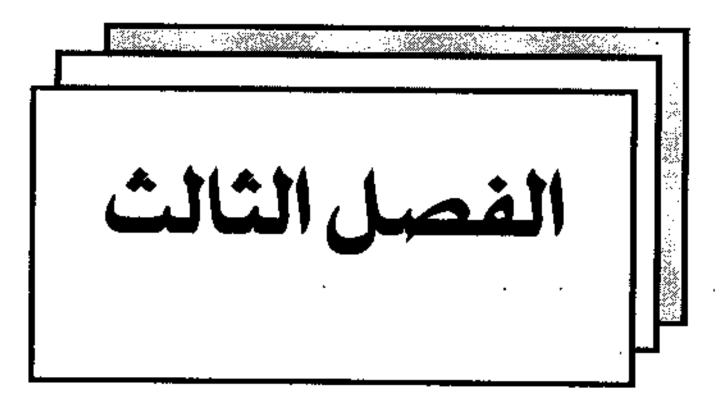
الجواب: لا شك أن منهج السلف هو الصبر على أذى الحكام، والدعاء لهم، وإقامة الجُمع والأعياد معهم، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في العقيدة الواسطية: من طريقة أهل السنة والجماعة إقامة الجُمع

والأعياد والحج والجهاد مع الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً. وكما كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يعاملون الأمراء بما يقتضيه الحال من الدعاء لهم وسؤال الهداية لهم، وعدم إفشاء معايبهم أمام الناس، فالسكوت على الخطأ غلط، ونشر الخطأ غلط، والصواب بين هذا وهذا، كما هو في جميع الأشياء، هو الوسط، والوسط خير: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ [الفرقان].

أما مسألة كونه يخرج عن السلفية أو لا يخرج فهذا شيء آخر، إنما الكلام على أن مذهب السلف هو الصبر على الأمراء والدعاء لهم، وعدم إثارة الناس عليهم، وتسكين الأمور، بل قال الرسول ﷺ: «**اسمع وأطع، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**» (ففي هذه المسألة التي وقع السؤال عنها خرج هذا الرجل عن مذهب السلف في معاملة الحكام، لكن قد يكون على مذهب السلف من وجه آخر). وهذه المسألة من أخطر ما يكون على العامة وعلى ولاة الأمور وعلى الجميع؛ لأن الناس إذا شحنت قلوبهم ببغض ولاة الأمر فسدوا وصاروا يتمردون على أمره ويخالفونه، ويرون الحسنة منه سيئة، وينشرون السيئات ويخفون الحسنات، وإذا زيد على ذلك التقليل من شأن العلماء فسد الدين أيضاً، فتمرد الناس على الأمراء اختلال للأمن، وتمرد الناس على العلماء فساد للشريعة؛ لأن الناس إذا لم يثقوا بعلمائهم بشريعة الله فبمن إذاً يثقون بالجهال؟! أو كل واحد من الناس يركب رأسه ويفتي نفسه بنفسه وهذا لا يستقيم» انتهى من «لقاءات الباب المفتوح - (٥٧/ ٣٤)».

وقال الشيخ الإمام الألباني – رحمه الله –: «لأننا نعتبر الذي يخرج عن الإسلام عملاً في جزئية ما ذلك لا يجعلنا نخرجه من دائرة الإسلام مطلقاً، وإنما هو في هذه الجزئية خرج عن حكم الإسلام، وكذلك إذا كنا نتكلم في المنهج السلفي والدعوة السلفية، إذا ثبت أن شخصاً ما في مسألة ما خرج عن منهج السلف الصالح، نحن لا نحكم عليه بأنه خرج عن دائرة السلف، (ولكننا نقول في هذه المسألة خالف السلف كما قلنا في الأول الذي خالف الإسلام في مسألة أنه خالف الإسلام، لكننا لا نخرجه في كلا الحالتين من دائرة الإسلام أو من دائرة السلفية)»[1].

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٨٤٩) الوجه الثاني. «كذا في منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» لأبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري. ص٢٠.



موقف العلماء السلفيين

من منهج الغلو في التجريح

الفصل الثالث

موقف العلماء السلفيين من منهج الغلو في التجريح

موقف اللجنة الدائمة من منهج الغلو في التجريح

جاء في «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»، المجموعة الثانية، ٢/ ٣١٦: الفتوى رقم (١٦٨٧٣)

س: نسمع ونجد أناسا يدعون أنهم من السلفية، وشغلهم الشاغل هو الطعن في العلماء واتهامهم بالابتداع، وكأن ألسنتهم ما خلقت إلا لهذا، ويقولون: نحن سلفية. والسؤال يحفظكم الله:

ما هو مفهوم السلفية الصحيح، وما موقفها من الطوائف الإسلامية المعاصرة؟ وجزاكم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء إنه سميع الدعاء.

ج: إذا كان الحال كما ذكر، فإن الطعن في العلماء ورميهم بالابتداع واتهامهم مسلك مردود ليس من طريقة سلف هذه الأمة وخيارها، وإن جادة السلف الصالح هي الدعوة إلى الكتاب والسنة،

وإلى ما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين لهم بإحسان بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، مع جهاد النفس على العمل بما يدعو إليه العبد، والالتزام بما علم بالضرورة من دين الإسلام من الدعوة إلى الاجتماع والتعاون على الخير، وجمع كلمة المسلمين على الحق، والبعد عن الفرقة وأسبابها من التشاحن والتباغض والتحاسد، والكف عن الوقوع في أعراض المسلمين، ورميهم بالظنون الكاذبة، ونحو هذا من الأسباب الجالبة لافتراق المسلمين وجعلهم شيعاً وأحزاباً يلعن بعضهم بعضا، ويضرب بعضهم رقاب بعض، قال تعالى:

﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣) وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) ﴾ [آل عمران]، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». والآيات والأحاديث في ذم التفرق وأسبابه كثيرة؛ ولهذا فإن حماية أعراض المسلمين وصيانتها من الضروريات التي علمت من دين الإسلام، فيحرم هتكها والوقوع فيها، وتشتد الحرمة حينما يكون الوقوع في

العلماء، ومن عظم نفعه للمسلمين منهم؛ لما ورد من نصوص الوحيين الشريفين بعظيم منزلتهم، ومنها: أن الله سبحانه وتعالى ذكرهم شهداء على توحيده، فقال تعالى:

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ [آل عمران]، والوقوع في العلماء بغير حق - تبديعاً وتفسيقاً وتنقصاً وتزهيداً فيهم- كل ذلك من أعظم الظلم والإثم، وهو من أسباب الفتن، وصد المسلمين عن تلقي علمهم النافع وما يحملونه من الخير والهدى، وهذا يعود بالضرر العظيم على انتشار الشرع المطهر؛ لأنه إذا جرح حملته أثر على المحمول، وهذا فيه شبه من طريقة من يقع في الصحابة من أهل الأهواء، وصحابة رسول الله ﷺ هم شهود نبي هذه الأمة على ما بلغه من شريعة الله، فإذا جرح الشاهد جرح المشهود به. فالواجب على المسلم التزام أدب الإسلام وهديه وشرائعه، وأن يكف لسانه عن البذاء والوقوع في أعراض العلماء، والتوبة إلى الله تعالى من ذلك، والتخلص من مظالم العباد، ولكن إذا حصل خطأ من العالم فلا يقضي خطؤه على ما عنده من العلم، والواجب في معرفة الخطأ الرجوع إلى من يشار إليهم من أهل العلم في العلم والدين وصحة الاعتقاد، وأن لا يسلم المرء نفسه لكل من هب ودب، فيقوده إلى المهالك من حيث لا يشعر.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	عضو	عضو
بكر أبو زيد	عبد العزيز آل الشيخ	صالح الفوزان	عبد الله بن غديان

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

موقف الإمام العلامة عبد العزيز بن باز من منهج الغلو في التجريح

جاء في «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٧/ ٣١٥):

أسلوب النقد بين الدعاة والتعقيب عليه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله عز وجل يأمر بالعدل والإحسان وينهى عن الظلم والبغي والعدوان، وقد بعث الله نبيه محمداً ﷺ بما بعث به الرسل جميعا من الدعوة إلى التوحيد وإخلاص العبادة لله وحده. وأمره بإقامة القسط ونهاه عن ضد ذلك من عبادة غير الله، والتفرق والتشتت والاعتداء على حقوق العباد.

وقد شاع في هذا العصر أن كثيراً من المنتسبين إلى العلم والدعوة إلى الخير يقعون في أعراض كثير من إخوانهم الدعاة المشهورين، ويتكلمون في أعراض طلبة العلم والدعاة والمحاضرين. يفعلون ذلك سراً في مجالسهم. وربما سجلوه في أشرطة تنشر على الناس، وقد يفعلونه علانية في محاضرات عامة في المساجد، وهذا المسلك مخالف لما أمر الله به ورسوله من جهات عديدة منها:

أولاً: أنه تعد على حقوق الناس من المسلمين، بل من خاصة الناس من طلبة العلم والدعاة الذين بذلوا وسعهم في توعية الناس وإرشادهم وتصحيح عقائدهم ومناهجهم، واجتهدوا في تنظيم الدروس والمحاضرات وتأليف الكتب النافعة.

ثانياً: أنه تفريق لوحدة المسلمين وتمزيق لصفهم. وهم أحوج ما يكونون إلى الوحدة والبعد عن الشتات والفرقة وكثرة القيل والقال فيما بينهم، خاصة وأن الدعاة الذين نيل منهم هم من أهل السنة والجماعة المعروفين بمحاربة البدع والخرافات، والوقوف في وجه الداعية إليها، وكشف خططهم وألاعيبهم. ولا نرى مصلحة في مثل هذا العمل إلا للأعداء المتربصين من أهل الكفر والنفاق أو من أهل البدع والضلال.

ثالثاً: أن هذا العمل فيه مظاهرة ومعاونة للمغرضين من العلمانيين والمستغربين وغيرهم من الملاحدة الذين اشتهر عنهم الوقيعة في الدعاة والكذب عليهم والتحريض ضدهم فيما كتبوه وسجلوه، وليس من حق الأخوة الإسلامية أن يعين هؤلاء المتعجلون أعداءهم على إخوانهم من طلبة العلم والدعاة وغيرهم.

رابعاً: إن في ذلك إفسادا لقلوب العامة والخاصة، ونشراً وترويجاً للأكاذيب والإشاعات الباطلة، وسببا في كثرة الغيبة والنميمة وفتح أبواب الشر على مصاريعها لضعاف النفوس الذين يدأبون على بث الشبه وإثارة الفتن ويحرصون على إيذاء المؤمنين بغير ما اكتسبوا.

خامساً: أن كثيراً من الكلام الذي قيل لا حقيقة له، وإنما هو من التوهمات التي زينها الشيطان لأصحابها وأغراهم بها وقد قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴿١٢﴾﴾ [الحجرات] والمؤمن ينبغي أن يحمل كلام أخيه المسلم على أحسن المحامل، وقد قال بعض السلف: لا تظن بكلمة خرجت من أخيك سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً.

سادساً: وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد فإن صاحبه لا يؤاخذ به ولا يثرب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن، حرصا على الوصول إلى الحق من أقرب طريق ودفعا لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين، فإن لم يتيسر ذلك، ورأى أحد أنه لا بد من بيان المخالفة فيكون ذلك بأحسن عبارة وألطف إشارة، ودون تهجم أو تجريح أو شطط في القول قد يدعو إلى رد الحق أو الإعراض عنه. ودون تعرض للأشخاص أو اتهام للنيات أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها. وقد كان الرسول ﷺ يقول في مثل هذه الأمور ما بال أقوام قالوا كذا وكذا.

فالذي أنصح به هؤلاء الأخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة ونالوا منهم أن يتوبوا إلى الله تعالى مما كتبته أيديهم، أو تلفظت به ألسنتهم مما كان سبباً في إفساد قلوب بعض الشباب وشحنهم بالأحقاد

والضغائن، وشغلهم عن طلب العلم النافع، وعن الدعوة إلى الله بالقيل والقال والكلام عن فلان وفلان، والبحث عما يعتبرونه أخطاء للآخرين وتصيدها، وتكلف ذلك.

كما أنصحهم أن يكفروا عما فعلوا بكتابة أو غيرها مما يبرئون فيه أنفسهم من مثل هذا الفعل ويزيلون ما علق بأذهان من يستمع إليه من قولهم، وأن يقبلوا على الأعمال المثمرة التي تقرب إلى الله وتكون نافعة للعباد، وأن يحذروا من التعجل في إطلاق التكفير أو التفسيق أو التبديع لغيرهم بغير بينة ولا برهان وقد قال النبي ﷺ: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» متفق على صحته.

ومن المشروع لدعاة الحق وطلبة العلم إذا أشكل عليهم أمر من كلام أهل العلم أو غيرهم أن يرجعوا فيه إلى العلماء المعتبرين ويسألوهم عنه ليبينوا لهم جلية الأمر ويوقفوهم على حقيقته ويزيلوا ما في أنفسهم من التردد والشبهة عملا بقول الله عز وجل في سورة النساء: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾ [النساء].

والله المسؤول أن يصلح أحوال المسلمين جميعاً ويجمع قلوبهم وأعمالهم على التقوى، وأن يوفق جميع علماء المسلمين، وجميع دعاة الحق لكل ما يرضيه وينفع عباده، ويجمع كلمتهم على الهدى ويعيذهم من

أسباب الفرقة والاختلاف، وينصر بهم الحق ويخذل بهم الباطل إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

وجاء في «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٧/ ٣١٩):

س: صدر عن سماحتكم بيان قبل أسابيع حول أسلوب النقد بين الدعاة فتأوله بعض الناس بتأويلات مختلفة، فما قول سماحتكم في ذلك؟

ج: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن اهتدى بهداه أما بعد:

فهذا البيان الذي أشار إليه السائل أردنا فيه نصيحة إخواني العلماء والدعاة بأن يكون نقدهم لإخوانهم فيما يصدر من مقالات أو ندوات أو محاضرات أن يكون نقدا بناء بعيدا عن التجريح وتسمية الأشخاص؛ لأن هذا قد يسبب شحناء وعداوة بين الجميع.

وكان من عادة النبي ﷺ وطريقته إذا بلغه عن بعض أصحابه شيء لا يوافق الشرع نبه على ذلك بقوله ﷺ: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا» ثم يبين الأمر الشرعي عليه الصلاة والسلام.

ومن ذلك أنه بلغه أن بعض الناس قال: أما أنا فأصلي ولا أنام، وقال الآخر: أما أنا فأصوم ولا أفطر، وقال آخر: أما أنا فلا أتزوج

النساء، فخطب الناس ﷺ وحمد الله وأثنى عليه ثم قال: « ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني».

فمقصودي هو ما قاله النبي ﷺ أي أن التنبيه يكون بمثل هذا الكلام، بعض الناس قال كذا، وبعض الناس يقول كذا، والمشروع كذا، والواجب كذا فيكون الانتقاد من غير تجريح لأحد معين، ولكن من باب بيان الأمر الشرعي، حتى تبقى المودة والمحبة بين الإخوان وبين الدعاة وبين العلماء.

ولست أقصد بذلك أناساً معينين وإنما قصدت العموم جميع الدعاة والعلماء في الداخل والخارج.

فنصيحتي للجميع أن يكون التخاطب فيما يتعلق بالنصيحة والنقد من طريق الإبهام لا من طريق التعيين إذ المقصود التنبيه على الخطأ والغلط وما ينبغي من بيان الصواب والحق من دون حاجة إلى تجريح فلان وفلان. وفق الله الجميع.

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية

والإفتاء والدعوة والإرشاد»

موقف العلامة الإمام ابن عثيمين

من منهج الغلو في التجريح

جاء في «كتاب العلم» للشيخ ابن عثيمين - (١٣٧):

ما قولكم فيمن يتخذ من أخطاء العلماء طريقاً للقدح فيهم ورميهم بالبهتان؟ وما النصيحة التي توجهها لطلبة العلم في ذلك؟

فأجاب فضيلته بقوله: العلماء ـ بلا شك ـ يخطئون ويصيبون وليس أحد منهم معصوماً، ولا ينبغي لنا بل ولا يجوز أن نتخذ خطأهم سلماً للقدح فيهم، فإن هذه طبيعة البشر كلهم أن يخطئوا إذا لم يوفقوا للصواب، ولكن علينا إذا سمعنا عن عالم أو عن داعية من الدعاة أو عن إمام من أئمة المساجد إذا سمعنا خطأ أن نتصل به، حتى يتبين لنا، لأنه قد يحصل في ذلك خطأ في النقل عنه، أو خطأ في الفهم لما يقول، أو سوء قصد في تشويه سمعة الذي نقل عنه هذا الشيء، وعلى كل حال فمن سمع منكم عن عالم أو عن داعية أو عن إمام مسجد أو أي إنسان له ولاية، من سمع منه ما لا ينبغي أن يكون، فعليه أن يتصل به وأن يسأله: هل وقع ذلك منه أم لم يقع، ثم إذا كان قد وقع فليبين له ما يرى أنه خطأ، فإما أن يكون قد أخطأ فيرجع عن خطئه، وإما أن يكون هو المصيب، فيبين وجه قوله حتى تزول الفوضى التي قد نراها أحياناً ولا سيما بين الشباب. وإن الواجب على الشباب وعلى غيرهم إذا سمعوا

مثل ذلك أن يكفوا ألسنتهم وأن يسعوا بالنصح، والاتصال بمن نُقل عنه ما نُقل حتى يتبين الأمر، أما الكلام في المجالس ولا سيما في مجالس العامة أن يقال ما تقول في فلان؟ ما تقول في فلان الآخر الذي يتكلم ضد الآخرين؟ فهذا أمر لا ينبغي بثه إطلاقاً؛ لأنه يثير الفتنة والفوضى فيجب حفظ اللسان، قال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ: «ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟ قلت: بلى يا رسول الله، فأخذ بلسان نفسه، وقال: كف عليك هذا. قلت: يا رسول الله إنا لمؤاخذون بما نتكلم به. قال: ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم».

وأنصح طلبة العلم وغيرهم أن يتقوا الله وألا يجعلوا أعراض العلماء والأمراء مطية يركبونها كيف ما شاءوا، فإنه إذا كانت الغيبة في عامة الناس من كبائر الذنوب فهي في العلماء والأمراء أشد وأشد، حمانا الله وإياكم عما يغضبه، وحمانا عما فيه العدوان على إخواننا، إنه جواد كريم» انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في كتابه «الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات» (ص٥٠):

«الضابط العاشر: اتساع صدور الشباب للخلاف بين العلماء:

إن على الشباب الدعاة والملتزمين أن تتسع صدورهم لما يحصل من اختلاف بين العلماء أو غيرهم، وأن يقابلوا هذا بالاعتذار عمن

سلك سبيلاً خطأ في اعتقادهم، وهذه نقطة مهمة جداً، لأن بعض الناس يتتبع أخطاء الآخرين، ليتخذ منها ما ليس لائقاً في حقهم، ويشوش على الناس سمعتهم، وهذا من أكبر الأخطاء، وإذا كان اغتياب العامي من الناس من كبائر الذنوب فإن اغتياب العالم أكبر وأكبر، لأن اغتياب العالم لا يقتصر ضرره على العالم، بل عليه وعلى ما يحمله من العلم الشرعي، والناس إذا زهدوا في العالم أو سقط من أعينهم تسقط كلمته أيضاً من أعينهم، وإذا كان يقول الحق ويهدي إليه، فإن غيبة هذا الرجل لهذا العالم تكون حائلاً بين الناس وبين علمه الشرعي، وهذا خطره كبير وعظيم.

أقول: إن على هؤلاء الشباب أن يحملوا ما يجري بين العلماء من الاختلاف على حسن النية، وعلى الاجتهاد، وأن يعذروهم فيما أخطؤوا فيه، ولا مانع أن يتكلموا معهم فيما يعتقدون أنه خطأ، ليبينوا لهم هل الخطأ منهم أو من الذين قالوا إنهم أخطؤوا؟! لأن الإنسان أحياناً يتصور أن قول العالم خطأ، ثم بعد المناقشة يتبين له صوابه، والإنسان بشر «كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون».

أما أن يفرح بزلة العالم وخطئه ليشيعها بين الناس فتحصل الفرقة، فإن هذا ليس من طريق السلف.

وكذلك أيضاً ما يحصل من الأخطاء في الأمراء لا يجوز لنا أن نتخذ ما يخطئون فيه سلماً للقدح فيهم في كل شيء ونتغاضى عما لهم من

حسنات، لأن الله يقول في كتابه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ﴿٨﴾ ﴾ [المائدة]. يعني لا يحملكم بغض قوم على عدم العدل، فالعدل واجب، ولا يحل للإنسان أن يأخذ زلات أحد من الأمراء أو العلماء أو غيرهم فيشيعها بين الناس، ثم يسكت عن حسناتهم، فإن هذا ليس بالعدل.

وقس هذا الشيء على نفسك، لو أن أحداً سلط عليك وصار ينشر زلاتك وسيئاتك، ويخفي حسناتك وإصاباتك، لعددت ذلك جناية منه عليك، فإذا كنت ترى ذلك في نفسك، فإنه يجب عليك أن ترى ذلك في غيرك، وكما أشرتُ! آنفاً إلى أن علاج ما تظنه خطأ أن تتصل بمن رأيت أنه أخطأ، وأن تناقشه، ويتبين الموقف بعد المناقشة.

فكم من إنسان بعد المناقشة يرجع عن قوله إلى ما يكون هو الصواب، وكم من إنسان بعد المناقشة يكون قوله هو الصواب، وظننا أنه هو الخطأ، «فالمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وقد قال النبي ﷺ: «من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه» وهذا هو العدل والاستقامة» انتهى.

وجاء أيضاً في كتاب «الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات» للعلامة ابن عثيمين ص ٩٨:

سؤال: هل يجوز من بعض طلبة العلم أن يكون ديدنهم تجريح

بعضهم البعض، وتنفير الناس عنهم والتحذير منهم؟

الجواب: لا شك أن تجريح العلماء بعضهم بعضاً عمل محرم، وإذا كان الإنسان لا يجوز له أن يغتاب أخاه المؤمن وإن لم يكن عالماً، فكيف يجوز له أن يغتاب إخوانه العلماء من المؤمنين؟!

فالواجب على الإنسان المؤمن أن يكف لسانه عن الغيبة في إخوانه المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ (١٢)﴾ [الحجرات].

وليعلم الذي ابتلي بهذه البلوى أنه إذا جرح العالم فسيكون سبباً في رد ما يقوله هذا العالم من الحق، وليعلم أن الذي يجرح العالم لا يجرحه شخصياً، بل هو تجريح لإرث محمد ﷺ، فإن العلماء ورثة الأنبياء، فإذا جرح العلماء، وقدح فيهم لم يثق الناس بالعلم الذي عندهم، وهو مورث عن رسول الله ﷺ، وحينئذ لا يثقون بشيء من الشريعة التي يأتي بها هذا العالم الذي جرح.

ولست أقول: إن كل عالم معصوم، بل كل إنسان معرض للخطأ، وأنت إذا رأيت من عالم خطأ فيما تعتقده، فاتصل به وتفاهم معه، فإن تبين أن الحق معه وجب عليك اتباعه، وإن وجدت أن قوله خطأ وجب عليك رده وبيان خطئه، لأن الإقرار على الخطأ لا يجوز، ولكن لا تجرحه وهو رجل عالم معروف بحسن النية، وإن أمكن أن

تقول: قال بعض الناس كذا وكذا، وهذا القول ضعيف، ثم تبين وجه ضعفه وصواب القول الذي تراه كان هذا أطيب وأطيب.

ولو أردنا أن نجرح العلماء المعروفين بحسن النية لخطأ وقعوا فيه من مسائل الدين، لجرحنا علماء كباراً، ولكن الواجب هو ما ذكرت، فإذا رأيت من عالم خطأ فناقشه، إما أن يتبين أن الصواب معك فيتبعك، أو لا يتبين الأمر ويكون الخلاف من الخلاف السائغ، وحينئذ يجب عليك الكف عنه، وليقل هو ما يقول، وأنت تقول ما تقول.

والخلاف ليس في هذا العصر فقط، بل الخلاف من عهد الصحابة إلى يومنا هذا، وأما إذا تبين الخطأ ولكنه أصر انتصاراً لقوله وجب عليك أن تنفر من الخطأ، لكن لا على أساس القدح في هذا الرجل وإرادة الانتقام منه، لأنه قد يقول قولاً حقاً في غير ما جادلته فيه.

فالمهم أني أنصح إخواني بالابتعاد عن هذا البلاء وهذا المرض، وأسأل الله لي ولهم الشفاء من كل ما يعيبنا أو يضرنا في ديننا ودنيانا. انتهى.

وفي المصدر نفسه ص٩٩:

سؤال: تضخيم أخطاء العلماء ديدن كثير من الشباب، كيف يمكن أن توجه الشباب في هذا الجانب؟

الجواب: أقول: أسأل الله أن يعين العلماء على ما ينالهم من ألسنة السفهاء، لأن العلماء ينالهم أشياء كثيرة.

أولاً: أننا نسمع ما ينسب إلى بعض أهل العلم المرموقين، ثم إذا تحققنا وجدنا أن الأمر خلاف ذلك، كثيراً ما يقال: قال فلان كذا، فإذا بحثنا وجدنا الأمر على خلاف ذلك، وهذه جناية كبيرة، وإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد» أو ما هذا معناه.

فالكذب على العلماء فيما يتعلق بشرع الله ليس بكذب على واحد من الناس، لأنه يتضمن حكماً شرعياً ينسب إلى هذا العالم الموثوق به.

ولهذا كلما كانت ثقة الناس بالعالم أكثر صار الكذب عليه في هذه الأمور أكثر، وأخطر أيضاً، لأن كل واحد من العامة لو تقول له: قال فلان ما يستجيب لك، لكن لو تقول له: قال فلان ممن يثقون به لاستجابوا لك، فتجد بعض الناس له رأي أو فكر يرى أنه الحق، ويحاول أن يكون الناس عليه ولا يجد طريقاً إلى ذلك إلا أن يكذب على أحد العلماء الموثوق بهم، فيقول: هذا قول فلان، وهذه المسألة خطيرة جداً، وليست جرحاً للعالم شخصياً، بل هي تتعلق بحكم من أحكام الله عز وجل.

ثانياً: تضخيم الأخطاء كما قلت، هذا أيضاً خطأ، خطأ وعدوان، فالعالم بشر يخطئ ويصيب لا شك، ولكن إذا أخطأ العالم فالواجب

علينا أن نتصل به وأن نقول له: هل قلت كذا؟ فإذا قال: نعم، وكنا نرى أنه أخطأ قلنا له: هل لديك دليل؟ فإذا دخلنا معه في المناقشة تبين الحق، وكل عالم منصف يخشى الله عز وجل لابد أن يرجع إلى الحق، ولابد أن يعلن رجوعه أيضاً، وأما تضخيم الخطأ ثم يذكر في أبشع حالاته فهذا لا شك أنه عدوان على أخيك المسلم، وعدوان حتى على الشرع، إن استطعت أن أقول هذا، لأن الناس إذا كانوا يثقون بشخص ثم زعزعت ثقتهم به فإلى من يتجهون؟ أيبقى الناس مذبذبين ليس لهم قائد يقودهم بشريعة الله، أم يتجهون إلى جاهل يضلهم عن سبيل الله بغير قصد، أم يتجهون إلى عالم سوء يصدهم عن سبيل الله بقصد. اهـ

وفي أول «الشريط السادس» من «شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله لكتاب حلية طالب العلم»:

سئل الشيخ ابن عثيمين عن تعمد البحث عن زلات بعض المشايخ الذين يُحسبون على الطريق الصحيح في أشرطتهم وكتبهم.

فأجاب رحمه الله بقوله:

هذا لا يجوز تتبع عورات المسلمين ولا سيما العلماء محرمة فقد جاء في الحديث: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإن من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته فضحه ولو في جوف بيته» فلا يجوز أن تتبع العورات وتتبع العورات عورة يعني: هذا الذي ذهب يتتبع عورات

الناس هو الآن واقع في عورات والواجب فيمن صدر منه ما ينتقد عليه أن يدافع الإنسان عن أخيه إذا سمع من ينتقده في هذا ويقول لعله اشتبه عليه الأمر لعله تأويلا ولا سيما من عرف بالصدق والإخلاص وحب نشر العلم»[1].

(١) موقع فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

موقف الإمام المحدث المجدد الألباني

من منهج الغلو في التجريح

قد ألف الشيخ أبو عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري - سلمت يمينه!- كتاب «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» وجمع فيه كلام الشيخ في صد هذا المنهج ومخالفته مما يجعل قارئه يعلم علم اليقين مخالفة هؤلاء الغلاة - هداهم الله- لمنهج مجدد العصر ومحدث الزمان شيخنا محمد ناصر الدين الألباني - عليه سحائب الرحمة والرضوان -.

ومما جاء في كتاب منهج العلامة الألباني ص٤٨:

«قال الشيخ - بعد أن تكلم عن معنى حديث من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما -: «لكن أريد أن ألحق به..من بدع مسلما، فإما أن يكون هذا المسلم مبتدعاً وإلا فهو المبتدع، وهذا هو الواقع الذي قلته آنفاً أن شبابنا يبدعوا (يعني يبدعون) العلماء وهم الذين وقعوا في البدعة، ولكنهم لا يعلمون ولا يريدون البدعة بل هم يحاربونها (يعني الشباب) لكن يصدق عليهم قول من قال قديماً:

أوردها سعدٌ وسعدٌ مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

لذلك نحن ننصح شبابنا أن يلتزموا العمل بالكتاب والسنة في حدود علمهم ولا يتطاولوا على غيرهم ممن لا يقرنون بهم علما وفهما

وربما وصلاحا»[1].

وفي موضع آخر أقر رحمه الله كلام أبي حازم عدنان عرعور إذ قال: « إن أحكام هذه المسائل من التمييز بين البدعة والمبتدع وما يلحق بذلك لا ترجع إلى أحداث الأسنان، بل ترجع إلى أهل العلم والتقوى الذين يحكمون في البدعة والمبتدعة، ذلك لأن معظم أحداث الأسنان لا يفرقون بين أنواع البدع وطبقات المبتدعين ... ولا يدركون المصالح والمفاسد ولا يفهمون مقاصد الشريعة »[2].

وجاء في ص٩من هذا الكتاب قول الشيخ الألباني رحمه الله: «لذلك فنحن نشكو الآن من هذه الثورة التي ثارت في السعودية بين أهل السنة أنفسهم حيث ظهر فيهم من يظن بأنه خالف أهل السنة في بعض المسائل فبَدَّعوه وأخرجوه عن أهل السنة».

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٦٦٦) الوجه الأول.

(٢) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٩٥) الوجه الأول.

موقف العلامة الشيخ صالح الفوزان

من منهج الغلو في التجريح

يرى العلامة صالح الفوزان - حفظه الله- أن منهج غلاة التجريح الذي شاع بين الشباب في هذا الوقت لم يأت من العلماء وإنما جاء من بعض المتعلمين والشباب المتحمسين، وأنه ليس من النصيحة، ولا من علم الجرح والتعديل، بل هو فضيحة وشر وغيبة ونميمة وسب للناس وتنقص لهم وفتنة وبحث عن المعائب، وأنه عمل مشين وانشغال بالقيل والقال.

وينصح بترك الكلام في الناس والتعلم على أيدي العلماء الموثوقين وقراءة رسالة الشيخ عبد المحسن العباد (رفقاً أهل السنة بأهل السنة) ونشرها وتوزيعها.

جاء في «المنتقى من فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان» (١/ ص٣١٨):

وما رأي فضيلتكم في ذلك التراشق المكتوب والمسموع الذي حدث بين بعض العلماء؟ وألا ترون أن جلوسهم للحوار كان أجدى؟ وأن ذلك ربما أفسد مشاريعهم الإسلامية؟

جـ: العلماء المعتبرون لم يحصل بينهم شيء مما ذُكِر في السؤال، وإنما الذي يمكن حدوثه من ذلك هو بين بعض المتعلمين والشباب

المتحمسين، ونسأل الله لهم الهداية والتوفيق، وندعوهم إلى ترك هذا العمل المشين، والتآخي فيما بينهم على البر والتقوى، والرجوع إلى أهل العلم فيما أُشكِلَ عليهم، وعليهم بدراسة منهج أهل السنة والجماعة على أيدي العلماء، حتى يتضح لهم الحق، ويستبين لهم طريقُ الصواب، وألا يتأثروا بالأفكار الوافدة التي تريد تفريق جماعتهم وفصلهم عن مشائخهم ومنهج سلفهم الصالح؛ فإن الفتنة إنما حدثت وتحدث بين شباب المسلمين بسبب الإصغاء إلى الأفكار الوافدة المشبوهة والإعراض عن المنهج الصحيح» انتهى.

وجاء في «مسائل في الإيمان» للشيخ الفوزان (٤):

ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير وضوابطها.

س: من الأمور المحزنة التي انتشرت في أوساط الشباب الإسلامي «ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير» كيف ترون هذه الظاهرة وما أسباب انتشارها؟

ج: نعم، ظهرت في هذا الزمان وبين أوساط الشباب خاصة، وبين أوساط بعض المسلمين الذين يجهلون حقيقة الإسلام، بأن تكون عندهم غيرة زائدة، أو حماسة في غير محلها، ظهرت عندهم ظاهرة التكفير والتفسيق والتبديع، وصار شغلهم الشاغل في كل أمور حياتهم هذه الصفات المذمومة من البحث والتنقيب عن المعائب وإظهارها ونشرها حتى تشتهر، وهذا علامة فتنة وعلامة شر، نسأل الله سبحانه

وتعالى أن يقي المسلمين شرها، وأن يبصر شباب المسلمين بالطريق الصحيح، وأن يرزقهم العمل على منهج السلف الصالح والسير عليه، وأن يبعد عنهم دعاة السوء.

وقال الشيخ صالح الفوزان في بعض أشرطته:

«أنا أقول اتركوا الكلام في الناس اتركوا الكلام في الناس، فلان حزبي فلان كذا اتركوا الكلام في الناس ابذلوا النصيحة وادعوا الناس إلى اجتماع الكلمة، وإلى تلقي العلم عن أهله، وإلى الدراسة الصحيحة، إما دراسة دينية وهذه أحسن، أو دراسة دنيوية تنفع نفسك وتنفع مجتمعك، أما الاشتغال بالقيل والقال، فلان مخطىء، وفلان مصيب، وفلان كذا هذا هو الذي ينشر الشر، ويفرق الكلمة، ويسبب الفتنة.إذا رأيتَ على أحدٍ خطأً.تناصحه بينك وبينه مب تجلس في مجلس، تقول فلان كذا فلان سوى كذا... تناصحه فيما بينك وبينه..هذه النصحية أما كلامك في المجلس عن فلان هذه ليست نصيحة هذه فضيحة.. هذه غيبة..هذه شر» (١).

وفي موقع معالي الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ما يلي:

«**السؤال**: أحسن الله إليكم سماحة الوالد، يقول السائل: قلتم

(١) تجده بصوت الشيخ في الشبكة العالمية (الإنترنت).

بأن الجرح والتعديل لا يوجد في هذا الزمان، وفهم بعض الناس من كلامكم أنكم لا ترون الرد على أهل البدع والمخالفين:

ج: الجرح والتعديل ما هو بالغيبة والنميمة المتفشية الآن، خصوصاً بين بعض طلبة العلم، الجرح والتعديل - يا أخي - من علم الإسناد في الحديث، وهذا من اختصاص الأئمة والمحدثين.

ولا نعلم أحداً الآن من أهل الجرح والتعديل، يعني معرفة الأسانيد وتصحيحها وتضعيفها، ما نعلم أحدا الآن، هذا المقصود» انتهى.

وفيه أيضاً:

«**السؤال**: أحسن الله إليكم، يقول السائل: كثير من الناس اليوم يتكلمون في المشائخ والدعاة والعلماء بحجة الجرح والتعديل فهل للجرح والتعديل شروط؟

فأجاب بقوله:

الجرح والتعديل في علوم الحديث ما هو بالغيبة والنميمة، الغيبة والنميمة حرام ولا هي جرح وتعديل، ولا يجوز الكلام في الناس والكلام في العلماء وطلبة العلم وأهل الخير، ولو لاحظت عليهم شيئا ما يجوز لك أن تتكلم بهم في غيبتهم، حرام هذه غيبة ونميمة، إذا لاحظت عليهم شيء تبلغهم هذا الشيء...» انتهى كلامه.

وفيه أيضاً «موقع معالي الشيخ صالح الفوزان»:

«**السؤال**: أحسن الله إليكم سماحة الوالد يقول السائل: ما هو الفرق بين الجرح والتعديل وبين التجسس؟

ج: الجرح والتعديل في علم الإسناد، لأجل توثيق الحديث عن الرسول ﷺ ونفي الكذب عنهُ، فهو لمصلحة عظيمة، أما الغيبة والتجسس فهذه ضرر محض وليس فيها مصلحة» انتهى.

وسئل الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ هذا السؤال «من هم علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر؟

الجواب: (والله ما نعرف أحداً من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر، علماء الجرح والتعديل في المقابر الآن، ولكن كلامهم موجود في الكتب كتب الجرح والتعديل.

الجرح والتعديل في علم الإسناد في رواية الحديث، ماهو الجرح والتعديل في سبِّ الناس وتنقصهم، وفلان فيه كذا وفلان فيه كذا، ومدح بعض الناس وسب بعض الناس، هذا من الغيبة ومن النميمة وليس هو الجرح والتعديل»[1].

---

(١) اسمع هذه الفتوى في «دروس شرح السنة» للشيخ الفوزان حفظه الله، شريط رقم ٣ كما في موقع الشيخ.

موقف سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ

من منهج الغلو في التجريح

يقول سماحة المفتي في برنامج مع سماحة المفتي في (قناة المجد) ناصحا غلاة التجريح:

«يا إخواني أرجو أن نتقي الله في أنفسنا وألا نبرز جنس هذه الأشياء إذا كنا نعلم بوجودها نسعى في إصلاحها أما إبرازها وإظهارها للملأ فهذا أمر غير لائق لأنه لا يليق بالمسلمين أن تكون بينهم هذه الحزازات وهذه النزاعات يا إخواني الذي يريد الحق والإصلاح فله طرقه والذي يريد التشهير والتنقص فهذا له طرقه فطالب العلم لا يهمه ولا يشتغل بتنقص فلان وفلان إنما يشتغل بالإصلاح والدعوة إلى الخير وكلنا خطاءون وخير الخطائين التوابون وما أحد منا معصوم عن الخطأ يقول الإمام مالك رحمه الله كلنا راد ومردود عليه إلا محمداً ﷺ فنحن لا نخلو من أخطاء أما تقسيم الناس هذا سلفي وهذا غير عالم لا يصلح هذا، كل الإخوة الذين ينسبون إلى العلم نسأل الله لهم التوفيق والهداية والاستقامة ومن شعر من أخيه بخطأ فلينصحه وليتصل به ولنتعوذ بالله من التحزبات والتجمعات والتكتلات كلها لا خير فيها نتذكر قوله عز وعلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ (١٥٩)﴾ [الأنعام]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (٣٢)﴾ [الروم]، ونحن

وعلماؤنا والدعاة إلى الله ينبغي أن يكون من كل منهم أن يكون هدفه الدعوة إلى الله هدفه إصلاح المجتمع هدفه الدعوة إلى جمع الكلمة والتئام الصف ووحدة الهدف هدفه أنه يغار على هذا الوطن المسلم غيرة تدعوه إلى السعي في تأليف القلوب وإزالة كل ما يشوش الفكر وحتى تجتمع الكلمة ويتوحد الصف ونقف جميعاً يدا واحدة ضد من يهدد ديننا وأمننا واستقرارنا واقتصادنا أما أن نشغل أنفسنا بعضنا ببعض وهذا يسب هذا وهذا يسب هذا وكل هذه الأمور لا تخدم هدفا ولا تحقق غاية حميدة» انتهى كلامه حفظه الله.

وقد أثنى الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله على رسالة الشيخ عبد المحسن العباد «رفقاً أهل السنة بأهل السنة».

موقف العلامة الشيخ عبد المحسن العباد
من الغلو في التجريح

جاء في «شرح سنن أبي داود» (١/ ٢) للشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله:

«المبالغة في التبديع والتفسيق

السؤال: ما رأي فضيلتكم فيمن يتسرع في التبديع والتفسيق بقوله: أخبث من في الأرض أو أخطر العالمين، لرجل عرف بالمنهج السلفي والدعوة إليه، وله جهود مباركة في الدعوة إلى الله، ثم يبني على ذلك لزوم هجر ومقاطعة من لم يبدعه، ويجعل الخلاف في الأشخاص خلافاً في المنهج، فيسبب ذلك تفريقاً بين الشباب وزرعاً للعداوة بينهم؟

الجواب:

مثل هذا الكلام من الأخطاء البينة والأخطاء الواضحة، والواجب هو الاعتدال والتوسط في الأمور والتحرز من آفات اللسان وما يحصل بسببه مما لا تحمد عقباه، والنبي ﷺ قال: (من يضمن لي ما بين لحييه وبين رجليه أضمن له الجنة)، والمقصود من ذلك: اللسان والفرج، وكذلك قوله ﷺ في وصيته لمعاذ: (وهل يكب الناس في النار على وجوههم - أو قال: على مناخرهم- إلا حصائد ألسنتهم).

فالواجب على الإنسان أن يتحرز من لسانه وألا يطلقه فيما يعود عليه بالمضرة، ثم أيضاً كون الشخص يحصل منه خطأ ثم يقال كما جاء في السؤال: إنه أخبث من كذا وأخطر من كذا وأشد من كذا.. هذا أيضاً زيادة في ضرر الإنسان نفسه، بكونه يأتي بمبالغات، ويأتي بكلام لا يكون صحيحاً، ولا يكون مستقيماً ولا يكون مطابقاً للواقع، ثم أيضاً ما يحصل بسبب ذلك من الفوضى ومن إساءة الظن بالإخوان بعضهم ببعض ومن هجر وما إلى ذلك؛ كل هذا من الأمور التي هي من عمل الشيطان، والتي فيها كيد الشيطان للإنسان ليوقعه في المهالك ويوقعه فيما يعود عليه بالمضرة. والواجب أن يحاسب الإنسان نفسه ويحفظ لسانه، وآفات اللسان شأنها خطير وأمرها عظيم، ومن حظ الإنسان أن يحفظ لسانه عن أن يتكلم بشيء يعود عليه بالضرر، وما يحصل من بعض الإخوان من أهل السنة من أن يهتم بعضهم بالنيل من بعض والكلام في بعض وتصرف الجهود في ذلك ويترك الأعداء الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، هذا من الأمور التي فيها كيد الشيطان للإنسان بأن يصرفه عما ينبغي أن يكون عليه، وأن يصرفه إلى شيء ينبغي أن يصون نفسه منه» انتهى.

وفي «المصدر نفسه» ما يلي:

«حكم التسرع في التبديع والتفسيق

السؤال: نود إيضاح خطر التسرع في التبديع والتفسيق لمن عرف

بسلامة العقيدة، وما يترتب على ذلك من الشحناء والهجر والخلاف؟!

الجواب:

الواجب على كل مسلم أن يحتاط لدينه وأن يحتاط لنفسه، وألا يقحم نفسه في أمور تعود عليه بالمضرة، بل الواجب هو التناصح بين المسلمين وخاصة أهل السنة والجماعة، ينصح بعضهم بعضاً، ويحسن بعضهم إلى بعض، ويتعاونون فيما بينهم على الخير، ويحذر بعضهم بعضاً مما وقع فيه ليرجع عنه، ولا ينقسم الناس بعد ذلك إلى من يؤيد هذا ضد هذا أو هذا ضد هذا، وإنما الإنسان يحرص على أن يكون الحق هو ضالته التي ينشدها، وأن يحب الخير لكل أحد، فيحب لمن أخطأ أن يرجع. وأما حصول الاختلاف وشغل الأوقات فيما يحصل بين أهل السنة والجماعة من كلام بعضهم في بعض ومتابعة طلبة العلم لذلك وانشغالهم به ويكون هو شغلهم الشاغل؛ فهذا لا يليق بطالب العلم، بل على طالب العلم أن يحرص على الاشتغال بالعلم وألا يشغل نفسه بقال فلان وقال فلان، ولا يجوز له أن يتبع ذلك الذي اشتغل به من قول فلان وفلان لأنه يترتب على ذلك شحناء وعداوة وهجر وتباغض وتباعد، فإن الواجب هو التناصح والواجب أن يحسن كل واحد إلى الآخر ويحب الخير لنفسه، ويحصل التعاون على البر والتقوى، وأما انقسام أهل السنة إلى متنازعين متخاصمين يتكلم بعضهم في بعض ويبدع بعضهم بعضاً وينال بعضهم من بعض ويهجر بعضهم بعضاً،

فهذا ليس فيه مصلحة وإنما فيه مضرة، وكان ينبغي أن تشغل الأوقات في الكلام مع أعداء السنة الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، وأما من كان من أهل السنة وعنده خطأ فإنه يناصح ويجادل بالتي هي أحسن، ويحرص على هدايته وعلى تقريبه وعدم إبعاده ورميه ونبذه. فالواجب هو التوسط في الأمور والاعتدال فيها، وعدم الإفراط والتفريط، وما يحصل من التفسيق والتبديع والهجر وما إلى ذلك هذا من عمل الشيطان، وهذا من كيد الشيطان للإنسان، بل الواجب كما أشرت هو الاشتغال بالعلم وعدم الاشتغال بمتابعة ما يحصل بين بعض أهل السنة من كلام بعضهم في بعض؛ لأن ذلك يشغل عن العلم ويترتب عليه أمور منكرة مثل ما أشير إليه من حصول الهجر من بعضهم لبعض، وهذا غلط، إذ لو كان كل من حصل منه خطأ يهجر أو يهجر من يقرأ في كتبه أو يسمع كلامه لما سلم من ذلك أحد لأن الجميع معرّض للخطأ وبعض العلماء - ما نقول: كثير من العلماء- حصل منهم أخطاء، والناس ما هجروهم ولا تركوهم ولا تركوا كتبهم، وإنما استفادوا منهم، والخطأ يرد على صاحبه، لكن لا يكون ذلك سبباً لانقسام الناس إلى أقسام وإلى أحزاب، فإن هذا من كيد الشيطان للإنسان. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل». انتهى من شرح سنن أبي داود للشيخ العباد.

قال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله في آخر رسالته: «الحث

على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها» - (٣١):

«وقريبٌ من بدعة امتحان الناس بالأشخاص ما حصل في هذا الزمان من افتتان فئة قليلة من أهل السنَّة بتجريح بعض إخوانهم من أهل السنة وتبديعهم، وما ترتَّب على ذلك من هجر وتقاطع بينهم وقطع لطريق الإفادة منهم، وذلك التجريح والتبديع منه ما يكون مبنيًّا على ظنٍّ ما ليس ببدعة بدعة،..... وقد أوردتُ في رسالتي «رفقاً أهل السنَّة بأهل السنَّة» جملة كبيرة من الآيات والأحاديث والآثار في حفظ اللسان من الوقيعة في أهل السنَّة، ولا سيما أهل العلم منهم،....وللشيخ عبد الرحمن السديس إمام وخطيب المسجد الحرام خطبة ألقاها من منبر المسجد الحرام حذَّر فيها من وقيعة أهل السنَّة بعضهم في بعض، نلفتُ الأنظارَ إليها؛ فإنَّها مهمَّة ومفيدة» انتهى.

وقال الشيخ حفظه الله في رسالته «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» (ص٧):

«ولا شك أن الواجب على أهل السنة في كل زمان ومكان التآلف والتراحم فيما بينهم، والتعاون على البر والتقوى.

وإن مما يؤسف له في هذا الزمان ما حصل من بعض أهل السنة من وحشة واختلاف، مما ترتب عليه انشغال بعضهم ببعض تجريحاً وتحذيراً وهجراً، وكان الواجب أن تكون جهودهم جميعاً موجهة إلى غيرهم من الكفار وأهل البدع المناوئين لأهل السنة، وأن يكونوا فيما

بينهم متآلفين متراحمين، يذكر بعضهم بعضاً برفق ولين». انتهى كلامه.

وقال أيضاً في رسالته «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» - (٤٤):

فتنة التجريح والهجر من بعض أهل السنة في هذا العصر، وطريق السلامة منها:

حصل في هذا الزمان انشغال بعض أهل السنة ببعض تجريحاً وتحذيراً، وترتب على ذلك التفرق والاختلاف والتهاجر، وكان اللائق بل المتعين التواد والتراحم بينهم، ووقوفهم صفاً واحداً في وجه أهل البدع والأهواء المخالفين لأهل السنة والجماعة، ويرجع ذلك إلى سببين:

أحدهما: أن من أهل السنة في هذا العصر من يكون ديدنه وشغله الشاغل تتبع الأخطاء والبحث عنها، سواء كانت في المؤلفات أو الأشرطة، ثم التحذير ممن حصل منه شيءٌ من هذه الأخطاء، ومن هذه الأخطاء التي يُجرح بها الشخص ويحذر منه بسببها تعاونه مثلاً مع إحدى الجمعيات بإلقاء المحاضرات أو المشاركة في الندوات، وهذه الجمعية قد كان الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين رحمهما الله يُلقيان عليها المحاضرات عن طريق الهاتف، ويعاب عليها دخولها في أمر قد أفتاها به هذان العالمان الجليلان، واتهام المرء رأيه أولى من اتهامه رأي غيره، ولا سيما إذا كان رأياً أفتى به كبار العلماء، وكان بعض أصحاب النبي ﷺ بعدما جرى في صلح الحديبية يقول: يا أيها الناس! اتهموا الرأي في الدين.

ومن المجروحين من يكون نفعه عظيماً، سواء عن طريق الدروس أو التأليف أو الخطب، ويُحذَّر منه لكونه لا يعرف عنه الكلام في فلان أو الجماعة الفلانية مثلاً، بل لقد وصل التجريح والتحذير إلى البقية الباقية في بعض الدول العربية، ممن نفعهم عميم وجهودهم عظيمة في إظهار السنة ونشرها والدعوة إليها، ولا شك أن التحذير من مثل هؤلاء فيه قطع الطريق بين طلبة العلم ومن يمكنهم الاستفادة منهم علماً وخلقاً.

والثاني: أن من أهل السنة من إذا رأى أخطاء لأحد من أهل السنة كتب في الرد عليه، ثم إن المردود عليه يقابل الرد برد، ثم يشتغل كل منهما بقراءة ما للآخر من كتابات قديمة أو حديثة والسماع لما كان له من أشرطة كذلك؛ لالتقاط الأخطاء وتصيد المثالب، وقد يكون بعضها من قبيل سبق اللسان، يتولى ذلك بنفسه، أو يقوم له غيره به، ثم يسعى كل منهما إلى الاستكثار من المؤيدين له المدينين للآخر، ثم يجتهد المؤيدون لكل واحد منهما بالإشادة بقول من يؤيده وذم غيره، وإلزام من يلقاه بأن يكون له موقف ممن لا يؤيده، فإن لم يفعل بدعه تبعاً لتبديع الطرف الآخر، وأتبع ذلك بهجره، وعمل هؤلاء المؤيدين لأحد الطرفين الذامين للطرف الآخر من أعظم الأسباب في إظهار الفتنة ونشرها على نطاق واسع، ويزداد الأمر سوءاً إذا قام كل من الطرفين والمؤيدين لهما بنشر ما يُذم به الآخر في شبكة المعلومات (الإنترنت)، ثم

ينشغل الشباب من أهل السنة في مختلف البلاد بل في القارات بمتابعة الاطلاع على ما ينشر بالمواقع التي تنشر لهؤلاء وهؤلاء من القيل والقال الذي لا يأتي بخير، وإنما يأتي بالضرر والتفرق، مما جعل هؤلاء وهؤلاء المؤيدين لكل من الطرفين يشبهون المترددين على لوحات الإعلانات للوقوف على ما يجد نشره فيها، ويشبهون أيضاً المفتونين بالأندية الرياضية الذين يشجع كل منهم فريقاً، فيحصل بينهم الخصام والوحشة والتنازع نتيجة لذلك» انتهى كلامه.

موقف العلامة الشيخ عبد الله بن قعود

من منهج الغلو في التجريح

قال الشيخ عبد الله بن قعود - رفع الله قدره-:

«الجرح والتعديل نفسه هذا في مجال حديث سيُبنى عليه حكم، خذ رجاله، وبيِّن ما فيهم من جرح ومن تعديل، هذه طريقة معروفة في المصطلح..

لكن الآن في الساحة خصوم للشباب، وخصوم للإسلاميين في كل مكان، وخصوم للملتزمين الحركيين، الذين ينادون بتطبيق حكم الله - سبحانه وتعالى-، في خصوم في الجملة، نفس الآن..

الآن الذي لديهم بصيص من وعي، أو بصيص من تحرك، أروح أذهب وأسلط عليهم الألسن بحجة أن الجرح والتعديل هذا أمر لابد منه في مذهب السلف!!

نعم أنت تبي الجرح والتعديل مطلوب لكن الآن أنت تنسى الحسنات، وتنسى الواقع، ولو جيت ما وجدت جرح يُجرح به أهل المصطلح، في واحد ممن نعرف الآن إلا ما شاء الله.

وتجي تأخذ أمور نظرية من مصطلح، (هذا لابد منه، السلف يبينون الجرح، ويُقدمونه على التعديل، السلف يقولون كذا..)، لكن هؤلاء ينبشون واحد لا روى حديث، ولا هو في حديث، وينبشونه

ميت إلا وهو من أجل إخماد دعوته، أو إخماد كتبه!!

على كل حال نرجو الله أن يغفر لنا ولإخواننا»[1].

(١) تجد هذا الكلام بصوته في الشبكة العالمية (الإنترنت).

موقف العلامة الشيخ بكر أبو زيد
من منهج الغلو في التجريح

قال العلامة الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في كتابه «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (١٩):

«وفي عصرنا الحاضر يأخذ الدور في هذه الفتنة دورته في مسلاخ من المنتسبين إلى السنة متلفعين بمرط ينسبونه إلى السلفية - ظلماً لها - فنصبوا أنفسهم لرمي الدعاة بالتهم الفاجرة، المبنية على الحجج الواهية، واشتغلوا بضلالة التصنيف.

وهذا بلاء عريض، وفتنة مضلة في تقليص ظل الدين، وتشتيت جماعته، وزرع البغضاء بينهم، وإسقاط حملته من أعين الرعية، وما هنالك من العناد، وجحد الحق تارة، ورده أخرى.

صدق الأئمة الهداة: إن رمي العلماء بالنقائص، وتصنيفهم البائس من البينات، فتح باب زندقة مشكوفة» انتهى.

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص ٢٠:

«لكن بلية لا لعاً لها، وفتنة وقى الله شرها حين سرت في عصرنا - ظاهرة الشغب هذه إلى من شاء الله من المنتسبين إلى السنة، ودعوى نصرتها، فاتخذوا «التصنيف بالتجريح» ديناً وديدناً، فصاروا إلباً على أقرانهم من أهل السنة، وحربا على رؤوسهم، وعظمائهم، يلحقونهم

الأوصاف المرذولة، وينبزونهم بالألقاب المستشنعة المهزولة، حتى بلغت بهم الحال أن فاهوا بقولتهم عن إخوانهم في الاعتقاد، والسنة، والأثر: (هم أضر من اليهود والنصارى) و(فلان زنديق)؟» انتهى.

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص ٢٠:

«ومن آحادها السخيفة التي يأتمرون ويلتقون عليها للتصنيف:

❖ فلان يترحم على فلان، وهو من الفرقة الفلانية؟

فانظر كيف يتحجرون رحمة الله، ويقعون في أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة، إضافة إلى التصنيف بالإثم.

❖ إنه يذكر فلانا بالدرس، وينقل عنه: والذي تحرر لي أن العلماء لا ينقلون عن أهل الأهواء المغلظة، والبدع الكبرى - المكفرة -، ولا عن صاحب هوى أو بدعة في بدعته، ولا متظاهر ببدعة متسافه بها، داعية إليها.

وما دون ذلك ينقلون عنهم على الجادة أي: سبيل الاعتبار، كالشأن في سياق الشواهد والمتابعات في المرويات.

❖ ومن مستندات «المنشقين» الجراحين: تتبع العثرات، وتلمس الزلات، والهفوات. فيجرح بالخطأ، ويتبع العالم بالزلة، ولا تغفر له هفوة. وهذا منهج مردٍ.

من ذا الذي سلم من الخطأ – غير أنبياء الله ورسله –، وكم

لبعض المشاهير من العلماء من زلات، لكنها مغتفرة بجانب ما هم عليه من الحق والهدى والخير الكثير:

من الذي ما ساء قط   ومن له الحسنى فقط

ولو أخذ كل إنسان بهذا لما بقي معنا أحد، ولصرنا مثل دودة القز، تطوي نفسها بنفسها حتى تموت» انتهى.

وقال أيضاً رحمه الله في المصدر نفسه ص٥٥:

«- وإن سألت عن الموقف الشرعي من انشقاق هؤلاء بظاهرة التجريح، فأقول:

أ - احذر هذا الانشقاق لا تقع في مثله مع «المنشقين الجراحين» المبذرين للوقت والجهد والنشاط في قيل وقال، وكثرة السؤال عن «تصنيف العباد»، وذلك فيما انشقوا فيه، فهو ذنب تلبسوا به، وبلوى وقعوا فيها، وادع لهم بالعافية.

ب - إذا بُليت بالذين يأتون في مجالسهم هذا المنكر «تصنيف الناس بغير حق» واللهث وراءه، فبادر بإنفاذ أمر الله في مثل من قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام]» انتهى.

موقف الشيخ عبد الله المطلق عضو هيئة كبار العلماء من منهج الغلو في التجريح

ويرى الشيخ عبد الله المطلق أن منهج غلاة التجريح يجعل السلفية معنى ضيقا محدودا، أغلب عمله تكفير الناس وتفسيقهم، وجمع أخطائهم وتشويه سمعتهم والقدح في أعراضهم، وأن في سلوك هذا المنهج وقوعا في محاذير عديدة منها سوء الظن والاشتغال بأكل لحوم العلماء وتحميل كلام الناس ما لا يحتمل والفرح بأخطائهم وأنه يضر بالسلفية وهو مخالف لما كان عليه الشيخ ابن باز وابن عثيمين.

وإليك كلمته في ذلك:

هؤلاء الذين يضيقون معنى السلفية ولايقبلون التوبة

درس بعنوان: الفتن الأسباب والعلاج، بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٢٤هـ.

«يا أحبابي هؤلاء الذين يضيّقون معنى السلفية، والذين يأخذون بالظِنّة، والذين لايقبلون التوبة، والذين لا يناقشون الناس، ولا ينشرون الخير، هؤلاء يضرّون السلفية أكثر مما يحسنون إليها، إنك لو نظرت إلى علماء من أهل السعودية كم هم؟ يريدون فقط ثلاثة أو أربعة علماء، والباقين هاه؟ ليسوا من السلف، ذي مصيبة عظيمة يا إخوان، إنك إذا نظرت إلى علماء العالم الإسلامي الآن تجد أنهم عندهم في قوائم المنحرفين، إنك إذا نظرت إلى علماء

الأمّة الذين خدموا الدين، أمثال ابن حجر والنووي وابن قدامة صاحب المغني والكتب النافعة وابن عقيل وابن الجوزي وجدت أنهم عندهم مصنفون تصنيفات يخرجونهم بها من السلفية لأنه وجد عليهم بعض الملاحظات، هؤلاء الذين يضيّقون معنى السلفية يسيئون للأمة إخوتي في الله، ولذلك انظروا إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله وإلى الشيخ محمد العثيمين رحمه الله وإلى سماحة المفتي الآن الموجود، كيف يتعاملون مع الناس، كيف يحسنون أخلاقهم، كيف يستقبلون طلبة العلم، كيف يجلّون العلماء، لكن هل هذا المنهج موجود عند هؤلاء؟ لا؟ هؤلاء ليسوا راضين إلاّ عن أعدادٍ قليلة معدودة على الأيدي من طلبة العلم، الذين يشتغلون في مجالسهم بأكل لحوم العلماء، وأحياناً يحمّلون كلامهم ما لا يتحمل، بل وأحيانا يكذبون عليهم، ليس في قاموسهم توبة، ولا يقبلون لأحد أوبة، يضيّقون هذا الدين، يفرحون بخروج الناس منه، ولا يفرحون بقبول أعذار الناس وإدخالهم فيه، ترى هذي مصيبة يا إخواني لو ابتليت بها الأمة يمكن أن تكون السلفية في مكان محدود من هذه الجزيرة، انظروا إخوتي في الله إلى دماثة خلق الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين، كيف كانوا مفتين لجميع شباب العالم الإسلامي، إن اختلفوا في أوروبا في أمريكا في أفريقيا في اليابان في أندونيسيا في أستراليا، من يرضون حكماً، من يرضون، تجدهم يقبلون عبد العزيز بن باز ومحمد بن عثيمين وفلان وفلان، لكن هل يرضون مشايخ هؤلاء، هاه، لا والله ما يرضونهم، وهؤلاء لا يقبلونهم، إن ما ينتهجه هؤلاء وفقهم الله وهداهم يضيّق معنى السلفية وينفر الناس منها، ويجعل السلفية معنىً ضيّقا محدودا

أغلب عمله تكفير الناس وتفسيقهم وجمع أخطائهم وتشويه سمعتهم والقدح في أعراضهم»[1].

ومن كبار العلماء الذين اشتهر عنهم إنكار الغلو في التجريح وكثر كلامه في مناقضته العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرين – تغمده الله برحمته –.

(١) اسمعه بصوت الشيخ في الشبكة العالمية (الإنترنت).

موقف الشيخ السدلان من منهج الغلو في التجريح

نصيحة الشيخ صالح السدلان للدعاة في الجزائر

حضرات الإخوة الأعزاء الفضلاء من طلاب العلم الحريصين عليه في بلاد الجزائر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إجابة على رسالتكم، وقد تضمنت رسالتكم عددا من الأسئلة، وقد رأيت أن تكون عامة ليس فيها ذكر أسماء، وإنما فيها بيان للحق وتحذير مما سواه، ويتلخص ذلك في:

١- على الإنسان أن يكون حريصاً على السنة بعيداً عما سواها، قال الله جل وعلا: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [آل عمران].

٢- على المسلم أن يعرض أعماله وأقواله على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولا يتمسك برأي شخص معين إلا إذا كان موافقاً للكتاب والسنة، فإن الرجال يعرفون بالحق وليس الحق يعرف بالرجال، قال الله جل وعلا: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [يوسف].

٣-علينا أن ندعو إلى الحق وما سواه باطل، فإن الضد يبينه الضد، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴿٣٢﴾ ﴾

[يونس]، والحق واحد لا يتعدد والله تعالى لم يتركنا سدى ولم يخلقنا عبثا وقد أنزل الله على نبيه هذا الكتاب ومن يرد أن يضله فلن تجد له ولياً مرشداً، والله حفظ لنا هذا الكتاب وهذه السنة قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩) ﴾ [الحجر]، وقال النبي ﷺ: «تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك». وقد من الله عليكم بالعلم والمعرفة وتبين الحق من الباطل فاحمدوا الله على ذلك.

٤-علينا أن نعامل الناس بالخلق الحسن وندعو إلى الله على علم وبصيرة، ونحرص كل الحرص على ما يجمع القلوب ويوحد الصفوف ويحقق الأخوة الإسلامية بين طبقات العلماء والمتعلمين، وأن يكون لكم مرجعية علمية معتدلة تتمسك بالسنة وتدعو إليها، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (١١٥) ﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ (١٠) ﴾ [الحجرات]، وقال ﷺ: «وكونوا عباد الله إخوانا».

٥- يلزم الدعاة إلى الله تعالى أن يسلكوا المسلك الذي نهجه نبينا محمد ﷺ في قوله: «ما بال أقوام»، وأن يبتعد الدعاة عن التسمية والتخصيص فإن ذلك مما يسبب الفرقة والافتراق ويدعو إلى الاختلاف، والمسلم عليه أن يكون حريصاً على كل ما يوحد الكلمة ويؤلف القلوب بعيدا عن ما يخالف ذلك، قال ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له

سائر الجسد بالحمى والسهر».

٦- على الدعاة إلى الله أن يسلكوا في دعوتهم ما يحقق لها النجاح ويقوي شأنها ويجعلها مقبولة محببة إلى نفوس المدعوين ولا يَظهرُ فيها بين الدعاة شقاق ولا خلاف أمام الناس، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ (١٢٥) ﴾ [النحل].

٧- على الدعاة إلى الله عز وجل إذا لاحظوا شيئا من الأخطاء من بعض إخوانهم الدعاة أن يقوموا بمناصحتهم بالأسلوب المناسب في الوقت المناسب، قال ﷺ: «الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

٨-على الدعاة أن يتسموا بينهم بالشفقة والرحمة وستر الهفوات والزلات عملا بهدي نبينا محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٢٨)﴾ [التوبة].

٩- على المسلم أن يعلم أن أحدا لا يسلم من الأخطاء والكمال لمن له الكمال وحده وهو الله جل وعلا والعصمة لنبيه ﷺ «وخير الخطائين التوابون».

١٠- على المسلم وخاصة طلبة العلم أن يسعوا إلى استصلاح

الناس وأن ينشروا العقيدة السمحة والشريعة الميسرة وأن يدركوا كمال هذه الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ (٣٨)﴾ [الأنعام].

هذا ما أحببت بيانه لإخواني في بلاد الجزائر، ونحن ندعو لهم بالتوفيق والتسديد والتعاون مع ولاة الأمر فيما يصلح الأمة ويجمع الكلمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين[١].

وسُئل فضيلة الشيخ صالح بن غانم السدلان - حفظه الله-

سؤال: كما في علمكم - شيخنا-حفظكم الله- الفتنة التي تندلِع - هنا، وهناك- مِن بعض الشَّباب؛ لذا جاءنا سؤالٌ مِن أحدِ إخوانِنا يقول: هل يجوزُ تَضليل بعض المشايخ، ومنهم كالشَّيخ عدنان عرعور؛ لأنَّ بعضَ الشَّباب يُبدِّعونه، وبعض الشَّباب - أيضًا- يُضلِّلونه؛ حتى بلغ ببعضِهم إلى أن كفَّروه؟

الجواب: أقولُ بأن هذه مِن الفتن، وهذا مِن وحيِ الشيطان، وتلاعب الشيطانِ بالمسلمين، وتفريق كلمتِهم، وإضعاف شأنِهم، وأن يتكلَّموا فيما بينهم؛ في عُلمائهم، في طُلاب العلم منهم، ويَجعلون

(١) في آخر كتاب «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص٥٩.

الأعداءَ يَضحكون علينا ويتندَّرون بنا، ويَنظرون للمُسلمين أنهم أناسٌ أهل خلاف وفيهم الشَّر؛ فـ(لا تسمعوا منهم، ولا تدخلوا في دينهم؛ فإن شأنكم سيكون من [شأنهم])! فنفَّروا عن الإسلام بأفعالِهم وبأقوالهم.

وليس هذا منهج السَّلف، ولا منهج أهلِ السُّنَّة والجماعة - أن يَطعن بعضُهم في بعض-، فعلَامةُ المُبتدِعين: طعنُهم بعضهم في بعض، وانتقادُ بعضهم بعضًا؛ هذا شأن المبتدِعين، وأهل السُّنة أن يُناصِح بعضُهم بعضًا، وأن يتعاونوا على البِر والتقوى.

فهذا الأمر الذي يحصل منهم بالنسبة لعدنان أو غيره؛ فعدنان لا نعرف عنه إلا خيرًا، وأنا أعرفه أكثر من أربعين عامًا؛ فهو رجل على عقيدة أهل السنة والجماعة، ولا معصوم إلا مَن له العصمة. فإذا أخطأ - هو وغيره- فإن خطأه يناصَح عليه، ويُبين له الصَّواب، أما أن نصِفَه بكذا، أو نصِفَه بكذا؛ فهؤلاءِ الذين يفعلون هذا ويزعمون أن لهم شيخًا يَرجعون إليه؛ فشيخُهم قد ضلَّ - في هذا الباب-، قد أخطأ - في هذا الباب-، قد غلط - في هذا الباب-.

ويجب علينا - فيما بَيننا- التَّناصح؛ فإنَّ الله - جلَّ وعلا- يقول: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ (١١٠)﴾ [آل عمران]؛ فهكذا صفتُنا - أمة محمد-ﷺ- كلها عدلًا خيارًا.

فأن يقول قائل مِن المسلمين: إمَّا أن يقولَ فلانٌ بما أقولُ به؛ وإلا فسأنتقدُه، وسأبدِّعُه وسـ.. وسـ.. وسـ..إلخ، وإلزام النَّاس باللَّوازم (مَن لا يُبدِّع المبتدِع؛ فهو مُبتدِع)! هذا فيه نظر؛ لا يَلزمني أن أبدِّع [أحد]، أنا أتمسَّك بالسُّنَّة وأدعو إليها، ومَن ارتكب بِدعةً ننصحه - إذا كنا نستطيعُ نُصحَه-.

واحذروا - معاشرَ الشَّباب- من هذا المنهجِ الفاسِد، ومن هذه الطريقة التي لا تجلب إلا الضَّررَ والفَوضى والنِّزاع، واللهُ - جلَّ وعلا- يقولُ: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال].

وقلتُ لكم: إنَّ علامةَ أهلِ البِدع أن يَنتقدَ بعضُهم بعضًا - علنًا-، وأن يُضلِّل بعضُهم بعضًا؛ هذه علامة أهلِ البِدع، وأمَّا علامة أهلِ السُّنَّة: فيُصوِّب بعضُهم بعضًا، وينصحُ بعضُهم بعضًا، ويتآلفُون ولا يَختلِفون.

وكان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يَختلِفون على المسألة، وكلٌّ له - في ذلك- رأي، ثمَّ يقومون ويُصافِح بعضُهم بعضًا، ويَجتمعون في مجالِسهم وعلى ولائِمهم، وغير ذلك. هدانا الله للسُّنَّة. نعم.

سؤال: نفس السُّؤال - شيخَنا-حفظك الله-؛ يقولُ السَّائل: هؤلاءِ الذين يُبدِّعون ويُضلِّلون؛ بدعوَى أن هناك [جَرح وتعدِيل] والجرحُ مُقدَّمٌ على التَّعديل؟

الجواب: هذه القضيَّة أخذوها سُلَّمًا لغير هذا الأمر. هذه القضيَّة عند رجالِ الحديثِ: إذا أتَوا براوٍ فيه مقال، فيه نِسيان، فيه سَهو، فيه غفلة.. فيه كذا.. فيه كذا، وثَبت أو نُقل أنه إنسان مُدلِّس، أو إنسانٌ يَروِي المناكِير؛ فيَنبغي أن نُبيِّن الحقَّ، ونتقدَ هذا الإنسانَ، ونقولُ: لا يُروَى عنه حديثُ رسولِ الله ﷺ حتى يتوبَ إلى الله وتَثبُتَ عَدالتُه»[1].

(١) تسمعه بصوت الشيخ في الشبكة العالمية (الإنترنت).

موقف الشيخ مقبل بن هادي الوادعي من الغلو في التجريح

قال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله:

«الذي أنصح به إخواننا بالجد والاجتهاد في تحصيل العلم النافع، وألا يشغلوا أنفسهم بما لا يعنيهم، فهذا الاختلاف وهذه الفرقة ناشئة عن فراغ، والشيخ الفلاني المصيب والشيخ الفلاني المخطئ، والشيخ فلان لا يؤخذ عنه العلم، والشيخ فلان كذا وكذا.

فأنا أقول: يجب أن تحدثك نفسك أن تكون مثل الشيخ فلان أو أحسن الذي شغلت نفسك من هذا المسجد إلى هذا المسجد أو من هذا المجلس إلى هذا المجلس الشيخ فلان هو المصيب والآخر هو المخطئ»[1].

(١) «غارة الأشرطة» (٢/ ١١٨).

موقف الشيخ ناصر العقل من الغلو في التجريح

لقد تكلم الشيخ ناصر بن عبد الكريم العقل العلامة المتخصص في علم العقيدة والمنهج - الذي يعلم كل منصف اطلع على جهوده علو كعبه ورفعة قدره في هذا المجال - عن غلاة التجريح في شريط يوجد على الشبكة العالمية.

وإليك ملخص بعض ما ورد في هذا الشريط:

١- أثنى على رسالة الشيخ عبد المحسن العباد «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» وأوضح أنها تكتب بماء الذهب، وتأسف على من لم يستفد منها.

٢-أثنى عليهم (أي من وقع في الغلو في التجريح) في بعض الأمور منها:

- أنهم أصفى الجماعات عقيدة.
- تمسكهم بالثوابت.
- محاربتهم للحزبية ولكنهم قد وقعوا فيها.
- تمسكهم بطاعة أولياء الأمور، ولكن بعضهم بالغ فيها.
- تمسكهم باحترام العلماء الكبار ورفضهم للمزهم والطعن فيهم.

- غيرتهم وحماسهم للدين والسنة.

٣-أخذ في هذا الشريط على غلاة التجريح أموراً منها:

- التعجل في نبز الناس بالألقاب، وعدم التثبت في النقل، وكثير ممن وصفوهم بالإخوانية أو القطبية أو السرورية هو من قبيل التهمة والظن ولا صحة له.

- بعض كبارهم عنده حدة في طبعه حولت هذه الحدة إلى منهج يُربى عليه الأجيال.

- قاموسهم ليس فيه رفق.

٤- وأوضح الشيخ حفظه الله أنه قد ترتب على سلوك منهج الغلو في التجريح أضرار كثيرة منها ما يلي:

- أنه أهدر الطاقات وأشغل الناس بالتراشقات.

- وشتت الشباب عموماً وأهل السنة خصوصاً، وقسم الناس إلى أحزاب وفرق، وفتت الجهود، وأدى إلى الصراع العنيف بين أهل السنة وفتتهم وشتتهم وصرفهم عن مواجهة خصوم الإسلام والسنة.

- وأدى إلى المشاكسة باسم السنة، وإفساد كثير من الأعمال الخيرية.

٥- ثم نصحهم وغيرهم بالنصائح التالية:

- أوصيكم بتقوى الله.

- والكف عن التراشق في مثل هذه الظروف التي تعيش فيها الأمة.

- عدم تجزئة المشايخ (مشايخ المدينة) و(مشايخ الرياض) وهكذا.. هذه حزبية.

- التناصح فيما بين الجماعات لا التناطح.

- الأخذ من عموم المشايخ لا تقليد شخص أو شخصين وترك الباقين.

- عدم الاعتماد على كتب تجمع كلام المشايخ في ذم بعض الجماعات ولا تذكر فتاوى أخرى فيها مدح لهم في بعض الجوانب أو تفصيل لإجمال جاء في فتوى أخرى؛ لأنها تظهر صورة غير حقيقية لما عليه المشايخ، وتؤدي إلى الغلو في أمر هذه الجماعات.

- الانتباه إلى صيغة سؤال العالم؛ فبعض الأسئلة يكون فيها احترازات من لم ينتبه لها يظهر له أن الشيخ مع هذه الطائفة دون غيرها، وهو أمر بخلاف الواقع.

- علينا أن نأخذ الأمور بالصبر والحكمة ونعالجها بالرفق، والإشفاق والنصيحة المباشرة لا بالتشهير والتحذير.

- لا يصلح أن تنشر الأخطاء بهذه الصورة فيقع المجتمع والشباب فريسة التشتت والتنازع والفشل الذي نهى الله عنه.

موقف الشيخ عبد الله الغنيمان
من الغلو في التجريح

جاء في رسالة «الهوى وأثره في الخلاف» (٢٠) للشيخ عبد الله الغنيمان، رئيس قسم الدراسات العليا، في «الجامعة الإسلامية» سابقاً:

«أقول: من نتائج أفعال هؤلاء تبلبلت أفكار كثير من الشباب.

❖ فمنهم من ضل طريق الهدى، وصار يتبع ما يرسمه له هؤلاء النقدة الذين وقفوا في طريق الدعوة يصدون عن سبيل الله.

❖ ومنهم من صار لديه بسبب هؤلاء النقدة فجوة عظيمة بينه وبين العلماء، ووحشة كبيرة فابتعد عنهم.

❖ ومنهم من جعل يصنف الناس حسب حصيلته مما يسمع من هؤلاء بأن فلاناً: من الإخوان، لأنه يكلم فلاناً من الإخوان أو يزوره أو يجلس معه، وأن فلاناً من السروريين، وفلاناً من النفعيين وهكذا.

والعجب أنهم بهذا يزعمون أنهم يطبقون منهج الجرح والتعديل. وقد اتخذوا في هذا رؤساء جهالاً فضلوا وأضلوا.

فعلى المسلم أن يتقي الله في نفسه، وفي هؤلاء المساكين أرباع المتعلمين أو أعشارهم، وفي الحديث الصحيح: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» يعني خير لك من الدنيا، فكذلك

من ضل بسببه رجل واحد فعليه وزر عظيم. وقد قال الله تعالى بعدما ذكر قصة قتل ابن آدم لأخيه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَاءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴿٣٢﴾﴾ [المائدة].

وإضلال الإنسان في دينه أعظم من قتله بكثير» انتهى.

الفصل الرابع

منهج الموازنات

الفصل الرابع

منهج الموازنات

من الخطأ عدم التفصيل في مسألة الموازنات

احذر أخي المسلم مما وقع فيه بعض غلاة التجريح من إنكار ذكر محاسن المبتدع، أو من وقع في البدعة إنكارا مطلقا وتسمية ذلك (منهج الموازنات المبتدع) بل في المسألة تفصيل.

والتفصيل في هذه المسألة هو الموافق للكتاب والسنة والفطرة وهو الذي أرشد إليه أهل العلم، فحذار ثم حذار أن ترد بدعة ببدعة أو غلوا بغلو، ثم توالي الناس وتعاديهم على الخطأ الذي وقعت فيه.

لقد أمرنا الله سبحانه أن يكون حكمنا على الناس بالعدل فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء]، ومن الظلم إذا حكمت على شخص أن تحكم عليه من خلال بعض سيئاته وتنسى حسناته مهما عظمت وكثرت، إن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ ﴿٢٥﴾﴾ [الحديد]. وقال – تبارك وتعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ

شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [المائدة].

وقال الحافظ ابن القيم في الرسالة التبوكية - (٩/ ١١): «قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ ﴾ [النساء] فأمر سبحانه بالقيام بالقسط وهو العدل في هذه الآية، وهذا أمر بالقيام به في حق كل أحد عدواً كان أو ولياً وأحق ما قام له العبد بقصد الأقوال والآراء والمذاهب، إذ هي متعلقة بأمر الله وخبره.

فالقيام فيها بالهوى والمعصية مضاد لأمر الله مناف لما بعث به رسوله، والقيام فيها بالقسط وظيفة خلفاء الرسول في أمته وأمنائه بين اتباعه. ولا يستحق اسم الأمانة إلا من قام فيها بالعدل المحض نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولعباده، وأولئك هم الوارثون حقا، لا من يجعل أصحابه ونحلته ومذهبه معياراً على الحق وميزاناً له، يعادي من خالفه ويوالي من وافقه بمجرد موافقته ومخالفته، فأين هذا من القيام بالقسط الذي فرضه الله على كل أحد؟! وهو في هذا الباب أعظم فرضاً وأكبر وجوباً» انتهى.

وقال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله:

«فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١٣٥)﴾ [النساء]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ (٨)﴾ [المائدة]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ (٢)﴾ [المائدة]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٩٠)﴾ [النحل]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ (١٥٢)﴾ [الأنعام]، أهل السنة أسعد الناس بهؤلاء الآيات وما أشبههن من الأدلة، فهم إن كتبوا كتبوا ما لهم وما عليهم، وإن خطبوا ذكروا ما لهم وما عليهم، يلازمون العدالة مع القريب والبعيد، والعدو والصديق، وإنك إذا نظرت في كتب الجرح والتعديل تجدها غاية من العدالة، يجرحون الرجل إذا كان يستحق الجرح وإن كان رأساً في السنة، ويثنون على المبتدع بما فيه من الخير إذا احتيج إلى ذلك، بخلاف أهل الأهواء فإنهم يثنون على من يوافقهم على بدعهم وإن كان لا يساوي فلسا،

ويذمون من خالفهم وإن كان رأساً في الدين، وأعظم المبتدعين إطراءً لمن وافقهم هم الرافضة والصوفية، وهكذا في الذم لمن خالفهم، فمن ثم لا يقبل أهل الجرح والتعديل كلام هؤلاء في الرجال بل لا يقبلون رواية الرافضة». أ.هـ كما في مقدمة كتابه «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» ص(٥-٧)..

وقد ذم رسول الله المرأة التي تذكر مساوئ زوجها وتنسى حسناته، فقال عليه الصلاة والسلام: «ورأيت أكثر أهلها النساء [يعني النار]». قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «بكفرهن». قيل: يكفرن بالله؟. قال: «يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئا قالت: ما رأيت منك خيرا قط» متفق عليه.

وأرشد رسول الله ﷺ الزوج أن يوازن بين حسنات زوجته وسيئاتها، فلا ينظر إلى السيئات دون الحسنات، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لاَ يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ. (أَوْ قَالَ): غَيْرَهُ». رواه مسلم. يَفرك: يبغض.

ولكن لا يجب ذكر محاسن المبتدع عند التحذير لأدلة منها هذا الحديث: عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: «أتيت النبي ﷺ فقلت: إن أبا الجهم ومعاوية خطباني فقال رسول الله ﷺ: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه» متفق عليه.

قال الشيخ أبو الحسن المأربي في «السراج الوهاج في بيان المنهاج»:

١٩٦- ولا أرى استحباب- فضلاً عن وجوبِ-ذِكْرِ حسنات أهل البدع، كلما احتجت إلى ذمهم والتحذير منهم، فإن ذلك يفسد المقصود من التحذير منهم، إنما أحتاج إلى ذكر حسناتهم، إذا كنت في مقام الترجمة، وليس ذلك في كل ترجمة- كما هو صنيع السلف-فكم من تراجم لم يذكروا فيها حسنات أهل البدع، وكذلك أذكر بعض حسناتهم، إذا كان هناك انحراف عليهم بغير حق، كمن يطعن في إخلاص وصدق رجل ابتلي ببدعة، ويرميه بالزندقة أو نحو ذلك، والرجل ليس كذلك، فيُدَافَع عنه بالحق، كما كان بعض أئمة الحديث يقول- مدافعاً عمن أُفرط في ذمه-: فلان ليس به بأس، ولكن المسكين ليس له بَخْت، أو كان من أهل الصدق، لكن أُتِيَ من قبل التدليس، أو من وهم تلامذته عليه- ونحو ذلك- وأرى أن كثيراً ممن يتكلم بقاعدة الحسنات والسيئات أو الموازنة أو الاعتدال في تقويم الرجال، أنهم استدلوا في مواضع بأدلة واهية كبيت العنكبوت، وما فَهِمَ سلف الأمة منها فَهْمَهم، ومع ذلك لم يلتزموا بقاعدتهم مع مخالفيهم من أهل العلم والسنة، فإذا ذكروهم ما ذكروا إلا مثالبهم، أو بخسوهم حقهم، والحقُّ أن الصادقين اليقظين أهل الحكمة والإدراك من طلبة العلم حالهم كما قال القائل:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم   بهن فلول من قراع الكتائب

انتهى كلامه حفظه الله[1].

سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: بالنسبة لمنهج أهل السنة في نقد أهل البدع وكتبهم، هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئهم؟

فأجاب: «المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوئ للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، أما الطيب معروف مقبول الطيب لكن المقصود التحذير من أخطائهم الجهمية المعتزلة الرافضة وما أشبه ذلك.

فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق يُبين، وإذا سأل السائل: ماذا عندهم من الحق؟ ماذا وافقوا فيه أهل السنة؟ والمسؤول يعلم ذلك يبين لكن المقصود الأعظم والمهم بيان ما عندهم من الباطل ليحذره السائل ولئلا يميل إليهم».

فسأله آخر: فيه أناس يوجبون الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعا ببدعة لتحذر الناس منه يجب أن تذكر حسناته حتى لا تظلمه.

فأجاب الشيخ رحمه الله: لا ما هو بلازم، ما هو بلازم، ولهذا:

(١) قد قرأ هذا الكتاب «السراج الوهاج في بيان المنهاج» الشيخ ابن عثيمين وابن جبرين وعبد العزيز آل الشيخ.

إذا قرأت كتب أهل السنة وجدت المراد التحذير، اقرأ في كتب البخاري خلق أفعال العباد في كتاب الأدب في الصحيح كتاب السنة لعبد الله بن أحمد كتاب التوحيد لابن خزيمة ورد عثمان بن سعيد الدارمي على أهل البدع إلى غير ذلك يوردونه للتحذير من باطلهم ما هو المقصود تعديد محاسنهم المقصود التحذير من باطلهم.

ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر إذا كانت بدعته تكفره بطلت حسناته وإذا كانت لا تكفره فهو على خطر. فالمقصود هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها «اهـ من شريط دروس الشيخ حفظه الله التي ألقاها في صيف عام ١٤١٣هـ في الطائف بعد صلاة الفجر»[(١)] انتهى.

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (٧/ ٦٧) للإمام ابن عثيمين رحمه الله: تقويم الأشخاص في ميزان الإسلام:

السؤال: فضيلة شيخنا، نتوجه إليكم بهذا السؤال وهو: أن من أهل العلم المشهود لهم بالخير والجهاد في الدعوة في هذا العصر فضيلة شيخنا عبد الرحمن بن عبد الخالق حفظه الله تعالى فنرجو من فضيلتكم إبداء ما تعلمونه عن هذا الشيخ؟ وهذا من الأمانة التي في أعناقنا لهذا الشيخ، وجزاك الله خيراً؟

---

(١) «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» للدكتور ربيع المدخلي ص٨.

الجواب: ليس من شأننا في هذا اللقاء أن نتحدث عن شخص بعينه؛ لكننا نقول: أولاً: كل إنسان له قدم صدق في الأمة الإسلامية من أول الأمة إلى آخرها لا شك أنه يُحْمَد على ما قام به من الخير. وثانياً: كل إنسان مهما بلغ من العلم والتقوى فإنه لا يخلو من زلل، سواءً كان سببه الجهل أو الغفلة، أو غير ذلك؛ لكن المنصف كما قال ابن رجب رحمه الله في خطبة كتابه: القواعد: (المنصف من اغتفر قليلَ خطأِ المرء في كثير صوابه) ولا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيهاً بالنساء. فإن المرأة إذا أحسنت إليها الدهر كله ثم رأت منك سيئة قالت: لَمْ أرَ خيراً قط، ولا أحد من الرجال يجب أن يكون بهذه المثابة -أي: بمثابة الأنثى- يأخذ الزلة الواحدة ويغفل عن الحسنات الكثيرة.

وهذه القاعدة، أي: أننا لا نتكلم عن الأشخاص بأعيانهم، لا في مجالسنا في مقام التدريس، ولا في اللقاءات، ولا فيما يورَد إلينا من الأسئلة، أقول: هذه القاعدة نحن ماشون عليها، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يثبتنا عليها؛ لأن الكلام عن الشخص بعينه قد يثير تحزبات وتعصبات، والواجب أن نعلق الأمور بالأوصاف لا بالأشخاص، فنقول: من عمل كذا فيستحق كذا، ومن عمل كذا فيستحق كذا، سواءً كان خيراً أو شراً، ولكن عندما نريد أن نقوِّم الشخص يجب أن نذكر المحاسن والمساوئ؛ لأن هذا هو الميزان العدل، وعندما نحذر من خطأ شخص نذكر الخطأ فقط؛ لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة أن نذكر المحاسن؛ لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع

سيبقى متذبذباً، فلكل مقام مقال. فمن أراد أن يتكلم عن شخص على وجه التقويم فالواجب عليه أن يذكر محاسنه ومساوئه، هذا إذا اقتضت المصلحة ذلك، وإلا فالكف عن مساوئ المسلمين هو الخير. وأما من أراد أن يُحذِّر من خطأ فهذا يذكر الخطأ، وإذا أمكن أن لا يذكر قائله فهو خير أيضاً؛ لأن المقصود هو هداية الخلق» انتهى.

وجاء في اللقاء الشهري - (١/ ٥٠) للعلامة ابن عثيمين:

التطفيف الواقع في تقسيم الأشخاص

كذلك - أيضاً- من الحيف والجور أن يتكلم الإنسان في شخص كعالم أو تاجر أو أي إنسان، ثم يذكر مساوئه التي قد يكون معذوراً فيها، ولا يذكر محاسنه، هل هذا من العدل؟ يأتي إلى عالم من العلماء أخطأ في مسألة قد يكون معذوراً فيها، ثم ينشر هذه المسألة التي أخطأ فيها وينسى محاسن هذا العالم الذي نفع العباد بكثير من علمه، هذا لا شك أنه تطفيف وجور وظلم. إذا كنت تريد أن تقوِّم الشخص فلا بد أن تذكر محاسنه ومساوئه، أما إذا كنت تريد أن تتكلم على خطأ معين لتحذر الناس منه؛ فنعم اذكر الخطأ لكن بقطع النظر عن قائله، وقل مثلاً: سمعنا أن بعض الناس يقول كذا وكذا وهو خطأ، ثم تُبين الخطأ، أما أن تريد أن تنشر مساوئ الآخرين دون محاسنهم فهذا ظلم وجور. كذلك - أيضاً- بعض الناس يتكلم مثلاً في واحد من التجار، هذا التاجر قد نفع الناس بتجارته، بإقراض المحتاجين والصدقة عليهم،

وبناء المساجد، وأشياء كثيرة، لكن عنده معاملة أخطأ فيها في نظر هذا القائل، فيذهب يسبه بناءً على هذا الخطأ الذي قد يكون هذا التاجر استند فيه على فتوى ربما يكون معذوراً؛ والخطأ على من قال بالخطأ لكنه معذور. هناك الآن تجار لهم خيرات كثيرة، ومحاسن ونفقات، وصدقات، وغير ذلك من المحاسن، لكن أخطؤوا في معاملة من المعاملات، وربما يكون هذا الخطأ غير واقعي ولكنه في نظر القائل والمتكلم فيذهب بعض الناس ويضفي ظلالاً على هذه المحاسن ويذهب يتكلم فيه: فلان يبيع في الربا، فلان يتحيل على الربا، فلان يقول كذا وكذا.. ما هو صحيح هذا، العدل والميزان أن تذكر هذا وهذا، اسمع إلى قول الله تعالى في الأعراب: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ (١٠٢) ﴾ [التوبة] فالعدل والموازنة أمر مطلوب وإلا لكنت من المطففين الذين يريدون الحق لهم كاملاً ولكنهم يهضمون غيرهم».

وقال الشيخ حمد بن عبد العزيز في كتابه «شذور ولطائف في آداب الرد على المخالف» (ص٥٣):

وبعد أن تقرر ذلك لابد أن يعلم أن عدم ذكر الحسنات حين الرد هو الأصل، إلا إذا عَلِم الرادُ والمُنكِرُ أنه سيترتب على عدم ذكر الحسنات مفسدة أعظم من مفسدة ذكرها، كرد الحق كله، أو القيام على صاحب الحق ورده عن دعوته بالكلية، وهذا كمن يكون في أرض كثر

فيها أهل البدع وتغلبوا، وقلَّ فيها أهل الحق واستُضعِفوا، فيلجأ الراد والمُنكِر إلى ذكر شيء من حسنات المردود عليه، ليتوصل بذلك إلى مداراة المخالفين، وإسماعهم الحق.أو ترتب على ذكر الحسنات مصلحة أعظم من مصلحة كتمها، كقبول صاحب البدعة أو الخطأ وتوبته، فهنا لا بأس أن تذكر حسناته.

قال ابن تيمية - رحمه الله-: «قد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة إلا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريق المشروعة علمًا وعملاً، فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف وإلا بقي الإنسان في الظلمة، فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه. وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية، إذا خرج غيره عن ذلك لما في طرق الناس من الظلمة.

وإنما قررت هذه القاعدة ليحمل ذم السلف والعلماء للشيء على موضعه، ويعرف أن العدول عن كمال خلافة النبوة المأمورة به شرعاً: تارة يكون لتقصير بترك الحسنات علماً وعملاً، وتارة بعدوان بفعل السيئات علماً وعملاً، وكلا من الأمرين قد يكون من غلبة، وقد يكون مع قدرة» ا.هـ من الفتاوى (١٠/ ٣٦٤).

وقال الشيخ ابن باز - رحمه الله-: الواجب على أهل العلم إنكار البدع والمعاصي الظاهرة بالأدلة الشرعية، وبالترغيب والترهيب

والأسلوب الحسن، ولا يلزم عند ذلك ذكر حسنات المبتدع، ولكن متى ذكرها الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لمن وقعت البدعة أو المنكر منه، تذكيراً له بأعماله الطيبة، وترغيباً له في التوبة فذلك حسن، ومن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة. ا.هـ من فتاوى الشيخ (٩/ ٢٧٩) وعلى هذا يحمل ما يوجد في كلام بعض أهل السنة من ذكر حسنات المردود عليهم.

الحالة الثانية - للكلام عن الأشخاص والفرق والجماعات : سوى ما تقدم، كالترجمة، وكتابة التاريخ، أو الاعتذار لأهل العلم عن ما وقعوا فيه من هنات وزلات، أو المقارنة بين الأشخاص والفرق في قربها وبعدها عن الحق، فهنا يمكن أن تذكر الحسنات، إذ المقام ليس مقام تنفير من الخطأ أو من صاحبه، ومن ذلك قول ابن تيمية: «ومعلوم باتفاق المسلمين أن من هو دون الأشعرية، كالمعتزلة والشيعة الذين يوجبون الإسلام، ويحرمون ما وراءه، فهم خير من الفلاسفة الذين يسوغون التدين بدين الإسلام واليهود والنصارى، فكيف بالطوائف المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة كالأشعرية والكرامية والسالمية، وغيرهم؟ فإن هؤلاء مع إيجابهم دين الإسلام وتحريمهم ما خالفه، يردون على أهل البدع المشهورين بمخالفة السنة والجماعة، كالخوارج والشيعة والقدرية والجهمية، ولهم في تكفير هؤلاء نزاع وتفصيل، فمن جعل الفيلسوف الذي يبيح دين المشركين واليهود

والنصارى، خيراً من اثنتين وسبعين فرقة فليس بمسلم، فكيف بمن جعله خيراً من طوائف أهل الكلام المنتسبين إلى الذب عن أهل السنة والجماعة». [الصفدية ١/ ٢٧٠] وعلى هذا النوع تحمل الآية الكريمة التي استدلوا بها.

وهذه نقول عن بعض علماء العصر في تقرير هذا الأصل: قال ابن عثيمين - رحمه الله-: (عندما نريد أن نقوِّم الشخص، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوئ، لأن هذا هو الميزان العدل وعندما نحذر من خطأ شخص فنذكر الخطأ فقط، لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذباً، فلكل مقام مقال).ا.هـ من لقاءات الباب المفتوح (٣/ ٤٥٥-٤٥٦) أعدها الدكتور عبد الله الطيار.

وقال الألباني - رحمه الله-: (النقد إما أن يكون في ترجمة الشخص المنتقَد فيترجمه تاريخياً، فهنا لابد من ذكر ما يحسن وما يقبح فيما يتعلق بالمترجم، من خيره ومن شره، أما إذا كان المقصود من ترجمة الرجل هو تحذير المسلمين وبخاصة عامتهم الذين لا علم لهم بأحوال الرجال ومناقب الرجال ومثالب الرجال، بل قد يكون له سمعة حسنة ومنزلة مقبولة عند العامة لكن هو ينطوي على عقيدة سيئة أو خلق سيئ، وهؤلاء العامة لا يعرفون شيئاً من ذلك عن هذا الرجل، حينذاك لا تأتي هذه البدعة التي سميت اليوم الموازنة، ذلك لأن المقصود من ذاك النصيحة وليس الترجمة

الوافية الكاملة، ومن درس السنة والسيرة النبوية لا يشك في بطلان إطلاق هذا المبدأ المحدث اليوم وهو الموازنة لأننا نجد في عشرات النصوص من أحاديث الرسول ﷺ يذكر السيئة المتعلقة بالشخص للمناسبة التي تستلزم النصيحة ولا تستلزم تقديم الترجمة الكاملة للشخص الذي يراد النصح فيه). ا.هـ من شريط بدعة الموازنة[1].

وسئل الشيخ صالح الفوزان هذا السؤال:

س: انتشر اليوم بين الشباب: أنه يلزم الموازنة في النقد، فيقولون: إذا انتقدت فلانًا من الناس - في بدعته -، وبيَّنت أخطاءه؛ يلزمك أن تذكر محاسنه، وهذا من باب الإنصاف والموازنة. فهل هذا المنهج في النقد صحيح؟ وهل يلزمني ذكر المحاسن في حالة النقد؟.

فأجاب بقوله: «هذه المسألة تقدم الجواب عنها، لكن إذا كان المنتَقَد من أهل السنة والجماعة، وأخطاؤه في الأمور التي لا تخِلّ بالعقيدة، فنعم، هذا تُذكر ميزاته وحسناته، وتُغمر زلاته في نصرته للسنة.

أما إذا كان المنتَقَد من أهل الضلال، ومن أهل الانحراف، ومن أهل المبادئ الهدّامة أو المشبوهة؛ فهذا لا يجوز لنا أن نذكر حسناته - إن كان له حسنات -؛ لأننا إذا ذكرناها فإن هذا يغرر بالناس؛ فيحسنون الظن بهذا الضال، أو هذا المبتدع، أو هذا الخرافي، أو ذاك الحزبي؛

---

(١) آداب الرد على المخالف ومنهج ابن باز في الرد على المخالف - (١/ ٥٦).

فيقبلون أفكار هذا الضال، أو هذا المبتدع، أو ذاك المتحزب.

والله – جل وعلا – رَدَّ على الكفرة، والمجرمين، والمنافقين، ولم يذكر شيئًا من حسناتهم»[1].

(١) مؤلفات الفوزان الشاملة (٤١/ ٢٩).

خطأ الطعن بالسني لمجرد أنه أثنى على مبتدع

من خلال ما سبق يتبين لنا خطأ من يطعن ببعض أهل العلم من أهل السنة؛ لمجرد كونه أثنى على مبتدع؛ لأن الثناء على المبتدع، ليس ممنوعاً مطلقاً بل فيه تفصيل، ولكل مقام مقال، وهو من مسائل الاجتهاد في كثير من الأحيان.

فقد يكون ذلك السني أثنى على المبتدع في مقام الترجمة والتقييم؛ وقد يكون أثنى عليه في مقام التحذير والتنفير ولكن لتحقيق مصلحة راجحة، أو لدرء مفسدة أعظم من مفسدة هذا الثناء.

وقد يكون أثنى عليه رداً على متهم له بأمر باطل، أو في مقام المفاضلة بينه وبين غيره من أهل البدع.

وفي الوقت نفسه على السني أن يكون حذرا من الثناء على المبتدع؛ إذ يترتب على هذا الثناء توجه الناس إلى هذا المبتدع وتعظيمه وأخذ البدعة عنه.

مما يدل على خطورة ذلك هذه القصة:

جاء في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٥٨):

قال أبو الوليد الباجي في كتاب «اختصار فرق الفقهاء» من تأليفه، في ذكر القاضي ابن الباقلاني: لقد أخبرني الشيخ أبو ذر وكان يميل إلى مذهبه، فسألته: من أين لك هذا؟ قال: إني كنت ماشياً ببغداد

مع الحافظ الدارقطني، فلقينا أبا بكر بن الطيب فالتزمه الشيخ أبو الحسن، وقبل وجهه وعينيه، فلما فارقناه، قلت له: من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك؟ فقال: هذا إمام المسلمين، والذاب عن الدين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب.

قال أبو ذر: فمن ذلك الوقت تكررت إليه مع أبي» انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «درء تعارض العقل والنقل» - (١/ ٢٧١): «وكان أبو ذر الهروي قد أخذ طريقة ابن الباقلاني وأدخلها إلى الحرم ويقال إنه أول من أدخلها إلى الحرم وعنه أخذ ذلك من أخذه من أهل المغرب فإنهم كانوا يسمعون عليه البخاري ويأخذون ذلك عنه» انتهى.

عدم جواز السعي لإسقاط من نفعه للأمة أكثر من ضرره

قد ظن بعض الناس أن المخطئ يجب التحذير من شخصه مطلقاً دون نظر إلى المصالح والمفاسد، وتوهموا أن الحسنات لذلك المخطئ والمصالح المترتبة من دعوته يجب أن تغفل تماماً ولا ينظر إلا إلى سيئاته، وأن من نظر إلى غلبة حسناته على سيئاته وخيره على شره ومصلحته على مضرته يكون قائلاً بمنهج الموازنات المبتدع المذموم، وبنوا على ذلك التحذير الشديد من أناس يدعون إلى التوحيد والسنة والأخذ من علماء السنة مع كونهم يخطئون في بعض المسائل إما خطأ في مسائل اجتهادية يسوغ فيها الخلاف أو في مسائل دقيقة لم ينتبهوا إلى وجه الصواب فيها، ثم تدرج بهم الشيطان إلى أن يبدعوا من لم يبدع أولئك الأشخاص ويحذر منهم، ويعمل على إسقاطهم من أعين الناس، فازداد الشر بسبب ذلك وثارت الفتن والمحن على أهل السنة، وصار أهل السنة يُشغلون بأنفسهم عن درء الخطر الكبير الذي يقع على الإسلام والمسلمين من قبل الفرق الضالة والملل الكافرة وتنازعوا فيما بينهم حتى ذهب ريحهم أو كاد.

فنصيحتي لإخواني هؤلاء أن يراجعوا أنفسهم كيف يسوغ لهم أن يعملوا على إسقاط من غلب خيره للأمة شره، وفي إسقاطه ضرر على الأمة أكثر من ضرر بقائه بأضعاف مضاعفة؛ لأن في إسقاطه إسقاط ما عنده من التوحيد والسنة والخير الذي يدعو إليه؛ لأن أولئك

العوام كثيراً منهم أو أكثرهم لم يسمع دعوة التوحيد والسنة إلا منهم، ولولا أن الله تعالى سخرهم لهم لبقوا غافلين عن ذلك.

والتحذير منهم أيضاً وإسقاطهم يفتح الباب؛ لرجوع أهل البدع الكبار إلى الساحة بقوة؛ ليضلوا عوام المسلمين ضلالاً عظيماً، ويسببوا لهم شراً كبيراً كما كان عليه الحال في السابق قبل ظهور هؤلاء الوعاظ والدعاة وطلبة العلم من أهل السنة ودعاة التوحيد.

وهذا الأمر أراه واضحاً وضوح الشمس، وأستغرب من إخواني أولئك الذين نهجوا نهج التحذير والإسقاط لأولئك الدعاة هدانا الله وإياهم إلى سواء الصراط.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٣): «فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْفَسَادِ الْقَلِيلِ بِالْفَسَادِ الْكَثِيرِ وَلَا دَفْعُ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ بِتَحْصِيلِ أَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. وَمَطْلُوبُهَا تَرْجِيحُ خَيْرِ الْخَيْرَيْنِ إذَا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَجْتَمِعَا جَمِيعًا وَدَفْعُ شَرِّ الشَّرَّيْنِ إذَا لَمْ يَنْدَفِعَا جَمِيعًا» انتهى.

وقال الإمام ابن العربي «أحكام القرآن» - (٦/ ٣٢): الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ﴿١١﴾﴾ [النور] قَدْ بَيَّنَّا فِي كُتُبِ الْأُصُولِ حَقِيقَةَ الْخَيْرِ، وَأَنَّهُ مَا زَادَ نَفْعُهُ عَلَى ضُرِّهِ.

وَحَقِيقَةُ الشَّرِّ مَا زَادَ ضُرُّهُ عَلَى نَفْعِهِ، وَأَنَّ خَيْرًا لَا شَرَّ فِيهِ هُوَ

الْجَنَّةُ، وَشَرًّا لَا خَيْرَ فِيهِ هُوَ جَهَنَّمُ؛ وَلِهَذَا صَارَ الْبَلَاءُ النَّازِلُ عَلَى الْأَوْلِيَاءِ خَيْرًا؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ مِنَ الْأَلَمِ قَلِيلٌ فِي الدُّنْيَا، وَخَيْرُهُ وَهُوَ الثَّوَابُ كَثِيرٌ فِي الْآخِرَةِ؛ فَنَبَّهَ اللهُ تَعَالَى عَائِشَةَ وَمَنْ مَاثَلَهَا مِمَّنْ نَالَهُ هَمٌّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَا أَصَابَهُمْ مِنْهُ شَرٌّ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ عَلَى مَا وَضَعَ اللهُ الشَّرَّ وَالْخَيْرَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ الضُّرِّ وَالنَّفْعِ، وَرُجْحَانِ النَّفْعِ فِي جَانِبِ الْخَيْرِ، وَرُجْحَانِ الضُّرِّ فِي جَانِبِ الشَّرِّ.

قال العلامة الألباني رحمه الله: «لا غرابة في أن يخطئ من كان إماماً في دعوة الحق، فإذا أخطأ في مسألة أو أخرى في مسألتين أو ثلاث أو أكثر فذلك لا يخرجه عن دعوة الحق إذا تبناها، الحافظ ابن حجر والإمام النووي وغيره ممن أخطؤوا في بعض المسائل العقدية كما يقولون اليوم، فذلك لا يخرجهم عن كونهم من أهل السنة والجماعة، لأن العبرة بما يغلب على الإنسان من فكر صحيح أو عمل صالح، متى يكون المسلم صالحا؟ هل يشترط كي يكون صالحا أن لا يقع منه أي ذنب أو معصية؟ الجواب لا، بل من طبيعة الإنسان أن يقع منه الذنب والمعصية مراراً وتكراراً، فمتى يكون العبد صالحاً؟ إذا غلب خيره شره وصلاحه ضلاله، وهكذا كذلك تماما يقال في المسائل العلمية، سواء كانت هذه المسائل العلمية مسائل عقدية أو فقهية، فإذا كان هذا العالم يغلب عليه العلم الصحيح فهو الناجي، وأما أنه له زلة أو زلات في الفقه أو في العقيدة فهذا لا يخرجه عما غلب عليه من العقيدة

الصحيحة..فابن حجر مع ما ذكرت مما له من تلك الزلات فلا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نستفيد من كتابه وأن لا نترحم عليه وأن لا نحشره في زمرة علماء المسلمين المتمسكين بالكتاب والسنة»[1].

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «شرح العقيدة السفارينية» - (٦٥/٢):

السؤال: بارك الله فيكم العقيدة السفارينية تكلم أحد طلاب العلم المعتبرين بأنها عقيدة غير عقيدة أهل السنة وأنه من المتكلمين فهل هذا حق؟

الجواب: «لا شك أن كل إنسان له أخطاء إلا من شاء الله، السفارينية فيها كلمات يعني تُنتقد، ولكن إذا كانت مسألة من آلاف المسائل منتقدة هل يقال: إن الرجل خرج عن أهل السنة والجماعة؟ أو خرج عن السلفية؟

وما ندري لعل هذا القائل هو الذي خرج عن السلفية، إذ أن السلف يغتفرون قليل الخطأ في كثير الصواب ويحكمون بالقسط، أما أن يحكم بالجور وإذا أخطأ إنسانٌ ما في مسألة وتبع فيها مذهباً مبتدعاً في هذه المسألة قيل هذا من هؤلاء هذا أشعري ولا يُؤخذ قوله هذا ليس

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٢٧) الوجه الأول، كذا في «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص١٣.

من طريق السلف، السلف الصالح رضي الله عنهم ينظرون بين الحسنات والسيئات ويحكمون بالقسط، والعقيدة هي سلفية لكن فيها أخطاء لا شك فيها أخطاء، مثل: وصف القرآن بالقدم، وفيها أيضاً بعض المسائل الأخرى نبهنا عليها في الشرح فيما سبق» انتهى.

وقال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله في رسالته «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» ص٣١:

«موقف أهل السنة من العالم إذا أخطأ أنه يعذر فلا يبدع ولا يهجر. ليست العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ؛ فلا يسلم عالمٌ من خطأ، ومن أخطأ لا يُتابع على خطئه، ولا يُتخذ ذلك الخطأ ذريعة إلى عيبه والتحذير منه، بل يُغتفر خطؤه القليل في صوابه الكثير، ومن كان من هؤلاء العلماء قد مضى فيستفاد من علمه مع الحذر من متابعته على الخطأ، ويدعى له ويترحم عليه، ومن كان حياً سواء كان عالماً أو طالب علم يُنبه على خطئه برفق ولين ومحبة لسلامته من الخطأ ورجوعه إلى الصواب».

ثم قال حفظه الله ورعاه وجعل الجنة مأوانا ومأواه ص٣٧:

وهذه نقول عن جماعة من أهل العلم في تقرير وتوضيح اغتفار خطأ العالم في صوابه الكثير:

قال سعيد بن المسيب (٩٣هـ): «ليس من عالم ولا شريف ولا

ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنه من غلب عليه نقصانه ذهب فضله. وقال غيره: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهل». جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر [٢/ ٤٨].

وقال عبد الله بن المبارك (١٨١هـ): «إذا غلبت محاسن الرجل على مساوئه لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ على المحاسن لم تذكر المحاسن». «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٨/ ٣٥٢ ط. الأولى].

وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «لا يعبر الجسر من خراسان مثل إسحاق (يعني ابن راهويه)، وإن كان يخالفنا في أشياء؛ فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً». «سير أعلام النبلاء» [١١/ ٣٧١].

وقال أبو حاتم ابن حبان (٣٥٤هـ): «كان عبد الملك - يعني ابن أبي سليمان - من خيار أهل الكوفة، وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبتٍ صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه

حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ». الثقات [٧/ ٩٧-٩٨].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ): «ومما ينبغي أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومن يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد باطلاً بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثيرٌ من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات. قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات». مجموع الفتاوى

[٣/ ٣٤٨-٣٤٩].

وقال [١٩/ ١٩١-١٩٢]: «وكثيرٌ من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة]».

وقال الإمام الذهبي (٧٤٨هـ): «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه، وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم! ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك». «سير أعلام النبلاء» [٥/ ٢٧١].

وقال أيضاً: «ولو أنا كلما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه، لَمَا سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة». السير [١٤/ ٣٩-٤٠].

وقال أيضاً: «ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق - أهدرناه وبدّعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه». السير [١٤/ ٣٧٦].

وقال أيضاً: «ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن». السير [٢٠/ ٤٦].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ): «معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها، لا يوجب اطِّراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقيعة فيهم، فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم» إلى أن قال: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين». إعلام الموقعين [٣/ ٢٩٥].

وقال ابن رجب الحنبلي [٧٩٥هـ]: «ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه». القواعد (ص:٣)». انتهى من رفقاً أهل السنة.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في محاضرته «الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء»:

«إذا كانت المسألة متعلقة بالعقائد، أو كانت المسألة متعلقة بعالم من أهل العلم في الفتوى في شأنه بأمر من الأمور، فإنه هنا يجب النظر فيما يؤول إليه الأمر من المصالح ودفع المفاسد، لهذا ترى أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى من وقت الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن أحد الأئمة المشهورين إلى وقت الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى إذا كان الأمر متعلقا بإمام أو بعالم أو بمن له أثر في السنة فإنهم يتورعون ويبتعدون عن الدخول في ذلك.

مثاله الشيخ الصديق حسن خان القنوجي الهندي المعروف عند علمائنا له شأن ويقدرون كتابه الدين الخالص مع أنه نقد الدعوة في أكثر من كتاب له؛ لكن يغضون النظر عن ذلك ولا يصعدون هذا لأجل الانتفاع بأصل الشيء وهو تحقيق التوحيد ودرء الشرك.

المثال الثاني الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف - صاحب كتاب «سبل السلام» وغيره- وله كتاب «تطهير الاعتقاد» وله جهود كبيرة في رد الناس للسنة والبعد عن التقليد المذموم والتعصب وعن البدع؛ لكنه زل في بعض المسائل، ومنها ما ينسب إليه في قصيدته المشهورة لما أثنى على الدعوة قيل إنه رجع عن قصيدته تلك بقصيدة أخرى يقول فيها:

رجعت عن القول الذي　　　قد قلـــت في النجدي

ويعني به الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويأخذ هذه القصيدة

أرباب البدع وهي تنسب له وتنسب أيضاً لابنه إبراهيم؛ وينشرونها على أن الصنعاني كان مؤيدا للدعوة لكنه رجع.

والشوكاني رحمه الله تعالى مقامه أيضاً معروف، الشوكاني له اجتهاد خاطئ في التوسل، وله اجتهاد خاطئ في الصفات وتفسيره في بعض الآيات فيه تأويل، وله كلام في عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس بجيد، أيضاً في معاوية رَضِيَ اللهُ عنْهُ ليس بجيد؛ لكن العلماء لا يذكرون ذلك.

وألف الشيخ سليمان بن سحيمان كتابه تبرئة الشيخين الإمامين يعني بهما الإمام الصنعاني والإمام الشوكاني.

وهذا لماذا فعلوا ذلك؟ لأن الأصل الذي يبني عليه هؤلاء العلماء هو السنة، فهؤلاء ما خالفونا في أصل الاعتقاد، ولا خالفونا في التوحيد ولا خالفونا في نصرة السنة، ولا خالفونا في رد البدع، وإنما اجتهدوا فأخطؤوا في مسائل، والعالم لا يُتبع بزلته كما أنه لا يُتّبع في زلته هذه تترك ويسكت عنها، وينشر الحق وينشر من كلامه ما يؤيد به.

وعلماء السنة لما زلّ ابن خزيمة رحمه الله في مسألة الصورة كما هو معلوم ونفى إثبات الصورة لله جل وعلا رد عليه ابن تيمية رحمه بأكثر من مائة صفحة، ومع ذلك علماء السنة يقولون عن ابن خزيمة إنه إمام الأئمة، ولا يرضون أن أحدا يطعن في ابن خزيمة لأجل أن له كتاب التوحيد الذي ملأه بالدفاع عن توحيد الله رب العالمين وإثبات أنواع

الكمالات له جل وعلا بأسمائه ونعوت جلاله جل جلاله وتقدست أسماؤه.

وقال الذهبي - رحمه الله - في «سير أعلام النبلاء»: وزلّ ابن خزيمة في هذه المسألة.

فإذن هنا إذا وقع الزلل في مثل هذه المسائل، فما الموقف منها؟ الموقف أنه ينظر إلى موافقته لنا في أصل الدين، موافقته للسنة، نصرته للتوحيد، نشر العلم النافع، ودعوته للهدى، ونحو ذلك من الأصول العامة، وينصح في ذلك وربما رُدّ عليه؛ لكن لا يقدح فيه قدحا يلغيه تماما.

وعلى هذا كان منهج أئمة الدعوة في هذه المسائل كما هو معروف.

وقد حدثني فضيلة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان حفظه الله تعالى حينما ذكر قصيدة الصنعاني الأخيرة (رجعتُ عن القول الذي قلت في النجدي) التي يقال إنه رجع فيها، أو أنه كتبها قال: سألت شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عنها هل هي له أم ليست له؟ قال فقال لي الشيخ رحمه الله: الظاهر أنها له. والمشايخ مشايخنا يرجحون أنها له؛ ولكن لا يريدون أن يقال ذلك لأنه نصر السنة ورد البدعة. مع أنه هجم على الدعوة تكلم على هذه القصيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» انتهى كلامه.

فالخلاصة من كان نفعه أكثر من ضرره من الدعاة لا يجوز التحذير من شخصه المؤدي إلى إسقاطه وإسقاط ما عنده من الخير للأمة، وهذا الحكم ينطبق أيضاً على القنوات الإسلامية.

ولكن يجب الحذر من التساهل في شأن من كان ضرره أكثر من نفعه فكما أن السعي من أجل إسقاط من زاد نفعه على ضرره من أهل العلم والدعاة من الغلو في التحذير فكذلك ترك التحذير - بضوابطه الشرعية- ممن زاد ضرره على نفعه هو من التمييع والتساهل المذموم المؤدي إلى الإضرار بدين الإسلام.

قال الإمام ابن سعدي في «القواعد الحسان في تفسير القرآن» (١١٦):

القاعدة الخامسة والثلاثون: تقديم أعلى المصلحتين وأهون المفسدتين، في القرآن عدة آيات في الحث على أعلى المصلحتين وتقديم أهون المفسدتين، ومنع ما كانت مفسدته أرجح من مصلحته، وهذه قاعدة جليلة. نبه الله عليها في آيات كثيرة.

فمن الأول: المفاضلة بين الأعمال وتقديم الأعلى منها كقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴿١٠﴾﴾ [الحديد] وقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿١٩﴾﴾ [التوبة] وكقوله في سورة النساء: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٩٥﴾﴾ [النساء].

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [البقرة] بين تعالى أن ما نقمه الكفار على المسلمين من قتال في الشهر الحرام ـ وإن كان مفسدة ـ فما أنتم عليه من الصد عن سبيل الله والكفر به وبسبيل هداه وبالمسجد الحرام وصدكم عنه، وإخراج أهله منه أكبرُ عند الله، وفتنتكم المؤمنين بشديد الأذى محاولين إرجاعهم إلى الشرك أكبرُ من القتال في الشهر الحرام.

وقوله: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴿٢٥﴾ ﴾ الآيات [الفتح] فكف الله المؤمنين عن القتال في المسجد الحرام في صلح الحديبية مع وجود المقتضي من الكفار اتقاء للمفسدة المترتبة على ذلك: من إصابة المؤمنين والمؤمنات المستضعفين الذين حبسهم المشركون بمكة عن الهجرة بأنواع من الأذى أو القتل، ما يكون سبباً في لحوق المعرة بجيش المؤمنين.

وكذلك جميع ما جرى في صلح الحديبية من هذا الباب: من التزام تلك الشروط التي ظاهرها [الضرر] على المسلمين. ولكن تبين لهم بعد أنها عين المصلحة لهم والفتح المبين.

ومن هذا: أمره بكف الأيدي عن القتال قبل أن يهاجر الرسول إلى المدينة، لأن الأمر بالقتال في ذلك الوقت أعظم ضرراً من الصبر

والإخلاد إلى السكينة، مع متابعة تبليغ الرسالة وإقامة الحجة والجهاد الكبير بالقرآن.

ولعل من هذا مفهوم قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ (٩)﴾ [الأعلى] يعني فإن ضرت فترك التذكير الموجب للضرر الكثير هو المتعين. والآيات في هذا النوع كثيرة جداً.

ومن [النوع] الثالث: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ (٢١٩)﴾ [البقرة]. هذا كالتعليل العام أن كل ما كانت مضرته وإثمه أكبر من نفعه، فإن رحمة الله وحكمته لابد أن تقتضي المنع منه وتحريمه على عباده.

وهذا الأصل العظيم كما أنه ثابت شرعاً فإنه هو المعقول بين الناس المفطورون على استحسانه، والعمل به في الأمور الدينية والدنيوية، والله أعلم» انتهى كلامه.

أهل البدع لا يعاملون معاملة واحدة

ومما ترتب على اعتقاد بعضهم أن منهج الموازنات مذموم مطلقا بدون تفصيل، معاملة بعضهم لأهل البدع معاملة واحدة وعدم ملاحظة ما بينهم من التفاوت وعدم الالتفات لما عندهم من خير وحسنات، بل صاروا يعاملون من وقع في ما يعتقدون أنه بدعة من السلفيين كما يعاملون أهل البدع أو أزيد.

وكل من رام ثنيهم عن هذا المسلك المنابذ للفطرة والعدل الذي أمر الله تعالى به وسموه بالقول بمنهج الموازنات المبتدع المذموم، مع أن الناظر في القرآن الكريم وفي أقوال أهل العلم يجد أن مسلك أولئك - هداهم الله!- مجانب لمسلك أهل السنة والجماعة موافق لفرق أخرى انحرفت عن الجادة.

فإن الله سبحانه لا يضيع شيئاً من حسنات العبد مهما ارتكب من السيئات التي هي دون الشرك بل يجعل الحسنات يوم القيامة في كفة من الميزان والسيئات في الكفة الأخرى فإن رجحت حسناته على سيئاته كان من السعداء وإن رجحت سيئاته على حسناته كان من الأشقياء، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف].

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١١/ ١٥): «ثُمَّ النَّاسُ فِي الْحُبِّ وَالْبُغْضِ وَالْمُوَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ هُمْ أيضاً مُجْتَهِدُونَ يُصِيبُونَ تَارَةً وَيُخْطِئُونَ تَارَةً وَكَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ إذَا عَلِمَ مِنْ الرَّجُلِ مَا يُحِبُّهُ أَحَبَّ الرَّجُلَ مُطْلَقًا وَأَعْرَضَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ وَإِذَا عَلِمَ مِنْهُ مَا يُبْغِضُهُ أَبْغَضَهُ مُطْلَقًا وَأَعْرَضَ عَنْ حَسَنَاتِهِ.... وَهَذَا مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْمُرْجِئَةِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَقُولُونَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَهُوَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْتَحِقُّ وَعْدَ الله وَفَضْلَهُ الثَّوَابُ عَلَى حَسَنَاتِهِ وَيَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ عَلَى سَيِّئَاتِهِ وَإِنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ يَجْتَمِعُ فِيهِ مَا يُثَابُ عَلَيْهِ وَمَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَمَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ وَمَا يُذَمُّ عَلَيْهِ وَمَا يُحَبُّ مِنْهُ وَمَا يُبْغَضُ مِنْهُ» انتهى.

وقال شيخ الإسلام - أيضا - في مجموع الفتاوى (٣٥/ ٩٤):

«وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَكُونَ حُبُّهُ وَبُغْضُهُ، وَمُوَالَاتُهُ وَمُعَادَاتُهُ: تَابِعًا لِأَمْرِ الله وَرَسُولِهِ. فَيُحِبُّ مَا أَحَبَّهُ الله وَرَسُولُهُ، وَيُبْغِضُ مَا أَبْغَضَهُ الله وَرَسُولُهُ، وَيُوَالِي مَنْ يُوَالِي الله وَرَسُولَهُ، وَيُعَادِي مَنْ يُعَادِي الله وَرَسُولَهُ. وَمَنْ كَانَ فِيهِ مَا يوالى عَلَيْهِ مِنْ حَسَنَاتٍ وَمَا يُعَادَى عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتٍ عُومِلَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ، كَفُسَّاقِ أَهْلِ الْمِلَّةِ؛ إذْ هُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالْمُوَالَاةُ وَالْمُعَادَاةُ، وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ؛ بِحَسَبِ مَا فِيهِمْ مِنْ الْبِرِّ وَالْفُجُورِ، فَإِنَّ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ [الزلزلة].

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِخِلَافِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَبِخِلَافِ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ يَمِيلُونَ إِلَى جَانِبٍ، وَهَؤُلَاءِ إِلَى جَانِبٍ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ» انتهى.

وقال شيخ الإسلام – أيضا– في مجموع الفتاوى (طبعة الباز المعدلة) – (١٠/ ٣٦٦): «وَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ: وَهُوَ: أَنْ تَعْرِفَ الْحَسَنَةَ فِي نَفْسِهَا عِلْمًا وَعَمَلًا سَوَاءٌ كَانَتْ وَاجِبَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً. وَتَعْرِفَ السَّيِّئَةَ فِي نَفْسِهَا عِلْمًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا مَحْظُورَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَحْظُورَةٍ - إنْ سُمِّيَتْ غَيْرُ الْمَحْظُورَةِ سَيِّئَةً – وَإِنَّ الدِّينَ تَحْصِيلُ الْحَسَنَاتِ وَالْمَصَالِحِ وَتَعْطِيلُ السَّيِّئَاتِ وَالْمَفَاسِدِ. وَإِنَّهُ كثيراً مَا يَجْتَمِعُ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ أَوْ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ الْأَمْرَانِ فَالذَّمُّ وَالنَّهْيُ وَالْعِقَابُ قَدْ يَتَوَجَّهُ إلَى مَا تَضَمَّنَهُ أَحَدُهُمَا فَلَا يَغْفُلُ عَمَّا فِيهِ مِنْ النَّوْعِ الْآخَرِ كَمَا يَتَوَجَّهُ الْمَدْحُ وَالْأَمْرُ وَالثَّوَابُ إلَى مَا تَضَمَّنَهُ أَحَدُهُمَا فَلَا يَغْفُلُ عَمَّا فِيهِ مِنْ النَّوْعِ الْآخَرِ وَقَدْ يُمْدَحُ الرَّجُلُ بِتَرْكِ بَعْضِ السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ والفجورية لَكِنْ قَدْ يُسْلَبُ مَعَ ذَلِكَ مَا حُمِدَ بِهِ غَيْرُهُ عَلَى فِعْلِ بَعْضِ الْحَسَنَاتِ السُّنِّيَّةِ الْبَرِّيَّةِ، فَهَذَا طَرِيقُ الْمُوَازَنَةِ وَالْمُعَادَلَةِ وَمَنْ سَلَكَهُ كَانَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ الَّذِي أَنْزَلَ الله لَهُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ» انتهى.

وقال شيخ الإسلام في درء التعارض – (٢/ ١٠١):

«قلت: أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة

وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به وكان قد قدم إلى بغداد من هراة فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها إلى الحرم فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم كأبي نصر السجزي وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه وهو ممن يرجح طريقة الصبغي والثقفي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث وأهل المغرب كانوا يحجون فيجتمعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة ويدلهم على أصلها فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق كما رحل أبو الوليد الباجي فأخذ طريقة أبي جعفر السمناني الحنفي صاحب القاضي أبي بكر ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي فأخذ طريقة أبي المعالي في الإرشاد.

ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم لما وقع في

كلامهم من البدع والباطل وخيار الأمور أوساطها.

وهذا ليس مخصوصاً بهؤلاء بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر].

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه تحقيقا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة].

ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صواباً بعد اجتهاده وهو من البدع المخالفة للسنة فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين لكثرة الاشتباه والاضطراب وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب ويزول به عن القلوب الشك والارتياب ولهذا تجد كثيراً من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الأصول ولوازمها فيقولون القول الموافق للسنة وينفون ما هو من لوازمه غير ظانين أنه من لوازمه ويقولون ما ينافيه غير ظانين أنه ينافيه ويقولون بملزومات القول المنافي

الذي ينافي ما أثبتوه من السنة وربما كفروا من خالفهم في القول المنافي وملزوماته فيكون مضمون قولهم: أن يقولوا قولاً ويكفروا من يقوله وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفطنه لتناقض القولين ويوجد في الحالين لاختلاف نظره واجتهاده» انتهى.

وقال الشيخ ناصر بن عبد الكريم العقل – حفظه الله–[1]:

«المؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وكل مؤمن فيه من الولاية بقدر إيمانه والعكس كذلك، والكفار كلهم أولياء الشيطان، وليس للكافر ولاية أبداً، لكن العاصي من المؤمنين له من البراءة بقدر معصيته، والمبتدع من المسلمين له من البراءة بقدر بدعته وله من الولاية بقدر إيمانه.

وعلى هذا فإن الكافر لا يجتمع فيه ولاء وبراء والمؤمن لا بد أن يجتمع فيه ولاء وبراء، المؤمن إن كان مؤمنا خالصاً أي مستقيماً على السنة فله الولاء والحب الكامل، فإن وجد فيه شيء من المعصية والبدعة فيجتمع فيه الأمران نواليه على ما فيه من خير وإيمان ونبغض ما فيه من معصية وبدعة فعلى هذا فأكثر المؤمنين المتلبسنين بالمعاصي والمتلبسين بالبدعة التي لا تخرج من الملة أكثرهم بل كل المتلبسين بالمعاصي والبدع الصغيرة، كلهم لهم من الحب والولاء بقدر إيمانهم وعملهم الصالحات

(١) شريط «شرح كتاب مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة» الجزء الثاني.

وعليهم من البراء والتبرؤ بقدر معاصيهم وبدعهم.

وهذه القاعدة اختلت عند كثير من ضعيفي العلم وقليلي الفقه في الدين، والجهلة بمذهب السلف، حتى بعض مدعي السلفية وقعوا في هذا فإنهم يعادون على البدعة عداءً كاملاً، وقد تكون البدعة غير مخرجة من الملة، وقد تكون بدعة جزئية ليست متكاثرة في الشخص.

كما أنهم قد يعادون على المعصية عداءً كاملاً، أو على المخالفة والخطأ عداء كاملاً، وهذا خطأ يجب أن يحذر الشباب ويحذروا غيرهم من أن يعملوا بهذه القاعدة.

والآن نرى من نتائج تطبيق ذلك ما يحدث بين شباب أهل السنة مع الأسف من نزاعات في أمور حول الدين، والاجتهاديات وحول الدعوة إلى الله عزوجل، نجد أنهم يتنازعون في هذا ويطبقون على خصومهم والمخالفين من أهل السنة البراء الكامل، يبغضونهم في ذلك ويستبيحون الكلام فيهم والتشهير بهم ويحتسبون عند الله الدعوة ضدهم، والتشهير بهم والتحذير منهم.

هذا خلاف الأصل الشرعي، نعم ما فيهم من أخطاء ينبه عليهم، مع الاعتراف بفضلهم، وقدرهم بما فيهم من فضل وقدر، هذا أمر ضروري وإلا تقع فتنة بين المؤمنين.

كذلك المخالف يجب أن تشعره أنك توافقه فيما وافق فيه،

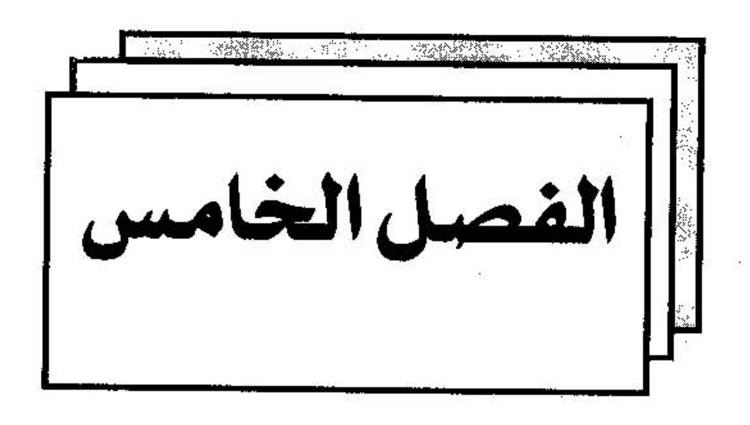
وتخالفه فيما خالف فيه، ولا توغر صدور الناس بعضهم على بعض بالطريقة التي يفعلها بعض الجهلة، بل أقول لا مانع وبهذا أضرب نموذجاً جزئياً، ومن الطبيعي ومن الأدب الشرعي أنك إذا تنازعت أنت وأحد من إخوانك ورأيت أنه وقع في خطأ أو بدعة غير مغلظة، أن تعذره بعد ذلك إذا لم تستطع أن تقنعه ما دام متأولاً، أن تقول أحبك في الله فيما فيك من خير واستقامة لا مانع.

أحبه في الله حتى وإن وجد عنده خطأ، بذلك تصلح الصدور، وتذهب هذه الشحناء والغيظ الذي وجد عند المؤمنين بعضهم على بعض حتى إن الجهلة نسوا البراء من الكفار، ومن أهل البدع المغلظة وصرفوا نصوص البراء على إخوانهم، وأخشى أن يقع فيهم إذا لم يرجعوا إلى الحق، وإلى منهج الاستقامة وصف النبي ﷺ لطائفة من أهل البدع (الذين يقاتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) هذا ورد في حديث صحيح في وصف بعض طوائف أهل البدع.

طبعاً البراء الكامل طريق إلى المقاتلة، الإنسان إذا تبرأ من أخيه المسلم براءً كاملاً استباح دمه، حتى وإن لم يكن الآن فمع الزمن إذن يجب أن نحذر من هذه المواقف المتشنجة، ولنعرف أن أهل السنة قد يحدث بينهم نزاعات قد يوجد عند بعضهم أخطاء في المنهج ولكن غير مقصودة اجتهادية قد يوجد عند بعضهم زلات كبيرة لكنها غير مقصودة لا توقعهم في الافتراق قد يوجد عند بعضهم بدع لكنها ليست

كثيرة وليست بدعاً مغلظة.

فمن هنا يجب أن نخطئهم فيما أخطؤوا فيه، وأن نبقي لهم اعتبارهم وحبهم وولاءهم فيما أصابوا فيه إذا كانوا من أهل السنة، والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين» انتهى كلامه.



الترحم على أهل البدع والاستشهاد

بكلامهم والتعاون معهم

الفصل الخامس

الترحم على أهل البدع والاستشهاد بكلامهم والتعاون معهم

لقد عد بعض الإخوة أن الترحم على المخالف، أو الاستشهاد بكلامه، أو بيع كتبه أو أشرطته أو توزيعها، أو التعاون معه وزيارته وعدم مقاطعته من قبل السني يوجب القدح فيه هو وإلحاقه بذلك المبتدع.

وفي هذا المسلك الذي سلكوه تعصب لآرائهم وفرضها على غيرهم بدون نص أو إجماع ولكن هو مجرد الرأي وفيه موالاة ومعاداة على الآراء والأهواء، وهذه المسائل المذكورة مما ذكر العلماء أن فيها تفصيلاً.

وتحقيق المناط فيها مما تختلف فيه أنظار أهل السنة في كثير من الأحيان لكونها مما يدخل في دائرة الاجتهاد والرأي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» - (٥/ ٢٣٥)

«وأما الاستغفار للمؤمنين عموماً فقد قال تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴿١٩﴾﴾ [محمد] وقد أمر الله بالصلاة على من

يموت وكان النبي ﷺ يستغفر للمنافقين حتى نهى عن ذلك فكل مسلم لم يعلم أنه منافق جاز الاستغفار له والصلاة عليه وإن كان فيه بدعة أو فسق لكن لا يجب على كل أحد أن يصلي عليه وإذا كان في ترك الصلاة على الداعي إلى البدعة والمظهر للفجور مصلحة من جهة انزجار الناس فالكف عن الصلاة كان مشروعا لمن كان يؤثر ترك صلاته في الزجر بأن لا يصلي عليه كما قال النبي ﷺ فيمن قتل نفسه: «صلوا على صاحبكم» وكذلك قال في الغال «صلوا على صاحبكم».» انتهى كلامه.

جاء في «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص٣٤: وقد سئل الشيخ الألباني عن ذلك فقيل له: «ما رأيكم فيمن يقول إنه لا يترحم على من خالف عقيدة السلف كالنووي وابن حجر وابن حزم ومن المعاصرين سيد قطب وحسن البنا؟».

فأجاب رحمه الله: «نحن نعتقد أن الرحمة أو بعبارة أصرح الدعاء بالرحمة جائزة لكل مسلم، ومحرمة على كل كافر، فالجواب هذا يتفرع على اعتقاد يقوم في نفس الشخص، فمن كان يرى أن هؤلاء الذين سُمُّوا في السؤال وفي أمثالهم يرى أنهم مسلمون، فالجواب عرف مما سبق أنه يجوز الدعاء لهم بالرحمة والمغفرة، ومن كان يرى - لا سمح الله - أن هؤلاء المسلمين الذين ذكروا في السؤال هم ليسوا من المسلمين فلا يجوز الترحم عليهم لأن الرحمة قد حرمت على الكافرين».

فلما ذكر السائل أن صاحب هذا القول يزعم أن هذا هو منهج السلف.

قال الشيخ رحمه الله: «ثم يا أخي بارك الله فيك، هذه مجرد دعوى، أي أن السلف كانوا لا يصلون على عامة المبتدعة وعلى كل المبتدعة، هذه مجرد دعوى تقوم في أذهان بعض الناس الطيبين الذين يأخذون المسائل بحماس وعاطفة غير مقرونة بالعلم الصحيح القائم على قال الله قال رسول الله ﷺ لكن إن لم يُصلّ مُصَل ما أو عالم ما على مسلم ما، فذلك لا يعني أن الصلاة عليه لا تجوز، وإنما يعني أنه يرمي إلى حكمة قد لا تتحقق هذه الحكمة بغيره، مثل الأحاديث التي لابد أنك تذكر شيئا منها، التي يقول النبي ﷺ في بعضها «صلوا على صاحبكم..» ما صلى الرسول ﷺ، ترى الرسول الممتنع عن الصلاة على مسلم أهم أم العالم السلفي إذا امتنع من الصلاة على مسلم أهم؟ فإذا كان ترك النبي ﷺ الصلاة على مسلم لا يدل على أنه لا تجوز الصلاة عليه، فمن باب أولى أن ترك عالم من علماء السلف الصلاة على مسلم مبتدع لا يدل على أنه لا يصلى عليه»[1].

(١) سلسلة الهدى والنور شريط(٦٦٦) الوجه الأول.

توزيع كتب وأشرطة المخالف وبيعها

جاء في «منهج العلامة الألباني» ص٤٠: «قال السائل: أنا أعمل في التسجيلات الإسلامية (الأشرطة) وقد عَنَّ لي أن أسأل بعض أهل العلم فيما يتعلق بالمسؤولية عن نشر أشرطة بعض من لا ينهجون منهج السلف ينتمون مثلاً لبعض الجماعات التي نعرفها في الساحة كجماعة الإخوان المسلمين أو التبليغ أو ما إلى ذلك، فبعضهم أفتى بأن لا أسجل أو أنشر هذه الأشرطة بالمرة والبعض الآخر قال: تخير منها ما ترى فيه الصلاح ولا يكون فيه تصريح بمخالفة لمنهج السلف، فالحيرة ما زالت تلازمني حتى الآن، وأسأل الله عز وجل أن يزيل هذه الحيرة بما تراه وتشير به علينا في هذا المجال جزاكم الله خيرا؟

فأجاب الشيخ رحمه الله:

لا شك عندي أن الرأي الثاني الذي حكيته عن بعض أهل العلم هو الصواب لأن «الحكمة ضالة المؤمن من أين سمعها التقطها»، هذا الحديث وإن كان حديثاً ضعيفاً لا يصح وولع به بعض الناس في بعض البلاد فكتبوه في اللوحات وعلقوه في صدور المجالس على أنه حديث ثابت عن النبي ﷺ وليس بالثابت، ولكن حسبنا منه أن يكون حكمة فعلاً، فحينئذ نعمل بها ولا نتعصب لمذهبنا اعتباراً بتعصب أصحاب المذاهب الأخرى، فنحن أتباع الحق حيثما كان هذا الحق ومن حيث ما جاء، والحكمة ضالة المؤمن أين وجدها التقطها، فإذا جاء أو

وقفت على مقال أو بحث علمي لجماعة من تلك الجماعات التي مع الأسف لا تنهج منهج السلف لكن كان فيها تذكير بآيات الله..ببعض أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة، وليس هناك ما يمنع من نشر هذه البحوث بطريقة التسجيل ما دام أنه ليس فيها ما يخالف الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وهذه المشكلة في الواقع لا تنحصر في التسجيل بل تتعداه حتى إلى المؤلفات وهي أكثر انتشاراً من المسجلات هذه، فهل يصح لناشر الكتب وبائع الكتب أن يطبع ما ليس على منهج السلف الصالح، وهل يجوز له أن يبيع كذلك مثل هذه الكتب الجواب قد لا يخلو كتاب ما من مخالفة ما، وإنما العبرة بملاحظة شيئين اثنين، الشيء الأول أن لا يكون الكتاب وعلى ذلك التسجيل داعية إلى منهج يخالف منهج السلف الصالح، ثانياً أن يكون صوابه يغلب خطأه، وإلا من منا كما قال الإمام مالك رحمه الله، ما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر، ولذلك فالتسجيل وطبع الكتب وبيعها يجب أن يراعى فيها هاتان القاعدتان، وإذ سألت عن تسجيل ليس فيه مخالفة للمنهج السلفي فأنا لا أرى مانعاً أبداً من نشر هذا التسجيل بمجرد أن الذي يتحدث فيه ليس سلفي المنهج وإنما هو خلفي أو حزبي أو ما شابه ذلك، هذا هو الذي يقتضيه العلم ويقتضيه الإنصاف ويقتضيه محاولة التقريب بين الاختلافات القائمة اليوم بين الجماعات الإسلامية مع الأسف، هذا خلاصة ما عندي جوابا على ما سألت.

قال السائل: إكمالاً لهذا الأمر بعض القائلين بالمنع لهذا الأمر يقولون: إن في نشر حديث أو شريط لمثل هؤلاء فيه تزكية لمنهجهم وكأنه رضا بكل ما يقولون غثه وسمينه.

فأجاب الشيخ رحمه الله: «أعتقد أن هذا فيه مبالغة، لو فرضنا رجلا ألف رسالة جمع فيها أحاديث الأذكار من صحيح البخاري وهو ليس سلفي المنهج كيف يصدق هذا الكلام عليه، وما صلة نشر مثل هذه الرسالة بتأييد منهجه، لا، نحن نؤيد منهجنا بنشر رسالته لأنه سلك طريقتنا في اختيار ما صح عن نبينا ﷺ، فأنا أعتقد أن فيه مبالغة والله أعلم»[1].

(١) فتاوى جدة شريط (رقم:٩) آخر الوجه الثاني.

أخذ العلم عن أهل البدع والاستشهاد بكلامهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠١):

«قُلْت: وَلْيَعْلَمْ السَّائِلُ أَنَّ الْغَرَضَ «مِنْ هَذَا الجَوَابِ» ذِكْرُ أَلْفَاظِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ - مِنْ المُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ - يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ؛ وَلَكِنَّ الحَقَّ يُقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ؛ وَكَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ. المَشْهُورِ عَنْهُ؛ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ: اقْبَلُوا الحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا - أَوْ قَالَ فَاجِرًا - وَاحْذَرُوا زِيغَة الحَكِيمِ. قَالُوا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ كَلِمَةَ الحَقِّ؟ قَالَ: إنَّ عَلَى الحَقِّ نُورًا أَوْ قَالَ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ».

وقال في «منهاج السنة النبوية» - (٨/ ٢٥٨):

«وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم [يعني الباطنية] وهتك أستارهم مثل كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني والقاضي عبد الجبار الهمداني وكتاب الغزالي ونحوهم» انتهى.

قال الشيخ محمد الجزائري في «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص٤٤:

«وإلى هذه المعاني أرشد الألباني رحمه الله من سأله عن حكم أخذ

العلم عن أهل البدع حيث قال في موضع: «مثلاً بعض المبتدعة عندهم علم بقراءة القرآن والتجويد والقراءات ونحو ذلك، عندهم معرفة بعلم النحو والصرف، عندهم معرفة بعلم أصول الفقه وأصول الحديث ولا يوجد حواليه السني الحريص على اتباع السنة ممن يتعلم منه بعض هذه العلوم، فلا مانع أن يتلقى هذا العلم أو ذاك منه، لكن بشرط أن يكون حَذِرا من بدعته»[١]. وقال في موضع آخر: «إن كان متمكناً في العقيدة جاز وإلا فلا»[٢]. انتهى.

وقد لخص الشيخ إبراهيم الرحيلي موقف أهل السنة من تلقي العلم عن أهل البدع بقوله:

«بيان موقف أهل السنة من تلقي العلم عن أهل البدع وحكم استخدامهم في التدريس: ونهى السلف عن تلقي العلم عن أهل البدع، وتنصيب أهل البدع مدرسين، لأبناء أهل السنة خشية افتتان الدارسين بهم، ولأن ذلك فيه زجرا لهم وعقوبة عن الابتداع.

وهذا في حال السعة، أما عند الضرورة فيجوز استخدامهم في التدريس كأن لا يمكن إقامة التعليم إلا بهم، أو ترتب على ترك استخدامهم مفسدة أعظم من مفسدة استخدامهم أو تحقق باستخدامهم مصلحة راجحة على مصلحة ترك استخدامهم» انتهى

---

(1) سلسلة الهدى والنور شريط (٥١١).

(2) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٩).

كلامه [موقف أهل السنة أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، ٢/ ص٧٢٢].

وقال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «تصنيف الناس بين الظن واليقين» ص ٢٠:

«والذي تحرر لي أن العلماء لا ينقلون عن أهل الأهواء المغلظة، والبدع الكبرى - المكفرة -، ولا عن صاحب هوى أو بدعة في بدعته، ولا متظاهر ببدعة متسافه بها، داعية إليها، وما دون ذلك ينقلون عنهم على الجادة أي: سبيل الاعتبار، كالشأن في سياق الشواهد والمتابعات في المرويات» انتهى.

وقال الشيخ أبو الحسن المأربي في «السراج الوهاج في بيان المنهاج»: «١٥٢-وأرى جواز الاستشهاد بكلام المخالف إن كان حقاً وفيه مصلحة، دون جلب مفسدة، في الحال أو في المآل، ولا يلزمني كلما استشهدت ببعض كلامه أن أُبَيِّنَ موقفي من أخطائه الأخرى، فما هكذا وجدنا سلفنا، وإذا كان حال الناقل والمنقول عنه معلوماً فيكفي،وإذا ترجح عندي أن في عدم بيان حاله مفسدة، أشرت إلى ذلك درءاً للمفسدة، وخروجاً من اللبس، ولكل من ذلك مواضع تَشْهَدُ له، كما في«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتب الإمام الذهبي، وكما في نقل بعض الأئمة المتقدمين عن مخالفيهم، ولا أرى المدح لمن كان متلبساً ببدعة - دون بيان حاله - فراراً من المحظور، وفي قصة

الدارقطني وأبي ذر الهروي مع الباقلاني عبرة وعظة، انظر «النبلاء» (١٧/ ٥٥٨)». انتهى.

وقد سئل العلاّمة عبدالرحمن بن ناصر البراك:

لقد تعلمت بعض العلوم الشرعية على يد شيخ أزهري أشعري العقيدة؛ فهل تجوز لي مجاملته وحضور الدروس الفقهية وصلاة الجمعة معه وكذلك بقية الصلوات، ومصاحبته في الأماكن العامة لفضله عليّ؟ أم أتجنبه لاختلاف معتقده، وخوفاً من أن يؤثر عليّ لكونه أعلم مني؟

فأجاب بقوله:

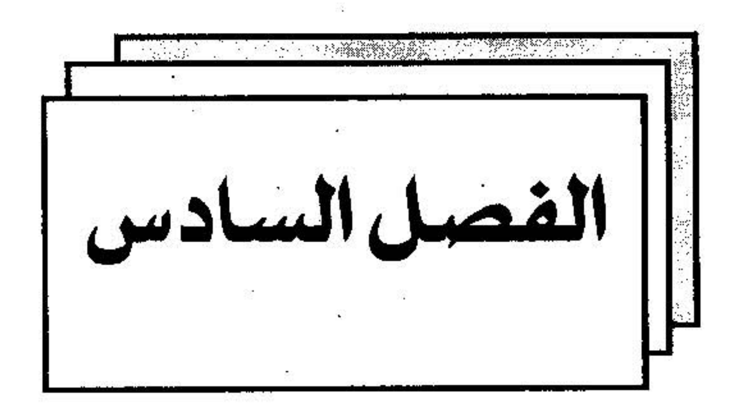
الحمد لله، لا شك أن العقيدة المستمدة من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ هي عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين.

ومجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مطلع العقيدة الواسطية.

وأما عقيدة الأشاعرة في الصفات وفي الإيمان وفي القدر ففيها مخالفات كثيرة لمعتقد أهل السنة والجماعة، وقد غلب المذهب الأشعري على كثير من المنتسبين للعلم في العالم الإسلامي، أما عوام المسلمين فإنهم على الفطرة؛ يؤمنون بالله، وبصفاته كما أخبر الله بها في كتابه، ليس

عندهم شبهات المتكلمين. ويؤمنون بالقدر خيره وشره، ويؤمنون بما تضمنه قوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة». صحيح البخاري (٩)، وصحيح مسلم (٣٥).

والمذهب الأشعري هو المعروف في الجامع الأزهر، ولهذا فكثير ممن يتخرج منه يتلقن ويتلقى هذه العقيدة، وهذا المدرس إذا كنت تخشى من تأثيره عليك فالسلامة لا يعدلها شيء، فلا تخالطه مخالطة تؤدي إلى التأثر به، ولكن لا تنكر جميله عليك، ولا تمتنع من الاستفادة من علمه في الفقه أو اللغة، فإن كثيراً من العلماء قد برزوا في علوم، وانتفع بهم المسلمون مع ما دخل عليهم من مذاهب المتكلمين. وأما الصلاة خلفه فصحيحة، لكن إن وجدت إماماً من أهل السنة والجماعة فعليك أن تؤثر الصلاة معه، ومن مذهب أهل السنة والجماعة أن الجمع والجماعات لا تعطل لكون الإمام مبتدعاً أو فاسقاً، فالواجب إقامة هذه الشعائر، ولكن إذا تيسرت إقامتها مع العدل من أهل السنة والجماعة فهذا هو الواجب، والله تعالى يقول: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴿١٦﴾ ﴾ [التغابن]. والله أعلم» انتهى.



هجر المخالف وضوابطه

الفصل السادس

هجر المخالف وضوابطه

لقد بالغ بعض غلاة التجريح في مسألة الهجر فصاروا يقدحون بمن لم يهجر المبتدع حتى ولو لم يكن في هجره مصلحة بل فيه مفسدة ظاهرة، وهم أيضاً يستعملون الهجر على غير وجهه الشرعي وفي أسلوب مفسدته أكثر من مصلحته.

لقد بلغ من شأن أولئك الغلاة أن يهجر أحدهم - مع شدة جهله - أفاضل طلبة العلم السلفيين لعدم التزامهم بما يملي عليهم هو من أهواء وآراء أو يلزمهم بتقليد شيخه هو في مسألة معينة دون من هو أفضل منه وأعلم، جاهلاً بقدر نفسه، وعدم أهليته للترجيح فضلا عن التصويب أو الإبطال في المسائل، فصار بدل أن يجلس بين يدي أهل العلم يتعلم منهم ما يحتاجه من أمور دينه يتعالى عليهم ويهجرهم ويشنع عليهم فيحرم من العلم والأدب والخلق فإنا لله وإنا إليه راجعون!!!.

عَنْ أَبِى خِرَاشٍ السُّلَمِىِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فَهُوَ كَسَفْكِ دَمِهِ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

قال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في «غارة الأشرطة» (٢/ ١٠١): «الواقع أنها دخلت على العصريين فكرة خارجية، فكرة جماعة التكفير فتوسعوا في مسألة هجر المبتدع، ونحن إذا قرأنا سيرة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فنرى أن الهجر مضيق، فالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هجر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، وهجر نساءه شهراً من أجل أن يؤدبهن، وهجر النفر اليسير، فلابد من النظر في مصلحة الهجر إذا كان الهجر سيؤثر، ويرجع الشخص إلى الحق فلا بأس أن يهجر، وإذا كان سيزداد عتواً ونفوراً فلا» انتهى كلامه.

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٢):

فَالْهِجْرَانُ قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ تَرْكَ سَيِّئَةِ الْبِدْعَةِ الَّتِي هِيَ ظُلْمٌ وَذَنْبٌ وَإِثْمٌ وَفَسَادٌ وَقَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ فِعْلَ حَسَنَةِ الْجِهَادِ وَالنَّهْيَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَعُقُوبَةَ الظَّالِمِينَ لِيَنْزَجِرُوا وَيَرْتَدِعُوا، وَلِيَقْوَى الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فَإِنَّ عُقُوبَةَ الظَّالِمِ تَمْنَعُ النُّفُوسَ عَنْ ظُلْمِهِ وَتَحُضُّهَا عَلَى فِعْلِ ضِدِّ ظُلْمِهِ: مِنْ الْإِيمَانِ وَالسُّنَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي هِجْرَانِهِ انْزِجَارُ أَحَدٍ وَلَا انْتِهَاءُ أَحَدٍ؛ بَلْ بُطْلَانُ كَثِيرٍ مِنْ الْحَسَنَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا لَمْ تَكُنْ هِجْرَةً مَأْمُورًا بِهَا كَمَا ذَكَرَهُ أَحْمَد عَنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ إذْ ذَاكَ: أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَقْوَوْنَ بِالْجَهْمِيَّة. فَإِذَا عَجَزُوا عَنْ إظْهَارِ الْعَدَاوَةِ لَهُمْ سَقَطَ الْأَمْرُ بِفِعْلِ هَذِهِ الْحَسَنَةِ وَكَانَ مُدَارَاتُهُمْ فِيهِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ الْمُؤْمِنِ

الضَّعِيفِ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَأْلِيفُ الْفَاجِرِ الْقَوِيِّ، وَكَذَلِكَ لَمَّا كَثُرَ الْقَدَرُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَلَوْ تُرِكَ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ لَانْدَرَسَ الْعِلْمُ وَالسُّنَنَ وَالْآثَارَ الْمَحْفُوظَةَ فِيهِمْ. فَإِذَا تَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْوَاجِبَاتِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ بِدْعَةٌ مَضَرَّتُهَا دُونَ مَضَرَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ: كَانَ تَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ مَعَ مَفْسَدَةٍ مَرْجُوحَةٍ مَعَهُ خَيْرًا مِنَ الْعَكْسِ. وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ.

وَكَثِيرٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ خَرَجَ عَلَى سُؤَالِ سَائِلٍ قَدْ عَلِمَ الْمسؤول حَالَهُ أَوْ خَرَجَ خِطَابًا لِمُعَيَّنٍ قَدْ عَلِمَ حَالَهُ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَضَايَا الْأَعْيَانِ الصَّادِرَةِ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا، فَإِنَّ أَقْوَامًا جَعَلُوا ذَلِكَ عَامًّا فَاسْتَعْمَلُوا مِنْ الْهَجْرِ وَالْإِنْكَارِ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ فَلَا يَجِبُ وَلَا يُسْتَحَبُّ وَرُبَّمَا تَرَكُوا بِهِ وَاجِبَاتٍ أَوْ مُسْتَحَبَّاتٍ وَفَعَلُوا بِهِ مُحَرَّمَاتٍ. وَآخَرُونَ أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ فَلَمْ يَهْجُرُوا مَا أُمِرُوا بِهَجْرِهِ مِنْ السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ؛ بَلْ تَرَكُوهَا تَرْكَ الْمُعْرِضِ؛ لَا تَرْكَ الْمُنْتَهِي الْكَارِهِ أَوْ وَقَعُوا فِيهَا وَقَدْ يَتْرُكُونَهَا تَرْكَ الْمُنْتَهِي الْكَارِهِ وَلَا يَنْهَوْنَ عَنْهَا غَيْرَهُمْ وَلَا يُعَاقِبُونَ بِالْهِجْرَةِ وَنَحْوِهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهَا فَيَكُونُونَ قَدْ ضَيَّعُوا مِنْ النَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ مَا أُمِرُوا بِهِ إِيجَابًا أَوْ اسْتِحْبَابًا فَهُمْ بَيْنَ فِعْلِ الْمُنْكَرِ أَوْ تَرْكِ النَّهْيِ عَنْهُ وَذَلِكَ فِعْلُ مَا نُهُوا عَنْهُ وَتَرْكُ مَا أُمِرُوا بِهِ. فَهَذَا هَذَا، وَدِينُ الله وَسَطٌ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ. وَالله سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ» انتهى.

قال الشيخ محمد حاج الجزائري في كتابه «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص ٣٥:

«إن كلام الشيخ الألباني رحمه الله في استعمال الزجر بالهجر معروف مشهور كرره في غير ما موضع، فقد قرر رحمه الله أن الهجر من العقوبات التي يناط تطبيقها بالمصالح والمفاسد، وأكد على أن الهجر في زماننا زمان الغربة لا يصلح، وأنه لا يسبب إلا التفرقة بين المسلمين، وتضييع النصيحة الواجبة، ونحن ننقل منها هذه المقتطفات من أشرطة مختلفة سجلت في أزمنة متفاوتة، ليظهر استقرار هذا الرأي عنده وثباته عليه.

قال رحمه الله: «وهذا له صلة بمبدأ المقاطعة المعروفة في الإسلام أو الهجر لله، كثيراً ما نُسأل فلان صاحبنا وصديقنا، ولكن ما يصلي يشرب دخان نقاطعه؟؟ أقول له أنا لا يقاطعه لأن مقاطعته لا تفيده بالعكس تسره وبتخليه في ضلاله، لذلك فالمقاطعة وسيلة شرعية وهو تأديب المهاجر والمقاطع، فإذا كانت المقاطعة لا تؤدبه بل تزيده ضلالاً على ضلال حينئذ لا ترد المقاطعة لذلك نحن اليوم لا ينبغي أن نتشبث بالوسائل التي كان يتعاطاها السلف أنهم ينطلقون من موقف القوة والمنعة» ثم تحدث عن قلة الصالحين في هذا الزمان وقال: «فلو نحن فتحنا باب المقاطعة والهجر والتبديع لازم أنعيش في الجبال وإنما نحن واجبنا اليوم: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم

بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴿١٢٥﴾ [النحل]»[1].

ولما اعترض أحدهم واستفسر عما إذا كان الظهور لأهل الحق فقال الألباني رحمه الله: «ينبغي هنا استعمال الحكمة، الفئة القوية هل إذا قاطعت الفئة المنحرفة عن الجماعة يعود الكلام السابق: هل ذلك ينفع الطائفة المتمسكة بالحق أم يضرها هذا من جهتهم، ثم هل ينفع المُقَاطَعِين والمهجورين من الطائفة المنصورة أو يضرهم، يعني لا ينبغي أن نأخذ هذا الأمر بالحماس والعاطفة وإنما بالروية والحكمة والأناة ... وآخر الدواء الكي ...وأنا بصورة عامة لا أنصح اليوم باستعمال علاج المقاطعة أبداً لأنه يضر أكثر مما ينفع، وأكبر دليل الفتنة القائمة الآن في الحجاز»[2].

وأورد سائل ما وصفه بشبهات يستدل بها بعضهم على وجوب هجر المبتدع كالآثار المنقولة عن بعض السلف في ذلك، فقال الألباني رحمه الله: «الذي أراه والله أعلم أن كلام السلف يرِد في الجو السلفي يعني الجو العامر بالإيمان القوي والاتباع الصحيح للنبي ﷺ والصحابة، هو تماماً كالمقاطعة، مقاطعة المسلم لمسلم تربيةً وتأديبا له هذه سنة معروفة، لكن في اعتقادي وكثيراً ما سئلت فأقول زماننا لا يصلح للمقاطعة، زماننا إذن لا يصلح لمقاطعة المبتدعة لأن معنى ذلك

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٦٦٦) الوجه الأول.

(٢) سلسلة الهدى والنور شريط (٦٦٦) الوجه الثاني.

أن تعيش على رأس الجبل، أن تنزوي عن الناس وأن تعتزلهم ذلك أنك حينما تقاطع الناس إما لفسقهم أو لبدعتهم لا يكون ذلك الأثر الذي كان يكون له يوم كان أولئك الذين تكلموا بتلك الكلمات وحضوا الناس على مجانبة أهل البدعة »[1].

هذا كلامه في هجر المخالفين الواقعين في البدع، وهو يشمل من باب أولى المخالفين من أهل السنة، وقد نص على نحو من ذلك فقال رحمه الله: «من المؤسف أن هناك نوعاً من التفرق ونوعاً من التنازع لأسباب تافهة جدا، لذلك يجب أن نضع نصب أعيننا ما يسمى اليوم في لغة العصر الحاضر بالتسامح الديني، لكن بالمعنى الذي يسمح به الإسلام، التسامح الديني قد وسعت دائرته إلى حيث لا يسمح به الإسلام، ولكن نحن نعني التسامح بالمعنى الصحيح، وذلك أننا إذا رأينا شخصاً من غير السلفيين فضلاً عمن كان من السلفيين أن له رأياً خاصاً أو اجتهاداً خاصاً أو...بل رأيناه أخطأ فعلاً في شيء من تصرفاته أن لا نبادر إلى نَهرِه، ثم إلى مقاطعته بل يجب علينا أن نسلك طريق النصح الذي ابتدأنا به هذه الكلمة بالحديث الدين النصيحة الدين النصيحة، فإن نصحناه وتجاوب معنا ذلك ما كنا نبغي وإن لم يستجب فليس لنا عليه من سبيل، ولا يجوز لنا أن نبادره أو نقاطعه، بل علينا أن نظل معه نتابعه بالنصيحة ما بين الفينة والفينة وما بين آونة

---

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٥٥١) الوجه الثاني.

وأخرى حتى يستقيم على الجادة... وهناك بعض الأحاديث الصحيحة التي نحن بحاجة إلى أن نتذكرها عملياً وليس فقط فكراً وعلماً، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخوانا»، لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، لماذا يهجره تباغضاً وتحاسداً لا لأمر شرعي، لا لأنه عصى الله ورسوله ولكن هو لم يجاهر بالمعصية لم يعتقد أن هذه معصية، ومع ذلك فهو يعصي الله عز وجل فجاء أحدنا وقاطعه، هذه مقاطعة مشروعة، ولكن التقاطع في سبيل اختلاف الأفكار.. في المفاهيم هذا هو التدابر المنهي عنه في الحديث»[1].

وقال رحمه الله: «أنا لا أعلم أن المسلم لا يلقي السلام على أخيه المسلم، وهو يعتقد أنه مسلم، وهذه مغالطة لا تجوز إسلامياً، وكون المسلمين مختلفين هذا الأمر ليس بالحديث بل هو قديم، لكن التناصح هو الذي يجب أن يكون قائماً بين المسلمين، وأن يتوادوا وأن يتحابوا في الله عز وجل، فالتدابر والتقاطع أمر منهي عنه في الإسلام، والحب في

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٢٣) الوجه الأول، وقال في الشريط (٣٧/ الوجه الثاني): «وأنا كنت أتردد على الإخوان المسلمين وأرحل معهم في رحلاتهم وأحضر محاضراتهم، طبعاً معروف الغاية من ذلك وهو نقل الدعوة إليهم» (كذا في منهج العلامة الألباني).

الله أمر مرغوب في الإسلام والبغض في الله كذلك، لكن بعض الناس لا يحسنون التطبيق، وأنا كثيراً ما أسأل عن مقاطعة المسلم عن أخيه المسلم لسبب ما.. فأنا أقول المقاطعة اليوم وإن كانت في الأصل هي مشروعة، لكن اليوم ليس هو زمن التطبيق، لأنك إذا أردت أن تقاطع كل مسلم أنكرت عليه شيئا بقيت وحيداً شريداً، فليس لنا اليوم أن نتعامل على طريقة البغض في الله والمقاطعة في الله، هذا إنما وقته إذا قويت شوكة المسلمين وقوي مظهر المسلمين في تعاملهم بعضهم مع بعض، حين يشذ فرد من الأفراد عن الخط المستقيم فقوطع، إذ ذاك المقاطعة تكون دواء له وتربية له، أما الآن فليس هذا زمانه...لذلك فهذا ليس في العصر الحاضر ليس من الحكمة أبداً أن نقاطع الناس لسبب انحرافهم سواء كان هذا الانحراف فكرياً عقدياً أو كان انحرافاً سلوكياً، وإنما علينا أن نصبر في مصاحبتنا لهؤلاء، وأن لا نضلل ولا نكفر، لأن هذا التضليل وهذا التكفير لا يفيدنا شيئا، وإنما علينا بالتذكير كما قال عز وجل: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [الذاريات]»[1]». انتهى من منهج العلامة الألباني.

---

(١) سلسلة الهدى والنور (٨٠) الوجه الثاني وتحدث في الشريط رقم (١٧٣) عن قضية القسوة في الدعوة وقال لمن أنكر الهجر: «هذا حق» وأيده بحكاية قصة رجوع محمد زهدي النجار عن بدعة الطرقية بفضل مخالطة الشيخ الألباني رحمه الله له (كذا في منهج العلامة الألباني).

وجاء في الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات (ص٨٧) للعلامة الإمام ابن عثيمين رحمه الله:

«**س**: هل يجوزالهجر بين الدعاة إلى الله بسبب اختلافهم في أساليب الدعوة؟

الجواب: أقول: لا يجوز الهجر بين المؤمنين، لأن النبي ﷺ قال: «لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث»، حتى ولو ارتكب معصية، فإن هجره لا يجوز إلا إذا كان في هجره مصلحة، كأن ينتهي عن معصية، ولهذا هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم، حين تخلفوا عن غزوة تبوك.

فإذا كان في هجر الفساق مصلحة راجحة فإنهم يهجرون وإلا فلا يهجرون، هذا بالنسبة لعموم الفساق أما الدعاة إلى الله فإنه لا ينبغي لهم بل لا يجوز لهم أن يتهاجروا فيما بينهم، بسبب اختلاف أساليب الدعوة، ولكن على كل واحد منهم أن ينتفع بأسلوب الآخر إذا كان أجدى وأنفع» انتهى.

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (١٥٠/ ١٧) له رحمه الله:

كيفية التعامل مع أهل الفرق الضالة:

السؤال: كيف يكون التعامل مع أهل الفرق الضالة والجماعات وأفرادها؟

الجواب: من جهة السلام أم من جهة البيع والشراء؟ السائل: من جهة السلام. الشيخ: من جهة السلام سلم على كل إنسان إلا الكافر فلا تبدأه بالسلام، لكن إذا سلم عليك فيجب أن ترد عليه؛ لأن النبي ﷺ أمرنا أن نرد على أهل الكتاب اليهود والنصارى، أما إذا كان في هجره مصلحة كرجل فاسق إذا هجرناه ارتدع عن معصيته وتاب إلى الله فهنا نهجره؛ لأن في ذلك مصلحة، كما أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بهجر كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع حين تخلفوا عن غزوة تبوك، لكن كان في هجرهم مصلحة، أما إذا كان في هجرنا لهذا الرجل الفاسق مضرة كما لو كان هجرنا إياه يوجب أن يتمادى في معصيته وأن يكرهنا وألا يقبل منا صرفاً ولا عدلاً فهنا لا يجوز الهجر؛ لأن هذا الفاسق مهما عظم فسقه فهو مؤمن، وقد قال النبي ﷺ: «لا يحل للرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث» وهو مؤمن وأخ لنا، **[ولاحظوا هذه المسألة! فإن بعض الناس من شدة غيرتهم على دين الله لا يعتقدون أخوة بينهم وبين الفساق، وهذا من الغلط العظيم، هذا الرأي تشم منه رائحة مذهب الخوارج، العصاة مهما بلغت معصيتهم فهم إخواننا، علينا أن ننصحهم فإن كان في هجرهم مصلحة بحيث يتركون المعصية فالهجر هنا إما مستحب أو واجب، وإن لم يكن فيه مصلحة فلا تهجره سلم عليه»]**. انتهى.

وقال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله- في «هجر المبتدع» - (ص٤٥):

«وكذلك بالنسبة للأماكن: (ففرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر بالبصرة، والتنجيم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك)، وهذا على ما أفتى به الأئمة أحمد وغيره بناء على هذا الأصل: رعاية المصالح الشرعية. (ويختلف باختلاف الهاجرين أنفسهم في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم) [الفتاوى ٢٨/ ٢٠٦].

فإذا كانت الغلبة والظهور لأهل السنة كانت مشروعية هجر المبتدع قائمة على أصلها، وإن كانت القوة والكثرة للمبتدعة - ولا حول ولا قوة إلا بالله - فلا المبتدع ولا غيره يرتدع بالهجر ولا يحصل المقصود الشرعي، لم يشرع الهجر وكان مسلك التأليف، خشية زيادة الشر.

وهذا كحال المشروع مع العدو (القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح) [الفتاوى ٢٨/ ٢٠٦].

ومن أهم المهمات هنا: إذا كانت الواجبات لدى أهل السنة مثل: التعليم، والجهاد، والطب، والهندسة، ونحوها تتعذر إقامتها إلا بواسطتهم، فإنه يعمل على تحصيل مصلحة الجهاد، ومصلحة التعليم

وهكذا، مع الحذر من بدعته، واتقاء الفتنة به وبها ما أمكن، وبقدر الضرورة، فإذا زالت عاد أهل السنة إلى الأصل في الهجر، وأبعد المبتدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- في جوابه المحرر في الهجر المشروع [الفتاوى ٢٨/ ٢١٢]:

(.. فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب: كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس، ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل)». انتهى.

التعاون مع المخالف

قال الإمام ابن القيم في زاد المعاد - (٣/ ٢٦٩) في أثناء بيانه الفوائد المستفادة من صلح الحديبية:

«وَمِنْهَا: أَنّ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْبِدَعِ وَالْفُجُورِ وَالْبُغَاةِ وَالظّلَمَةِ إذَا طَلَبُوا أَمْرًا يُعَظّمُونَ فِيهِ حُرْمَةً مِنْ حُرُمَاتِ الله تَعَالَى أُجِيبُوا إلَيْهِ وَأُعْطُوهُ وَأُعِينُوا عَلَيْهِ وَإِنْ مَنَعُوا غَيْرَهُ فَيُعَاوَنُونَ عَلَى مَا فِيهِ تَعْظِيمُ حُرُمَاتِ الله تَعَالَى لَا عَلَى كُفْرِهِمْ وَبَغْيِهِمْ وَيُمْنَعُونَ مِمّا سِوَى ذَلِكَ فَكُلّ مَنْ الْتَمَسَ الْمُعَاوَنَةَ عَلَى مَحْبُوبٍ لله تَعَالَى مُرْضٍ لَهُ أُجِيبَ إلَى ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ مَا لَمْ يَتَرَتّبْ عَلَى إعَانَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَحْبُوبِ مَبْغُوضٌ لله أَعْظَمَ مِنْهُ وَهَذَا مِنْ أَدَقّ الْمَوَاضِعِ وَأَصْعَبِهَا وَأَشَقّهَا عَلَى النّفُوسِ وَلِذَلِكَ ضَاقَ عَنْهُ مِنْ الصّحَابَةِ مَنْ ضَاقَ» انتهى.

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العملية والإفتاء (٢/ ٢٣٧):

السؤال الأول من الفتوى رقم (٦٢٥٠):

س: في العالم الإسلامي اليوم عدة فرق وطرق الصوفية مثلاً: هناك جماعة التبليغ، الإخوان المسلمين، السنيين، الشيعة، فما هي الجماعة التي تطبق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟

ج: أقرب الجماعات الإسلامية إلى الحق وأحرصها على تطبيقه:

أهل السنة: وهم أهل الحديث، وجماعة أنصار السنة، ثم الإخوان المسلمون.

وبالجملة فكل فرقة من هؤلاء وغيرهم فيها خطأ وصواب، فعليك بالتعاون معها فيما عندها من الصواب، واجتناب ما وقعت فيه من أخطاء، مع التناصح والتعاون على البر والتقوى.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٢٣٨):

السؤال الرابع من الفتوى رقم (٦٢٨٠):

س: الجماعات والفرق الموجودة الآن أقصد بها جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ، وجماعة أنصار السنة المحمدية، والجمعية الشرعية، والسلفيين، ومن يسمونهم التكفير والهجرة، وهذه كلها وغيرها قائمة بمصر أسأل ما موقف المسلم منها؟ وهل ينطبق عليها

حديث حذيفة رضي الله عنه: «فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك» رواه الإمام مسلم في الصحيح؟

ج: كل من هذه الفرق فيها حق وباطل وخطأ وصواب، وبعضها أقرب إلى الحق والصواب وأكثر خيراً وأعم نفعاً من بعض، فعليك أن تتعاون مع كل منها على ما معها من الحق وتنصح لها فيما تراه خطأ، ودع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وجاء في مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (٤/ ١٦٦):

س: لقد قامت في السودان جبهة إسلامية بين مختلف الاتجاهات الحركية والصوفية والسلفية وقامت بعمل سياسي ومجابهة واسعة مع الشيوعية والتغريبيين عموماً. هل يمكن أن نعرف رأيكم في مثل هذا العمل الذي يضم تيارات مثل هذه؟.

ج: لا ريب أن التعاون بين المسلمين في محاربة المذاهب الهدامة والدعوات المضللة والنشاط التنصيري والشيوعي والإباحي من أهم الواجبات ومن أعظم الجهاد في سبيل الله، لقول الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة] وقوله سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿١٢٥﴾﴾ [النحل] وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [فصلت] وفي الصحيحين عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى اليهود في خيبر وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام وأن يخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، وقال له ﷺ: «فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» وفي صحيح مسلم عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ أنه قال: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» وفي صحيحه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» وروى الإمام أحمد والنسائي وصححه الحاكم عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم»، والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. فنسأل الله أن يوفق الجبهة لما فيه نصر الحق وظهوره على ما سواه وقمع الباطل

وخذلان الدعاة إليه. ونصيحتي للجبهة أن تنقي صفوفها من كل ما يخالف شرع الله المطهر.

وأن تتناصح وتتواصى بالاستقامة على شرع الله والثبات عليه، ورد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول كما قال الله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء] وقال سبحانه: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴿١٠﴾ ﴾ [الشورى] الآية. وقال عز وجل: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴿٣﴾ ﴾ [العصر] يبين سبحانه في هذه السورة العظيمة أن أسباب الربح والسعادة والسلامة من الخسران هي هذه الأمور الأربعة المذكورة في هذه السورة وهي: الإيمان الصادق بالله ورسوله، والعمل الصالح، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر. فنسأل الله أن يمنح أعضاء الجبهة التخلق بهذه الأخلاق والاستقامة عليها حتى يفوزوا بالنصر المبين والربح العظيم والعاقبة الحميدة» انتهى.

وجاء في مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (٣/ ٥٩):

نقل في المقال المذكور عن الشيخ حسن البنا رحمه الله ما نصه: (نجتمع على ما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه).

والجواب أن يقال: نعم يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر

الحق والدعوة إليه والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله، أما عذر بعضنا لبعض فيما اختلفنا فيه فليس على إطلاقه بل هو محل تفصيل، فما كان من مسائل الاجتهاد التي يخفى دليلها فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضنا على بعض، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن عملاً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة] وقوله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴿٧١﴾﴾ [التوبة]. وقوله عز وجل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿١٢٥﴾﴾ [النحل]، وقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» وقوله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» أخرجهما مسلم في صحيحه. والآيات والأحاديث في هذا كثيرة» انتهى.

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في آخر شريط «إلى متى هذا الخلاف»:

ما رأيكم فيمن يقول: نجتمع فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه؟

فأجاب بقوله: رأينا في هذه الكلمة أن فيها إجمالاً، أما نجتمع

على ما اتفقنا فيه فهذا حق.

وأما يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، فهذا فيه تفصيل

فما كان الاجتهاد فيه سائغاً فإنه.. يعذر بعضنا بعضاً فيه، ولكن لا يجوز أن تختلف قلوبنا من أجل هذا الخلاف.

وأما إذا كان الخلاف غير سائغ فإننا لا نعذر من خالف فيه، ونرى أنه يجب عليه أن يرجع إلى الحق أين ما كان، فأول العبارة صحيح، وأما الثاني فيحتاج إلى تفصيل» انتهى.

وقال الشيخ الألباني – رحمه الله في آخر شريط ٥٩٠ من «سلسلة الهدى والنور»: «نحن ننصحكم وننصح كل المسلمين: ألا يتعاونوا مع الحزبيين في دخول البرلمان، أما التعاون معهم على البر والتقوى؛ كما ذكرنا في الآية السابقة فهذا أمر واجب».

وقال الشيخ مقبل الوادعي في رسالته «هذه دعوتنا وعقيدتنا» ص٢٧ من مجموع فتاوى الوادعي تحت رقم ١٢: نرى وجوب التعاون مع أي مسلم في الحق، ونبرأ إلى الله من الدعوات الجاهلية اهـ.

وجاء في فتاوى «اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»، المجموعة الثانية، (٢/ ٤١):

س: بناء على قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۝﴾ [المائدة]، يقال إنه يجب التعاون مع كل الجماعات

الإسلامية، وإن كانت تختلف بينها في مناهج وطريق دعوتهم، فإن جماعة التبليغ طريق دعوتها غير طريق الإخوان المسلمين أو حزب التحرير أو جماعة الجهاد أو السلفيين. فما هو الضابط لهذا التعاون؟ وهل ينحصر مثلاً في المشاركة في المؤتمرات والندوات؟ وماذا عند توجيه الدعوة إلى غير المسلمين؟ حيث قد يكون هناك التباس كبير لدى المسلمين الجدد، فإن كل جماعة من هذه الجماعات سوف توجههم إلى مراكزهم وإلى علمائهم، فيكونون في حيرة من أمرهم. فكيف يمكن تفادي هذه الأمر؟

ج: الواجب التعاون مع الجماعة التي تسير على منهج الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة في الدعوة إلى توحيد الله سبحانه، وإخلاص العبادة له، والتحذير من الشرك والبدع والمعاصي، ومناصحة الجماعات المخالفة لذلك، فإن رجعت إلى الصواب فإنه يتعاون معها، وإن استمرت على المخالفة وجب الابتعاد عنها والتزام الكتاب والسنة، والتعاون مع الجماعة الملتزمة لمنهج الكتاب والسنة يكون في كل ما فيه خير وبر وتقوى من الندوات والمؤتمرات والدروس والمحاضرات، وكل ما فيه نفع للإسلام والمسلمين.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	عضو	نائب الرئيس
بكر أبو زيد	صالح الفوزان	عبد الله بن غديان	عبد العزيز آل الشيخ

الرئيس

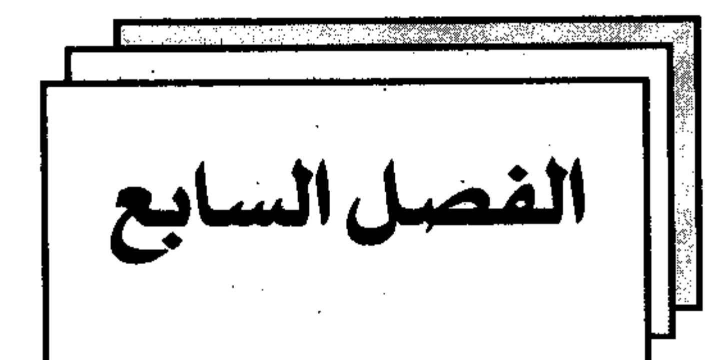
عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وقد قال الشيخ أبو الحسن المأربي في كتابه «السراج الوهاج في بيان المنهاج» الذي قدم له الشيخ عبد العزيز آل الشيخ والشيخ عبد الرحمن الجبرين وقرأه ابن عثيمين: « ١٥٧-وأرى التعاون مع الناس كلهم على البر والتقوى، كما هو معلوم من قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۝٢﴾ [المائدة]، ولقول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «شهدت حلف المطيّبين مع عمومتي-وأنا غلام-فما أحب أن لي حُمْر النعم وأني أنكثه» كما في «الصحيحة» (١٩٠٠) ولكن شرط ذلك أن دعوة أهل السنة لا تتضرر بذلك ضرراً أكبر من هذا الخير، لا في الحال ولا في المآل، والعمدة في تحديد ذلك على كلام أهل العلم والحلم» انتهى.

وقد لخص الشيخ إبراهيم الرحيلي موقف أهل السنة من استخدام أهل البدع في الجهاد بقوله:

«بيان موقف أهل السنة من استخدام أهل البدع في الجهاد، وأن الحكم في هذه المسألة يختلف باختلاف أحوال أهل البدع وظروف المسلمين.

فتجوز الاستعانة بهم عند الحاجة إن كانوا حسني الرأي في المسلمين وتكره عند عدم الحاجة، وتحرم الاستعانة بهم مطلقا إن كانوا معروفين بغش المسلمين وعدم النصح لهم [موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع ٢/ ص٧٢٢].



الفصل السابع

الحكم على الأشخاص

الفصل السابع

الحكم على الأشخاص

حين يحكم العلماء على قول أو فعل بأنه بدعة ضلالة بدلالة الكتاب والسنة أو الإجماع لا يلزم من ذلك أن ذلك القائل أو الفاعل مبتدع فاسق؛ لأن مجرد الوقوع في البدعة لا يستلزم أن ذلك الواقع فيها مبتدع فاسق؛ إذ يحتمل أن يكون معذوراً بجهله أو اجتهاده أو بالإكراه أو التأويل أو الخطأ فحينئذ يكون معذوراً ولا يكون مبتدعاً فاسقاً.

وقد يكون وقع في تلك البدعة عن هوى في نفسه وتقصير في طلب الحق والبحث عنه فيحكم عليه من علم حاله حينئذ بأنه مبتدع فاسق ما لم يكن عنده حسنات تكفر هذه السيئة التي وقع فيها.

ولا شك أن الحكم على الفعل أو القول بأنه بدعة أسهل بكثير عند أهل العلم من الحكم على الشخص بأنه مبتدع فاسق؛ لذلك نجد علماءنا يتفقون على بدعية كثير من الأقوال والأفعال،بخلاف الحكم على الأشخاص فمع قلة كلامهم فيه يكثر فيه اختلافهم أيضاً.

وذلك بسبب صعوبة الحكم على الشخص المعين، وقلة الفائدة منه، ولا أدل على ذلك من اختلاف العلماء في الحكم على الغزالي مع ما

عنده من طوام التصوف والأشعرية.

وإليك كلام الإمام الذهبي فيه في كتابه «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٢٢):

«الغَزَّالِيُّ الشَّيْخُ، الإِمَامُ، البَحْر، حجَّةُ الإِسْلاَم، أُعجوبَة الزَّمَان، زَيْنُ الدّين، أَبُو حَامِد مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بن أَحْمَدَ الطُّوْسِيّ، الشَّافِعِيّ، الغَزَّالِي، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وَالذَّكَاءِ المُفرط.....

وَمِنْ (مُعْجَم أَبِي عَلِيٍّ الصدفِي)، تَأْلِيفُ القَاضِي عِيَاض لَهُ، قَالَ:

وَالشَّيْخ أَبُو حَامِدٍ ذُو الأَنْبَاء الشَّنِيعَة، وَالتَّصَانِيْفِ العَظِيْمَة، غلاَ فِي طرِيقَة التَّصَوُّف، وَتَجرَّد لنصر مَذْهَبهم، وَصَارَ دَاعِيَةً فِي ذَلِكَ، وَأَلَّف فِيْهِ تَوَالِيفه المَشْهُوْرَة، أُخِذَ عَلَيْهِ فِيْهَا مَوَاضِعُ، وَسَاءت بِهِ ظُنُوْنُ أُمَّةٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ، وَنَفَذَ أَمرُ السُّلْطَان عِنْدنَا بِالمَغْرِبِ وَفَتْوَى الفُقَهَاء بِإِحرَاقهَا وَالبُعدِ عَنْهَا، فَامْتُثِلَ ذَلِكَ.

مَوْلِدُهُ: سَنَةَ خَمْسِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ.

قُلْتُ: مَا زَالَ العُلَمَاءُ يَخْتلِفُوْنَ، وَيَتكَلَّم العَالِمُ فِي العَالِمِ باجْتِهَاده، وَكُلٌّ مِنْهُم معذور مَأْجُور، وَمَنْ عَاند أَوْ خرق الإِجْمَاعَ، فَهُوَ مَأْزور، وَإِلَى الله تُرْجَعُ الأُمُوْر......

قُلْتُ: الغَزَّالِي إِمَامٌ كَبِيْر، وَمَا مِنْ شَرطِ العَالِمِ أَنَّهُ لاَ يُخطِئ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ الوَلِيْدِ الطُّرْطُوشِي فِي رِسَالَة لَهُ إِلَى ابْنِ مُظَفَّر: فَأَمَّا

مَا ذكرت مِنْ أَبِي حَامِد، فَقَدْ رَأَيْتهُ، وَكَلَّمتُهُ، فَرَأَيْتهُ جَلِيْلاً مِنْ أَهْلِ العِلْم، وَاجتمع فِيْهِ العَقْلُ وَالفهْمُ، وَمَارسَ العُلُوْمَ طُولَ عُمُره، وَكَانَ عَلَى ذَلِكَ مُعْظَمَ زَمَانِهِ، ثُمَّ بدَا لَهُ عَنْ طَرِيْق العُلَمَاء، وَدَخَلَ فِي غُمَارِ العُمَّال، ثُمَّ تَصَوَّف، وَهجر العُلُوْمَ وَأَهْلها، وَدَخَلَ فِي عُلُوْم الخوَاطِر، وَأَربَابِ القلوب، وَوسَاوسِ الشَّيْطَان، ثُمَّ شَابهَا بآرَاء الفَلاَسِفَةِ، وَرُموز الحلاَّجِ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ عَلَى الفُقَهَاء وَالمتكلِّمِين، وَلَقَدْ كَادَ أَنْ يَنسلِخَ مِنَ الدِّين، فَلَمَّا عمل(الإِحيَاء)، عَمَدَ يَتكَلَّم فِي عُلُوْم الأَحْوَال، وَمرَامِزِ الصُّوْفِيَّة، وَكَانَ غيرَ أَنِيسٍ بِهَا، وَلاَ خبِير بِمعْرِفَتِهَا، فَسَقَطَ عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ، وَشحن كِتَابَهُ بِالمَوْضُوْعَات.

قُلْتُ: أَمَّا (الإِحيَاء) فَفِيْهِ مِنَ الأَحَادِيْثِ البَاطِلَة جُمْلَةٌ، وَفِيْهِ خَيْر كَثِيْر لَوْلاَ مَا فِيْهِ مِنْ آدَاب وَرسوم وَزُهْد مِنْ طرَائِق الحكمَاء وَمُنحَرِفِي الصُّوْفِيَّة، نَسْأَل اللهَ عِلْماً نَافِعاً، تَدْرِي مَا العِلْمُ النَّافِع؟هُوَ مَا نَزل بِهِ القُرْآنُ، وَفسَّره الرَّسُول ﷺ قَوْلاً وَفعلاً، وَلَمْ يَأْت نَهْي عَنْهُ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»، فَعَلَيْك يَا أَخِي بتدبُّر كِتَاب الله، وَبِإِدمَان النَّظَر فِي (الصَّحِيْحَيْنِ) و(سُنَن النَّسَائِيّ)، وَ(رِيَاض النَّوَاوِي) وَأَذكَاره، تُفْلِحْ وَتُنْجِحْ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءَ عُبَّادِ الفَلاَسِفَة، وَوظَائِفِ أَهْلِ الرِّيَاضَات، وَجُوعَ الرُّهبَان، وَخِطَابَ طَيْشِ رُؤُوْسِ أَصْحَاب الخلوَات، فَكُلُّ الخَيْرِ فِي مُتَابعَة الحنِيفِيَة السَّمحَة، فَواغوثَاهُ بِالله، اللَّهُمَّ اهدِنَا إِلَى صرَاطك المُسْتقيم.....

فَرحمَ اللهُ الإِمَامَ أَبَا حَامِد، فَأَيْنَ مِثْلُه فِي عُلُوْمه وَفَضَائِله، وَلَكِن لاَ نَدَّعِي عِصمتَه مِنَ الغَلطِ وَالخَطَأ، وَلاَ تَقلِيدَ فِي الأُصُوْلِ.» انتهى.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٩):

«هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي: أَنِّي مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنٌ إلَى تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيقٍ وَمَعْصِيَةٍ، إلَّا إذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرسالية الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً وَفَاسِقًا أُخْرَى وَعَاصِيًا أُخْرَى وَإِنِّي أُقَرِّرُ أَنَّ الله قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا: وَذَلِكَ يَعُمُّ الْخَطَأَ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ» انتهى.

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٢/ ١٨٠):

«وَمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَقَصَّرَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَتَكَلَّمَ بِلَا عِلمٍ: فَهُوَ عَاصٍ مُذْنِبٌ. ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا وَقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرْجَحُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ» انتهى.

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٣):

«وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّا نَشْهَدُ بِأَنَّ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء] عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْعُمُومِ وَلَا نَشْهَدُ لِمُعَيَّنٍ أَنَّهُ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ لُحُوقَ الْوَعِيدِ لَهُ بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ لُحُوقَ الْوَعِيدِ بِالْمُعَيَّنِ مَشْرُوطٌ بِشُرُوطٍ وَانْتِفَاءِ

مَوَانِعَ وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ ثُبُوتَ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءَ الْمَوَانِعِ فِي حَقِّهِ وَفَائِدَةُ الْوَعِيدِ بَيَانُ أَنَّ هَذَا الذَّنْبَ سَبَبٌ مُقْتَضٍ لِهَذَا الْعَذَابِ وَالسَّبَبُ قَدْ يَقِفُ تَأْثِيرُهُ عَلَى وُجُودِ شَرْطِهِ وَانْتِفَاءِ مَانِعِهِ. يُبَيِّنُ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَعَنَ الْخَمْرَ وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَآكِلَ ثَمَنِهَا». وَثَبَتَ عَنْهُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُكْثِرُ شُرْبَ الْخَمْرِ فَلَعَنَهُ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَا تَلْعَنْهُ؛ فَإِنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ» فَنَهَى عَنْ لَعْنِ هَذَا الْمُعَيَّنِ وَهُوَ مُدْمِنُ خَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ وَقَدْ لُعِنَ شَارِب الْخَمْرِ عَلَى الْعُمُومِ» انتهى.

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (١١/ ١٥):

«وَمَنْ جَعَلَ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي طَاعَةٍ أَخْطَأَ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ مَذْمُومًا مَعِيبًا مَمْقُوتًا فَهُوَ مُخْطِئٌ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ» انتهى.

وقال الشيخ خالد الزهراني في كتابه «دعوة أهل البدع» (ص١٣٤): «فيجب التفريق بين الكفر والكافر.. فليس كل من تلبس بالكفر وقع الكفر عليه، وكذا ليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه، فالتكفير العام لا يلزم منه تكفير المعين، والتبديع العام لا يلزم منه تبديع المعين» انتهى.

جاء في المنتقى من فتاوى الفوزان - (٦/ ٤٥):

«لقد ظهر بين طلاب العلم اختلاف في تعريف المبتدع.. فقال

بعضهم: هو من قال أو فعل البدعة، ولو لم تقع عليه الحجة، ومنهم من قال لابد من إقامة الحجة عليه، ومنهم من فرّق بين العالم المجتهد وغيره من الذين أصلوا أصولهم المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، وظهر من بعض هذه الأقوال تبديع ابن حجر والنووي، وعدم الترحم عليهم.. نطلب من فضيلتكم تجلية هذه المسألة التي كثر الخوض فيها.. جزاكم الله خيرًا؟

أولاً: لا ينبغي للطلبة المبتدئين وغيرهم من العامة أن يشتغلوا بالتبديع والتفسيق؛ لأن ذلك أمر خطير وهم ليس عندهم علم ودراية في هذا الموضوع، وأيضًا هذا يحدث العداوة والبغضاء بينهم، فالواجب عليهم الاشتغال بطلب العلم وكف ألسنتهم عما لا فائدة فيه، بل فيه مضرة عليهم وعلى غيرهم.

ثانيًا: البدعة: ما أحدث في الدين مما ليس منه لقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» [رواه الإمام البخاري في «صحيحه» (٣/ ١٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها]، وإذا فعل الشيء المخالف جاهلاً فإنه يعذر بجهله ولا يحكم عليه بأنه مبتدع، لكن ما عمله يعتبر بدعة.

ثالثًا: من كان عنده أخطاء اجتهادية تأوّل فيها غيره كابن حجر والنووي، وما قد يقع منهما من تأويل بعض الصفات لا يحكم عليه بأنه مبتدع، ولكن يُقال: هذا الذي حصل منهما خطأ ويرجى لهما المغفرة بما

قدماه من خدمة عظيمة لسنة رسول الله ﷺ، فهما إمامان جليلان موثوقان عند أهل العلم». انتهى.

وقال الشيخ صالح الفوزان في رسالته «التكفير وضوابطه» (ص٢١): «ولا يمكن أن تحكم على شخص بأنه مبتدع إلا إذا أتى بشيء من الدين ليس عليه دليل من كتاب ولا من سنة رسوله ﷺ، ولا تحكم على الناس بالبدعة إذا أتوا بشيء تجهله أنت أو لا تعرفه، أنت لا تعرف كل الدين، ولا تعرف كل ما جاء عن الله ورسوله ﷺ، لا يجوز الحكم على الناس بالبدعة إلا إذا أتوا بشيء من الدين لم يوجد عليه دليل من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، فعليك بالتثبت لا تحكم على الناس بأنهم مبتدعة إلا بعد أن يثبت لديك بأن هذا الذي جاءوا به ليس عليه دليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو حكم عليه العلماء بأنه بدعة فأنت تقول: قال العلماء بأن هذا بدعة، أما أن تحكم بدون تثبت وبدون روية وبدون الرجوع إلى كلام أهل العلم فهذا أكبر غلط، وهذا يسبب تفرقة بين المسلمين ويولد العداوة بين المسلمين ويسبب أضراراً كثيرة ويسبب إساءة الظن بين الناس بعضهم مع بعض فلا تبدع أحداً بغير دليل من كتاب الله أو من سنة رسول الله ﷺ أو إجماع المسلمين، على أن هذا الأمر بدعة فحينئذ تناقش هذا الشخص وتبين له لعله فعل هذا عن جهل، لعله قلد أحداً يظنه حقاً، لعل له عذراً، تبين له فإن أصر بعد البيان فإنك تحكم بأنه مبتدع، لأنه أصر على شيء ليس من الدين

فيكون مبتدعاً، فالأمر يحتاج إلى تثبت يحتاج إلى روية وعدم تسرع.

الآن كثر الجهل في الناس وكثر من يدعون العلم وكثر القراء وقل الفقهاء كما أخبر النبي ﷺ فيجب على المسلمين أن يتثبتوا في الأمر، وأن لا يتسرعوا في أحكام الدين وفي التكفير أو التبديع أو غير ذلك حتى يثبت عندهم الحكم الشرعي من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، أو بإجماع أهل العلم، فهذا أمر خطير ولا يجوز لغير العلماء الكلام فيه» انتهى كلامه حفظه الله.

قال محمد الجزائري في كتابه «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» (ص١١):

قال رحمه الله: «إذا كان هذا المخالف يخالف نصاً أولاً: لا يجوز اتباعه، وثانياً لا نبدع القائل بخلاف النص وإن كنا نقول إن قوله بدعة، وأنا أفرق بين أن تقول فلان وقع في الكفر وفلان كفر، وكذلك فلان وقع في البدعة وفلان مبتدع، فأقول فلان مبتدع مش معناه وقع في بدعة، وهو مَن شأنه أنه يبتدع، لأن مبتدع اسم فاعل، هذا كما إذا قلنا فلان عادل ليس لأنه عدل مرة في حياته، فأخذ هذا اسم الفاعل، القصد أن المجتهد قد يقع في البدعة- ولا شك-لكن لا ألومه بها ولا أطلق عليه اسم مبتدع، هذا فيما إذا خالف نصاً»[1].

---

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٨٥٠) الوجه الثاني، وراجع الكلام نفسه مطولاً مع المثال في فتاوى المدينة الشريط الرابع الوجه الأول.

وإليك مقال: فصل في الغلو في الحكم على الناس، للشيخ عبد السلام بن برجس العبد الكريم رحمه الله:

«وأما الغلو في الحكم على الناس: فهو مجاوزة الحد في إلحاق الحكم عليهم بالكفر أو البدعة أو الفسوق. فإن الحكم بهذه الأمور على أحد من الناس إنما هو إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، فمن دل الدليل القاطع على إلحاق هذه الأحكام به؛ ألحقت به، ومن لم يدل الدليل على لحوقها به؛ فإن تنزيلها عليه من تعدي حدود الله تعالى، والقول عليه بغير علم، وهو الغلو الفاحش الذي أردى الأمة ونخر في جسمها، وفرق جماعتها. بل إن أول الغلو في الأمة إنما هو هذا، يوم غلا الخوارج في الحكم على المسلمين، وحكام المسلمين بالكفر والخروج من الإسلام، فترتب على فعلهم هذا: إراقة دماء طاهرة مسلمة، وتمزق الجماعة، وانتشار التباغض والشحناء بين أهل الإسلام.

ومثل هذا يقال في التبديع بغير حق، والتفسيق بغير حق، فإنه يقود إلى التقاطع والتباغض، وهو سبيل إلى التكفير بغير حق، وإذا كان النبي ﷺ - كما جاء في صحيح البخاري - منع من تنزيل الحكم العام على شارب الخمر بأن تحل عليه لعنة الله، على الشخص المعين لما قام به من إيمان بالله ورسوله، فكيف يتسارع الغالون إلى تنزيل أحكام الكفر والفسق العامة على الأشخاص المعينين دونما روية وتؤدة؟!

ونص الحديث كما في صحيح البخاري عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ

رَجُلًا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الله وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ الله ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِه، فَجُلِدَ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ».

فتنزيل هذه الأحكام على الشخص المعين لا بد لها من شروط تتوفر، وموانع تنتفي، كما أجمع على ذلك علماء أهل السنة والجماعة، ومن هذا المنطلق تتابعت نصوص العلماء على أن المتصدي للأحكام على الناس في عقائدهم أو عدالتهم لا بد أن يكون من العلماء وأهل الورع: من ذلك قول الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى -: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع». اهـ.

وقد بلينا في هذه الأزمان ببعض المنتسبين إلى السلفية ممن يغلون في الحكم على الناس بالبدعة، حتى بلغ الأمر إلى التعميم في التبديع على كل المجتمع، وأن الأصل في غيرهم البدعة حتى يتبينوا في شأنهم. وهؤلاء جهال بالشريعة، جهال بفهم عبارات العلماء في البدع وأهلها، فلا عبرة بقولهم، بل هو هباء لا وزن له. وقد أجاد العلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد في نصحهم والتحذير من منهجهم في كتابه: «رفقاً يا أهل السنة بأهل السنة». نسأل الله تعالى السلامة من الغلو كله. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، [المصدر: موقع «حملة السكينة للحوار»].

وقال الشيخ ربيع المدخلي – وفقه المولى– في شريط «جلسة في الخرج»:

«وكذلك كل من وقع في البدعة، لا يبدع؛ لأنا لو أخذنا بهذه القاعدة؛ لبدعنا أكثر أئمة الإسلام، فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية– رحمه الله–: إنه كثير من أئمة السلف والخلف، وقع في البدعة من حيث لا يشعر، إما لأنه اعتمد حديثاً ضعيفاً أو فهم من النص غير مراد الله ومراد رسوله، أو لاجتهاد.

الآن عندنا أئمة مجتهدون، وقد يؤديه اجتهاده [إلى خطأ أو بدعة؛ فإذا] عرفنا سلامة المنهج، وسلامة القصد، والبعد عن الهوى، وتحري الحق، إذا عرف هذا عنه، ثم وقع في بدعة: لا يبدع، لكن؛ إذا عرفنا منه الهوى، وعرفنا منه سوء القصد، وعرفنا منه أشياء تدل على أنه يريد البدعة، ثم وقع في بدعة، هذا يبدع.

لهذا تجدهم حكموا على كثير من الناس، بأنهم مبتدعة؛ وكثير من الناس وقعوا في أخطاء، ما سموهم مبتدعة؛ لأنهم عرفوا سلامة مقصدهم، وحسن نواياهم، وتحريهم للحق، وسلامة المنهج الذي يسيرون عليه» انتهى[1].

وقال الشيخ إبراهيم الرحيلي حفظه الله ورعاه في كتابه «موقف

---

(١) «منهج السلف الصالح» للشيخ علي الحلبي حفظه الله ص ١٧٩.

أهل السنة والجماعة من أهل البدع والأهواء» (ص ٦٤):

«لا يبدع أحد من أهل السنة أو يحكم بخروجه من دائرة أهل السنة بمجرد خطئه في الاجتهاد:

لا يحكم على أحد من علماء أهل السنة ونظارهم أو حكامهم بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة والجماعة، بسبب خطئه في الاجتهاد سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد، أو في مسائل الحلال والحرام مما كثر فيه الاختلاف بين علماء الأمة، لأنه إنما قصد الحق وطلبه، وهذا الذي أداه إليه اجتهاده، فهو معذور في ذلك بل مأجور على اجتهاده، فكيف يقال بتبديعه أو تفسيقه، وهذه المسألة من المسائل العظيمة التي يقررها أهل السنة ولم يخالف فيها أحد من علماء المسلمين المعتد بأقوالهم، وإنما خالف فيها أهل البدع من الخوارج والمعتزلة ومن تأثر أو انخدع بأقوالهم من عوام المسلمين.

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة على هذه المسألة وأن المسلم يعذر بجهله وخطئه ونسيانه، وأنه غير مؤاخذ بكل ذلك، إذا قصد الخير وطلب الحق» انتهى.

ثم قال حفظه الله بعد أن ذكر الأدلة على هذه المسألة في (ص٧١):

«فإذا تقرر هذا الأصل العظيم بما تقدم ذكره من الأدلة، وأقوال

سلف الأمة: وهو أن العالم إذا اجتهد فأخطأ أنه معذور في خطئه مأجور على اجتهاده، سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة علمية كمسائل التوحيد والاعتقاد أو مسألة عملية كمسائل الحلال والحرام وجب الوقوف عنده والالتزام به وتطبيقه في حياتنا اليوم وعدم التعرض لأحد من العلماء أو طلاب العلم المعروفين بسلامة العقيدة والمتابعة لهدى سلف الأمة الصالح بشيء من التأثيم أو التفسيق أو التبديع بمجرد قول أداهم إليه اجتهادهم في مسألة شرعية ما دام أن الخلاف في تلك المسألة سائغ والاجتهاد فيها مقبول.

فمن خالف هذا المنهج بتأثيم أحد من العلماء بسبب خطئهم في مثل هذه المسائل فقد خرج عن منهج أهل السنة في هذا الباب، ووافق أهل البدع -- من حيث يدري أو لا يدري- فإن أهل البدع هم الذين يؤثمون المخالف لهم بل قد يكفرونه بمجرد المخالفة- على ما يأتي بيان ذلك عند الحديث عن سمات أهل البدع وصفاتهم --.

وهذا لا يعني عدم التنبيه على أخطاء العلماء ومناصحتهم في ذلك وبيان الحق للناس فإن هذا من أعظم واجبات أهل العلم الذين استحفظهم الله عليها كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ (١٨٧) ﴾ [آل عمران].

لكن هذا مقيد أيضاً بقيود بأن يكون التنبيه والتوضيح من عالم متمكن في الغلم وأن يقصد بذلك وجه الله وبيان الحق مع احترام

المخالف وعدم انتقاصه أو غمزه بجهل أو هوى بل يكون الكلام منصباً على القول دون القائل فإنه لا يتعرض له بشيء إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

وعموماً فينبغي التفريق بين هذا الأمر الذي هو ميثاق الله على أهل العلم، وبين انتقاص العلماء وتأثيمهم في المسائل الاجتهادية، فالبون بين الأمرين شاسع، والفرق بينهما واضح بحيث لا يخفى على طالب علم وإنما الأمر في التسليم والانقياد لشرع الله في ذلك.

فإن المتابعة في هذا الباب وتوظيفه على ما أراد الله ورسوله عزيزة، وذلك لكثرة الصوارف النفسية المصاحبة لتحقيقه وعظم تلبيس الشيطان على كثير من أهل العلم فيه والمعصوم في ذلك من عصمه الله ووقاه شر نفسه وشر الشيطان وشركه، ووفقه للإخلاص وحسن المتابعة في كل ما يأتي ويذر» انتهى.

فالخلاصة:

لا يجوز أن نحكم على شخص بأنه مبتدع فاسق حتى يتوفر أمران:

الأول: ثبوت وقوعه في بدعة بدلالة الكتاب والسنة أو الإجماع.

الثاني: التأكد من أنه قد توفر فيه شروط التبديع والتفسيق وانتفت عنه موانعه.

ومن لم يتبين هذين الأمرين فعليه أن يجتنب ذلك الحكم حتى لا يلقى الله مفلسا يأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته ثم يقذف في النار نعوذ بالله من النار !

التسلسل في التبديع

قال الشيخ محمد الجزائري في كتابه «منهج العلامة الألباني في التبديع والتعامل مع المخالفين» (ص ١٤):

«ومن القواعد الفاسدة التي تبناها الغلاة في العصر الحاضر قاعدة التسلسل في التبديع أو قاعدة «أَلحِقهُ به»، وهي قاعدة مخالفة لأصول عظيمة من أصول الدين والمنهج الحق أولها قاعدة العذر التي شرحناها من قبل، وكذلك هي مبنية على تقديس آراء الرجال ونسبة بعض المشايخ إلى العصمة، وترتكز على إلزام الناس بما لم يلزمهم به الله عز وجل ورسوله ﷺ.

وقد بين الشيخ الألباني -رحمه الله- فسادها إذ سئل عن صحة هذه القواعد: «من لم يكفر الكافر فهو كافر، ومن لم يبدع المبتدع فهو مبتدع، ومن ليس معنا فهو ضدنا»، فقال على سبيل التعجب والإنكار: «من هو صاحب هذه القواعد ومن قعدها؟!!»، ثم قص قصة أحد المنتسبين إلى العلم في ألبانيا كيف كفَّر من لم يهيئ له نعله للخروج من الدار حيث قال -واللفظ للألباني-: «هذا كفر لأنه لم يحترم العالم، ومن لم يحترم العالم لا يحترم العلم، والذي لا يحترم العلم لا يحترم من جاء بالعلم، والذي جاء بالعلم هو محمد ﷺ وهكذا سلسلها إلى جبريل إلى رب العالمين فإذا هو كافر». ثم قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: «ليس شرطا أبدا أن من كفَّر شخصاً وأقام عليه الحجة أن يكون كل الناس

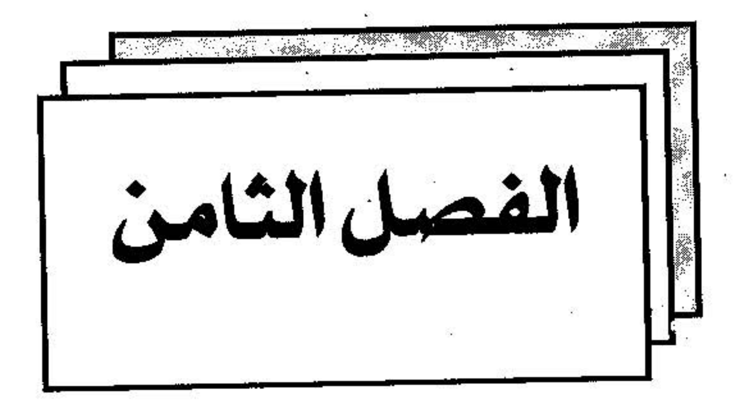
معه في التكفير، لأنه قد يكون هو متأولاً، ويرى العالم الآخر أنه لا يجوز تكفيره، وكذلك التفسيق والتبديع، فهذه الحقيقة من فتن العصر الحاضر ومِن تَسَرُّع بعض الشباب في ادعاء العلم، المقصود أن هذا التسلسل وهذا الإلزام غير لازم أبدا، هذا باب واسع قد يرى عالم الأمر واجبا ويراه الآخر ليس كذلك، وما اختلف العلماء من قبل ومن بعد إلا لأنه من باب الاجتهاد، لا يلزم الآخرين أن يأخذوا برأيه، الذي يلزم بأخذ برأي الآخر إنما هو المقلد الذي لا علم عنده وهو الذي يجب عليه أن يقلد، أما من كان عالما فالذي كفّر أو فسّق أو بدّع ولا يرى مثل رأيه فلا يلزمه أبدا أن يتابع ذلك العالم»[1].

ومحل الإنكار هو تعميم هذه القاعدة إلى كل من يُحكم عليه بالكفر والبدعة حتى من يُحكم عليه بنظر واجتهاد كما هو واضح في كلام الألباني رحمه الله، أما من لم يكفر النصراني واليهودي وصحح دينه فهذا لا شك أنه يقال عنه كافر، وكذلك من لم يبدع المعتزلي الذي ينكر رؤية الله وعذاب القبر، ويخلد أهل الكبائر في النار ويقول بخلق القرآن ويعطل الصفات، والرافضيُّ الذي يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ويدعي العصمة في آل البيت، فهذا لا يشك في ابتداعه، وقد بدع السلف من وقف في القرآن، وقال لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق، أما الغلاة في زماننا فيكفرون فلاناً وهو عند عامة الناس من المسلمين،

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٧٨) الوجه الأول.

ويبدعون علاناً وهو عند غيرهم سني سلفي بنظر قد يكون صحيحاً أو خاطئاً (وهو في الغالب خاطئ)، ثم يطبقون القاعدة على عموم الناس من لم يكفر الكافر - في رأيهم- فهو كافر، ومن لم يبدع المبتدع — في ظنهم — فهو مبتدع.

ومن وافقهم في تكفير فلان وتبديع علان، لكنه يخالفهم في تكفير من أبى تكفير فلان، وفي تبديع من أبى تبديع علان، فإنهم يلحقونه بهم لأنه استقر عندهم كفرهم وابتداعهم ولا يجوز للناس نظر غير نظرهم ولا اجتهاد غير اجتهادهم، نعوذ بالله من الضلال» انتهى.



امتحان الناس وتصنيفهم

الفصل الثامن

امتحان الناس وتصنيفهم

الملاحظ أن بعض غلاة التجريح عندهم جرأة كبيرة في تصنيف الناس، وهذا خطأ واضح، فإن تصنيف شخص بأنه إخواني أو قطبي أو سروري أو صوفي أو أشعري يحتاج لأحد أمرين:

الأمر الأول: أن ينتسب هذا الشخص المصنف لهذه الفرقة فحينئذ لك أن تصنفه كما صنف نفسه.

الأمر الثاني: أن يثبت يقيناً بالأدلة صحة ما تصنفه به.

وأما أن يصنف الشخص على أساس أنه ذب عن فلان أو أثنى على فلان أو وافق الفرقة الفلانية في كذا فهذا خروج عن دائرة الإنصاف والصدق والورع في الكلام ويلزم منه لوازم لا يقول بها أحد نسأل الله العافية!

ثم إن التصنيف حين يكون بالظن لا باليقين لا يفيد في الزجر عن مخالفة ذلك الشخص إن كان قد خالف الكتاب والسنة حقاً، بل إن الناس بفطرتهم ينفرون ممن يصنف الناس، ولا يقبلون قوله.

وهؤلاء بعض الذين صُنفوا وأكثرَ غلاة التجريح من التحذير منهم ازدادوا شهرة وقبولاً عند الناس، بل صار من يُحذِر منهم هو المنبوذ المهجور عند الناس، فليتق الله غلاة التجريح وليبينوا الحق الذي يرونه بالهدوء والإقناع والكلام الطيب الحسن دون أن يلجؤوا إلى مثل هذه الأساليب التي لا تخدم الإسلام بل تضره كما هو واقع محسوس نسأل الله العافية والهداية!

وقد أولع بعض غلاة التجريح بامتحان الناس وهذا الامتحان - لمعرفة منهجهم من أجل أن يحدد الممتحِن موقفه من هذا الممتحَن بعد ذلك - عندما يكون بدون حاجة، أو في مسائل خفية أو اجتهادية أو في مسائل أخطأ فيها الممتحِن أو في الأشخاص المتفق على انحرافهم في بعض الجوانب إلى جانب الغلو والتشدد، أو المختلف فيهم، هو من التنطع في الدين وأسباب الفرقة والحزبية المقيتة، وجعل الولاء والبراء لغير الله تعالى، فالواجب اجتناب هذا السبيل.

وليس بمثل هذه الطرائق يتم نشر دعوة التوحيد والسنة، بل هي طرائق تنفر منها الطباع وتمجها الأسماع وتأباها الفطر السليمة وترفضها العقول المستقيمة وتنافي مقاصد الشريعة وتضر الإسلام والسنة، فاتقوا الله يا من سلكتم هذا السبيل وقلدتم تقليدا أعمى وزعمتم أنكم تتبعون الدليل.

والممتحِن لا بد أن يكون عنده أهلية للامتحان فليس كل

شخص يحسن الامتحان، وما أقبح أن يأتي مبتدئ جاهل ليمتحن عالماً فاضلاً؟! قد أمضى عقودا عديدة في نصرة السنة في مسائل إنما يكررها الممتحن كما يكرر الببغاء الكلام بدون فهم ولا علم ولا عقل، وهو مقلد فيها تقليداً أعمى لغيره، وقد يكون لم يفهم كلام حتى من قلده.

قد جاء في دروس وفتاوى الحرم المدني - (١/ ٣٦) للعلامة ابن عثيمين رحمه الله:

حكم تصنيف الناس: هذا من جماعة كذا وهذا من جماعة كذا.

السؤال: هل يجوز تصنيف الناس بأن هذا من جماعة كذا وهذا من جماعة كذا؟

الجواب: يجوز أن يصنف الناس، فيقال: هذا مؤمن وهذا كافر، فاليهودي يهودي كافر، والنصراني نصراني كافر، وأن الشيوعي كافر ملحد، أما المسلمون فهم أمة واحدة، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون] ولا يجوز أبداً أن يتفرق المسلمون، فيكون هذا تبليغي، وهذا سلفي، وهذا إخواني، وهذا جهادي، وهذه جماعة إسلامية، هذا يدخل في قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام]، ويكون ارتكاباً لما نهى الله عنه؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴿١٠٣﴾﴾ [آل عمران] هؤلاء لم يعتصموا بحبل الله جميعاً وتفرقوا، خالفوا ما أمر

الله به، وارتكبوا لما نهى عنه. فنصيحتي لهؤلاء: أن يتقوا الله عز وجل في أنفسهم وفي أمتهم، وأن يكونوا أمةً واحدة، وقلباً واحداً، أنا أعتقد لو أنك سألت أي واحدٍ منهم: هل أنت على حق؟ هل أنت تريد الحق؟

الجواب: بالإيجاب أو بالنفي؟ الجواب بالإيجاب: نعم أنا أعتقد أني على حق، وأريد الحق، قلنا: حسناً، هل الحق ما تهواه أنت أو ما جاء في الكتاب والسنة؟ ما جاء في الكتاب والسنة، فإذا قال: ما أهواه أنا فسلم عليه واتركه، فليس فيه خير. إذا قال: ما جاء في الكتاب والسنة، قل: تفضل! القرآن مملوء من الأمر بالائتلاف وإزالة الخلاف، وبيان أنه يجب أن نكون أمة واحدة، كذلك أيضاً أنت تقول: إني أريد الحق، حسناً، تفضل تعال مع الآخر الذي رميته بأنه مبتدع وأنه ضال، تعال على مائدة البحث والمناقشة، والبحث هو مناقشة مع حسن النية لابد أن يصل الناس فيه إلى نتيجة، إذاً: نتيجة طيبة، إذا كان النزاع بين الزوجين وإقامة الحكمين إذا أرادا إصلاحاً ماذا يكون؟ يوفق الله بينهما، كذلك النزاع في الدين أشد وأشد، فما دمنا نريد الحق كلنا، الواجب أن نجلس على طاولة المناقشة، ولكن ربما يقول: أنا لا أرضى أن يناقشني؛ لأنه خصمي نقول: اختصموا إلى من تثقون به من أهل العلم، لأنه لابد أن يوجد أناس ليسوا من هؤلاء ولا هؤلاء، عليهم أن يقولوا: نحن أمة مسلمة، أمة واحدة ولا يجوز أن نتفرق، ولا يجوز أن يعادي بعضنا بعضاً، وهذا هو الواجب. وإني أقول: إن التفرق باللسان اليوم ربما

يكون تفرقاً بالسنان غداً - نسأل الله العافية- ربما يتطور هذا الخلاف ويتوسع حتى يكون قتالاً، مثلما وجد فيها سبق وفيها حضر، فالواجب طرح هذا الشيء، وأن نُكوِّن أنفسنا من جديد، وألا نذهب طاقاتنا بعضنا على بعض، وما أحسن ما كنا نُسَرُّ به قبل بضع سنوات من اتجاه الشباب إلى وجهة نظرٍ واحدة، لكن مع الأسف إنه يوجد تفرق الآن، تفرق ينشأ من بعض الكبار، قد يكون الصغار ليس في قلوبهم شيء، لكن يوغر الصدور بعض الكبار - والعياذ بالله- ثم يصبح الناس في فوضى. فنصيحتي وأرجو الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها: أن نزيل ذلك إطلاقاً، نقول: كلنا أمة مسلمة: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً ﴿١٢٨﴾ ﴾ [البقرة]. وما الفائدة من أنك أنت تأتي تحيك الشر والكيد والبلاء لأخيك، والله أعتقد أن الأعداء يفرحون بهذا كثيراً ويقول: الحمد لله بأسهم بينهم، نحن يكفينا أن نبقى متفرجين» انتهى..

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (٦/ ١٣٠):

سيد قطب في الميزان:

السؤال: سيد قطب: رجل ظهر على العالم الإسلامي بفكر، واختلف فيه الناس بين ممجد وقادح قدحاً شديداً جداً، فنود أن يبين شيخنا لنا بياناً وافياً عن هذا الموضوع، وكيف يكون موقف المسلم نحو الرجل؛ لأن سيداً له أثر في العالم الإسلامي، وله آثار من كتب ومؤلفات فنريد بياناً من فضيلتكم؟

الجواب: بارك الله فيكم، لا أرى أن يكون النزاع والخصومة بين الشباب المسلم في رجل معين، لا سيد قطب ولا غير سيد قطب، بل النزاع يكون في الحكم الشرعي، فمثلاً: نعرض قولاً من الأقوال لقطب أو لغير قطب، ونقول: هل هذا القول حق أو باطل؟ ثم نمحصه إن كان حقاً قبلناه وإن كان باطلاً رددناه، أما أن تكون الخصومة والنزاع بين الشباب، والأخذ والرد في رجل معين فهذا غلط وخطأ عظيم، فسيد قطب ليس معصوماً، ومَن فوقه من العلماء ليسوا معصومين، ومَن دونه من العلماء ليسوا معصومين، وكل شخص يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فيجب قبول قوله على كل حال، فلذلك أنا أنهى الشباب أن يكون مدار نزاعهم وخصوماتهم على شخص معين أياً كان؛ لأنه إذا كانت الخصومات على هذا النحو فربما يُبْطل الخصم حقاً قاله هذا الشخص، وربما يَنْصُر باطلاً قاله هذا الشخص، وهذا خطر عظيم؛ لأنه إذا تعصب الإنسان للشخص وتعصب آخر ضده، فالذي يتعصب ضده سوف يقول عنه ما لم يقله، أو يؤول كلامه، أو ما أشبه ذلك، والثاني ربما يُنْكِر عنه ما قاله، أو يوجه ما قاله من الباطل، فأنا أقول: لا نتكلم في الأشخاص، ولا نتعصب لأشخاص، وسيد قطب انتقل من دار العمل إلى دار الجزاء، والله تعالى حسيبه، وكذلك غيره من أهل العلم، أما الحق فيجب قبوله سواء جاء من سيد قطب أو من غيره، والباطل يجب رده سواء كان من سيد قطب أو من غيره، ويجب التحذير من أي باطل كُتِب أو سُمِع

سواء من هذا أو من هذا، من أي إنسان. هذه نصيحتي لإخواننا، ولا ينبغي أن يكون الحديث والمخاصمة والأخذ والرد في شخص بعينه.

أما سيد قطب فرأيي في آثاره أنه مثل غيره، فيه حق وباطل، ليس أحد معصوماً، ولكن ليست آثاره مثلاً كآثار الشيخ محمد ناصر الدين الألباني فبينهما كما بين السماء والأرض، فآثار الرجل الأول هي عبارة عن أشياء أدبية وثقافية عامة، وليس عنده كما عند الشيخ الألباني في التحقيق والعلم، ولذلك أنا أرى أن الحق يؤخذ من كل إنسان، والباطل يُرَد من كل إنسان، وأنه لا ينبغي لنا بل ولا يجوز لنا أن نجعل مدار الخصومة والنزاع والتفرق والائتلاف هو أسماء الرجال» انتهى.

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (٧/ ١٤٩):

توجيه لقادة وأفراد الجماعات الإسلامية العاملة في الساحة:

السؤال: الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سماحة الوالد الكريم الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين حفظه الله ورعاه، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أستأذنكم فنحمد الله تعالى إليكم على نعمه وندعوه تعالى بدوام العافية وقوة العزيمة وأن يزيدكم الله عز وجل من فضله وهداه ويبارك في عمركم وينفع العباد والبلاد بجهودكم وجهادكم، يا شيخنا الجليل! نحمد الله تعالى بأن أعاننا بتوفيقه ورعايته لشد الرحال إليكم من البلد الشقيق الأردن وبلغنا مجلسكم ومنزلكم في هذه البلدة الطيبة، حاملين لكم كما

حملناها لنخبة من مشايخنا الأفاضل في هذه المملكة الطيبة عبر شهر رمضان مروراً بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، ثم جدة والرياض أمانة نحمد الله تعالى أن وفقنا بفضله لتبليغها لهم، ثم الحمد له سبحانه أن أعاننا على حط الرحال في منزلكم هذا وفي وقت انعقاد مجلسكم العلمي الأسبوعي المعهود في يوم الخميس، ولقد قدر الله تعالى أن يوافق وقت وصولي إليكم بتسليمكم هذه الأمانة التي أحملها بين يدي الآن موعد انعقاد مجلسكم هذا مع أبنائكم الطلبة، وأرجو وألح في الرجاء يشاركني في ذلك إخوانكم وأبناؤكم في الأردن يا والدنا الفاضل وأبناءه الحضور! أيها الإخوة الأحبة! زادنا الله وإياكم حرصاً على الخير وزودنا جميعاً البر والتقوى إني لأرجو أن استأذنكم وهو رجاء إخوانكم في الأردن الذي حملوني هذه الأمانة أن أقرأها على مسامعكم وهي سؤالان أطرحهما على فضيلة الوالد الكريم. يا سماحة الوالد! لقد وفق الله تعالى صهر فضيلة والدنا الشيخ الألباني الأستاذ نظام سلام سكجها وهو صاحب المكتبة الإسلامية حيث وجه هذه الدعوة وهذه المذكرة إلى خمسة وخمسين عالماً من علماء المسلمين في الأردن وخارج الأردن وقد خص هذه المملكة بنخبة طيبة من مشايخنا أن يخصوهم كذلك بهذه المذكرة، وأنتم ولله الحمد بعد أن لاقينا في المدينة وفي جدة وفي الرياض نخبة وعلى رأسهم سماحة والدنا الشيخ عبد العزيز بن باز الذين رحبوا وقدموا بعض توجيهاتهم حيث بعون الله سيتم طبع الكتاب بعنوان: نصائح وتوجيهات علماء المسلمين

للجماعات والأحزاب الإسلامية في العالم، وهو كتاب نرجو الله تعالى أن يتوج بكلمة ونصيحة وتوجيه منكم وقد أجاب علماؤنا في الرياض على هذه الأسئلة وهذا هو السؤال الأول: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات]، وقال عز وجل: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴿٣٨﴾﴾ [الشورى]، وقال: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴿١٠٣﴾﴾ [آل عمران]، وقال رسول الله ﷺ: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)، يا سماحة الوالد! على ضوء هذا الهدي الرباني الجليل وذلك التوجيه النبوي الشريف، وبحكم تجربتكم ومسيرتكم الطويلة في ميدان الدعوة والميدان الإسلامي: هل لنا أن نحظى بتوجيهاتكم واقتراحاتكم كما تفضل إخوانكم علماء المملكة إلى قادة وأفراد الجماعات والأحزاب الإسلامية العاملة في الوطن الإسلامي الكبير، وذلك من أجل ولو ببداية خطوة أولى تبدأ بها على الدرب والمسيرة نحو لم الصدع واجتماع الكلمة وتوحيد الجهود فيما بينها أملاً في العمل الجاد المنظم للغاية الواحدة المرجوة وهي: رضوان الله تعالى ونصرة دينه وإعلاء كلمته، وللوقوف صفاً واحداً أمام المتربصين لهذه الأمة - أمة التوحيد- وحتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

الجواب: أما السؤال الأول: فهو الجماعات المتفرقة المتحزبة التي طفحت على سطح الماء في هذه الآونة الأخيرة، بينما كان الشباب قبل

سنوات اتجاههم سليم لا يعتقد أحدهم أن الآخر مضاد لله، أو أنه في جانب وهو في جانب، لكن بدأت في الآونة الأخيرة ما نزغ الشيطان بين شبابنا من التحزب والتحمس لطائفة معينة أو لشخص معين، حتى صار الولاء والبراء موقوفاً على من يحب هذا الشخص أو لا يحبه، ولا شك أن هذه وصمة عظيمة ومرض فتاك يذيب الأمة ويمزق شملها ويفرق شبابها، فنصيحتي لأبنائي الشباب وإخواني: أن يدعوا هذا التحزب وأن يدعوا تصنيف الناس وألا يهتموا بالشخص المعين، ويجعلوا الولاء والبراء موقوفاً على الموالاة أو البراءة منه، وأن يأخذوا بالحق أينما كان ويدعوا الباطل أينما كان، ومن أخطأ من العلماء فخطؤه على نفسه، ومن أصاب فإصابته لنفسه ولغيره. ولا يجوز إطلاقاً أن نعتقد أن أحداً معصوماً من الخطأ في دين الله إلا رسول الله ﷺ، فما بالنا نمتحن الناس الآن ونقول: ما تقول في كذا؟ ما تقول في الرجل الفلاني؟ ما تقول في الطائفة الفلانية؟ أكان الرسول عليه الصلاة والسلام يمتحن الناس بهذا؟ أم كان الصحابة يمتحنون الناس بهذا؟ إن هذا من شأن الشعب الضالة التي تريد أن تفرق الناس حتى لا يكون جبلاً راسياً أمام التحديات التي نسمعها كل يوم ونشاهدها في الصحف والمجلات ممن يحاربون هذا الدين وأهل الدين. إذا تفرق الشباب الذي يقول: إنه يعتني بالإسلام ويغار للإسلام، إذا تفرقوا فمن الذي يجادل عن الإسلام ومن الذي يحاج هؤلاء المبطلين؟ أقول: أيها الشباب! ألم تعلموا أن هذا التفرق قرة عين الملحدين من العلمانيين

وغيرهم؛ لأنهم يقولون: كفينا بغيرنا، لو أن أحداً من هؤلاء الملحدين، بل لو أن أمة من هؤلاء الملحدين أرادوا أن يفرقوا شباب الإسلام هذا التفريق وهذا التمزيق ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً لو خلصت النية وصلح العمل، أما الآن فالشباب في وضع يؤسف له، لهذا أنا أناشدهم الله عز وجل أن يكفوا عن هذا التحزب، وأن يكونوا أمة واحدة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء] وألا يهتم الإنسان بالتحزب لفلان أو لفلان، أو للطائفة الفلانية أو الطائفة الفلانية فلينظر طريقه وليشق طريقه إلى الله، وهذه التحزبات وهذه المجادلات لا شك أنها تصد الإنسان عن دين الله، لو فتشت عن قلوب هؤلاء الذين يغالون في بعض الأشخاص، ويعتقدون فيهم العصمة، وإذا وقع الخطأ منهم قالوا: لعلهم رجعوا عن هذا الخطأ؛ لأن الأخطاء التي تقع من بعض الناس إن كانت تحتمل التأويل أولوها على المعنى الصحيح، وإن كانت لا تحتمل قالوا: رجع عنه، وهذا غلط، ما عليهم من هذا الرجل الذي أخطأ خطؤه على نفسه، والله هو الذي يحاسبه. على الإنسان أن ينظر طريقه إلى الله عز وجل كيف يعبد الله؟ وكيف يصل إلى دار كرامته؟ وليس له شأن في الناس. هذا باعتبار السؤال الأول. أرى أنه يجب أن يتحد الهدف ويتحد العمل وألا يكون همنا التعصب لحزب أو طائفة أو شخص، ليكن همنا الوصول إلى شريعة الله عز وجل وأن نتحد عليها ونتفق عليها».

وجاء في «المنتقى من فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان» (١/ ص٤٠٧):

من الأشياء المؤسفة اليوم ما نجده من حرص البعض على تصنيف الناس والاستمتاع بهذا؟

جـ: «لا يجوز للمسلم أن يشغل نفسه بالكلام في الناس وتفريق كلمة المسلمين والحكم على الناس بغير علم؛ لأنّ هذا من الفساد؛ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء].

والواجب على المسلم أن يسعى بالإصلاح وجمع الكلمة والسّعي في توحيد الصّفّ على الحقّ، لا أن يفرّق المسلمين ويصنّفهم إلى جماعات أو إلى فرق أو إلى غير ذلك، بل المطلوب منه إذا رأى شيئًا من الخلل في المسلمين أن يسعى إلى إصلاحه، فإذا رأى فرقة؛ يسعى إلى جمع كلمة المسلمين.

هذا هو المطلوب من المسلم؛ أن يدعو إلى جمع الكلمة، وإزالة أسباب الفرقة؛ لأنّ هذا من أعظم النّصيحة لأئمّة المسلمين وعامّتهم» انتهى.

وجاء في شرح سنن أبي داود - للشيخ عبدالمحسن العباد - (١/ ٢):

حكم امتحان الناس بالأشخاص

السؤال: هل يجوز أن يمتحن الناس بشخص معين، فيقال لأحدهم: ما قولك في فلان، ثم يصنَّف من خلال هذا الجواب؟

الجواب: لا يجوز مثل هذا، وهو من تلاعب الشيطان بالناس، فمن الخطأ أن يشغلوا أنفسهم بسؤال الأشخاص عن هذا، ثم بعد ذلك ينابذ ذلك الممتحن أو يقرَّب بناء على الجواب، والواجب على كل إنسان ناصح لنفسه أن يشتغل بطلب العلم، وأن يشغل نفسه بما ينفعه، وألا يشغل نفسه بما يضره ولا ينفعه» انتهى.

وقال الشيخ عبد المحسن العباد في رسالة «**رفقاً أهل السنة**» (**ص٥٢**): «لا يجوز أن يمتحن أي طالب علم غيره بأن يكون له موقف من فلان المردود عليه أو الراد، فإن وافق سلم، وإن لم يوافق بدع وهجر، وليس لأحد أن ينسب إلى أهل السنة مثل هذه الفوضى في التبديع والهجر، وليس لأحد أيضاً أن يصف من لا يسلك هذا المسلك الفوضوي بأنه مميع لمنهج السلف، والهجر المفيد بين أهل السنة ما كان نافعاً للمهجور، كهجر الوالد ولده، والشيخ تلميذه، وكذا صدور الهجر ممن يكون له منزلة رفيعة ومكانة عالية، فإن هجر مثل هؤلاء

يكون مفيداً للمهجور، وأما إذا صدر الهجر من بعض الطلبة لغيرهم، لا سيما إذا كان في أمور لا يسوغ الهجر بسببها، فذلك لا يفيد المهجور شيئاً، بل يترتب عليه وجود الوحشة والتدابر والتقاطع»، انتهى كلامه.

وقال الشيخ العباد أيضاً في «الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها» - (٢٩):

«بدعة امتحان الناس بالأشخاص

ومن البدع المنكرة ما حدث في هذا الزمان من امتحان بعض من أهل السنَّة بعضاً بأشخاص، سواء كان الباعث على الامتحان الجفاء في شخص يُمتحن به، أو كان الباعث عليه الإطراء لشخص آخر، وإذا كانت نتيجة الامتحان الموافقة لِمَا أراده الممتحِن ظفر بالترحيب والمدح والثناء، وإلاَّ كان حظّه التجريح والتبديع والهجر والتحذير، وهذه نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية في أوَّلها التبديع في الامتحان بأشخاص للجفاء فيهم، وفي آخرها التبديع في الامتحان بأشخاص آخرين لإطرائهم، قال - رحمه الله - في مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٣ - ٤١٤) في كلام له عن يزيد بن معاوية: (والصواب هو ما عليه الأئمَّة، من أنَّه لا يُخَصُّ بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أوَّل جيش يغزو القسطنطينيَّة مغفورٌ له»، وأول جيش غزاها كان

أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري... فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به؛ فإنَّ هذا من البدع المخالفة لأهل السنَّة والجماعة).

وقال (٣/ ٤١٥): (وكذلك التفريق بين الأمَّة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله ﷺ).

وقال (٢٠/ ١٦٤): (وليس لأحد أن ينصب للأمَّة شخصاً يدعو إلى طريقته، ويُوالي ويُعادي عليها غير النَّبيِّ ﷺ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه ويُعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمَّة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرِّقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويُعادون).

وقال (٢٨/ ١٥ ـ ١٦): (فإذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك نظر فيه: فإن كان قد فعل ذنباً شرعيًّا عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنباً شرعيًّا لم يجز أن يُعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أو غيره.

وليس للمعلمين أن يحزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البرِّ والتقوى، كما قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۝٢﴾ [المائدة]).

ولو ساغ امتحان الناس بشخص في هذا الزمان لمعرفة مَن يكون من أهل السنَّة أو غيرهم بهذا الامتحان، لكان الأحقَّ والأولى بذلك شيخ الإسلام ومفتي الدنيا وإمام أهل السنَّة في زمانه شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز المتوفى في ٢٧ من شهر المحرم عام ١٤٢٠هـ، رحمه الله وغفر له وأجزل له المثوبة، الذي عرفه الخاصُّ والعام بسعة علمه وكثرة نفعه وصدقه ورِفقه وشفقته وحرصه على هداية الناس وتسديدهم، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً؛ فقد كان ذا منهج فذٍّ في الدعوة إلى الله وتعليم الناس الخير، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، يتَّسم بالرِّفق واللِّين في نصحه وردوده الكثيرة على غيره، منهج سديد يقوِّم أهلَ السنَّة ولا يُقاومهم، وينهض بهم ولا يُناهضهم، ويَسْمو بهم ولا يسِمُهم، منهج يجمع ولا يُفرِّق، ويلمُّ ولا يمزِّق، ويُسدِّد ولا يبدد، ويُيسِّر ولا يُعسِّر، وما أحوج المشتغلين بالعلم وطلبته إلى سلوك هذا المسلك القويم والمنهج العظيم؛ لِمَا فيه من جلب الخير للمسلمين ودفع الضَّرر عنهم.

والواجب على الأتباع والمتبوعين الذين وقعوا في ذلك الامتحان أن يتخلَّصوا من هذا المسلك الذي فرَّق أهلَ السنَّة وعادى بعضُهم بعضاً بسببه، وذلك بأن يترك الأتباعُ الامتحان وكلَّ ما يترتَّب عليه من بُغض وهجر وتقاطع، وأن يكونوا إخوةً متآلفين متعاونين على البرِّ والتقوى، وأن يتبرَّأ المتبوعون من هذه الطريقة التي توبعوا عليها،

ويُعلنوا براءتَهم منها ومِن عمل مَن يقع فيها، وبذلك يسلم الأتباع من هذا البلاء والمتبوعون من تبعة التسبُّب بهذا الامتحان وما يترتَّبُ عليه من أضرار تعود عليهم وعلى غيرهم».

وجاء في كتاب «مفهوم أهل السنة والجماعة» - (١/ ٢٥٨):

«وأما امتحان الناس بكبار الأئمة في مسائل أجمع عليها سلف الأمة، فلا بأس به عند الحاجة والمصلحة، قال شيخ الإسلام في فتنة القول بخلق القرآن: (فلما امتحن الناس بذلك، واشتهرت هذه المحنة، وثبت الله من ثبته من أئمة السنة، وكان الإمام - الذي ثبته الله وجعله إماماً للسنة حتى صار أهل العلم بعد ظهور المحنة يمتحنون الناس به، فمن وافقه كان سنياً، وإلا كان بدعياً- هو الإمام أحمد بن حنبل). «الفتاوى» (٥/ ٥٥٣).

(هذا أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والصابر في المحنة الذي قد صار للمسلمين معياراً يفرقون به بين أهل السنة والبدعة...) «الفتاوى» (١٧/ ٤١٤)» انتهى[1].

---

(١) مفهوم أهل السنة والجماعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأهل الإفراط والتفريط، جمعه وألف بينه عادل بن محمد بن فرحان البحيري الشميري، راجعه وقدم له فضيلة الشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني.

قال أبو الحسن المأربي في «السراج الوهاج في بيان المنهاج»:

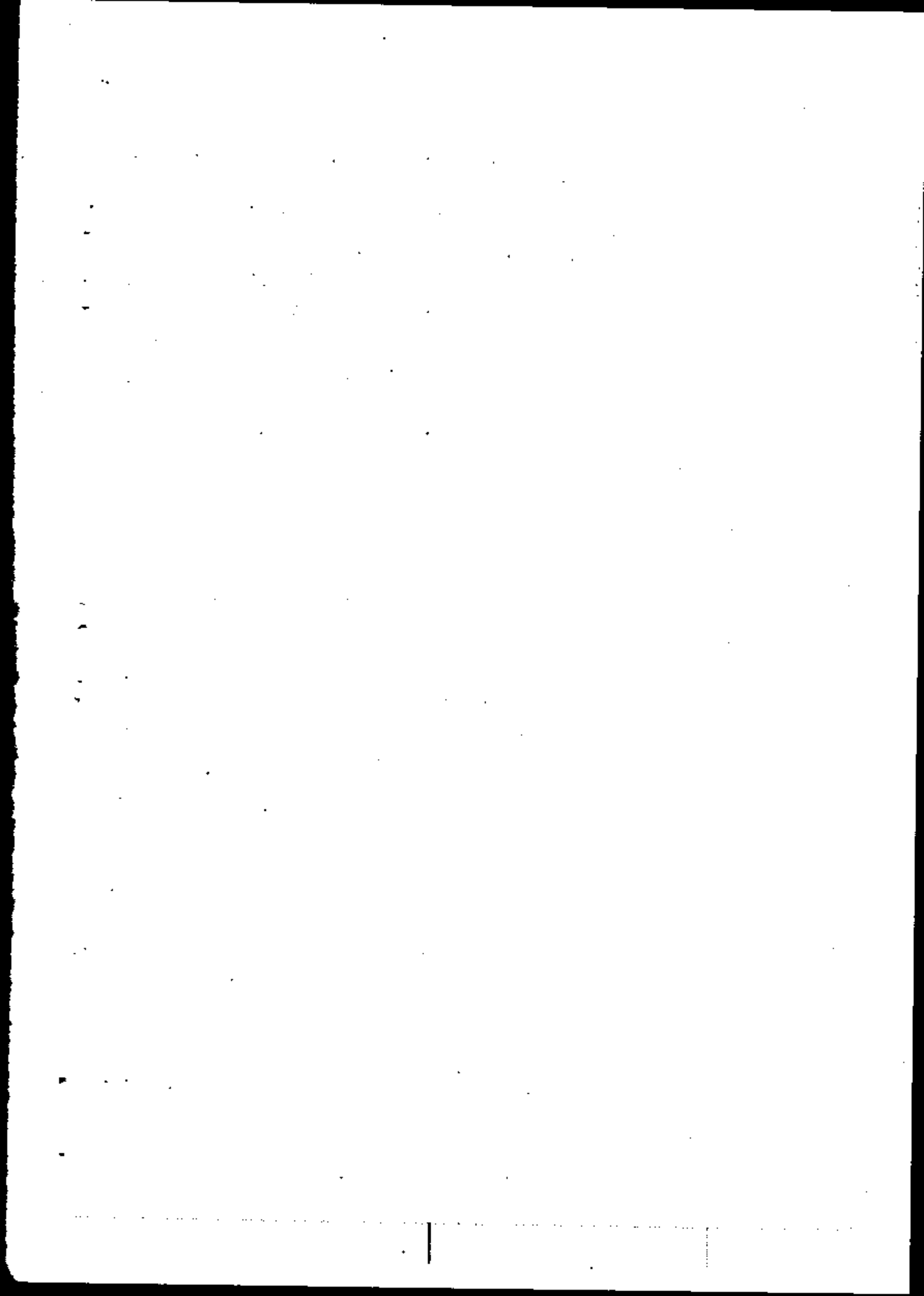
«ولا أجيز لنفسي ولا لغيري أن يمتحنوا أحداً من المسلمين بِحُبّ أو بُغْض شخص أو طائفة أو مقالة مطلقاً، فمن وافقهم عليها أحبوه وقرّبوه، ومن خالفهم فيها أبغضوه وهجروه، إلا إذا كان هذا الشخص عَلَماً من أعلام السنة، وأطبق ذِكْرُه الأرض، فلنا أن نقول: من أبغض فلاناً فاتهمه على الإسلام، كما قالوا في حماد بن سلمة وغيره، وكما قيل في أحمد بن حنبل رحمه الله:

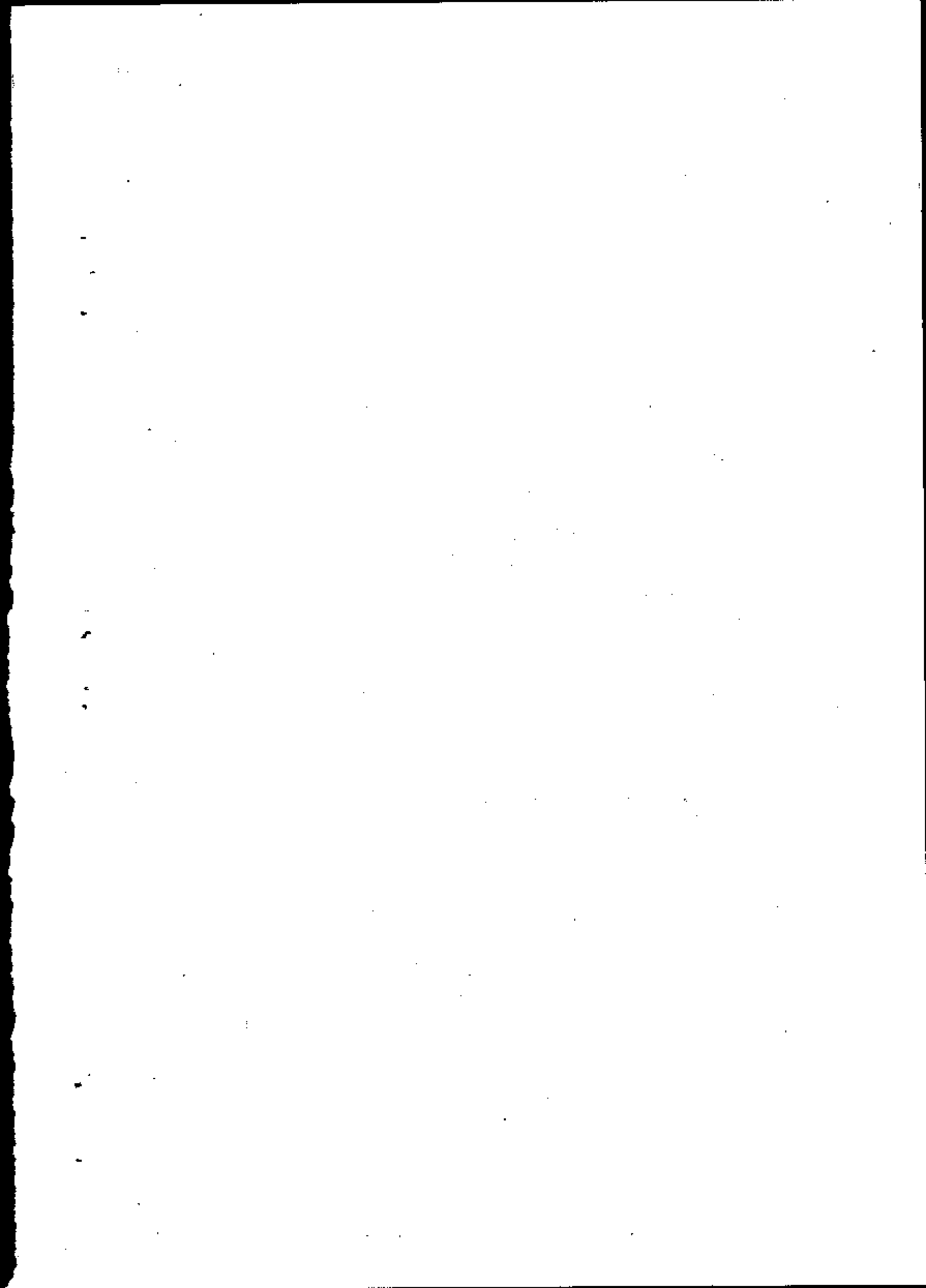
أضحى ابن حنبل محنة مأمونة   وبِحُبِّ أحمدَ يُعرف المتنسك

فـــإذا رأيت لأحمد متنقصاً   فاعلَم بـــأن ستوره سَتُهَتّك

وكما قيل في يحيى بن معين: من أبغض يحيى فهو كذاب على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هذا على سبيل العموم والإجمال، أما على سبيل التعيين: فلا نجزم بتهمة شخص في دينه لبغضه عَلَماً من أعلام السنة، حتى نستوفي معه الشروط، وننفي عنه الموانع، ولا يجوز امتحان الخلق بمقالة محدثة، وعقد الولاء والبراء عليها، فإن هذا من عمل أهل البدع، ولا يلزم من قولي: «من تكلم في فلان-على ماسبق من تفصيل-فاتهمه على الإسلام»، أن فلاناً هذا معصوم من الخطأ، بل كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد، كما أنني لا أرى إطلاق هذا القول في كل من تكلم في أي عالم من علماء السنة، ولا في كل صالح من

صالحي أهل السنة، إنما ذلك فيمن صار كلمة إجماع أوكاد، وعمدتي في ذلك صنيع السلف، فلم أقف على إطلاقهم هذا القول فيمن تكلم في كل أحد، إنما أطلقوه فيمن تكلم في الأعلام المشاهير، وكذلك يجوز امتحان بعض الناس -عند الحاجة- بالمعلوم من الدين بالضرورة، لا بالأمور الدقيقة والمسائل العميقة، أو المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها سلف الأمة، ولم ينكر بعضهم على بعض، ومع ماسبق من تفصيل، فلا يلزم من الامتحان الحكم على الشخص بالكفر، فإن مستور الحال من جملة المسلمين» انتهى كلامه.





الفصل التاسع

الاختلاف السائغ وغير السائغ

الفصل التاسع

الاختلاف السائغ وغير السائغ

بعض الفرق والجماعات عذرت المخالف في كل ما خالف فيه حتى ولو كان مخالفاً للإجماع أو النصوص الواضحة أو الصريحة؛ فسوغوا الخلاف في سب أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة – رضي الله عنهم– وغيرهم من الصحابة وتكفيرهم، مع أنهم لم يعذروا من طعن في مؤسسي مذهبهم المخالف للكتاب والسنة في كثير من قواعده وفروعه.

وسوغوا الخلاف في نكاح المتعة ودعاء غير الله تعالى وإنكار صفات الله تعالى وإباحة الاختلاط وحلق اللحية ومصافحة المرأة الأجنبية والمعازف والنظر إلى الصور العارية وتحديد سن الزواج وجواز الربا في الأوراق النقدية وابتداع الاحتفال بالمولد النبوي وزيادة الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان والذكر بالاسم المفرد والرقص في ذكر الله وأمثال هذه المسائل.

فعظم ضررهم على الإسلام وفتحوا الباب على مصراعيه لكل ضلالة باسم الاجتهاد وعذر المخالف وخالفوا قوله تعالى: ﴿ وَلَا

تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥)﴾ [آل عمران].

ولم ينكروا على الفرق الضالة التي حذر منها رسول الله ﷺ. بل هونوا من شأنها والتمسوا لها الأعذار وصرفوا عن الحذر منها الأنظار والأفكار فكانوا عوناً لها على الضلال والإضلال، وصارت النصوص التي تدعو إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة والتحاكم إليها بفهم السلف الصالح تُتلى عندهم ومن تأثر بهم لمجرد البركة لا تطبيق لها على أرض الواقع، وصرف الناس عن الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح بحجة أنها مسائل خلافية يسوغ فيها الخلاف ونعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.

وبلغ الإسلام من أجل مداهنتهم أعظم البلاء إذ اختلط بسبب ذلك السم بالعسل واشتبه على الناس الحق بالباطل وأفسدت العقائد التي جاء بها نبينا محمد ﷺ وأبدلت بالأهواء والبدع والفلسفة وعلم الكلام واستبدل التوحيد بالشرك والسنة بالبدعة وأبيحت المحرمات وأسقطت الواجبات ولم يعد الإسلام عندهم سوى مجرد شعارات وشرائع مشتركة بين الأديان والمبادئ المعاصرة وقليل من الشرائع التي يُخدع بها الناس ويُروج من خلالها لكل باطل.

فرد غلاة التجريح خطأهم بالخطأ وبدعتهم ببدعة أخرى، وهي عدم عذر المخالف في أي مسألة من المسائل حتى ولو كانت اجتهادية

فصار كل من يخطئ في نظرهم في مسألة اجتهادية - وهذا أمر لا يمكن الخلاص منه- تُصوب إليه سهامهم بل من لم يشاركهم في إعلان الحرب عليه فهو آخذ حكمه عندهم، وصار الصغار يتخذون من هذا المنهج سبيلاً للطعن في الكبار والقدح فيهم والتشهير بهم، ووجد من عنده نزعة الشدة وسوء الأدب والخلق بغيته في هذا المنهج، فشغلت الأمة بالقيل والقال والقدح والتجريح بغير حق ووقع الكبار تحت سهام الصغار، وأبيحت لحومهم بدون عوض ولا أثمان وصار الكبار يشتغلون بذب السهام عن أنفسهم بدل أن يتفرغوا لتعليم الأجيال وتربيتها على الكتاب والسنة.

ورفع أهل البدع في هذا الجو من الفرقة بين أهل السنة رؤوسهم ومدوا أعناقهم وطمعوا في كسر حصون الإسلام وزعزعة قواعده، ونشر الشرك والبدع والأهواء في الأمة، قائلين للناس انظروا إلى هؤلاء الذين ينكرون علينا هم ينهش بعضهم بعضا ولو كانوا على الحق لاجتمعوا ولم يتناقروا تناقر الغربان.

وفتح المجال لمن كان في نفسه مرض من حسد لمن هو أفضل منه ليعبر عن حسده من خلال هذا المنهج ونسي أولئك النصوص التي تتوعد من يقع في عرض أخيه بغير حق وأن النبي ﷺ لم يعنف المختلفين في المسائل الاجتهادية، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قال النبي ﷺ: يوم الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك

بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيهم. وقال بعضهم: بل نصلي لم يرد منا ذلك. فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف واحدا منهم»[1].

وقد أوضح الإمام الشافعي رحمه الله الفرق بين الاختلاف السائغ وغير السائغ بقوله: «قال [أي من كان يخاطب الإمام الشافعي]: فإني أجد أهل العلم قديماً، وحديثاً مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك؟

قال: فقلت له: الاختلاف من وجهين: أحدهما: محرم ولا أقول ذلك في الآخر.

قال: فما الاختلاف المحرم؟

قلت: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه، أو على لسان نبيه منصوصاً بيناً لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه، وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويُدرك قياساً فذهب المتأول، أو القايس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره: لم أقل أنه يُضَيَّق عليه ضِيقَ الخلاف في المنصوص.

قال: فهل في هذا حجة تُبَين فرقك بين الاختلافين؟

قلت: قال الله في ذم التفرق: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ

(١) أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري.

بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ﴿٤﴾ ﴾ [البينة]، وقال جل ثناؤه: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [آل عمران]»[1].

وجاء في كتاب «الصحوة الإسلامية» للعلامة ابن عثيمين رحمه الله (ص ٩٣):

سئل الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ:

ما هي نصيحتكم لما يحصل بين الشباب الملتزم في مواجهة بعضهم البعض والتبرؤ من بعضهم البعض؟

قال الشيخ: لا شك أن هذا الذي يحدث بين الشباب الملتزم من التفرق وتضليل بعضهم بعضاً، وحمل العداوة والبغضاء لمن لا يوافقهم على منهاجهم، لا شك أنه محزن ومؤسف، وربما يؤدي على انتكاسة عظيمة، ومثل هذا التفرق هو قرة عين شياطين الجن والإنس، لأن شياطين الإنس والجن لا يودون من أهل الخير أن يجتمعوا على شيء، فهم يريدون أن يتفرقوا، لأنهم يعلمون أن التفرق تفتتٌ للقوة التي تحصل بالالتزام والاتجاه إلى الله عز وجل، ويدل على هذا قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [آل عمران]،

(١) الشافعي، محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية ببروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م. ص ٤٥٩-٤٦٠.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى]، فالله تعالى قد نهانا عن التفرق وبين لنا عواقبه الوخيمة، والواجب علينا أن نكون أمة واحدة، وكلمتنا واحدة، فالتفرق فساد وشتات للأمر، وموجب لضعف الأمة الإسلامية.

والصحابة رضي الله عنهم حصل بينهم الاختلاف، لكن لم يحصل التفرق ولا العداوة، ولا البغضاء، حصل بينهم الاختلاف حتى في عهد النبي ﷺ.

مثال ذلك: لما فرغ النبي ﷺ من غزوة الأحزاب، وجاءه جبريل يأمره أن يخرج إلى بني قريظة لنقضهم العهد، قال النبي ﷺ لأصحابه: «لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة» فخرجوا من المدينة إلى بني قريظة وحان وقت صلاة العصر، فقال بعضهم: لا نصلي إلا في بني قريظة، ولو غابت الشمس، لأن النبي ﷺ قال: «لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة»، فنقول: سمعنا وأطعنا.

ومنهم من قال: إن الرسول عليه الصلاة والسلام أراد بذلك المبادرة والإسراع إلى الخروج، ولم يرد منا تأخير الصلاة، فبلغ ذلك النبي ﷺ فلم يعنف أحداً منهم، ولم يوبخه على ما فهم، وهم بأنفسهم لم يتفرقوا من أجل اختلاف الرأي في فهم حديث الرسول ﷺ، وهكذا

يجب علينا ألا نتفرق وأن نكون أمة واحدة.

وأما أن يحصل التفرق فيقال: هذا من السلفيين، وهذا من الإخوانيين، وهذا من التبلغيين، وهذا من السنيين، وهذا من المقلدين، وهذا من كذا وهذا من كذا ونتفرق، فهذا خطره عظيم !! والأمل الذي نؤمله من هذه الصحوة واليقظة الإسلامية سوف يتلاشى، إذا علمنا أن هذه الصحوة سيكون منها طوائف متفرقة يضلل بعضها بعضاً، ويسفه بعضها بعضاً.

والحل لهذه المشكلة، أن نسلك ما سلكه الصحابة رضي الله عنهم، وأن نعلم أن هذا الخلاف الصادر عن اجتهاد في أمر يسوغ فيه الاجتهاد، أن نعلم أن هذا الخلاف لا يؤثر بل إنه في الحقيقة وفاق فكيف ذلك؟!

أنا أخالفك في مسألة من المسائل، لأن مقتضى الدليل عندي خلاف ما تقول، وأنت تخالفني في هذه المسألة، لأن مقتضى الدليل عندك خلاف ما أقول أنا، فالواقع أننا لسنا مختلفين، لأن كلاً منا أخذ بما رأى بناء على أن هذا مقتضى الدليل، إذن فمقتضى الدليل أمام أعيننا جميعاً، وكل منا لم يأخذ برأيه إلا لأنه مقتضى الدليل، فأنا أحمدك وأثني عليك، لأنك تجرأت على مخالفتي دفاعاً عن الدليل، وأنا أخوك وصاحبك، لأن هذه المخالفة مقتضى الدليل عندك، فالواجب عليّ ألا يكون في نفسي شيء عليك، بل أنا أحمدك على ما ذهبت إليه، وأنت كذلك.

ولو أننا ألزمنا أحدنا أن يأخذ بقول الآخر، لكان إلزامي إياه أن يأخذ بقولي ليس أولى بإلزامه إياي أن آخذ بقوله، ولذلك أقول يجب أن نجعل هذا الخلاف المبني على اجتهاد أن نجعله ليس خلافاً بل نجعله وفاقاً، حتى تجتمع الكلمة ويحصل الخير.

ولكن إذا قال قائل: قد تكون هذه معالجة غير متيسرة بالنسبة لعامة الناس فما هو الحل؟

الحل: أن يجتمع رؤساء القوم وأعيانهم من كل طائفة للنظر والبحث في مسائل الاختلافات بيننا، حتى نكون متحدين ومؤتلفين، ولقد جرى في سنة من السنين مسألة في منى ـ على يدي ويد بعض الإخوان ـ قد تكون غريبة عليكم، حيث جيء بطائفتين وكل طائفة من ثلاثة أو أربعة رجال، وكل واحدة تتهم الأخرى بالكفر وتلعنها، وهم حجاج.

وخبر ذلك: أن إحدى الطائفتين قالت: إن الأخرى إذا قامت تصلي وضعت اليد اليمنى على اليسرى فوق الصدر، وهذا كفر بالسنة، حيث إن السنة عند هذه الطائفة إرسال اليدين على الفخذين والطائفة الأخرى تقول: إن إرسال اليدين على الفخذين دون أن تجعل اليمنى على اليسرى كفر مبيح للعنة، وكان النزاع بينهم شديداً، ولكن بفضل الله ثم بجهود الإخوان، وبيان ما يجب أن تكون عليه الأمة الإسلامية من ائتلاف ذهبوا وكل واحد منهم راض عن الآخر.

فانظر كيف لعب الشيطان بهم في هذه المسألة التي اختلفوا فيها حتى بلغ أن كفر بعضهم بعضاً بسببها، وهي سنة من السنن، وليست من أركان الإسلام، ولا من فرائضه، ولا من واجباته، غاية ما هنالك أن بعض العلماء يرى أن وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق الصدر هو السنة، وآخرون من أهل العلم يقولون إن السنة هي الإرسال، مع أن الصواب الذي دلت عليه السنة هو وضع اليد اليمنى على الذراع اليسرى، كما قال سهل بن سعد رضي الله عنه، فيما رواه البخاري، قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة».

فأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمن على إخواننا الذين لهم مشارب ومناهج في وسائل الدعوة، أن يمن عليهم بالائتلاف والمحبة، وصلاح القلوب، وإذا حسنت النية سهل العلاج، أما إذا لم تحسن النية وكان كل واحد منهم معجباً برأيه ولا يهمه غيره، فإن النجاح سيكون بعيداً. تنبيه: إذا كان الخلاف في مسائل العقائد فيجب أن تصحح، وما كان على خلاف مذهب السلف فإنه يجب إنكاره والتحذير ممن يسلك ما يخالف مذهب السلف في هذا الباب» انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «الصحوة الإسلامية» (ص١٠٥):

«ولهذا كان ينبغي بل يجب على طلبة العلم إذا تكلم أحد بباطل

أو كتب كلاماً باطلاً يجب أن يتصل بالقائل أو الكاتب قبل أن يرد عليه، من أجل أن الكاتب أو القائل يتراجع بنفسه، ويجب عليه إذا عرف أنه على خطأ أن يبين للناس خطأ نفسه، قبل أن يذهب هذا فيرد عليه بمقال أو كتابة، لأن في ذلك من إضعاف جانب أهل العلم ما لا يخفى، ولأن العامة إذا رأوا طلبة العلم يكتب بعضهم في بعض، ويرد بعضهم على بعض ضعفت جبهة العلماء عندهم سواء كان من الراد أو من المردود عليه، مع أنه يحدث بلبلة وتشويشاً على الناس، إذ إن الناس لا يدرون الحق مع هذا أو مع هذا، لكن لو ذهب الإنسان إلى هذا القائل الذي يرى أنه أخطأ في قوله وتفاهم معه، وقال له: إن هذا خطأ، وبين له وجهة خطئه، وتناقش معه، لأنه قد يكون عند الكاتب الذي يراد الرد عليه ما ليس عند هذا الآخر، وتناقش في الموضوع، ففي ظني أن الرجل الذي يريد أن تقوم شريعة الله سوف يرجع إلى الحق، أو على الأقل أن يقول والله هذا الذي عندي، وإذا كان عندك شيء فلا حرج عليك أن تبينه، بل يجب عليك أن تبينه إذا رأيت أن الحق في خلاف ما أقول. ثم مع ذلك أيضاً أرى أن الطريق السليم ألا يأتي بالخطأ من الآخر، ويوضع أمام الناس، ثم يرد عليه وينتقده، بل يبين الحق هو بنفسه مثل أن يقول:

فإن قال قائل: كذا وكذا، فجوابه عليه كذا وكذا، حتى يعرف الناس الحق، وحتى لا يكون هناك تباغض أو تعادٍ بين الناس، اللهم إلا

إذا كان صاحب بدعة، فإن الواجب أن يبين خطأه، وأن يبين شخصه، حتى لا يغتر الناس به، أما المسائل الاجتهادية التي يتسع الشرع لها فإن الأولى فيها سلوك سبيل الحكمة وجمع القلوب ما أمكن». انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين -أيضا- في كتابه «الصحوة الإسلامية» (ص ٣٦):

«الضابط الخامس: التآلف والتواد

ثم يجب علينا في هذه الصحوة أن نكون في دين الله إخوة متآلفين متوادين، لأن الله عز وجل يقول: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [الحجرات]، والنبي ﷺ قال: «وكونوا عباد الله إخواناً».

ومقتضى هذه الأخوة ألا يعتدي بعضنا على بعض، وألا يبغي بعضنا على بعض، وأن نكون أمة واحدة غير متفرقة في دين الله في أهوائها وآرائها.

وبناء على هذا يجب أن ننظر فيما حدث بين الشباب، أو بالأصح بين بعض الشباب من نزاعات، هي في الحقيقة يتسع لها دين الإسلام، نزاعات في مسائل اجتهادية يسوغ فيها الاجتهاد، والنصوص تسعها وتحتملها، ولكن بعض الناس يريد أن يلزم عباد الله بما يرى هو أنه الحق، وإن كان غيره مخالفاً له بمقتضى أن ما خالفه فيه هو الحق.

أقول: يوجد في بعض الشباب اليوم الذين منّ الله عليهم

بالهداية، وحرصوا كل الحرص على تطبيق الشريعة، يوجد فيهم شيء من التنافر على خلاف يسعهم الاختلاف فيه، لأنه محل اجتهاد، والنصوص تحتمل هذا وهذا، ولكن بعض الشباب يريد أن يكون جميع الناس تبعاً لرأيه، فإن لم يتبعوا رأيه فإنه يعتبرهم على خطأ وضلال، وهذا خلاف ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من الأئمة.

وأنا أقول لكم من هذا المكان: لو تدبرتم كتب الخلاف لوجدتم أن الخلاف بين العلماء كثير، ولكن كل واحد منهم لا يضلل الآخر برأيه واجتهاده، بل يرى أنه يجب على الإنسان أن يتبع الحق وألا يحابي فيه أحداً، نعم، قل الحق، ولكن ادع الناس إليه باللين والتيسير والسهولة، حتى تصل إلى النتيجة.

فعلى كل شاب وطالب علم أن يقلد من يرى أنه أقرب إلى الحق في نظره، ويعذر من يخالفه في هذه المسألة إذا كان خلافك معه بمقتضى الدليل.

وأقول: كل إنسان يرى أنه يجب على الناس أن يتبعوه، فإنه قد اتخذ لنفسه مقام الرسالة !! ثم نقول: هل من الإنصاف أن تجعل فهمك حجة على غيرك، ولا تجعل فهم غيرك حجة عليك؟!

كم من إنسان حاقد على الإسلام، عدو للإسلام، يفرح غاية الفرح أن يجد هذا التفرق في الشباب !! يفرح ويتمنى من كل قلبه أن يجد هذا الشباب الذي اتجه هذا الاتجاه الحي النابض متفرقاً.

إن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ۝٤٦﴾ [الأنفال]، ويقول عز وجل: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ ۝١٣﴾ [الشورى].

إنني أدعوكم أيها الشباب إلى الألفة وإلى الوحدة على دين الله عز وجل، وإلى التأني في الأمور، وإلى الحكمة في الدعوة، وبهذا سيكتب لكم النصر إن شاء الله تعالى، لأنكم تكونون على بينة من أمركم، وعلى بصيرة في دين الله» انتهى.

وجاء في «لقاءات الباب المفتوح» - (٢٨/ ١٢٧) للعلامة ابن عثيمين:

«حكم الرد على المخالف في المسائل الاجتهادية:

السؤال: بعض الناس يقول: إنه لا يرد على كل واحد؛ لأنه لو رُدَّ على هذا وعلى هذا فمن يبقى للمسلمين ينصحهم؟! فهل هذا صحيح؟

الجواب: المسائل الاجتهادية لا يرد الناس بعضهم على بعض، المسائل الاجتهادية مثل شخص يقول: إن الإبل لحمها ينقض الوضوء، والثاني لا يرى هذا، لا يرد عليه، أما أن يكون مبتدعاً يدعو إلى بدعة فلابد أن يُرَدَّ عليه؛ لأن البدع ليس فيها محل للاجتهاد، لأن السلف كلهم مجمعون على نبذ البدع، هذه ما فيها محاباة؛ لكن كونها مسائل

فقهية - مثلاً- يختلف الناس فيها وهي محل للاجتهاد لا يمكن أن نقول: كل من خالفك باجتهادك ارْدُد عليه، وكما قلتُ: لو فتحنا هذا الباب أصبحت الدنيا كلها راد ومردود عليه» انتهى.

قال أبو الحسن المأربي في كتابه «السراج الوهاج في بيان المنهاج»:

١٥٩ - وأرى أن الخلاف بين العاملين في الدعوة إلى الله يجب أن يُقَيَّدَ بالشرع، ولا يتبع أحد هواه، فَيُرَدُّ ما اخْتُلِف فيه إلى الله عزوجل، وإن كان عند المخالف حق فيُقبل منه، وأرى أن هناك أموراً يقال فيها: قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب، ولا يحملنا الخلاف على ترك العدل والإنصاف، أو يحملنا على الشماتة بالمخالف، بل نحب لهم الرجوع إلى الحق، ونكره إصرارهم على الباطل أو الخطأ، وإذا كان في البيان مصلحة عاجلة أو آجلة نصحْنا وبَيّنّا، وإذا كان وراء ذلك مفسدة أكبر سكتنا لله عزوجل». انتهى كلامه.

فأين أولئك الذين جعلوا من الخلاف بين السلفيين في مسألة صيام السبت، أو بيع الأقساط بزيادة، أو الزيادة على إحدى عشرة ركعة في صلاة التراويح، أو الجمع بين الصلاتين في الحضر، أو وضع اليدين على الصدر بعد الركوع، أو النزول على الركب عند السجود، أو جعل للعيد خطبتين، ونحوها من المسائل سببا لنفرة القلوب واختلاف النفوس هل حملهم على ذلك التعاظم في نفوسهم، وعدم معرفتهم لقدر أنفسهم أو الجهل فتكلموا بدون علم، ولا يحق لهم ذلك أو الحسد

والهوى فألبسوه لباس الشرع ولبّسوا على الصغار والمبتدئين، وغرروا بهم، والله سبحانه سيحاسبهم على تعديهم لحدود الله يوم تبلى السرائر، اللهم اهد قلوبنا وطهر ألسنتنا وأسماعنا عن كل ما يسخطك يا هادي يا مستعان!!.

وفي كثير من الأحيان يختلف علماء السنة في مسألة معينة هل هي بدعة أو لا، أو في الحكم على شخص معين هل هو مبتدع أو لا ويكون اختلافهم من باب الاختلاف السائغ الذي تختلف فيه أنظار أهل العلم المتحرين للحق، فلا يجوز في مثل هذه المسائل التعنيف على المخالف ومن كان يفعل ذلك فقد صار من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون.

ومن العجيب أن كثيراً ممن يفعل ذلك هم من المقلدين الذين ليس عندهم قدرة على الترجيح بين الأقوال المختلفة وليس عندهم مقدرة على معرفة كون هذه المسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف أو لا يسوغ فيها الخلاف، وهم يحتجون بآراء بعض العلماء في مسائل خالفهم فيها علماء آخرون ومع ذلك يتجرؤون على أهل العلم وطلبة العلم الكبار بالإنكار والتشنيع أو بالهجر والتبديع.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٣٣):

«وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَجِّح قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا يَتَعَصَّبُ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ وَلَا قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ بِغَيْرِ حُجَّةٍ؛ بَلْ مَنْ كَانَ مُقَلِّدًا لَزِمَ حُكْمَ

: فَلَمْ يُرَجِّحْ؛ وَلَمْ يُزَيِّفْ؛ وَلَمْ يُصَوِّبْ؛ وَلَمْ يُخَطِّئْ: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ مَا يَقُولُهُ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ فَقَبِلَ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ وَرَدَّ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَوَقَفَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ. وَاللهُ تَعَالَى قَدْ فَاوَتَ بَيْنَ النَّاسِ فِي قُوَى الْأَذْهَانِ كَمَا فَاوَتَ بَيْنَهُمْ فِي قُوَى الْأَبْدَانِ» انتهى.

وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢):

«وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ. وَمَنْ تَرَبَّى عَلَى مَذْهَبٍ قَدْ تَعَوَّدَهُ وَاعْتَقَدَ مَا فِيهِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ وَتَنَازُعَ الْعُلَمَاءِ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَاءَ عَنْ الرَّسُولِ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ بِحَيْثُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَيَتَعَسَّرُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ» انتهى.

وقال الإمام النووي في شرح النووي على مسلم (١/ ١٣١):

«ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَأْمُر وَيَنْهَى مَنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا يَأْمُر بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ وَذَلِكَ يَخْتَلِف بِاخْتِلَافِ الشَّيْء؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ الْوَاجِبَات الظَّاهِرَة، وَالْمُحَرَّمَات الْمَشْهُورَة كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَام وَالزِّنَا وَالْخَمْر وَنَحْوهَا، فَكُلّ الْمُسْلِمِينَ عُلَمَاء بِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ دَقَائِق الْأَفْعَال وَالْأَقْوَال وَمِمَّا يَتَعَلَّق بِالِاجْتِهَادِ لَمْ يَكُنْ لِلْعَوَامِّ مَدْخَل فِيهِ، وَلَا لَهُمْ إِنْكَاره، بَلْ ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ» انتهى.

والهوى فألبسوه لباس الشرع ولبّسوا على الصغار والمبتدئين، وغرروا بهم، والله سبحانه سيحاسبهم على تعديهم لحدود الله يوم تبلى السرائر، اللهم اهد قلوبنا وطهر ألسنتنا وأسماعنا عن كل ما يسخطك يا هادي يا مستعان!!.

وفي كثير من الأحيان يختلف علماء السنة في مسألة معينة هل هي بدعة أو لا، أو في الحكم على شخص معين هل هو مبتدع أو لا ويكون اختلافهم من باب الاختلاف السائغ الذي تختلف فيه أنظار أهل العلم المتحرين للحق، فلا يجوز في مثل هذه المسائل التعنيف على المخالف ومن كان يفعل ذلك فقد صار من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون.

ومن العجيب أن كثيراً ممن يفعل ذلك هم من المقلدين الذين ليس عندهم قدرة على الترجيح بين الأقوال المختلفة وليس عندهم مقدرة على معرفة كون هذه المسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف أو لا يسوغ فيها الخلاف، وهم يحتجون بآراء بعض العلماء في مسائل خالفهم فيها علماء آخرون ومع ذلك يتجرؤون على أهل العلم وطلبة العلم الكبار بالإنكار والتشنيع أو بالهجر والتبديع.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٣٣):

«وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَجِّح قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا يَتَعَصَّبُ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ وَلَا قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ بِغَيْرِ حُجَّةٍ؛ بَلْ مَنْ كَانَ مُقَلِّدًا لَزِمَ حُكْمَ

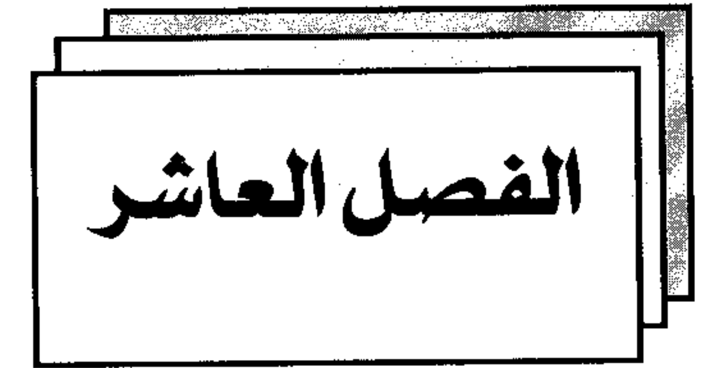
التَّقْلِيدِ؛ فَلَمْ يُرَجِّحْ؛ وَلَمْ يُزَيِّفْ؛ وَلَمْ يُصَوِّبْ؛ وَلَمْ يُخَطِّئْ: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ مَا يَقُولُهُ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ فَقبِلَ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ وَرَدَّ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَوَقَفَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ. وَاَللهُ تَعَالَى قَدْ فَاوَتَ بَيْنَ النَّاسِ فِي قُوَى الْأَذْهَانِ كَمَا فَاوَتَ بَيْنَهُمْ فِي قُوَى الْأَبْدَانِ» انتهى.

وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢):

«وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ. وَمَنْ تَرَبَّى عَلَى مَذْهَبٍ قَدْ تَعَوَّدَهُ وَاعْتَقَدَ مَا فِيهِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ وَتَنَازُعَ الْعُلَمَاءِ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَاءَ عَنْ الرَّسُولِ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ بِحَيْثُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَيَتَعَسَّرُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ» انتهى.

وقال الإمام النووي في شرح النووي على مسلم (١/ ١٣١):

«ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَأْمُر وَيَنْهَى مَنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا يَأْمُر بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ وَذَلِكَ يَخْتَلِف بِاخْتِلَافِ الشَّيْء؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ الْوَاجِبَات الظَّاهِرَة، وَالْمُحَرَّمَات الْمَشْهُورَة كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَام وَالزِّنَا وَالْخَمْر وَنَحْوهَا، فَكُلّ الْمُسْلِمِينَ عُلَمَاء بِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ دَقَائِق الْأَفْعَال وَالْأَقْوَال وَمِمَّا يَتَعَلَّق بِالِاجْتِهَادِ لَمْ يَكُنْ لِلْعَوَامِّ مَدْخَل فِيهِ، وَلَا لَهُمْ إِنْكَاره، بَلْ ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ» انتهى.



الفصل العاشر

الرد على المخالف

الفصل العاشر

الرد على المخالف

لقد ترك بعض الناس الرد على كل مبطل؛ لمبررات لا وزن لها في الشرع، فمنهم من يرى أن الرد على المخالف لا فائدة منه، وهذا بخلاف الواقع المحسوس.

ومنهم من يراه غيبة ونميمة وفرقة ينهى عنها الشرع مع أنه إن كان بضوابطه الشرعية فهو من النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيه قمع للباطل، واجتثاث لجذوره، وذب عن حياض الإسلام ونقائه وبهائه. وهو مما يؤول إلى الاجتماع على الحق ويضيق دائرة الفرقة والاختلاف لا كما يزعمون، ومنهم من يرى أن كل مخالف مصيب أو معذور فلا يستحق الرد عليه، مع أن ردود أهل السنة على أهل البدع في مسائل في غاية الأهمية والخطورة ومما جاءت فيها البينات وحرم الاختلاف فيه.

وهذا المنهج السلبي لو اتبعه العلماء لانتشرت البدع في الأمة انتشار النار في الهشيم، وما استطعنا نحن أن نعرف الحق، ولم نميز بينه وبين الباطل فكم كشف لنا من خلال ردود أهل العلم من درر وفوائد وصحح لنا من أخطاء.

وكم خرج من إنسان بسببها من الظلمات إلى النور. تلك ردود علماء السنة التي تحكم على كل قول بالكتاب والسنة وتعيد الحق إلى

نصابه كردود الدارمي وابن تيمية وابن قيم الجوزية ومحمد بن عبد الوهاب وابن باز والألباني والفوزان رفع الله قدرهم!.

ولكن قابل غلاة التجريح هذا النهج المخالف للحق (إنكار الرد على المبتدعة) بطريقة أخرى هي مخالفة للحق أيضاً، فصاروا يصدرون ردوداً يتعجب العاقل من أسلوبها،وما فيها من الشتم والقدح، وما يظهر من خلالها من تصيد الأخطاء، والحكم على الأشخاص وتصنيفهم ونبزهم بالألقاب بغير حق، وتحميل الكلام ما لا يحتمل ويظهر فيها سوء نية الكاتب وفساد غايته وخلقه وأدبه، ثم تكون هذه الردود أمرا ضاراً على الإسلام بدل أن تكون نافعة له دافعة للشر عنه ولعلك إذا قرأت ما يلي وتأملته جيداً تستطيع أن تفرق بين الرد المحمود والرد المذموم.

وتعلم أن بعض إخواننا قد بغوا على إخوانهم في ردودهم وغلوا في مسألة الرد وخرجوا بها عن مقاصدها الشرعية، والواجب في أمر الرد هو الالتزام بضوابطه الشرعية فكل ما زاد عن حده انقلب إلى ضده، فبعد أن كانت الردود تنصر أهل السنة وترجع الناس إلى التوحيد والسنة صارت الردود من قبل غلاة التجريح تسقط جل من دعا إلى السنة والتزم بها، ولم تترك أحداً له فضل ونفع للإسلام إلا أسقطته إلا النزر اليسير، ولو اتبع الناس ما يرومون لأظلمت الدنيا بسببهم ومحيت السنة من الوجود إلا ما ندر.

ثم يزعم هؤلاء أن ردودهم ليست غيبة، ولا نميمة وينكرون على من عدها كذلك من كبار أهل العلم، وكيف لا تكون كذلك وهي تفسد بدل أن تصلح؟ وهل يكون الرد حين يكون فساداً في الأرض

ليس من الغيبة والنميمة؟!.

قال فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي حفظه الله في رسالته القيمة (النصيحة فيما يجب مراعاته عند الاختلاف وضوابط هجر المخالف والرد عليه) (ص٣٠): «الإنكار على المخالف والرد عليه نصحاً له وحماية للأمة من خطئه، من الأصول المقررة عند أهل السنة وهو من أعظم أنواع الجهاد، ولكن ينبغي أن تراعى فيه الضوابط الشرعية والشروط المرعية، التي يمكن من خلالها تحقيقه لمقصده الشرعي، ومن ذلك:

١-أن يكون بإخلاص ونية صادقة في نصرة الحق والتجرد له.

ومن لوازم الإخلاص فيه: أن يحب هداية المخالف ورجوعه للحق، وأن يسلك كل المسالك الممكنة في تقريب قلب المخالف لا تنفيره، وأن يصحب ذلك دعاء الله له أن يهديه خصوصا إن كان من أهل السنة أو من غيرهم من المسلمين، وقد دعا النبي ﷺ لبعض الكفار بالهداية فكيف بالمسلمين الموحدين؟!

٢-أن يكون الرد من عالم راسخ القدم في العلم، يعلم على وجه التفصيل جوانب المسألة المتعلقة بموضوع الرد من حيث الأدلة الشرعية عليها، وكلام العلماء فيها، ومدى مخالفة الخصم للحق، ومنشأ الشبهة عنده، وأقوال العلماء في رد هذه الشبهة والاستفادة من كلامهم في ذلك، كما ينبغي أن يتسم الراد على المخالف بقوة الحجة في تقرير الحق وإزالة الشبهة، ودقة العبارة بحيث لا يظهر عليه في شيء من ذلك أو يُفهم من كلامه غير ما أراد، وإلا حصل الضرر العظيم بتصدي من فقد هذه الشروط للرد.

٣-أن يراعى في الرد على المخالف تفاوت المخالفين في درجة المخالفة، ومكانة المخالف في الدين والدنيا، وكذلك التفاوت في الباعث على هذه المخالفة أهو الجهل، أم الهوى والابتداع أو سوء التعبير، أو سبق اللسان، أو التأثر بشيخ أو أهل البلد، أو التأويل، أو غير ذلك من المقاصد الكثيرة للمخالفات الشرعية،

فمن لم يتنبه إلى هذه المفارقات ويراعيها عند الرد لربما وقع في شيء من الإفراط أو التفريط الذي يمنع الانتفاع بكلامه أو يقلل النفع به.

٤-أن يراعى في الرد على المخالف أن يحقق المصلحة الشرعية للرد، فإن ترتب عليه مفسدة راجحة على مفسدة المخالفة فلا يشرع الرد في هذه الحالة، فإنه لا تدرأ مفسدة بما هي أعظم منها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْفَسَادِ الْقَلِيلِ بِالْفَسَادِ الْكَثِيرِ وَلَا دَفْعُ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ بِتَحْصِيلِ أَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. وَمَطْلُوبُهَا تَرْجِيحُ خَيْرِ الْخَيْرَيْنِ إذَا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَجْتَمِعَا جَمِيعًا وَدَفْعُ شَرِّ الشَّرَّيْنِ إذَا لَمْ [يتفقا وهو خطأ] يَنْدَفِعَا جَمِيعًا» المسائل الماردينية (ص٦٣-٦٤).

٥-أن يراعى في الرد أن يكون على قدر انتشار المخالفة؛ فإن كانت المخالفة نشأت في بلد أو مجتمع فلا ينبغي أن يشاع الرد سواء عن طريق نشر كتاب أو شريط أو غيرهما من الوسائل الأخرى في بلد أو مجتمع لم يسمع بالمخالفة، لأن في نشر الرد بطريق غير مباشر للمخالفة، فقد يطلع الناس على الرد فتبقى الشبهة في نفوسهم ولا تحصل لهم القناعة بالرد،

فترك الناس في سلامة وعافية من سماع الباطل أصلا خير من سماعهم له ورده بعد ذلك، وقد كان السلف يراعون ذلك في ردودهم فكثير من كتبهم في الردود يستدلون فيها للحق في مقابل الباطل من غير ذكر للمخالفة، وهذا من فقههم الذي قصر عنه بعض المتأخرين.

وما قيل في التحذير من نشر الرد في بلد لم ينتشر فيه الخطأ يقال في التحذير من نشره في طائفة من الناس لم تعرف ذلك الخطأ وإن كانت في بلد المخالفة؛ فلا ينبغي أن يسعى في نشر الردود من كتب وأشرطة بين العامة إن لم يعرفوا الخطأ ولم يسمعوا به، فكم فتن من العامة ووقعوا في الشك والارتياب في أصل الدين بسبب اطلاعهم على ما لا تدركه عقولهم من كتب الردود مما لا يحصيه إلا الله، فعلى الساعين في نشر هذه الكتب بينهم أن يتقوا الله وليحذروا أن يكونوا سببا لفتنة الناس في دين الله.

وإن من أعجب ما سمعته في هذا أن بعض الطلبة قاموا بتوزيع بعض كتب الردود على بعض حديثي العهد بالإسلام ممن لم يمض على إسلامهم سوى أيام أو أشهر ووجهوهم لقراءتها فيا لله العجب من صنيع هؤلاء !!

٦- الرد على المخالف من فروض الكفايات؛ فإذا قام به أحد العلماء وتحقق المقصود الشرعي برده على المخالف وتحذير الأمة، فقد برئت ذمم العلماء بذلك على ما هو مقرر عند العلماء في سائر فروض الكفايات.

ومن **الأخطاء الشائعة**: عندما يصدر رد من عالم على مخالف، أو فتوى بالتحذير من خطأ، مطالبة كثير من الطلبة المنتسبين للسنة العلماء وطلبة العلم بيان موقفهم من ذلك الرد أو تلك الفتوى، بل وصل الأمر إلى أن يطالب من طلبة العلم الصغار، بل العوام تحديد موقفهم من الراد

والمردود عليه، ثم يعقدون على ضوء ذلك الولاء والبراء، ويتهاجر الناس بسبب ذلك، حتى لربما هجر بعض الطلبة بعض شيوخهم، الذين استفادوا منهم العلم، والعقيدة الصحيحة سنين طويلة بسبب ذلك، ولربما عمت الفتنة البيوت فتجد الأخ يهجر أخاه، والابن يجفو والديه، وربما طلقت الزوجة وفرق الأطفال بسبب ذلك.

وأما إذا ما نظرت إلى المجتمع فتجد أنه انقسم إلى طائفتين أو أكثر، كل طائفة تكيل للأخرى التهم وتوجب الهجر لها، وكل هذا بين المتسبين للسنة ممن لا تستطيع طائفة أن تقدح في عقيدة الطائفة الأخرى وفي سلامة منهجها قبل أن ينشأ هذا الخلاف، وهذا مرجعه إما إلى الجهل المفرط بالسنة وقواعد الإنكار عند أهل السنة، أو إلى الهوى، نسأل الله العافية والسلامة» انتهى كلام الشيخ إبراهيم الرحيلي حفظه الله.

وقال الشيخ عبد المحسن العباد عن منهج الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالف: «هو منهج يتسم بالرفق والشفقة والحرص على سلامة المردود عليه ورجوعه إلى الصواب، ومن منهجه أيضاً رحمه الله أنه إذا رد على مخالف لم يشغل نفسه بمتابعته، ولم يهجره أو يدعو إلى هجره، بل اعتبر نفسه أدى ما عليه من النصح وبيان الخطأ، واشتغل بما هو ديدنه من العلم والعمل والدعوة إلى الخير ونفع الناس بمختلف وجوه النفع»[1].

---

(١) منهج سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالفين، لنايف بن ممدوح آل سعود،» تقديم الشيخين عبد المحسن العباد وصالح الفوزان. ص ٥.

الخاتمة

هنا انتهيت أخي القارئ الكريم بحمد الله وتوفيقه مما أردت نقله وتوضيحه في هذا الموضوع الذي اشتدت الحاجة إليه في هذا الزمان وكثر فيه اللبس والإشكال وإليك أهم نتائجه:

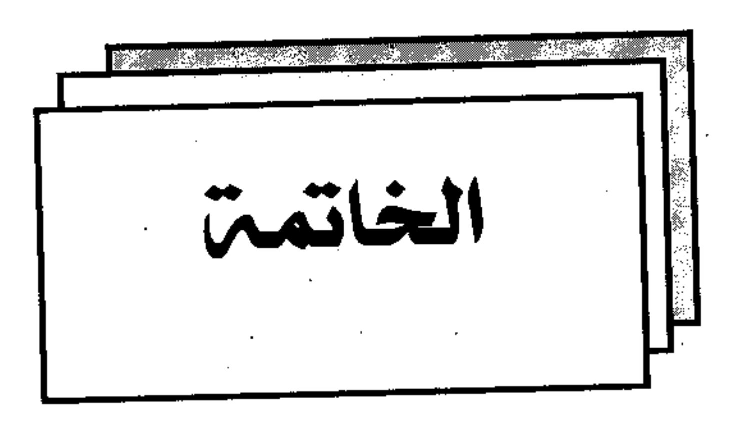
- إن التحذير ممن خالف الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح أمر مطلوب ولكن مع الحذر من الغلو فيه أو الإتيان به بدون ضوابطه الشرعية.

- لا يجوز الطعن بالعالم أو طالب العلم السلفي؛ لكونه ترحم على المخالف أو أثنى عليه أو زاره أو تعاون معه في الخير أو استشهد بكلامه ضمن الضوابط الشرعية.

- لا يجوز للمسلم أن يمتحن الناس ويصنفهم ويواليهم ويعاديهم بناء على رأي له أو لشيخه ما دام أن هذا الرأي ليس فيه نص واضح أو إجماع.

- ويجب عذر المخالف في المسائل الاجتهادية ويحرم التعنيف فيها على المخالف.

- من كان صوابه أكثر من خطئه من الدعاة، ونفعه أكثر من ضرره للمسلمين فلا يجوز السعي لإسقاطه ونشر التحذير من شخصه.



الخاتمة

ولكن يعالج الخطأ بالنصيحة والحكمة دون أن يؤدي إلى إسقاط ما معه من نفع للأمة لا سيما إذا كان يظهر في الفضائيات ينشر كثيراً من علم التوحيد والسنن، ويؤثر في العوام في حين أن الظهور فيها كان لأهل البدع وقد ضعف بسبب بروز هؤلاء السنيين على الساحة الإعلامية.

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب كاتبه وقارئه وأن يدخر لي ثوابه يوم ألقاه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

كتبه

أبو معاوية غالب بن أحمد الساقي

غفر الله له ولوالديه !

جمادى الأولى ١٤٣٢هـ

كتب ورسائل مطبوعة للمؤلف

١- الإيمان بالله وملائكته مع شرح مختصر لصحيح أسمائه الحسنى.

٢- الخلاصة المفيدة في إثبات معاني صفات الله الحميدة وإبطال طريقة التفويض.

٣- حكم دعاء غير الله في الإسلام.

٤- المنتقى النفيس من ردود الشيخ عثمان الخميس. أو فوائد من ردود الشيخ عثمان الخميس على الشيعة.

٥- الإسعاف في الكشف عن حقيقة حسن السقاف.

٦- كشف الغمة في التحذير من تعدي السقاف على علماء الأمة.

٧- التنوير في نقض الغلو في التكفير والتفجير.

٨- التبشير في نصح وتراجعات غلاة التكفير.

٩- الدر الثمين في نصح الإخوة التبليغيين.

١٠- السراج الوهاج في حكم مشاهدة برامج التلفاز.

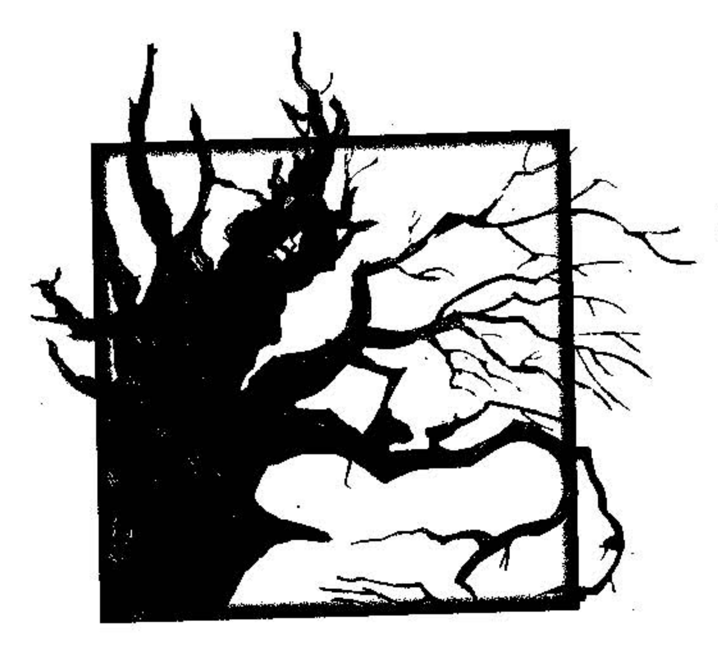
١١- الفوائد البهية في أن غلاة التكفير ليسوا طائفة سلفية.

١٢- إرشاد الألباء إلى فقه الإفتاء وآدابه وتاريخه وتطبيقاته المعاصرة.

١٣- التوضيح في نصح غلاة التجريح.

فهرس المحتويات





تأليف

أبي معاوية غالب بن أحمد الساقي

قدم له وقرضه

الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة

فضيلة الشيخ أكرم زيادة

الطبعة الأولى

عمان – الأردن

١٤٣٢هـ – ٢٠١١م

مقدمة

الأستاذ الدكتور باسم جوابرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فقد رغب إلي الأخ الفاضل الأستاذ غالب أحمد الساقي حفظه الله ورعاه أن أكتب مقدمة لكتابه الطيب المبارك.

وبعد قراءة هذا الكتاب وجدته كتابا مفيداً نافعاً نقل فيه المؤلف أقوال علماء السلف السابقين والمعاصرين في مسألة مهمة شغلت السلفيين في هذا الزمن وهي الغلو في التجريح الذي ابتلي به بعض إخواننا الذين هم على عقيدتنا ومنهجنا، أحبة على قلوبنا ندعو لهم صباح مساء بالهداية والسداد، غَلوا في باب التجريح .والتبديع لإخوة لهم على منهجهم وعقيدتهم خالفوهم في بعض المسائل التي يسوغ فيها الخلاف. أو يختلفون في فعل ما هل هو بدعة أم لا، أو خلاف على شخص معين والحكم عليه هل بفعله هذا يصبح مبتدعا أم لا، فكان ذلك سببا في تفريق كلمة السلفيين في كل بلد، فتجد في البلد الواحد السلفيين منقسمين على أنفسهم مع قلتهم، هذا يطعن بهذا وهذا يبدع ذاك، وقد أشغلوا أنفسهم عن طلب

العلم والدعوة إلى العقيدة الصحيحة فأصبحوا أضحوكة للفرق الضالة والمنحرفة، فلمصلحة مَن إسقاط علماء السلفية ورموزها ودعاتها والطعن فيهم بمجرد اجتهاد سائغ؟ لمن نترك الشباب في البلاد الإسلامية وغيرها؟ هل نتركهم للحزبيين وعباد القبور والفرق الضالة من الروافض والخوارج والمعتزلة والجهمية.. أين حرصكم على التوحيد والعقيدة الصحيحة؟ أم أصبح التجريح والتبديع لإخوانكم السلفيين أهم من الدعوة إلى التوحيد والعقيدة الصحيحة؟ مالكم كيف تحكمون؟

إن الدعوة السلفية تتسم بالرفق واللين والحرص على هداية الناس جميعاً قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ (١٢٥) ﴾ [النحل].

وقال تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ (١٥٩) ﴾ [آل عمران].

والدعوة السلفية أيضاً دعوة إلى الألفة والائتلاف والمحبة والأخوة الصادقة وقد نهينا عن الاختلاف والتناحر والطعن في بعضنا البعض لأن الاختلاف شر عظيم وداء وبيل وضرر بالغ على الدعوة السلفية يقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ (١٠٥) ﴾ [آل عمران]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ

وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (١٥٩)﴾ [الأنعام].

ويقول ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ» رواه البخاري ومسلم.

ومعلوم أن قراءة القران من أعظم القربات إلى الله تعالى ومع ذلك أمرنا الرسول بترك قراءة القرآن عند الاختلاف.

ولَمَّا بَعَثَ رَسُولُ الله – ﷺ – أبا موسى الأشعري وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رضي الله عنهما إلى اليمن قال لهما: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعا ولا تختلفا» رواه البخاري ومسلم.

اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يؤلف بين قلوب السلفيين المخلصين العاملين وأن يوحد كلمتهم على الحق ويبعدهم عن الغلو في التجريح والتبديع لإخوانهم السلفيين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وكتبه
باسم بن فيصل الجوابرة
كلية الشريعة بالجامعة الأردنية
صباح الأحد
١٢ / ٦/ ١٤٣٢هـ
١٥/ ٥/ ٢٠١١م

مقدمة

فضيلة الشيخ أكرم زيادة

الحمد لله الذي أوجب النصيحة على عباده لعباده، والصلاة والسلام على من أرسله الله ناصحاً لولاته وعداته وبعد:

فقد اطلعت على رسالة أخينا أبي معاوية غالب بن أحمد الساقي المسماة:

«التوضيح في نصح غلاة التجريح»

فوجدته ـ جزاه الله خيراً ـ قد جمع فيها درراً من كلام الله تعالى، وكلام رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال العلماء العاملين من أئمة الهدى والدين من مختلف الأمصار، وفي مختلف العصور، وخاصة في عصرنا الحاضر، في نصح المسلمين عموماً، وطلاب العلم وأهله خصوصاً، في تأصيل علمي أصيل، وبتقعيد شرعي بديع، وبما يمكنهم من القيام بواجب النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، كما صح بذلك الخبر الذي يرويه الإمام مسلم عن تميم بن أوس الداري رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ووجدته ـ حفظه الله تعالى ـ قد قسم كتابه إلى مقدمة، وعشرة فصول، وخاتمة، حرص فيها أن يلتزم المنهج السلفي في سوقه الأدلة

الشرعية؛ من كتاب وسنة، وتدعيمها بفهم السلف الصالح قولاً وعملاً، سالكاً سبيل التفصيل في الإثبات، والإجمال في النفي، بحيث يشعر القارئ الحريص أنه يعيش مع علماء الأمة في مختلف عصورهم، وأنه يتنفس عبق فقههم المحكم، وعلمهم الملهم، وأنه يكاد أن يحس بإحساس نصحهم الأمة بكل ما عرفوا به من تجرد وإخلاص في النصيحة.

وإني إذ أكتب هذه الكلمات في التقديم لهذه الرسالة القيمة، أشد على يد أخي أبي معاوية مشجعاً ومؤازراً ومسانداً، بأن يبقى قلمه سيالاً في نصح إخوانه وأمته، والتصدي لأهل البدع والضلال، ونصر الإسلام والسنة، داعياً الله تعالى أن يديم عليه توفيقه، وأن ينصر به الإسلام والمسلمين، وأن ينفع بهذه الرسالة كاتبها، وقارئها، وناشرها، وكل من ساهم في نشرها، أو اطلع عليها.

والحمد لله رب العالمين

وكتب

أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري

الجمعة، ١٠ جمادى الثانية، ١٤٣٢هـ

الموافق، ١٣ أيار (مايو)، ٢٠١١م

مقدمة المؤلف

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران]. ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء]. ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب].

أخي القارئ الكريم،

لقد صار جمع ما يفيد في موضوع التحذير من الغلو في التجريح أمرا في غاية الأهمية، بعد أن شاع وصار ذا أضرار ملموسة، والتبس أمره على بعض المخلصين المتحمسين للسنة؛ لذلك رأيت أن أجمع فيه مادة مفيدة - إن شاء الله- من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن كلام كبار أهل العلم وطلبته الأفذاذ؛ ليكون في ذلك نصح لإخواني المسلمين من أهل السنة والجماعة، ودعوة لهم للتحاب والتواد، وأن يكونوا صفا

واحدا تجاه أعداء السنة والإسلام بدل هذا الاختلاف الذي يضر أكثر مما ينفع.

وحبذا لو أنك يا أخي القارئ الكريم، تكرر قراءة نقول هذا الكتاب، وتتأملها جيدا؛ لشدة أهميتها، وشدة الحاجة إليها؛ ولما تشتمل عليه من دقائق نفيسة، ولطائف عزيزة، وإزالة إشكالات خفية، قد لا ينتبه لها من يمر عليها مرورا سريعا.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وخاتمة وعشرة فصول هي:

الفصل الأول: التنبيه على نصوص من القرآن والسنة الصحيحة لها صلة بموضوع البحث.

الفصل الثاني: مسائل تتعلق بالسلفية.

الفصل الثالث: موقف العلماء السلفيين من منهج الغلو في التجريح.

الفصل الرابع: منهج الموازنات.

الفصل الخامس: الترحم على أهل البدع، والاستشهاد بكلامهم، والتعاون معهم.

الفصل السادس: هجر المخالف وضوابطه.

الفصل السابع: الحكم على الأشخاص.

الفصل الثامن: امتحان الناس وتصنيفهم.

الفصل التاسع: الاختلاف السائغ وغير السائغ.

الفصل العاشر: الرد على المخالف.

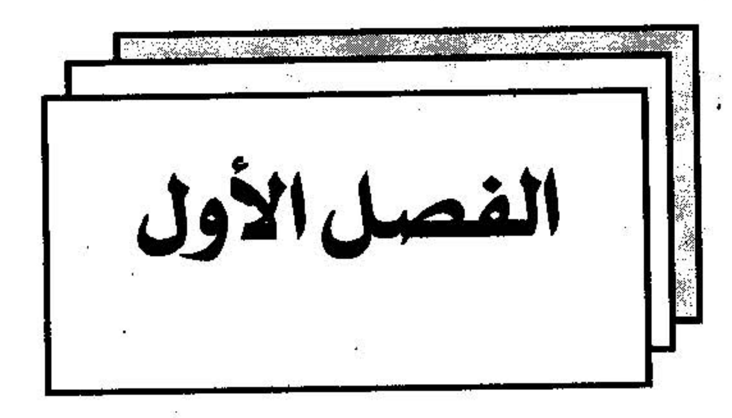
لقد بذلت جهدي في هذا البحث؛ لموافقة لب الصواب، ونصح الأمة والسنة والكتاب. فما كان فيه من صواب فمن الله وحده لا شريك له، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه برآء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر الشيخين الفاضلين والأخوين الكريمين أكرم زيادة وباسم جوابرة على ما تفضلا به من قراءة الكتاب والتقديم له، شكر الله سعيهما وتقبل جهودهما وجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، موافقاً لما يحبه ويرضاه وأن ينفع به كاتبه وقارئه إنه نعم المجيب المنان واسع الفضل والإحسان!!.

كتبه

غالب الساقي



التنبيه على نصوص من القرآن والسنة

الصحيحة لها صلة بموضوع البحث

الفصل الأول

التنبيه على نصوص من القرآن والسنة الصحيحة لها صلة بموضوع البحث

إن أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، فالواجب على كل مسلم أن يحذر أشد الحذر من أذية المسلمين وغيبتهم والنميمة والتجسس عليهم وتصيد أخطائهم والتشهير وسوء الظن بهم، إن الله تعالى يقول في كتابه العزيز:

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿١١﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحجرات].

وقال سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ بِغَيْرِ مَا

ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴿٥٨﴾ ﴾ [الأحزاب].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «ذكرك أخاك بما يكره» قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته» رواه مسلم.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الربا اثنان وسبعون بابا، أدناها مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه» رواه الطبراني في الأوسط وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ «لَمَّا عُرِجَ بِى مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ يَخْمِشُونَ وُجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ فَقُلْتُ مَنْ هَؤُلاَءِ يَا جِبْرِيلُ قَالَ هَؤُلاَءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ وَيَقَعُونَ فِى أَعْرَاضِهِمْ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ». متفق عليه. ولمسلم مثله وقال (نمام) بدل (قتات). ومعنى قتات نمام.

وعن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّكَ إِنِ اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ أَوْ كِدْتَ أَنْ تُفْسِدَهُمْ» رواه أبو

داود وصححه الألباني.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة ومن كشف عورة أخيه المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه بها في بيته» رواه ابن ماجة وصححه الألباني.

وعَنْ أَبِى بَرْزَةَ الأَسْلَمِىِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَهُ لاَ تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلاَ تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ يَتَّبِعِ الله عَوْرَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعِ الله عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِى بَيْتِهِ» أخرجه أبو داود وقال الألباني: حسن صحيح.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» متفق عليه.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» رواه البخاري ومسلم.

وعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ» رواه البخاري.

وكثير مما يقوم به غلاة التجريح – هدانا وإياهم الله لما يحبه ويرضاه وأبعدنا عما يسخطه ويغضبه! – من التحذير والتشهير والتنفير؛ والسب والشتم هو داخل في دائرة هذه المحرمات والقبائح، كما ستعرفه

من خلال هذا الكتاب وإن ظنوا خلاف ذلك، ولا ينفعهم دعواهم أنه من النصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذب عن الإسلام الذي تدعو الحاجة إليه.

لأن الغيبة إنما تباح للمصلحة الراجحة لا بما فيه مفسدة مساوية أو راجحة، ولأنهم أضروا الإسلام بهذا المسلك، بدل أن ينفعوه، ثم إن الذب عن الإسلام يمكن أن يكون بغير هذا الأسلوب، الذي سار عليه أولئك الغلاة - هداهم الله!- بدليل أن مشايخنا الكبار قاموا بواجب النصيحة، والرد على المخالف والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - نحسبهم ولا نزكيهم على الله- دون أن يسلكوا مسلكهم ويبالغوا مبالغتهم.

وقد حقق الله على أيديهم (المشايخ الكبار) من الخير ما هو معلوم دون أن تقع كل هذه الشرور في وسط أهل السنة والجماعة، التي نتجت عن منهج الغلو في التجريح - عافانا الله منه! -.

والواجب على كل مسلم أن يحذر من الأسباب المؤدية إلى البغضاء والعداوة والتنافر والتدابر والتهاجر والتحاسد بين المسلمين؛ فهي أمور فيها ضرر كبير على الإسلام وتفرح أعداءه وتؤلم أولياءه، فعَنْ أَبِي خِرَاشٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فَهُوَ كَسَفْكِ دَمِهِ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن

الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تناجشوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا» متفق عليه

وعن ضمرة بن ثعلبة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الناس بخير ما لم يتحاسدوا» رواه الطبراني وحسنه الألباني.

عن الزبير بن العوام أن النبي ﷺ قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين» رواه الترمذي وحسنه الألباني.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «قيل يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ قال: كل مخموم القلب، صدوق اللسان. قالوا: صدوق اللسان نعرفه، فما مخموم القلب؟ قال: هو التقي النقي لا إ فيه ولا بغي ولا غل ولا حسد» رواه ابن ماجة وصححه الألباني.

وعَنْ أَبِى الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلاَةِ وَالصَّدَقَةِ؟. قَالُوا: بَلَى يا رسول الله. قَالَ: إِصْلاَحُ ذَاتِ الْبَيْنِ. وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ الْحَالِقَةُ» رواه أبو داود وغيره وصححه الألباني.

وعلى المسلم أن يحرص على ما يوصل إلى المحبة والتعاون والتآخي فيما بين المسلمين، وهذا الذي فيه مصلحة الإسلام ونصرته، وفيه حسرة أعداء الإسلام وألمهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا. أَوَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ أَفْشُوا السَّلاَمَ بَيْنَكُمْ». رواه مسلم.

وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» متفق عليه.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ الله عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ الله عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ الله فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَالله فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ الله لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الله يَتْلُونَ كِتَابَ الله وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلاَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلاَئِكَةُ وَذَكَرَهُمُ الله فِيمَنْ عِنْدَهُ وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» رواه مسلم.

وفي سلوك هذا النهج السديد، والطريق الرشيد مجاهدة النفس، وكظم الغيظ وحفظ اللسان، وتحسين الأخلاق وتجميل الآداب، فما أحوجنا أن نربي أنفسنا وأجيالنا القادمة على هذه المحامد والأوصاف الفاضلة، في زمن ندر ذلك في الناس وأصيبوا بسبب ذلك بشر عظيم!!.

عن سهل بن معاذ عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا - وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَهُ - دَعَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ اللهُ مِنَ الْحُورِ مَا شَاءَ» رواه أبو داود وغيره وحسنه الألباني.

وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ» أخرجه البخاري[1].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من حسن الخلق، وإن الله يبغض الفاحش البذيء» رواه الترمذي وصححه الألباني.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ الْـمُؤْمِنَ لَيُدْرِكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

وعلى الداعي إلى الله أن يجعل النصوص القرآنية والنبوية، التي تحث على الرفق في الدعوة إلى الله، ومعالجة الأمور بالحكمة والروية نصب عينيه، ولا يهمل أخذ نفسه بها، وحملها عليه؛ ليكون هو الأصل في دعوته لا العكس.

---

(١) [ما بين لحييه]: لسانه. [ما بين رجليه]: فرجه.

قال تعالى لموسى وهارون - عليهما السلام- حين أرسلهما إلى فرعون: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه].

وقال سبحانه لنبيه محمد ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران].

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [البقرة].

قال الإمام السعدي رحمه الله في تفسيره قوله سبحانه: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴿٨٣﴾﴾: «ومن القول الحسن أمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وتعليمهم العلم، وبذل السلام، والبشاشة وغير ذلك من كل كلام طيب.

ولما كان الإنسان لا يسع الناس بماله، أُمر بأمر يقدر به على الإحسان إلى كل مخلوق، وهو الإحسان بالقول، فيكون في ضمن ذلك النهي عن الكلام القبيح للناس حتى للكفار، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴿٤٦﴾﴾ [العنكبوت].

ومن أدب الإنسان الذي أدّب الله به عباده، أن يكون الإنسان

نزيها في أقواله وأفعاله، غير فاحش ولا بذيء، ولا شاتم، ولا مخاصم، بل يكون حسن الخلق، وواسع الحلم، مجاملا لكل أحد، صبورا على ما يناله من أذى الخلق، امتثالا لأمر الله، ورجاء لثوابه» انتهى[1].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الله يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» رواه البخاري ومسلم.

وعنها أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ الله رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لاَ يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ وَمَا لاَ يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ» رواه مسلم.

وعنها – أيضا – عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرِّفْقَ لاَ يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ زَانَهُ وَلاَ يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ شَانَهُ» رواه مسلم.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بمن يحرم على النار، أو بمن تحرم عليه النار، على كل قريب هين سهل» رواه الترمذي وصححه الألباني.

وينبغي للمسلم أن يشتغل بما ينفعه عما لا ينفعه، ومما ينفع المسلم أن يشتغل بعيب نفسه؛ لأن الإنسان إذا اشتغل بعيبه حاسب نفسه، وقومها قبل أن يلقى الله غاضبا عليه بسبب سيئاته.

ومما لا ينفع المسلم بل يضره أشد الضرر أن يشتغل بعيوب

(١) تيسير الكريم الرحمن ١/ ٧٣.

الناس عن عيبه. هذا المسلك مع كونه يشغل الإنسان عن النظر في عيب نفسه يؤدي إلى قبائح عديدة كالغيبة والنميمة والإعجاب بالنفس وبث العداوة والبغضاء بين المسلمين، وفي الواقع المشاهد أن المشتغل بعيوب الناس هو أكثر الناس عيباً ولكنه يبصر أخفى العيوب في إخوانه، ولا يبصر عيوبه الجلية العظيمة.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا الأمر بقوله: «يبصر أحدكم القذاة في عين أخيه وينسى الجذع في عينه» رواه ابن حبان في صحيحه، فكن أيها المسلم العاقل من هذا المسلك على حذر وانتباه.

ولِمَ يشتغل الإنسان بعيوب الناس عن عيبه، وهو إنما يُحاسَب على عيوب نفسه لا عن عيوب غيره؟!! قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [الأنعام].

ويجدر بالمسلم أن يشغل نفسه بطلب العلم النافع، والعمل الصالح، الذي فيه نجاته وسعادته في الدنيا والآخرة. فإن اشتغال المسلم بالوقيعة في الناس قبل أن يتعلم ما يجب عليه تعلمه من أمور دينه لهو من علامات خيبة الإنسان وشقائه.

إن الله تعالى يقول: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ

أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾﴾ [الزمر].

وقال تبارك وتعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة].

وأنفع العلوم هو تعلم الكتاب العزيز والسنة المشرفة وآثار السلف الصالح - رضوان الله عليهم -، قال سبحانه: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة].

ثم تعلم كتب علماء السنة الأفذاذ مصابيح الدجى وأئمة الهدى كابن تيمية وابن قيم الجوزية؛ ومن المعاصرين الألباني وابن باز وابن عثيمين - رحمهم الله جميعا - من بدأ بها في طلبه للعلم يبعد أن يزيغ عن الحق بعد ذلك بمشيئة الله وفضله.

أخي المسلم إن وقعت في حيرة؛ بسبب اختلاف أقوال المنتسبين للعلم في هذا المنهج. هذا يقول: إن ما تقوم به هذه الطائفة من التحذير غير المنضبط بضوابطه الشرعية هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذب عن الدين، وآخر يقول: هو من الغيبة والنميمة والتجسس والسب المحرم، فخذ بما يُبعدك عن الشبهة واحتط لدينك ودع ما يَريبك إلى ما لا يَريبك.

لا سيما والمنكرون لهذا الغلو قولا وفعلا هم كبار أهل العلم، ولم

يَعُد ما في هذا المنهج من مفسدة عظيمة خافيا على ذي حس وعقل، ثم إن الفطرة تأبى ذلك المنهج فهي شاهدة على بطلانه، والذين يسلكونه يفسدون أكثر مما يصلحون.

ألا تراهم كيف عمدوا إلى كل من ينفع الأمة نفعا عظيما فحذروا منه وعملوا على إسقاطه إلا ما ندر، ثم لا يزال نفس أصحاب هذا المنهج ينقسم بعضهم على بعض، ويطعن بعضهم ببعض؛ فهو منهج فرقة واختلاف، لا يمكن أن تصلح به حال الأمة، ولا يتم به نصر الدين، وهو يربي أفراده على قسوة القلب، والجرأة على الأعراض وعدم المبالاة بالمفاسد.

عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِى الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِى الْحَرَامِ كَالرَّاعِى يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلاَ وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ أَلاَ وَإِنَّ فِى الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلاَ وَهِىَ الْقَلْبُ» متفق عليه.

وعن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: حفظت من رسول الله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» رواه الترمذي وغيره

وصححه الألباني[1].

- وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» رواه مسلم[2].

على من يسلك هذا المسلك وخيم العواقب أن يتوب إلى الله تعالى قبل أن يلقى الله تعالى فيأخذ أولئك الذين أكل لحومهم، واستباحها بأدنى الشبهات من حسناته، ويلقوا عليه من سيئاتهم ثم يقذف في النار فيندم يوم لا ينفع الندم.

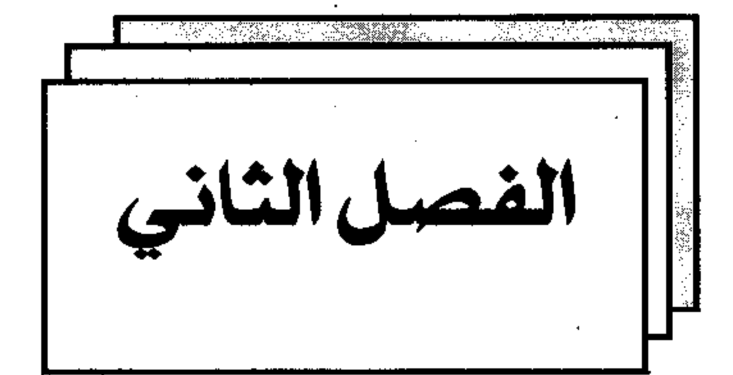
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ. قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لاَ دِرْهَمَ لَهُ وَلاَ مَتَاعَ. فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ» رواه مسلم.

اللهم احفظ ألسنتنا عن كل ما لا يرضيك، واكفنا شرور أنفسنا يا تواب يا حفيظ !!

---

(1) قوله: [يريبك] هو بفتح الياء وضمها. ومعناه: اترك ما تشك في حله، واعدل إلى ما لا تشك فيه. قاله النووي في رياض الصالحين باب الصدق ص ٧٠.

(2) [حاك] بالحاء المهملة والكاف أي: تردد فيه.



مسائل تتعلق بالسلفية

الفصل الثاني

مسائل تتعلق بالسلفية

التفريق بين السلفية الحقة والسلفية المدعاة

السلفية الحقة هي الفرقة الناجية، وهي أن يسير المسلم على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة في العقائد والأقوال والأفعال، فكل من اتصف بهذا الوصف فهو سلفي من الفرقة الناجية ولا يضره أن يزعم من يزعم بأنه ليس سلفياً ما دام أنه متصف باتباع السلف قولاً وفعلاً، ولا ينفع الإنسان أن يسمي نفسه سلفيا، أو يسميه غيره سلفياً وهو مجانب لطريق السلف الصالح؛ لأن الأسماء لا تغير الحقائق. فالواجب على كل مسلم أن يتبع الكتاب والسنة الصحيحة بفهم السلف الصالح.

والسلف الصالح هم الصحابة والتابعون وأتباع التابعين، الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» متفق عليه.

فما كان عليه أولئك الأبرار من العلم والعمل هو الحق، وما خالفه فهو ضلال وباطل، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا

نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء].

وإليك من كلام أئمة السلفية في هذا العصر ما يوضح معنى السلفية الحقة ويميز بينها وبين السلفية المدعاة.

جاء في «نداء إلى المربين والمربيات» (ص٣٤) للشيخ محمد جميل زينو:

«... كل من سار على منهج الكتاب والسنة والصحابة كان سلفياً - نسبة للسلف الصالح وهم الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون رضوان الله عليهم أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة.... وقد سئل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز عن الفرقة الناجية فقال: هم السلفيون: وكل من سار على منهج السلف الصالح من أي جماعة كانت» انتهى.

وجاء في «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٧/ ١٢٤):

«**س**: تعلم يا سماحة الشيخ ما حل في الساحة من فتن فأصبح هناك جماعات مثل جماعة التبليغ وجماعة الإخوان والسلفية وغيرهم من الجماعات وكل جماعة تقول: إنها هي التي على صواب في اتباع السنة، من هم الذين على صواب من هذه الجماعات ومن نتبع منهم؟ ونرجو منك أن تسميهم بأسمائهم؟

ج: الجماعة التي يجب اتباعها والسير على منهاجها هم أهل الصراط المستقيم، هم أتباع النبي وهم أتباع الكتاب والسنة الذين يدعون إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قولاً وعملاً، أما الجماعات الأخرى فلا تتبع منها أحداً إلا فيما وافقت فيه الحق. سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين أو جماعة التبليغ أو أنصار السنة أو من يقولون: إنهم السلفيون أو الجماعة الإسلامية أو من تسمي نفسها بجماعة أهل الحديث وأي فرقة تسمي نفسها بأي شيء فإنهم يطاعون ويتبعون في الحق والحق ما قام عليه الدليل وما خالف الدليل يرد عليهم ويقال لهم: قد أخطأتم في هذا، فالواجب موافقتهم فيما يوافق الآية الكريمة أو الحديث الشريف أو إجماع سلف الأمة.

أما ما خالفوا فيه الحق فإنه يرد عليهم فيه فيقول لهم أهل العلم: قولكم كذا وفعلكم كذا خلاف الحق - هذا يقوله لهم أهل العلم فهم الذين يبصرون الجماعات الإسلامية. فأهل العلم العالمون بالكتاب والسنة الذين تفقهوا في الدين من طريق الكتاب والسنة، هم الذين يعرفون تفاصيل هذه الجماعات وهذه الجماعات عندها حق وباطل فهي ليست معصومة وكل واحد غير معصوم ولكن الحق ما قام عليه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو إجماع سلف الأمة سواء من هذه الجماعات أو من الحنابلة أو الشافعية أو المالكية أو الظاهرية أو الحنفية أو غيرهم -- فما قام عليه الدليل فهو الحق وما خالف الدليل من كتاب

الله أو سنة رسول الله ﷺ أو الإجماع القطعي يكون خطأ - وأما الذين يدعون إلى غير كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، فهؤلاء لا يتبعون ولا يقلدون، إنما يطاع ويتبع من دعا إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأصاب الحق فإذا أخطأ فإنه يقال له: أحسنت إذا أحسن وأخطأت إذا أخطأ ويتبع في الصواب، ويدعى له بالتوفيق، وإذا أخطأ يقال له: أخطأت في كذا وخالفت الدليل الفلاني والواجب عليك التوبة إلى الله والرجوع إلى الحق - هذا يقوله أهل العلم وأهل البصيرة - أما العامي فليس من أهل العلم وإنما العلماء هم العلماء بالكتاب والسنة المعروفون الذين يتبعون الكتاب والسنة فعلى العامي أن يسأل هؤلاء الذين عرفوا الكتاب والسنة عما أشكل عليه مثل أن يسألهم ما تقولون في دعوة فلان الذي يقول كذا ويقول كذا حتى يتبصر ويعرف الحق كما قال الله سبحانه: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل].

وهم أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أما أهل البدعة فليسوا من أهل الذكر، والدعاة إلى البدعة ليسوا من أهل الذكر أيضا. والله ولي التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه» انتهى.

وجاء في «لقاءات الباب المفتوح» - (١٥/٥٧) للشيخ ابن عثيمين رحمه الله: معنى (السلفية) وحكم الانتساب إليها:

السؤال: فضيلة الشيخ جزاكم الله خيراً: نريد أن نعرف ما هي

السلفية كمنهج، وهل لنا أن ننتسب إليها؟ وهل لنا أن ننكر على من لا ينتسب إليها، أو ينكر على كلمة سلفي أو غير ذلك؟

الجواب: السلفية: هي اتباع منهج النبي ﷺ وأصحابه؛ لأنهم هم الذين سلفونا وتقدموا علينا، فاتباعهم هو السلفية. وأما اتخاذ السلفية كمنهج خاص ينفرد به الإنسان ويضلل من خالفه من المسلمين ولو كانوا على حق، واتخاذ السلفية كمنهج حزبي فلا شك أن هذا خلاف السلفية، فالسلف كلهم يدعون إلى الاتفاق والالتئام حول سنة الرسول ﷺ ولا يضللون من خالفهم عن تأويل، اللهم إلا في العقائد، فإنهم يرون أن من خالفهم فيها فهو ضال، أما في المسائل العملية فإنهم يخففون فيها كثيراً. لكن بعض من انتهج السلفية في عصرنا هذا صار يضلل كل من خالفه ولو كان الحق معه، واتخذها بعضهم منهجاً حزبياً كمنهج الأحزاب الأخرى التي تنتسب إلى دين الإسلام، وهذا هو الذي يُنكر ولا يمكن إقراره، ويقال: انظروا إلى مذهب السلف الصالح ماذا كانوا يفعلون! انظروا طريقتهم وفي سعة صدورهم في الخلاف الذي يسوغ فيه الاجتهاد، حتى إنهم كانوا يختلفون في مسائل كبيرة، وفي مسائل عقدية، وعملية، فتجد بعضهم مثلاً يُنكر أن الرسول ﷺ رأى ربه، وبعضهم يقول: بلى، وترى بعضهم يقول: إن التي توزن يوم القيامة هي الأعمال، وبعضهم يرى أن صحائف الأعمال هي التي توزن، وتراهم أيضاً في مسائل الفقه يختلفون كثيراً، في النكاح،

والفرائض، والبيوع، وغيرها، ومع ذلك لا يضلل بعضهم بعضاً. فالسلفية بمعنى أن تكون حزباً خاصاً له مميزاته ويضلل أفراده من سواهم فهؤلاء ليسوا من السلفية في شيء. وأما السلفية اتباع منهج السلف عقيدة وقولاً وعملاً وائتلافاً واختلافاً واتفاقاً وتراحماً وتواداً، كما قال النبي ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر» فهذه هي السلفية الحقة» انتهى.

وجاء في «لقاءات الباب المفتوح» - أيضا- (٢٠/ ٢١٨):

مسمى السلفية في الميزان:

السؤال: درج على وصف فئة معينة من المسلمين بالسلفيين وأن هذا الاسم لا يمتد إلى غيره من المسلمين السؤال هنا: إذا كان الإسلام والسلفية شيء واحد وأنه لا فرق بين مسمى سلفي ومسلم، وعليه كما أن في الإسلام هناك مسلم ملتزم ومسلم عاص ومسلم مبتدع، فهل ممكن أن نقول: هناك سلفي ملتزم وعاص ومبتدع، حتى إننا ممكن أن نصف مغنياً فاسقاً بأنه مسلم، ولكن هل نستطيع أن نسمي هذا المغني الفاسق بأنه سلفي؟

الجواب: أولاً: يجب أن نعلم أن السلفي ليس محصوراً على فئة

معينة، كل من تمسك بمذهب السلف فهو سلفي، هذا السلفي سواءً تقدم زمنه أو تأخر. وأما أن نجعله في فئة معينة نقول: هؤلاء سلفيون وهؤلاء عقلانيون فهذا غلط، ولكن ليعلم أن من العلماء من يغلب جانب العقل ومنهم من يغلب جانب الشرع، ولهذا تجد في كتب الخلاف الفقهية إذا أرادوا أن يتكلموا عن أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله يصفونهم بأنهم أصحاب الرأي؛ لأن عندهم أصحاب الدليل وأصحاب الرأي. فخذ هذه القاعدة: السلفي من تمسك بمذهب السلف ولا يختص بطائفة معينة، ولا يجوز أن نصنف الناس ونقول: هؤلاء سلفيون وهؤلاء عقلانيون، أو ما أشبه ذلك. أقول: السلفي من أخذ بمذهب السلف عقيدة وقولاً وعملاً في أي مكان، ولا يصح أن نقسم المسلمين ونقول: هذا عقلاني، وهذا سلفي وما أشبه ذلك، بل يجب على الجميع أن يكونوا سلفيين، لا على أنها مسألة حزبية لا، على أنها هي الحق، قال الله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة]» انتهى كلام ابن عثيمين رحمه الله.

وجاء في «شرح الأربعين النووية» - (٨/ ٢٩) للشيخ ابن عثيمين:

«إذا كثرت الأحزاب في الأمة فلا تنتم إلى حزب، فقد ظهرت طوائف من قديم الزمان مثل الخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة، ثم

ظهرت أخيراً إخوانيون وسلفيون وتبليغيون وما أشبه ذلك، فكل هذه الفرق اجعلها على اليسار وعليك بالأمام وهو ما أرشد إليه النبي ﷺ في قوله: «عَلَيكُم بِسُنَّتي وَسُنَّة الخُلَفَاء الرَاشِدين».

ولا شك أن الواجب على جميع المسلمين أن يكون مذهبهم مذهب السلف لا الانتهاء إلى حزب معين يسمى السلفيين، والواجب أن تكون الأمة الاسلامية مذهبها مذهب السلف الصالح لا التحزب إلى ما يسمى (السلفيون) فهناك طريق السلف وهناك حزب يسمى (السلفيون) والمطلوب اتباع السلف، إلا أن الإخوة السلفيين هم أقرب الفرق إلى الصواب ولكن مشكلتهم كغيرهم أن بعض هذه الفرق يضلل بعضاً ويبدعه ويفسقه، ونحن لا ننكر هذا إذا كانوا مستحقين، لكننا ننكر معالجة هذه البدع بهذه الطريقة، والواجب أن يجتمع رؤساء هذه الفرق، ويقولون: بيننا كتاب الله عزّ وجل وسنة رسوله فلنتحاكم إليهما لا إلى الأهواء والآراء، ولا إلى فلان أو فلان، فكلٌّ يخطئ ويصيب مهما بلغ من العلم والعبادة ولكن العصمة في دين الإسلام. فهذا الحديث أرشد فيه النبي ﷺ إلى سلوك طريق مستقيم يسلم فيه الإنسان، ولا ينتمي إلى أي فرقة إلا إلى طريق السلف الصالح سنة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين المهديين» انتهى.

جاء في «شرح سنن أبي داود» للعلامة عبدالمحسن العباد - (١/ ٢):

«حكم من قال: إنه كافر بالسلفية:

السؤال: ما رأي فضيلتكم فيمن يقول: إنه كافر بالسلفية؟ الجواب: هذا جهل وتطاول على الحق، وإذا كان يقصد أنّ استعمال هذه الكلمة لا ينبغي، وأنّه لا ينبغي للإنسان أن يقول: أنا سلفي، فالأمر في ذلك أسهل، وإن كان يقصد بذلك أنه كافر بمنهج السلف وبطريقتهم، وبالحق الذي كانوا عليه، فهذا كفر بالكتاب والسنة، وبما كان عليه سلف هذه الأمة». انتهى.

هل السلفية هي مجرد عقيدة غير مقترنة بالعمل؟

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (٢٣٠):

«وقوله ﷺ: «فمن يعِشْ منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاء الرَّاشدين المهديِّين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ». هذا إخبارٌ منه ﷺ بما وقع في أُمَّته بعدَه من كثرة الاختلاف في أصول الدِّين وفروعه، وفي الأعمال والأقوال والاعتقادات، وهذا موافقٌ لما روي عنه من افتراقِ أُمَّته على بضعٍ وسبعين فرقة، وأنَّها كلَّها في النَّار إلاَّ فرقة واحدة، وهي ما كان عليه وأصحابُه، ولذلك في هذا الحديث أمر عندَ الافتراق والاختلاف بالتمسُّك بسنَّته وسنَّةِ الخلفاء الرَّاشدين من بعده، والسُّنة: هي الطريق المسلوك، فيشمل ذلك التمسُّك بما كان عليه هو وخلفاؤه الرَّاشدونَ مِنَ الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السُّنةُ الكاملةُ، ولهذا كان السلف قديماً لا يُطلقون اسم السُّنَّةِ إلا على ما يشمل ذلك كلَّه، ورُوي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفُضيل بن عياض.

وكثيرٌ من العُلماء المتأخرين يخصُّ اسم السُّنة بما يتعلق بالاعتقاد؛ لأنَّها أصلُ الدِّين، والمخالفُ فيها على خطرٍ عظيم» انتهى.

متى يكون الرجل أو الطائفة مفارقا لأهل السنة؟

قال الشيخ خالد الزهراني في كتابه «دعوة أهل البدع» الذي قدم له معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وفضيلة الشيخ صالح الدرويش: «**متى يكون الرجل - أو الطائفة- مفارقًا لأهل السنة؟**».

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء: ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، فإن عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرهما قالوا: أصول اثنتين وسبعين فرقة هي أربع: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة» (مجموع الفتاوى: ٣٥/ ٤١٤)

وقال الشاطبي: «وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات نص من الجزئيات غير قليل، وشأنها في الغالب أن لا تختص بمحل دون محل، ولا بباب دون باب. وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له؛ كالزلة والفلتة، وإن كانت زلة

العالم مما يهدم الدين، حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، وأئمة مضلون). ولكن إذا قرب موقع الزلة؛ لم يحصل بسببها تفرق في الغالب، ولا هدم للدين، بخلاف الكليات» (الاعتصام:٢/ ٧١٢-٧١٣).

وقال شيخ الإسلام: «ومما ينبغي أيضاً أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.. إلى أن قال: ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ، والله يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.. إلى أن قال: بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتل مخالفه دون موافقه؛ فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات، ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع الخوارج المارقون...» (مجموع الفتوى: ٣/ ٣٤٨)» انتهى من كتاب «دعوة أهل البدع، ص٨١».

كل من التزم بمنهج السلف فهو سلفي

وإن خالف في بعض الجزئيات

من الخطأ أن يحكم بخروج الشخص من السلفية؛ لكونه خالف السلف في بعض الجزئيات مع كونه ملتزما بمنهج السلف.

قال الشيخ ناصر بن عبد الكريم العقل - حفظه الله- في «مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة» (ص٢٣):

«الجماعة: في هذا الباب هم أصحاب النبي ﷺ والتابعون لهم بإحسان، المتمسكون بآثارهم إلى يوم القيامة، وهم الفرقة الناجية. وكل من التزم بمنهجهم فهو من الجماعة، وإن أخطأ في بعض الجزئيات» انتهى.

وقد سئل العلامة ابن عثيمين رحمه الله هذا السؤال:

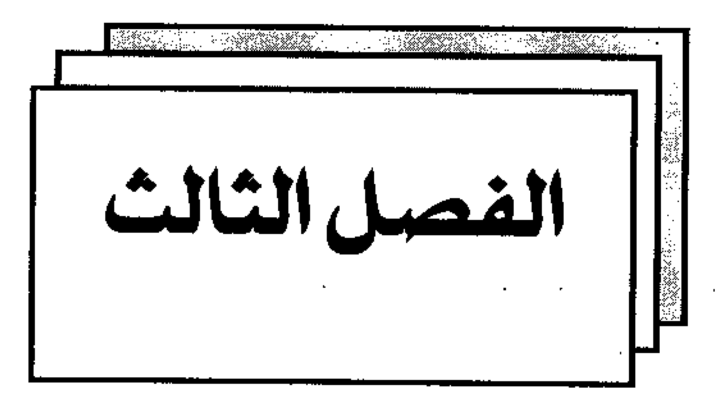
فضيلة الشيخ: ذكرتم في كلامكم عن السلفية، فالسؤال هو أن هناك رجلاً يظهر عليه اتباع السلف وعقيدته سليمة، وعنده من الحسنات الكثير، لكنه خالف السلف في منهج معاملة الحاكم، فهل يخرج من السلفية ويبدع؟

الجواب: لا شك أن منهج السلف هو الصبر على أذى الحكام، والدعاء لهم، وإقامة الجُمع والأعياد معهم، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في العقيدة الواسطية: من طريقة أهل السنة والجماعة إقامة الجُمع

والأعياد والحج والجهاد مع الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً. وكما كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يعاملون الأمراء بما يقتضيه الحال من الدعاء لهم وسؤال الهداية لهم، وعدم إفشاء معايبهم أمام الناس، فالسكوت على الخطأ غلط، ونشر الخطأ غلط، والصواب بين هذا وهذا، كما هو في جميع الأشياء، هو الوسط، والوسط خير: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾ [الفرقان].
أما مسألة كونه يخرج عن السلفية أو لا يخرج فهذا شيء آخر، إنما الكلام على أن مذهب السلف هو الصبر على الأمراء والدعاء لهم، وعدم إثارة الناس عليهم، وتسكين الأمور، بل قال الرسول ﷺ: «**اسمع وأطع، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**» (ففي هذه المسألة التي وقع السؤال عنها خرج هذا الرجل عن مذهب السلف في معاملة الحكام، لكن قد يكون على مذهب السلف من وجه آخر). وهذه المسألة من أخطر ما يكون على العامة وعلى ولاة الأمور وعلى الجميع؛ لأن الناس إذا شحنت قلوبهم ببغض ولاة الأمر فسدوا وصاروا يتمردون على أمره ويخالفونه، ويرون الحسنة منه سيئة، وينشرون السيئات ويخفون الحسنات، وإذا زيد على ذلك التقليل من شأن العلماء فسد الدين أيضاً، فتمرد الناس على الأمراء اختلال للأمن، وتمرد الناس على العلماء فساد للشريعة؛ لأن الناس إذا لم يثقوا بعلمائهم بشريعة الله فبمن إذاً يثقون بالجهال؟! أو كل واحد من الناس يركب رأسه ويفتي نفسه بنفسه وهذا لا يستقيم» انتهى من «لقاءات الباب المفتوح - (٥٧/ ٣٤)».

وقال الشيخ الإمام الألباني – رحمه الله –: «لأننا نعتبر الذي يخرج عن الإسلام عملاً في جزئية ما ذلك لا يجعلنا نخرجه من دائرة الإسلام مطلقاً، وإنما هو في هذه الجزئية خرج عن حكم الإسلام، وكذلك إذا كنا نتكلم في المنهج السلفي والدعوة السلفية، إذا ثبت أن شخصاً ما في مسألة ما خرج عن منهج السلف الصالح، نحن لا نحكم عليه بأنه خرج عن دائرة السلف، (ولكننا نقول في هذه المسألة خالف السلف كما قلنا في الأول الذي خالف الإسلام في مسألة أنه خالف الإسلام، لكننا لا نخرجه في كلا الحالتين من دائرة الإسلام أو من دائرة السلفية)»[1].

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٨٤٩) الوجه الثاني. «كذا في منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» لأبي عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري. ص٢٠.



الفصل الثالث

موقف العلماء السلفيين

من منهج الغلو في التجريح

الفصل الثالث

موقف العلماء السلفيين
من منهج الغلو في التجريح

موقف اللجنة الدائمة من منهج الغلو في التجريح

جاء في «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»، المجموعة الثانية، ٢/ ٣١٦: الفتوى رقم (١٦٨٧٣)

س: نسمع ونجد أناسا يدعون أنهم من السلفية، وشغلهم الشاغل هو الطعن في العلماء واتهامهم بالابتداع، وكأن ألسنتهم ما خلقت إلا لهذا، ويقولون: نحن سلفية. والسؤال يحفظكم الله:

ما هو مفهوم السلفية الصحيح، وما موقفها من الطوائف الإسلامية المعاصرة؟ وجزاكم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء إنه سميع الدعاء.

ج: إذا كان الحال كما ذكر، فإن الطعن في العلماء ورميهم بالابتداع واتهامهم مسلك مردود ليس من طريقة سلف هذه الأمة وخيارها، وإن جادة السلف الصالح هي الدعوة إلى الكتاب والسنة،

وإلى ما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين لهم بإحسان بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، مع جهاد النفس على العمل بما يدعو إليه العبد، والالتزام بما علم بالضرورة من دين الإسلام من الدعوة إلى الاجتماع والتعاون على الخير، وجمع كلمة المسلمين على الحق، والبعد عن الفرقة وأسبابها من التشاحن والتباغض والتحاسد، والكف عن الوقوع في أعراض المسلمين، ورميهم بالظنون الكاذبة، ونحو هذا من الأسباب الجالبة لافتراق المسلمين وجعلهم شيعاً وأحزاباً يلعن بعضهم بعضا، ويضرب بعضهم رقاب بعض، قال تعالى:

﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣) وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) ﴾ [آل عمران]، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». والآيات والأحاديث في ذم التفرق وأسبابه كثيرة؛ ولهذا فإن حماية أعراض المسلمين وصيانتها من الضروريات التي علمت من دين الإسلام، فيحرم هتكها والوقوع فيها، وتشتد الحرمة حينما يكون الوقوع في

العلماء، ومن عظم نفعه للمسلمين منهم؛ لما ورد من نصوص الوحيين الشريفين بعظيم منزلتهم، ومنها: أن الله سبحانه وتعالى ذكرهم شهداء على توحيده، فقال تعالى:

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ [آل عمران]، والوقوع في العلماء بغير حق - تبديعاً وتفسيقاً وتنقصاً وتزهيداً فيهم- كل ذلك من أعظم الظلم والإثم، وهو من أسباب الفتن، وصد المسلمين عن تلقي علمهم النافع وما يحملونه من الخير والهدى، وهذا يعود بالضرر العظيم على انتشار الشرع المطهر؛ لأنه إذا جرح حملته أثر على المحمول، وهذا فيه شبه من طريقة من يقع في الصحابة من أهل الأهواء، وصحابة رسول الله ﷺ هم شهود نبي هذه الأمة على ما بلغه من شريعة الله، فإذا جرح الشاهد جرح المشهود به. فالواجب على المسلم التزام أدب الإسلام وهديه وشرائعه، وأن يكف لسانه عن البذاء والوقوع في أعراض العلماء، والتوبة إلى الله تعالى من ذلك، والتخلص من مظالم العباد، ولكن إذا حصل خطأ من العالم فلا يقضي خطؤه على ما عنده من العلم، والواجب في معرفة الخطأ الرجوع إلى من يشار إليهم من أهل العلم في العلم والدين وصحة الاعتقاد، وأن لا يسلم المرء نفسه لكل من هب ودب، فيقوده إلى المهالك من حيث لا يشعر.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	عضو	عضو
بكر أبو زيد	عبد العزيز آل الشيخ	صالح الفوزان	عبد الله بن غديان

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

موقف الإمام العلامة عبد العزيز بن باز من منهج الغلو في التجريح

جاء في «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٧/ ٣١٥):

أسلوب النقد بين الدعاة والتعقيب عليه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله عز وجل يأمر بالعدل والإحسان وينهى عن الظلم والبغي والعدوان، وقد بعث الله نبيه محمداً ﷺ بما بعث به الرسل جميعا من الدعوة إلى التوحيد وإخلاص العبادة لله وحده. وأمره بإقامة القسط ونهاه عن ضد ذلك من عبادة غير الله، والتفرق والتشتت والاعتداء على حقوق العباد.

وقد شاع في هذا العصر أن كثيراً من المنتسبين إلى العلم والدعوة إلى الخير يقعون في أعراض كثير من إخوانهم الدعاة المشهورين، ويتكلمون في أعراض طلبة العلم والدعاة والمحاضرين. يفعلون ذلك سراً في مجالسهم. وربما سجلوه في أشرطة تنشر على الناس، وقد يفعلونه علانية في محاضرات عامة في المساجد، وهذا المسلك مخالف لما أمر الله به ورسوله من جهات عديدة منها:

أولاً: أنه تعد على حقوق الناس من المسلمين، بل من خاصة الناس من طلبة العلم والدعاة الذين بذلوا وسعهم في توعية الناس وإرشادهم وتصحيح عقائدهم ومناهجهم، واجتهدوا في تنظيم الدروس والمحاضرات وتأليف الكتب النافعة.

ثانياً: أنه تفريق لوحدة المسلمين وتمزيق لصفهم. وهم أحوج ما يكونون إلى الوحدة والبعد عن الشتات والفرقة وكثرة القيل والقال فيما بينهم، خاصة وأن الدعاة الذين نيل منهم هم من أهل السنة والجماعة المعروفين بمحاربة البدع والخرافات، والوقوف في وجه الداعية إليها، وكشف خططهم وألاعيبهم. ولا نرى مصلحة في مثل هذا العمل إلا للأعداء المتربصين من أهل الكفر والنفاق أو من أهل البدع والضلال.

ثالثاً: أن هذا العمل فيه مظاهرة ومعاونة للمغرضين من العلمانيين والمستغربين وغيرهم من الملاحدة الذين اشتهر عنهم الوقيعة في الدعاة والكذب عليهم والتحريض ضدهم فيما كتبوه وسجلوه، وليس من حق الأخوة الإسلامية أن يعين هؤلاء المتعجلون أعداءهم على إخوانهم من طلبة العلم والدعاة وغيرهم.

رابعاً: إن في ذلك إفسادا لقلوب العامة والخاصة، ونشراً وترويجاً للأكاذيب والإشاعات الباطلة، وسببا في كثرة الغيبة والنميمة وفتح أبواب الشر على مصاريعها لضعاف النفوس الذين يدأبون على بث الشبه وإثارة الفتن ويحرصون على إيذاء المؤمنين بغير ما اكتسبوا.

خامساً: أن كثيراً من الكلام الذي قيل لا حقيقة له، وإنما هو من التوهمات التي زينها الشيطان لأصحابها وأغراهم بها وقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴿١٢﴾﴾ [الحجرات] والمؤمن ينبغي أن يحمل كلام أخيه المسلم على أحسن المحامل، وقد قال بعض السلف: لا تظن بكلمة خرجت من أخيك سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً.

سادساً: وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد فإن صاحبه لا يؤاخذ به ولا يثرب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن، حرصا على الوصول إلى الحق من أقرب طريق ودفعا لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين، فإن لم يتيسر ذلك، ورأى أحد أنه لا بد من بيان المخالفة فيكون ذلك بأحسن عبارة وألطف إشارة، ودون تهجم أو تجريح أو شطط في القول قد يدعو إلى رد الحق أو الإعراض عنه. ودون تعرض للأشخاص أو اتهام للنيات أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها. وقد كان الرسول ﷺ يقول في مثل هذه الأمور ما بال أقوام قالوا كذا وكذا.

فالذي أنصح به هؤلاء الأخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة ونالوا منهم أن يتوبوا إلى الله تعالى مما كتبته أيديهم، أو تلفظت به ألسنتهم مما كان سبباً في إفساد قلوب بعض الشباب وشحنهم بالأحقاد

والضغائن، وشغلهم عن طلب العلم النافع، وعن الدعوة إلى الله بالقيل والقال والكلام عن فلان وفلان، والبحث عما يعتبرونه أخطاء للآخرين وتصيدها، وتكلف ذلك.

كما أنصحهم أن يكفروا عما فعلوا بكتابة أو غيرها مما يبرئون فيه أنفسهم من مثل هذا الفعل ويزيلون ما علق بأذهان من يستمع إليه من قولهم، وأن يقبلوا على الأعمال المثمرة التي تقرب إلى الله وتكون نافعة للعباد، وأن يحذروا من التعجل في إطلاق التكفير أو التفسيق أو التبديع لغيرهم بغير بينة ولا برهان وقد قال النبي ﷺ: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» متفق على صحته.

ومن المشروع لدعاة الحق وطلبة العلم إذا أشكل عليهم أمر من كلام أهل العلم أو غيرهم أن يرجعوا فيه إلى العلماء المعتبرين ويسألوهم عنه ليبينوا لهم جلية الأمر ويوقفوهم على حقيقته ويزيلوا ما في أنفسهم من التردد والشبهة عملا بقول الله عز وجل في سورة النساء: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾ [النساء].

والله المسؤول أن يصلح أحوال المسلمين جميعاً ويجمع قلوبهم وأعمالهم على التقوى، وأن يوفق جميع علماء المسلمين، وجميع دعاة الحق لكل ما يرضيه وينفع عباده، ويجمع كلمتهم على الهدى ويعيذهم من

أسباب الفرقة والاختلاف، وينصر بهم الحق ويخذل بهم الباطل إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

وجاء في «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٧/ ٣١٩):

س: صدر عن سماحتكم بيان قبل أسابيع حول أسلوب النقد بين الدعاة فتأوله بعض الناس بتأويلات مختلفة، فما قول سماحتكم في ذلك؟

ج: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن اهتدى بهداه أما بعد:

فهذا البيان الذي أشار إليه السائل أردنا فيه نصيحة إخواني العلماء والدعاة بأن يكون نقدهم لإخوانهم فيما يصدر من مقالات أو ندوات أو محاضرات أن يكون نقدا بناء بعيدا عن التجريح وتسمية الأشخاص؛ لأن هذا قد يسبب شحناء وعداوة بين الجميع.

وكان من عادة النبي ﷺ وطريقته إذا بلغه عن بعض أصحابه شيء لا يوافق الشرع نبه على ذلك بقوله ﷺ: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا» ثم يبين الأمر الشرعي عليه الصلاة والسلام.

ومن ذلك أنه بلغه أن بعض الناس قال: أما أنا فأصلي ولا أنام، وقال الآخر: أما أنا فأصوم ولا أفطر، وقال آخر: أما أنا فلا أتزوج

النساء، فخطب الناس ﷺ وحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني».

فمقصودي هو ما قاله النبي ﷺ أي أن التنبيه يكون بمثل هذا الكلام، بعض الناس قال كذا، وبعض الناس يقول كذا، والمشروع كذا، والواجب كذا فيكون الانتقاد من غير تجريح لأحد معين، ولكن من باب بيان الأمر الشرعي، حتى تبقى المودة والمحبة بين الإخوان وبين الدعاة وبين العلماء.

ولست أقصد بذلك أناساً معينين وإنما قصدت العموم جميع الدعاة والعلماء في الداخل والخارج.

فنصيحتي للجميع أن يكون التخاطب فيما يتعلق بالنصيحة والنقد من طريق الإبهام لا من طريق التعيين إذ المقصود التنبيه على الخطأ والغلط وما ينبغي من بيان الصواب والحق من دون حاجة إلى تجريح فلان وفلان. وفق الله الجميع.

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية

والإفتاء والدعوة والإرشاد»

موقف العلامة الإمام ابن عثيمين

من منهج الغلو في التجريح

جاء في «كتاب العلم» للشيخ ابن عثيمين - (١٣٧):

ما قولكم فيمن يتخذ من أخطاء العلماء طريقاً للقدح فيهم ورميهم بالبهتان؟ وما النصيحة التي توجهها لطلبة العلم في ذلك؟

فأجاب فضيلته بقوله: العلماء - بلا شك - يخطئون ويصيبون وليس أحد منهم معصوماً، ولا ينبغي لنا بل ولا يجوز أن نتخذ خطأهم سلماً للقدح فيهم، فإن هذه طبيعة البشر كلهم أن يخطئوا إذا لم يوفقوا للصواب، ولكن علينا إذا سمعنا عن عالم أو عن داعية من الدعاة أو عن إمام من أئمة المساجد إذا سمعنا خطأ أن نتصل به، حتى يتبين لنا، لأنه قد يحصل في ذلك خطأ في النقل عنه، أو خطأ في الفهم لما يقول، أو سوء قصد في تشويه سمعة الذي نقل عنه هذا الشيء، وعلى كل حال فمن سمع منكم عن عالم أو عن داعية أو عن إمام مسجد أو أي إنسان له ولاية، من سمع منه ما لا ينبغي أن يكون، فعليه أن يتصل به وأن يسأله: هل وقع ذلك منه أم لم يقع، ثم إذا كان قد وقع فليبين له ما يرى أنه خطأ، فإما أن يكون قد أخطأ فيرجع عن خطئه، وإما أن يكون هو المصيب، فيبين وجه قوله حتى تزول الفوضى التي قد نراها أحياناً ولا سيما بين الشباب. وإن الواجب على الشباب وعلى غيرهم إذا سمعوا

مثل ذلك أن يكفوا ألسنتهم وأن يسعوا بالنصح، والاتصال بمن نُقل عنه ما نُقل حتى يتبين الأمر، أما الكلام في المجالس ولا سيما في مجالس العامة أن يقال ما تقول في فلان؟ ما تقول في فلان الآخر الذي يتكلم ضد الآخرين؟ فهذا أمر لا ينبغي بثه إطلاقاً؛ لأنه يثير الفتنة والفوضى فيجب حفظ اللسان، قال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ: «ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟ قلت: بلى يا رسول الله، فأخذ بلسان نفسه، وقال: كف عليك هذا. قلت: يا رسول الله إنا لمؤاخذون بما نتكلم به. قال: ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم».

وأنصح طلبة العلم وغيرهم أن يتقوا الله وألا يجعلوا أعراض العلماء والأمراء مطية يركبونها كيف ما شاءوا، فإنه إذا كانت الغيبة في عامة الناس من كبائر الذنوب فهي في العلماء والأمراء أشد وأشد، حمانا الله وإياكم عما يغضبه، وحمانا عما فيه العدوان على إخواننا، إنه جواد كريم» انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في كتابه «الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات» (ص٥٠):

«الضابط العاشر: اتساع صدور الشباب للخلاف بين العلماء:

إن على الشباب الدعاة والملتزمين أن تتسع صدورهم لما يحصل من اختلاف بين العلماء أو غيرهم، وأن يقابلوا هذا بالاعتذار عمن

سلك سبيلاً خطأ في اعتقادهم، وهذه نقطة مهمة جداً، لأن بعض الناس يتتبع أخطاء الآخرين، ليتخذ منها ما ليس لائقاً في حقهم، ويشوش على الناس سمعتهم، وهذا من أكبر الأخطاء، وإذا كان اغتياب العامي من الناس من كبائر الذنوب فإن اغتياب العالم أكبر وأكبر، لأن اغتياب العالم لا يقتصر ضرره على العالم، بل عليه وعلى ما يحمله من العلم الشرعي، والناس إذا زهدوا في العالم أو سقط من أعينهم تسقط كلمته أيضاً من أعينهم، وإذا كان يقول الحق ويهدي إليه، فإن غيبة هذا الرجل لهذا العالم تكون حائلاً بين الناس وبين علمه الشرعي، وهذا خطره كبير وعظيم.

أقول: إن على هؤلاء الشباب أن يحملوا ما يجري بين العلماء من الاختلاف على حسن النية، وعلى الاجتهاد، وأن يعذروهم فيما أخطؤوا فيه، ولا مانع أن يتكلموا معهم فيما يعتقدون أنه خطأ، ليبينوا لهم هل الخطأ منهم أو من الذين قالوا إنهم أخطؤوا؟! لأن الإنسان أحياناً يتصور أن قول العالم خطأ، ثم بعد المناقشة يتبين له صوابه، والإنسان بشر «كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون».

أما أن يفرح بزلة العالم وخطئه ليشيعها بين الناس فتحصل الفرقة، فإن هذا ليس من طريق السلف.

وكذلك أيضاً ما يحصل من الأخطاء في الأمراء لا يجوز لنا أن نتخذ ما يخطئون فيه سلماً للقدح فيهم في كل شيء ونتغاضى عما لهم من

حسنات، لأن الله يقول في كتابه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ (٨) ﴾ [المائدة]. يعني لا يحملكم بغض قوم على عدم العدل، فالعدل واجب، ولا يحل للإنسان أن يأخذ زلات أحد من الأمراء أو العلماء أو غيرهم فيشيعها بين الناس، ثم يسكت عن حسناتهم، فإن هذا ليس بالعدل.

وقس هذا الشيء على نفسك، لو أن أحداً سلط عليك وصار ينشر زلاتك وسيئاتك، ويخفي حسناتك وإصاباتك، لعددت ذلك جناية منه عليك، فإذا كنت ترى ذلك في نفسك، فإنه يجب عليك أن ترى ذلك في غيرك، وكما أشرتُ! آنفاً إلى أن علاج ما تظنه خطأً أن تتصل بمن رأيت أنه أخطأ، وأن تناقشه، ويتبين الموقف بعد المناقشة.

فكم من إنسان بعد المناقشة يرجع عن قوله إلى ما يكون هو الصواب، وكم من إنسان بعد المناقشة يكون قوله هو الصواب، وظننا أنه هو الخطأ، «فالمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وقد قال النبي ﷺ: «من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه» وهذا هو العدل والاستقامة» انتهى.

وجاء أيضاً في كتاب «الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات» للعلامة ابن عثيمين ص ٩٨:

سؤال: هل يجوز من بعض طلبة العلم أن يكون ديدنهم تجريح

بعضهم البعض، وتنفير الناس عنهم والتحذير منهم؟

الجواب: لا شك أن تجريح العلماء بعضهم بعضاً عمل محرم، وإذا كان الإنسان لا يجوز له أن يغتاب أخاه المؤمن وإن لم يكن عالماً، فكيف يجوز له أن يغتاب إخوانه العلماء من المؤمنين؟!

فالواجب على الإنسان المؤمن أن يكف لسانه عن الغيبة في إخوانه المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴿١٢﴾﴾ [الحجرات].

وليعلم الذي ابتلي بهذه البلوى أنه إذا جرح العالم فسيكون سبباً في رد ما يقوله هذا العالم من الحق، وليعلم أن الذي يجرح العالم لا يجرحه شخصياً، بل هو تجريح لإرث محمد ﷺ، فإن العلماء ورثة الأنبياء، فإذا جرح العلماء، وقدح فيهم لم يثق الناس بالعلم الذي عندهم، وهو مورث عن رسول الله ﷺ، وحينئذ لا يثقون بشيء من الشريعة التي يأتي بها هذا العالم الذي جرح.

ولست أقول: إن كل عالم معصوم، بل كل إنسان معرض للخطأ، وأنت إذا رأيت من عالم خطأ فيما تعتقده، فاتصل به وتفاهم معه، فإن تبين أن الحق معه وجب عليك اتباعه، وإن وجدت أن قوله خطأ وجب عليك رده وبيان خطئه، لأن الإقرار على الخطأ لا يجوز، ولكن لا تجرحه وهو رجل عالم معروف بحسن النية، وإن أمكن أن

تقول: قال بعض الناس كذا وكذا، وهذا القول ضعيف، ثم تبين وجه ضعفه وصواب القول الذي تراه كان هذا أطيب وأطيب.

ولو أردنا أن نجرح العلماء المعروفين بحسن النية لخطأ وقعوا فيه من مسائل الدين، لجرحنا علماء كباراً، ولكن الواجب هو ما ذكرت، فإذا رأيت من عالم خطأ فناقشه، إما أن يتبين أن الصواب معك فيتبعك، أو لا يتبين الأمر ويكون الخلاف من الخلاف السائغ، وحينئذ يجب عليك الكف عنه، وليقل هو ما يقول، وأنت تقول ما تقول.

والخلاف ليس في هذا العصر فقط، بل الخلاف من عهد الصحابة إلى يومنا هذا، وأما إذا تبين الخطأ ولكنه أصر انتصاراً لقوله وجب عليك أن تنفر من الخطأ، لكن لا على أساس القدح في هذا الرجل وإرادة الانتقام منه، لأنه قد يقول قولاً حقاً في غير ما جادلته فيه.

فالمهم أني أنصح إخواني بالابتعاد عن هذا البلاء وهذا المرض، وأسأل الله لي ولهم الشفاء من كل ما يعيبنا أو يضرنا في ديننا ودنيانا. انتهى.

وفي المصدر نفسه ص٩٩:

سؤال: تضخيم أخطاء العلماء ديدن كثير من الشباب، كيف يمكن أن توجه الشباب في هذا الجانب؟

الجواب: أقول: أسأل الله أن يعين العلماء على ما ينالهم من ألسنة السفهاء، لأن العلماء ينالهم أشياء كثيرة.

أولاً: أننا نسمع ما ينسب إلى بعض أهل العلم المرموقين، ثم إذا تحققنا وجدنا أن الأمر خلاف ذلك، كثيراً ما يقال: قال فلان كذا، فإذا بحثنا وجدنا الأمر على خلاف ذلك، وهذه جناية كبيرة، وإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد» أو ما هذا معناه.

فالكذب على العلماء فيما يتعلق بشرع الله ليس بكذب على واحد من الناس، لأنه يتضمن حكماً شرعياً ينسب إلى هذا العالم الموثوق به.

ولهذا كلما كانت ثقة الناس بالعالم أكثر صار الكذب عليه في هذه الأمور أكثر، وأخطر أيضاً، لأن كل واحد من العامة لو تقول له: قال فلان ما يستجيب لك، لكن لو تقول له: قال فلان ممن يثقون به لاستجابوا لك، فتجد بعض الناس له رأي أو فكر يرى أنه الحق، ويحاول أن يكون الناس عليه ولا يجد طريقاً إلى ذلك إلا أن يكذب على أحد العلماء الموثوق بهم، فيقول: هذا قول فلان، وهذه المسألة خطيرة جداً، وليست جرحاً للعالم شخصياً، بل هي تتعلق بحكم من أحكام الله عز وجل.

ثانياً: تضخيم الأخطاء كما قلت، هذا أيضاً خطأ، خطأ وعدوان، فالعالم بشر يخطئ ويصيب لا شك، ولكن إذا أخطأ العالم فالواجب

علينا أن نتصل به وأن نقول له: هل قلت كذا؟ فإذا قال: نعم، وكنا نرى أنه أخطأ قلنا له: هل لديك دليل؟ فإذا دخلنا معه في المناقشة تبين الحق، وكل عالم منصف يخشى الله عز وجل لابد أن يرجع إلى الحق، ولابد أن يعلن رجوعه أيضاً، وأما تضخيم الخطأ ثم يذكر في أبشع حالاته فهذا لا شك أنه عدوان على أخيك المسلم، وعدوان حتى على الشرع، إن استطعت أن أقول هذا، لأن الناس إذا كانوا يثقون بشخص ثم زعزعت ثقتهم به فإلى من يتجهون؟ أيبقى الناس مذبذبين ليس لهم قائد يقودهم بشريعة الله، أم يتجهون إلى جاهل يضلهم عن سبيل الله بغير قصد، أم يتجهون إلى عالم سوء يصدهم عن سبيل الله بقصد. اهـ

وفي أول «الشريط السادس» من «شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله لكتاب حلية طالب العلم»:

سئل الشيخ ابن عثيمين عن تعمد البحث عن زلات بعض المشايخ الذين يُحسبون على الطريق الصحيح في أشرطتهم وكتبهم.

فأجاب رحمه الله بقوله:

هذا لا يجوز تتبع عورات المسلمين ولا سيما العلماء محرمة فقد جاء في الحديث: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإن من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته فضحه ولو في جوف بيته» فلا يجوز أن تتبع العورات وتتبع العورات عورة يعني: هذا الذي ذهب يتتبع عورات

الناس هو الآن واقع في عورات والواجب فيمن صدر منه ما ينتقد عليه أن يدافع الإنسان عن أخيه إذا سمع من ينتقده في هذا ويقول لعله اشتبه عليه الأمر لعله تأويلا ولا سيما من عرف بالصدق والإخلاص وحب نشر العلم»[١].

(١) موقع فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

موقف الإمام المحدث المجدد الألباني

من منهج الغلو في التجريح

قد ألف الشيخ أبو عبد الله محمد حاج عيسى الجزائري - سلمت يمينه!- كتاب «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» وجمع فيه كلام الشيخ في صد هذا المنهج ومخالفته مما يجعل قارئه يعلم علم اليقين مخالفة هؤلاء الغلاة - هداهم الله- لمنهج مجدد العصر ومحدث الزمان شيخنا محمد ناصر الدين الألباني - عليه سحائب الرحمة والرضوان -.

ومما جاء في كتاب منهج العلامة الألباني ص٤٨:

«قال الشيخ - بعد أن تكلم عن معنى حديث من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما -: «لكن أريد أن ألحق به..من بدع مسلما، فإما أن يكون هذا المسلم مبتدعاً وإلا فهو المبتدع، وهذا هو الواقع الذي قلته آنفاً أن شبابنا يبدعوا (يعني يبدعون) العلماء وهم الذين وقعوا في البدعة، ولكنهم لا يعلمون ولا يريدون البدعة بل هم يحاربونها (يعني الشباب) لكن يصدق عليهم قول من قال قديماً:

أوردها سعدٌ وسعدٌ مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

لذلك نحن ننصح شبابنا أن يلتزموا العمل بالكتاب والسنة في حدود علمهم ولا يتطاولوا على غيرهم ممن لا يقرنون بهم علما وفهما

وربما وصلاحا»[1].

وفي موضع آخر أقر رحمه الله كلام أبي حازم عدنان عرعور إذ قال: « إن أحكام هذه المسائل من التمييز بين البدعة والمبتدع وما يلحق بذلك لا ترجع إلى أحداث الأسنان، بل ترجع إلى أهل العلم والتقوى الذين يحكمون في البدعة والمبتدعة، ذلك لأن معظم أحداث الأسنان لا يفرقون بين أنواع البدع وطبقات المبتدعين ... ولا يدركون المصالح والمفاسد ولا يفهمون مقاصد الشريعة »[2].

وجاء في ص٩من هذا الكتاب قول الشيخ الألباني رحمه الله: «لذلك فنحن نشكو الآن من هذه الثورة التي ثارت في السعودية بين أهل السنة أنفسهم حيث ظهر فيهم من يظن بأنه خالف أهل السنة في بعض المسائل فبَدَّعوه وأخرجوه عن أهل السنة».

---

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٦٦٦) الوجه الأول.

(٢) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٩٥) الوجه الأول.

موقف العلامة الشيخ صالح الفوزان
من منهج الغلو في التجريح

يرى العلامة صالح الفوزان - حفظه الله- أن منهج غلاة التجريح الذي شاع بين الشباب في هذا الوقت لم يأت من العلماء وإنما جاء من بعض المتعلمين والشباب المتحمسين، وأنه ليس من النصيحة، ولا من علم الجرح والتعديل، بل هو فضيحة وشر وغيبة ونميمة وسب للناس وتنقص لهم وفتنة وبحث عن المعائب، وأنه عمل مشين وانشغال بالقيل والقال.

وينصح بترك الكلام في الناس والتعلم على أيدي العلماء الموثوقين وقراءة رسالة الشيخ عبد المحسن العباد (رفقاً أهل السنة بأهل السنة) ونشرها وتوزيعها.

جاء في «المنتقى من فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان» (١/ ص٣١٨):

وما رأي فضيلتكم في ذلك التراشق المكتوب والمسموع الذي حدث بين بعض العلماء؟ وألا ترون أن جلوسهم للحوار كان أجدى؟ وأن ذلك ربما أفسد مشاريعهم الإسلامية؟

جـ: العلماء المعتبرون لم يحصل بينهم شيء مما ذُكِر في السؤال، وإنما الذي يمكن حدوثه من ذلك هو بين بعض المتعلمين والشباب

المتحمسين، ونسأل الله لهم الهداية والتوفيق، وندعوهم إلى ترك هذا العمل المشين، والتآخي فيما بينهم على البر والتقوى، والرجوع إلى أهل العلم فيما أُشكِلَ عليهم، وعليهم بدراسة منهج أهل السنة والجماعة على أيدي العلماء، حتى يتضح لهم الحق، ويستبين لهم طريقُ الصواب، وألا يتأثروا بالأفكار الوافدة التي تريد تفريق جماعتهم وفصلهم عن مشائخهم ومنهج سلفهم الصالح؛ فإن الفتنة إنما حدثت وتحدث بين شباب المسلمين بسبب الإصغاء إلى الأفكار الوافدة المشبوهة والإعراض عن المنهج الصحيح» انتهى.

وجاء في «مسائل في الإيمان» للشيخ الفوزان (٤):

ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير وضوابطها.

س: من الأمور المحزنة التي انتشرت في أوساط الشباب الإسلامي «ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير» كيف ترون هذه الظاهرة وما أسباب انتشارها؟

ج: نعم، ظهرت في هذا الزمان وبين أوساط الشباب خاصة، وبين أوساط بعض المسلمين الذين يجهلون حقيقة الإسلام، بأن تكون عندهم غيرة زائدة، أو حماسة في غير محلها، ظهرت عندهم ظاهرة التكفير والتفسيق والتبديع، وصار شغلهم الشاغل في كل أمور حياتهم هذه الصفات المذمومة من البحث والتنقيب عن المعائب وإظهارها ونشرها حتى تشتهر، وهذا علامة فتنة وعلامة شر، نسأل الله سبحانه

وتعالى أن يقي المسلمين شرها، وأن يبصر شباب المسلمين بالطريق الصحيح، وأن يرزقهم العمل على منهج السلف الصالح والسير عليه، وأن يبعد عنهم دعاة السوء.

وقال الشيخ صالح الفوزان في بعض أشرطته:

«أنا أقول اتركوا الكلام في الناس اتركوا الكلام في الناس، فلان حزبي فلان كذا اتركوا الكلام في الناس ابذلوا النصيحة وادعوا الناس إلى اجتماع الكلمة، وإلى تلقي العلم عن أهله، وإلى الدراسة الصحيحة، إما دراسة دينية وهذه أحسن، أو دراسة دنيوية تنفع نفسك وتنفع مجتمعك، أما الاشتغال بالقيل والقال، فلان مخطىء، وفلان مصيب، وفلان كذا هذا هو الذي ينشر الشر، ويفرق الكلمة، ويسبب الفتنة.إذا رأيتَ على أحدٍ خطأ.تناصحه بينك وبينه مب تجلس في مجلس، تقول فلان كذا فلان سوى كذا... تناصحه فيما بينك وبينه..هذه النصحية أما كلامك في المجلس عن فلان هذه ليست نصيحة هذه فضيحة.. هذه غيبة..هذه شر» [1].

وفي موقع معالي الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ما يلي:

«**السؤال**: أحسن الله إليكم سماحة الوالد، يقول السائل: قلتم

(١) تجده بصوت الشيخ في الشبكة العالمية (الإنترنت).

بأن الجرح والتعديل لا يوجد في هذا الزمان، وفهم بعض الناس من كلامكم أنكم لا ترون الرد على أهل البدع والمخالفين:

ج: الجرح والتعديل ما هو بالغيبة والنميمة المتفشية الآن، خصوصاً بين بعض طلبة العلم، الجرح والتعديل - يا أخي - من علم الإسناد في الحديث، وهذا من اختصاص الأئمة والمحدثين.

ولا نعلم أحداً الآن من أهل الجرح والتعديل، يعني معرفة الأسانيد وتصحيحها وتضعيفها، ما نعلم أحدا الآن، هذا المقصود» انتهى.

وفيه أيضاً:

«**السؤال**: أحسن الله إليكم، يقول السائل: كثير من الناس اليوم يتكلمون في المشائخ والدعاة والعلماء بحجة الجرح والتعديل فهل للجرح والتعديل شروط؟

فأجاب بقوله:

الجرح والتعديل في علوم الحديث ما هو بالغيبة والنميمة، الغيبة والنميمة حرام ولا هي جرح وتعديل، ولا يجوز الكلام في الناس والكلام في العلماء وطلبة العلم وأهل الخير، ولو لاحظت عليهم شيئا ما يجوز لك أن تتكلم بهم في غيبتهم، حرام هذه غيبة ونميمة، إذا لاحظت عليهم شيء تبلغهم هذا الشيء...» انتهى كلامه.

وفيه أيضاً «موقع معالي الشيخ صالح الفوزان»:

«**السؤال**: أحسن الله إليكم سماحة الوالد يقول السائل: ما هو الفرق بين الجرح والتعديل وبين التجسس؟

ج: الجرح والتعديل في علم الإسناد، لأجل توثيق الحديث عن الرسول ﷺ ونفي الكذب عنهُ، فهو لمصلحة عظيمة، أما الغيبة والتجسس فهذه ضرر محض وليس فيها مصلحة» انتهى.

وسئل الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ هذا السؤال «من هم علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر؟

الجواب: (والله ما نعرف أحداً من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر، علماء الجرح والتعديل في المقابر الآن، ولكن كلامهم موجود في الكتب كتب الجرح والتعديل.

الجرح والتعديل في علم الإسناد في رواية الحديث، ماهو الجرح والتعديل في سبِّ الناس وتنقصهم، وفلان فيه كذا وفلان فيه كذا، ومدح بعض الناس وسب بعض الناس، هذا من الغيبة ومن النميمة وليس هو الجرح والتعديل»[1].

---

(١) اسمع هذه الفتوى في «دروس شرح السنة» للشيخ الفوزان حفظه الله، شريط رقم ٣ كما في موقع الشيخ.

موقف سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ
من منهج الغلو في التجريح

يقول سماحة المفتي في برنامج مع سماحة المفتي في (قناة المجد) ناصحا غلاة التجريح:

«يا إخواني أرجو أن نتقي الله في أنفسنا وألا نبرز جنس هذه الأشياء إذا كنا نعلم بوجودها نسعى في إصلاحها أما إبرازها وإظهارها للملأ فهذا أمر غير لائـق لأنه لا يليق بالمسلمين أن تكون بينهم هذه الحزازات وهذه النزاعات يا إخواني الذي يريد الحق والإصلاح فله طرقه والذي يريد التشهير والتنقص فهذا له طرقه فطالب العلم لا يهمه ولا يشتغل بتنقص فلان وفلان إنما يشتغل بالإصلاح والدعوة إلى الخير وكلنا خطاءون وخير الخطائين التوابون وما أحد منا معصوم عن الخطأ يقول الإمام مالك رحمه الله كلنا راد ومردود عليه إلا محمداً ﷺ فنحن لا نخلو من أخطاء أما تقسيم الناس هذا سلفي وهذا غير عالم لا يصلح هذا، كل الإخوة الذين ينسبون إلى العلم نسأل الله لهم التوفيق والهداية والاستقامة ومن شعر من أخيه بخطأ فلينصحه وليتصل به ولنتعوذ بالله من التحزبات والتجمعات والتكتلات كلها لا خير فيها نتذكر قوله عز وعلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم]، ونحن

وعلماؤنا والدعاة إلى الله ينبغي أن يكون من كل منهم أن يكون هدفه الدعوة إلى الله هدفه إصلاح المجتمع هدفه الدعوة إلى جمع الكلمة والتئام الصف ووحدة الهدف هدفه أنه يغار على هذا الوطن المسلم غيرة تدعوه إلى السعي في تأليف القلوب وإزالة كل ما يشوش الفكر وحتى تجتمع الكلمة ويتوحد الصف ونقف جميعاً يدا واحدة ضد من يهدد ديننا وأمننا واستقرارنا واقتصادنا أما أن نشغل أنفسنا بعضنا ببعض وهذا يسب هذا وهذا يسب هذا وكل هذه الأمور لا تخدم هدفا ولا تحقق غاية حميدة» انتهى كلامه حفظه الله.

وقد أثنى الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله على رسالة الشيخ عبد المحسن العباد «رفقاً أهل السنة بأهل السنة».

موقف العلامة الشيخ عبد المحسن العباد من الغلو في التجريح

جاء في «شرح سنن أبي داود» (١/ ٢) للشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله:

«المبالغة في التبديع والتفسيق

السؤال: ما رأي فضيلتكم فيمن يتسرع في التبديع والتفسيق بقوله: أخبث من في الأرض أو أخطر العالمين، لرجل عرف بالمنهج السلفي والدعوة إليه، وله جهود مباركة في الدعوة إلى الله، ثم يبني على ذلك لزوم هجر ومقاطعة من لم يبدعه، ويجعل الخلاف في الأشخاص خلافاً في المنهج، فيسبب ذلك تفريقاً بين الشباب وزرعاً للعداوة بينهم؟

الجواب:

مثل هذا الكلام من الأخطاء البينة والأخطاء الواضحة، والواجب هو الاعتدال والتوسط في الأمور والتحرز من آفات اللسان وما يحصل بسببه مما لا تحمد عقباه، والنبي ﷺ قال: (من يضمن لي ما بين لحييه وبين رجليه أضمن له الجنة)، والمقصود من ذلك: اللسان والفرج، وكذلك قوله ﷺ في وصيته لمعاذ: (وهل يكب الناس في النار على وجوههم – أو قال: على مناخرهم- إلا حصائد ألسنتهم).

فالواجب على الإنسان أن يتحرز من لسانه وألا يطلقه فيما يعود عليه بالمضرة، ثم أيضاً كون الشخص يحصل منه خطأ ثم يقال كما جاء في السؤال: إنه أخبث من كذا وأخطر من كذا وأشد من كذا.. هذا أيضاً زيادة في ضرر الإنسان نفسه، بكونه يأتي بمبالغات، ويأتي بكلام لا يكون صحيحاً، ولا يكون مستقيماً ولا يكون مطابقاً للواقع، ثم أيضاً ما يحصل بسبب ذلك من الفوضى ومن إساءة الظن بالإخوان بعضهم ببعض ومن هجر وما إلى ذلك؛ كل هذا من الأمور التي هي من عمل الشيطان، والتي فيها كيد الشيطان للإنسان ليوقعه في المهالك ويوقعه فيما يعود عليه بالمضرة. والواجب أن يحاسب الإنسان نفسه ويحفظ لسانه، وآفات اللسان شأنها خطير وأمرها عظيم، ومن حظ الإنسان أن يحفظ لسانه عن أن يتكلم بشيء يعود عليه بالضرر، وما يحصل من بعض الإخوان من أهل السنة من أن يهتم بعضهم بالنيل من بعض والكلام في بعض وتصرف الجهود في ذلك ويترك الأعداء الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، هذا من الأمور التي فيها كيد الشيطان للإنسان بأن يصرفه عما ينبغي أن يكون عليه، وأن يصرفه إلى شيء ينبغي أن يصون نفسه منه» انتهى.

وفي «المصدر نفسه» ما يلي:

«حكم التسرع في التبديع والتفسيق

السؤال: نود إيضاح خطر التسرع في التبديع والتفسيق لمن عرف

بسلامة العقيدة، وما يترتب على ذلك من الشحناء والهجر والخلاف؟!

الجواب:

الواجب على كل مسلم أن يحتاط لدينه وأن يحتاط لنفسه، وألا يقحم نفسه في أمور تعود عليه بالمضرة، بل الواجب هو التناصح بين المسلمين وخاصة أهل السنة والجماعة، ينصح بعضهم بعضاً، ويحسن بعضهم إلى بعض، ويتعاونون فيما بينهم على الخير، ويحذر بعضهم بعضاً مما وقع فيه ليرجع عنه، ولا ينقسم الناس بعد ذلك إلى من يؤيد هذا ضد هذا أو هذا ضد هذا، وإنما الإنسان يحرص على أن يكون الحق هو ضالته التي ينشدها، وأن يحب الخير لكل أحد، فيحب لمن أخطأ أن يرجع. وأما حصول الاختلاف وشغل الأوقات فيما يحصل بين أهل السنة والجماعة من كلام بعضهم في بعض ومتابعة طلبة العلم لذلك وانشغالهم به ويكون هو شغلهم الشاغل؛ فهذا لا يليق بطالب العلم، بل على طالب العلم أن يحرص على الاشتغال بالعلم وألا يشغل نفسه بقال فلان وقال فلان، ولا يجوز له أن يتبع ذلك الذي اشتغل به من قول فلان وفلان لأنه يترتب على ذلك شحناء وعداوة وهجر وتباغض وتباعد، فإن الواجب هو التناصح والواجب أن يحسن كل واحد إلى الآخر ويحب الخير لنفسه، ويحصل التعاون على البر والتقوى، وأما انقسام أهل السنة إلى متنازعين متخاصمين يتكلم بعضهم في بعض ويبدع بعضهم بعضاً وينال بعضهم من بعض ويهجر بعضهم بعضاً،

فهذا ليس فيه مصلحة وإنما فيه مضرة، وكان ينبغي أن تشغل الأوقات في الكلام مع أعداء السنة الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، وأما من كان من أهل السنة وعنده خطأ فإنه يناصح ويجادل بالتي هي أحسن، ويحرص على هدايته وعلى تقريبه وعدم إبعاده ورميه ونبذه. فالواجب هو التوسط في الأمور والاعتدال فيها، وعدم الإفراط والتفريط، وما يحصل من التفسيق والتبديع والهجر وما إلى ذلك هذا من عمل الشيطان، وهذا من كيد الشيطان للإنسان، بل الواجب كما أشرت هو الاشتغال بالعلم وعدم الاشتغال بمتابعة ما يحصل بين بعض أهل السنة من كلام بعضهم في بعض؛ لأن ذلك يشغل عن العلم ويترتب عليه أمور منكرة مثل ما أشير إليه من حصول الهجر من بعضهم لبعض، وهذا غلط، إذ لو كان كل من حصل منه خطأ يهجر أو يهجر من يقرأ في كتبه أو يسمع كلامه لما سلم من ذلك أحد لأن الجميع معرّض للخطأ وبعض العلماء - ما نقول: كثير من العلماء- حصل منهم أخطاء، والناس ما هجروهم ولا تركوهم ولا تركوا كتبهم، وإنما استفادوا منهم، والخطأ يرد على صاحبه، لكن لا يكون ذلك سبباً لانقسام الناس إلى أقسام وإلى أحزاب، فإن هذا من كيد الشيطان للإنسان. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل». انتهى من شرح سنن أبي داود للشيخ العباد.

قال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله في آخر رسالته: «الحث

على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها» - (٣١):

«وقريبٌ من بدعة امتحان الناس بالأشخاص ما حصل في هذا الزمان من افتتان فئة قليلة من أهل السنَّة بتجريح بعض إخوانهم من أهل السنة وتبديعهم، وما ترتَّب على ذلك من هجر وتقاطع بينهم وقطع لطريق الإفادة منهم، وذلك التجريح والتبديع منه ما يكون مبنيًّا على ظنٍّ ما ليس ببدعة بدعة،..... وقد أوردتُ في رسالتي «رفقاً أهل السنَّة بأهل السنَّة» جملة كبيرة من الآيات والأحاديث والآثار في حفظ اللسان من الوقيعة في أهل السنَّة، ولا سيما أهل العلم منهم،....وللشيخ عبد الرحمن السديس إمام وخطيب المسجد الحرام خطبة ألقاها من منبر المسجد الحرام حذَّر فيها من وقيعة أهل السنَّة بعضهم في بعض، نلفتُ الأنظارَ إليها؛ فإنَّها مهمَّة ومفيدة» انتهى.

وقال الشيخ حفظه الله في رسالته «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» (ص٧):

«ولا شك أن الواجب على أهل السنة في كل زمان ومكان التآلف والتراحم فيما بينهم، والتعاون على البر والتقوى.

وإن مما يؤسف له في هذا الزمان ما حصل من بعض أهل السنة من وحشة واختلاف، مما ترتب عليه انشغال بعضهم ببعض تجريحاً وتحذيراً وهجراً، وكان الواجب أن تكون جهودهم جميعاً موجهة إلى غيرهم من الكفار وأهل البدع المناوئين لأهل السنة، وأن يكونوا فيما

بينهم متآلفين متراحمين، يذكر بعضهم بعضاً برفق ولين». انتهى كلامه.

وقال أيضاً في رسالته «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» - (٤٤):

فتنة التجريح والهجر من بعض أهل السنة في هذا العصر، وطريق السلامة منها:

حصل في هذا الزمان انشغال بعض أهل السنة ببعض تجريحاً وتحذيراً، وترتب على ذلك التفرق والاختلاف والتهاجر، وكان اللائق بل المتعين التواد والتراحم بينهم، ووقوفهم صفاً واحداً في وجه أهل البدع والأهواء المخالفين لأهل السنة والجماعة، ويرجع ذلك إلى سببين:

أحدهما: أن من أهل السنة في هذا العصر من يكون ديدنه وشغله الشاغل تتبع الأخطاء والبحث عنها، سواء كانت في المؤلفات أو الأشرطة، ثم التحذير ممن حصل منه شيءٌ من هذه الأخطاء، ومن هذه الأخطاء التي يُجرح بها الشخص ويحذر منه بسببها تعاونه مثلاً مع إحدى الجمعيات بإلقاء المحاضرات أو المشاركة في الندوات، وهذه الجمعية قد كان الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين رحمهما الله يُلقيان عليها المحاضرات عن طريق الهاتف، ويعاب عليها دخولها في أمر قد أفتاها به هذان العالمان الجليلان، واتهام المرء رأيه أولى من اتهامه رأي غيره، ولا سيما إذا كان رأياً أفتى به كبار العلماء، وكان بعض أصحاب النبي ﷺ بعدما جرى في صلح الحديبية يقول: يا أيها الناس! اتهموا الرأي في الدين.

ومن المجروحين من يكون نفعه عظيماً، سواء عن طريق الدروس أو التأليف أو الخطب، ويُحذَّر منه لكونه لا يعرف عنه الكلام في فلان أو الجماعة الفلانية مثلاً، بل لقد وصل التجريح والتحذير إلى البقية الباقية في بعض الدول العربية، ممن نفعهم عميم وجهودهم عظيمة في إظهار السنة ونشرها والدعوة إليها، ولا شك أن التحذير من مثل هؤلاء فيه قطع الطريق بين طلبة العلم ومن يمكنهم الاستفادة منهم علماً وخلقاً.

والثاني: أن من أهل السنة من إذا رأى أخطاء لأحد من أهل السنة كتب في الرد عليه، ثم إن المردود عليه يقابل الرد برد، ثم يشتغل كل منهما بقراءة ما للآخر من كتابات قديمة أو حديثة والسماع لما كان له من أشرطة كذلك؛ لالتقاط الأخطاء وتصيد المثالب، وقد يكون بعضها من قبيل سبق اللسان، يتولى ذلك بنفسه، أو يقوم له غيره به، ثم يسعى كل منهما إلى الاستكثار من المؤيدين له المدينين للآخر، ثم يجتهد المؤيدون لكل واحد منهما بالإشادة بقول من يؤيده وذم غيره، وإلزام من يلقاه بأن يكون له موقف ممن لا يؤيده، فإن لم يفعل بدعه تبعاً لتبديع الطرف الآخر، وأتبع ذلك بهجره، وعمل هؤلاء المؤيدين لأحد الطرفين الذامين للطرف الآخر من أعظم الأسباب في إظهار الفتنة ونشرها على نطاق واسع، ويزداد الأمر سوءاً إذا قام كل من الطرفين والمؤيدين لهما بنشر ما يُذم به الآخر في شبكة المعلومات (الإنترنت)، ثم

ينشغل الشباب من أهل السنة في مختلف البلاد بل في القارات بمتابعة الاطلاع على ما ينشر بالمواقع التي تنشر لهؤلاء وهؤلاء من القيل والقال الذي لا يأتي بخير، وإنما يأتي بالضرر والتفرق، مما جعل هؤلاء وهؤلاء المؤيدين لكل من الطرفين يشبهون المترددين على لوحات الإعلانات للوقوف على ما يجد نشره فيها، ويشبهون أيضاً المفتونين بالأندية الرياضية الذين يشجع كل منهم فريقاً، فيحصل بينهم الخصام والوحشة والتنازع نتيجة لذلك» انتهى كلامه.

موقف العلامة الشيخ عبد الله بن قعود من منهج الغلو في التجريح

قال الشيخ عبد الله بن قعود - رفع الله قدره-:

«الجرح والتعديل نفسه هذا في مجال حديث سيُبنى عليه حكم، خذ رجاله، وبيِّن ما فيهم من جرح ومن تعديل، هذه طريقة معروفة في المصطلح..

لكن الآن في الساحة خصوم للشباب، وخصوم للإسلاميين في كل مكان، وخصوم للملتزمين الحركيين، الذين ينادون بتطبيق حكم الله- سبحانه وتعالى-، في خصوم في الجملة، نفس الآن..

الآن الذي لديهم بصيص من وعي، أو بصيص من تحرك، أروح أذهب وأسلط عليهم الألسن بحجة أن الجرح والتعديل هذا أمر لابد منه في مذهب السلف!!

نعم أنت تبي الجرح والتعديل مطلوب لكن الآن أنت تنسى الحسنات، وتنسى الواقع، ولو جيت ما وجدت جرح يُجرح به أهل المصطلح، في واحد ممن نعرف الآن إلا ما شاء الله.

وتجي تأخذ أمور نظرية من مصطلح، (هذا لابد منه، السلف يبينون الجرح، ويُقدمونه على التعديل، السلف يقولون كذا..)، لكن هؤلاء ينبشون واحد لا روى حديث، ولا هو في حديث، وينبشونه

ميت إلا وهو من أجل إخماد دعوته، أو إخماد كتبه!!

على كل حال نرجو الله أن يغفر لنا ولإخواننا»[1].

(١) تجد هذا الكلام بصوته في الشبكة العالمية (الإنترنت).

موقف العلامة الشيخ بكر أبو زيد

من منهج الغلو في التجريح

قال العلامة الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في كتابه «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (١٩):

«وفي عصرنا الحاضر يأخذ الدور في هذه الفتنة دورته في مسلاخ من المنتسبين إلى السنة متلفعين بمرط ينسبونه إلى السلفية - ظلماً لها - فنصبوا أنفسهم لرمي الدعاة بالتهم الفاجرة، المبنية على الحجج الواهية، واشتغلوا بضلالة التصنيف.

وهذا بلاء عريض، وفتنة مضلة في تقليص ظل الدين، وتشتيت جماعته، وزرع البغضاء بينهم، وإسقاط حملته من أعين الرعية، وما هنالك من العناد، وجحد الحق تارة، ورده أخرى.

صدق الأئمة الهداة: إن رمي العلماء بالنقائص، وتصنيفهم البائس من البينات، فتح باب زندقة مشكوفة» انتهى.

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص ٢٠:

«لكن بلية لا لعاً لها، وفتنة وقى الله شرها حين سرت في عصرنا - ظاهرة الشغب هذه إلى من شاء الله من المنتسبين إلى السنة، ودعوى نصرتها، فاتخذوا «التصنيف بالتجريح» ديناً وديدناً، فصاروا إلباً على أقرانهم من أهل السنة، وحربا على رؤوسهم، وعظمائهم، يلحقونهم

الأوصاف المرذولة، وينبزونهم بالألقاب المستشنعة المهزولة، حتى بلغت بهم الحال أن فاهوا بقولتهم عن إخوانهم في الاعتقاد، والسنة، والأثر: (هم أضر من اليهود والنصارى) و(فلان زنديق)؟» انتهى.

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص ٢٠:

«ومن آحادها السخيفة التي يأتمرون ويلتقون عليها للتصنيف:

❖ فلان يترحم على فلان، وهو من الفرقة الفلانية؟

فانظر كيف يتحجرون رحمة الله، ويقعون في أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة، إضافة إلى التصنيف بالإثم.

❖ إنه يذكر فلانا بالدرس، وينقل عنه: والذي تحرر لي أن العلماء لا ينقلون عن أهل الأهواء المغلظة، والبدع الكبرى - المكفرة -، ولا عن صاحب هوى أو بدعة في بدعته، ولا متظاهر ببدعة متسافه بها، داعية إليها.

وما دون ذلك ينقلون عنهم على الجادة أي: سبيل الاعتبار، كالشأن في سياق الشواهد والمتابعات في المرويات.

❖ ومن مستندات «المنشقين» الجراحين: تتبع العثرات، وتلمس الزلات، والهفوات. فيجرح بالخطأ، ويتبع العالم بالزلة، ولا تغفر له هفوة. وهذا منهج مردٍ.

من ذا الذي سلم من الخطأ - غير أنبياء الله ورسله -، وكم

لبعض المشاهير من العلماء من زلات، لكنها مغتفرة بجانب ما هم عليه من الحق والهدى والخير الكثير:

من الذي ما ساء قط   ومن له الحسنى فقط

ولو أخذ كل إنسان بهذا لما بقي معنا أحد، ولصرنا مثل دودة القز، تطوي نفسها بنفسها حتى تموت» انتهى.

وقال أيضاً رحمه الله في المصدر نفسه ص٥٥:

«- وإن سألت عن الموقف الشرعي من انشقاق هؤلاء بظاهرة التجريح، فأقول:

أ - احذر هذا الانشقاق لا تقع في مثله مع «المنشقين الجراحين» المبذرين للوقت والجهد والنشاط في قيل وقال، وكثرة السؤال عن «تصنيف العباد»، وذلك فيما انشقوا فيه، فهو ذنب تلبسوا به، وبلوى وقعوا فيها، وادع لهم بالعافية.

ب - إذا بُليت بالذين يأتون في مجالسهم هذا المنكر «تصنيف الناس بغير حق» واللهث وراءه، فبادر بإنفاذ أمر الله في مثل من قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام]» انتهى.

موقف الشيخ عبد الله المطلق عضو هيئة كبار العلماء من منهج الغلو في التجريح

ويرى الشيخ عبد الله المطلق أن منهج غلاة التجريح يجعل السلفية معنى ضيقا محدودا، أغلب عمله تكفير الناس وتفسيقهم، وجمع أخطائهم وتشويه سمعتهم والقدح في أعراضهم، وأن في سلوك هذا المنهج وقوعا في محاذير عديدة منها سوء الظن والاشتغال بأكل لحوم العلماء وتحميل كلام الناس ما لا يحتمل والفرح بأخطائهم وأنه يضر بالسلفية وهو مخالف لما كان عليه الشيخ ابن باز وابن عثيمين.

وإليك كلمته في ذلك:

هؤلاء الذين يضيقون معنى السلفية ولايقبلون التوبة

درس بعنوان: الفتن الأسباب والعلاج، بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٢٤هـ.

«يا أحبابي هؤلاء الذين يضيّقون معنى السلفية، والذين يأخذون بالظِنّة، والذين لايقبلون التوبة، والذين لا يناقشون الناس، ولا ينشرون الخير، هؤلاء يضرّون السلفية أكثر مما يحسنون إليها، إنك لو نظرت إلى علماء من أهل السعودية كم هم؟ يريدون فقط ثلاثة أو أربعة علماء، والباقين هاه؟ ليسوا من السلف، ذي مصيبة عظيمة يا إخوان، إنك إذا نظرت إلى علماء العالم الإسلامي الآن تجد أنهم عندهم في قوائم المنحرفين، إنك إذا نظرت إلى علماء

الأمّة الذين خدموا الدين، أمثال ابن حجر والنووي وابن قدامة صاحب المغني والكتب النافعة وابن عقيل وابن الجوزي وجدت أنهم عندهم مصنفون تصنيفات يخرجونهم بها من السلفية لأنه وجد عليهم بعض الملاحظات، هؤلاء الذين يضيّقون معنى السلفية يسيئون للأمة إخوتي في الله، ولذلك انظروا إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله وإلى الشيخ محمد العثيمين رحمه الله وإلى سماحة المفتي الآن الموجود، كيف يتعاملون مع الناس، كيف يحسنون أخلاقهم، كيف يستقبلون طلبة العلم، كيف يجلّون العلماء، لكن هل هذا المنهج موجود عند هؤلاء؟ لا؟ هؤلاء ليسوا راضين إلاّ عن أعدادٍ قليلة معدودة على الأيدي من طلبة العلم، الذين يشتغلون في مجالسهم بأكل لحوم العلماء، وأحياناً يحمّلون كلامهم ما لا يتحمل، بل وأحيانا يكذبون عليهم، ليس في قاموسهم توبة، ولا يقبلون لأحد أوبة، يضيّقون هذا الدين، يفرحون بخروج الناس منه، ولا يفرحون بقبول أعذار الناس وإدخالهم فيه، ترى هذي مصيبة يا إخواني لو ابتليت بها الأمة يمكن أن تكون السلفية في مكان محدود من هذه الجزيرة، انظروا إخوتي في الله إلى دماثة خلق الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين، كيف كانوا مفتين لجميع شباب العالم الإسلامي، إن اختلفوا في أوروبا في أمريكا في أفريقيا في اليابان في أندونيسيا في أستراليا، من يرضون حكماً، من يرضون، تجدهم يقبلون عبد العزيز بن باز ومحمد بن عثيمين وفلان وفلان، لكن هل يرضون مشايخ هؤلاء، هاه، لا والله ما يرضونهم، وهؤلاء لا يقبلونهم، إن ما ينتهجه هؤلاء وفقهم الله وهداهم يضيّق معنى السلفية وينفر الناس منها، ويجعل السلفية معنىً ضيّقا محدودا

أغلب عمله تكفير الناس وتفسيقهم وجمع أخطائهم وتشويه سمعتهم والقدح في أعراضهم»[(١)].

ومن كبار العلماء الذين اشتهر عنهم إنكار الغلو في التجريح وكثر كلامه في مناقضته العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرين - تغمده الله برحمته -.

(١) اسمعه بصوت الشيخ في الشبكة العالمية (الإنترنت).

موقف الشيخ السدلان من منهج الغلو في التجريح

نصيحة الشيخ صالح السدلان للدعاة في الجزائر

حضرات الإخوة الأعزاء الفضلاء من طلاب العلم الحريصين عليه في بلاد الجزائر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إجابة على رسالتكم، وقد تضمنت رسالتكم عددا من الأسئلة، وقد رأيت أن تكون عامة ليس فيها ذكر أسماء، وإنما فيها بيان للحق وتحذير مما سواه، ويتلخص ذلك في:

١- على الإنسان أن يكون حريصاً على السنة بعيداً عما سواها، قال الله جل وعلا: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [آل عمران].

٢- على المسلم أن يعرض أعماله وأقواله على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولا يتمسك برأي شخص معين إلا إذا كان موافقاً للكتاب والسنة، فإن الرجال يعرفون بالحق وليس الحق يعرف بالرجال، قال الله جل وعلا: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [يوسف].

٣-علينا أن ندعو إلى الحق وما سواه باطل، فإن الضد يبينه الضد، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴿٣٢﴾ ﴾

[يونس]، والحق واحد لا يتعدد والله تعالى لم يتركنا سدى ولم يخلقنا عبثا وقد أنزل الله على نبيه هذا الكتاب ومن يرد أن يضله فلن تجد له ولياً مرشداً، والله حفظ لنا هذا الكتاب وهذه السنة قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر]، وقال النبي ﷺ: «تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك». وقد من الله عليكم بالعلم والمعرفة وتبين الحق من الباطل فاحمدوا الله على ذلك.

٤-علينا أن نعامل الناس بالخلق الحسن وندعو إلى الله على علم وبصيرة، ونحرص كل الحرص على ما يجمع القلوب ويوحد الصفوف ويحقق الأخوة الإسلامية بين طبقات العلماء والمتعلمين، وأن يكون لكم مرجعية علمية معتدلة تتمسك بالسنة وتدعو إليها، قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [الحجرات]، وقال ﷺ: «وكونوا عباد الله إخوانا».

٥- يلزم الدعاة إلى الله تعالى أن يسلكوا المسلك الذي نهجه نبينا محمد ﷺ في قوله: «ما بال أقوام»، وأن يبتعد الدعاة عن التسمية والتخصيص فإن ذلك مما يسبب الفرقة والافتراق ويدعو إلى الاختلاف، والمسلم عليه أن يكون حريصاً على كل ما يوحد الكلمة ويؤلف القلوب بعيدا عن ما يخالف ذلك، قال ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له

سائر الجسد بالحمى والسهر».

٦- على الدعاة إلى الله أن يسلكوا في دعوتهم ما يحقق لها النجاح ويقوي شأنها ويجعلها مقبولة محببة إلى نفوس المدعوين ولا يَظهرُ فيها بين الدعاة شقاق ولا خلاف أمام الناس، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ (١٢٥) ﴾ [النحل].

٧- على الدعاة إلى الله عز وجل إذا لاحظوا شيئا من الأخطاء من بعض إخوانهم الدعاة أن يقوموا بمناصحتهم بالأسلوب المناسب في الوقت المناسب، قال ﷺ: «الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

٨-على الدعاة أن يتسموا بينهم بالشفقة والرحمة وستر الهفوات والزلات عملا بهدي نبينا محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٢٨)﴾ [التوبة].

٩- على المسلم أن يعلم أن أحدا لا يسلم من الأخطاء والكمال لمن له الكمال وحده وهو الله جل وعلا والعصمة لنبيه ﷺ «وخير الخطائين التوابون».

١٠- على المسلم وخاصة طلبة العلم أن يسعوا إلى استصلاح

الناس وأن ينشروا العقيدة السمحة والشريعة الميسرة وأن يدركوا كمال هذه الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ (٣٨)﴾ [الأنعام].

هذا ما أحببت بيانه لإخواني في بلاد الجزائر، ونحن ندعو لهم بالتوفيق والتسديد والتعاون مع ولاة الأمر فيما يصلح الأمة ويجمع الكلمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين(١).

وسُئل فضيلة الشيخ صالح بن غانم السدلان - حفظه الله-

سؤال: كما في علمكم - شيخنا-حفظكم الله- الفتنة التي تندلِع - هنا، وهناك- مِن بعض الشَّباب؛ لذا جاءنا سؤالٌ مِن أحد إخوانِنا يقول: هل يجوزُ تَضليل بعض المشايخ، ومنهم كالشَّيخ عدنان عرعور؛ لأنَّ بعضَ الشَّباب يُبدِّعونه، وبعض الشَّباب - أيضًا- يُضلِّلونه؛ حتى بلغ ببعضِهم إلى أن كفَّروه؟

الجواب: أقولُ بأن هذه مِن الفتن، وهذا مِن وحيِ الشيطان، وتلاعب الشيطانِ بالمسلمين، وتفريق كلمتِهم، وإضعاف شأنِهم، وأن يتكلَّموا فيما بينهم؛ في عُلمائهم، في طُلاب العلم منهم، ويَجعلون

(١) في آخر كتاب «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص٥٩.

الأعداءَ يَضحكون علينا ويتندَّرون بنا، ويَنظرون للمُسلمين أنهم أناسٌ أهل خلاف وفيهم الشَّر؛ فـ(لا تسمعوا منهم، ولا تدخلوا في دينهم؛ فإن شأنكم سيكون من [شأنهم])! فنفَّروا عن الإسلام بأفعالِهم وبأقوالهم.

وليس هذا منهج السَّلف، ولا منهج أهلِ السُّنَّة والجماعة - أن يَطعن بعضُهم في بعض-، فعلَامةُ المُبتدِعين: طعنُهم بعضهم في بعض، وانتقادُ بعضهم بعضًا؛ هذا شأن المبتدِعين، وأهل السُّنة أن يُناصِح بعضُهم بعضًا، وأن يتعاونوا على البِر والتقوى.

فهذا الأمر الذي يحصل منهم بالنسبة لعدنان أو غيره؛ فعدنان لا نعرف عنه إلا خيرًا، وأنا أعرفه أكثر من أربعين عامًا؛ فهو رجل على عقيدة أهل السنة والجماعة، ولا معصوم إلا مَن له العصمة. فإذا أخطأ - هو وغيره- فإن خطأه يناصَح عليه، ويُبين له الصَّواب، أما أن نصِفَه بكذا، أو نصِفَه بكذا؛ فهؤلاءِ الذين يفعلون هذا ويزعمون أن لهم شيخًا يَرجعون إليه؛ فشيخُهم قد ضلَّ - في هذا الباب-، قد أخطأ - في هذا الباب-، قد غلط - في هذا الباب-.

ويجب علينا - فيما بَيننا- التَّناصح؛ فإنَّ الله - جلَّ وعلا- يقول: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴿١١٠﴾﴾ [آل عمران]؛ فهكذا صفتُنا - أمة محمد-ﷺ- كلها عدلًا خيارًا.

فأن يقول قائل مِن المسلمين: إمَّا أن يقولَ فلانٌ بما أقولُ به؛ وإلا فسأنتقدُه، وسأبدِّعُه وســ.. وســ.. وســ..إلخ، وإلزام النَّاس باللَّوازم (مَن لا يُبدِّع المبتدِع؛ فهو مُبتدِع)! هذا فيه نظر؛ لا يَلزمني أن أبدِّع [أحد]، أنا أتمسَّك بالسُّنَّة وأدعو إليها، ومَن ارتكب بِدعةً ننصحه - إذا كنا نستطيعُ نُصحَه-.

واحذروا - معاشرَ الشَّباب- من هذا المنهجِ الفاسِد، ومن هذه الطريقة التي لا تجلب إلا الضَّررَ والفَوضى والنِّزاع، واللهُ - جلَّ وعلا- يقولُ: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال].

وقلتُ لكم: إنَّ علامةَ أهلِ البِدع أن يَنتقدَ بعضُهم بعضًا - علنًا-، وأن يُضلِّل بعضُهم بعضًا؛ هذه علامة أهلِ البِدع، وأمَّا علامة أهلِ السُّنَّة: فيُصوِّب بعضُهم بعضًا، وينصحُ بعضُهم بعضًا، ويتآلفُون ولا يَختلِفون.

وكان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يَختلِفون على المسألة، وكلٌّ له - في ذلك- رأي، ثمَّ يقومون ويُصافِح بعضُهم بعضًا، ويَجتمعون في مجالِسهم وعلى ولائِمهم، وغير ذلك. هدانا الله للسُّنَّة. نعم.

سؤال: نفس السُّؤال - شيخَنا-حفظك الله-؛ يقولُ السَّائل: هؤلاءِ الذين يُبدِّعون ويُضلِّلون؛ بدعوَى أن هناك [جَرح وتعدِيل] والجرحُ مُقدَّمٌ على التَّعديل؟

الجواب: هذه القضيَّة أخذوها سُلَّمًا لغير هذا الأمر. هذه القضيَّة عند رجالِ الحديثِ: إذا أتَوا براوٍ فيه مقال، فيه نِسيان، فيه سَهو، فيه غفلة.. فيه كذا.. فيه كذا، وثَبت أو نُقل أنه إنسان مُدلِّس، أو إنسانٌ يَروِي المناكِير؛ فيَنبغي أن نُبيِّن الحقَّ، وننتقدَ هذا الإنسانَ، ونقولُ: لا يُروَى عنه حديثُ رسولِ الله ﷺ حتى يتوبَ إلى الله وتَثبُتَ عَدالتُه»[1].

(١) تسمعه بصوت الشيخ في الشبكة العالمية (الإنترنت).

موقف الشيخ مقبل بن هادي الوادعي من الغلو في التجريح

قال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله:

«الذي أنصح به إخواننا بالجد والاجتهاد في تحصيل العلم النافع، وألا يشغلوا أنفسهم بما لا يعنيهم، فهذا الاختلاف وهذه الفرقة ناشئة عن فراغ، والشيخ الفلاني المصيب والشيخ الفلاني المخطئ، والشيخ فلان لا يؤخذ عنه العلم، والشيخ فلان كذا وكذا.

فأنا أقول: يجب أن تحدثك نفسك أن تكون مثل الشيخ فلان أو أحسن الذي شغلت نفسك من هذا المسجد إلى هذا المسجد أو من هذا المجلس إلى هذا المجلس الشيخ فلان هو المصيب والآخر هو المخطيء»[1].

(١) «غارة الأشرطة» (٢/ ١١٨).

موقف الشيخ ناصر العقل من الغلو في التجريح

لقد تكلم الشيخ ناصر بن عبد الكريم العقل العلامة المتخصص في علم العقيدة والمنهج - الذي يعلم كل منصف اطلع على جهوده علو كعبه ورفعة قدره في هذا المجال - عن غلاة التجريح في شريط يوجد على الشبكة العالمية.

وإليك ملخص بعض ما ورد في هذا الشريط:

١- أثنى على رسالة الشيخ عبد المحسن العباد «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» وأوضح أنها تكتب بماء الذهب، وتأسف على من لم يستفد منها.

٢-أثنى عليهم (أي من وقع في الغلو في التجريح) في بعض الأمور منها:

- أنهم أصفى الجماعات عقيدة.
- تمسكهم بالثوابت.
- محاربتهم للحزبية ولكنهم قد وقعوا فيها.
- تمسكهم بطاعة أولياء الأمور، ولكن بعضهم بالغ فيها.
- تمسكهم باحترام العلماء الكبار ورفضهم للمزهم والطعن فيهم.

- غيرتهم وحماسهم للدين والسنة.

٣-أخذ في هذا الشريط على غلاة التجريح أموراً منها:

- التعجل في نبز الناس بالألقاب، وعدم التثبت في النقل، وكثير ممن وصفوهم بالإخوانية أو القطبية أو السرورية هو من قبيل التهمة والظن ولا صحة له.

- بعض كبارهم عنده حدة في طبعه حولت هذه الحدة إلى منهج يُربى عليه الأجيال.

- قاموسهم ليس فيه رفق.

٤- وأوضح الشيخ حفظه الله أنه قد ترتب على سلوك منهج الغلو في التجريح أضرار كثيرة منها ما يلي:

- أنه أهدر الطاقات وأشغل الناس بالتراشقات.

- وشتت الشباب عموماً وأهل السنة خصوصاً، وقسم الناس إلى أحزاب وفرق، وفتت الجهود، وأدى إلى الصراع العنيف بين أهل السنة وفتتهم وشتتهم وصرفهم عن مواجهة خصوم الإسلام والسنة.

- وأدى إلى المشاكسة باسم السنة، وإفساد كثير من الأعمال الخيرية.

٥- ثم نصحهم وغيرهم بالنصائح التالية:

- أوصيكم بتقوى الله.

- والكف عن التراشق في مثل هذه الظروف التي تعيش فيها الأمة.

- عدم تجزئة المشايخ (مشايخ المدينة) و(مشايخ الرياض) وهكذا.. هذه حزبية.

- التناصح فيما بين الجماعات لا التناطح.

- الأخذ من عموم المشايخ لا تقليد شخص أو شخصين وترك الباقين.

- عدم الاعتماد على كتب تجمع كلام المشايخ في ذم بعض الجماعات ولا تذكر فتاوى أخرى فيها مدح لهم في بعض الجوانب أو تفصيل لإجمال جاء في فتوى أخرى؛ لأنها تظهر صورة غير حقيقية لما عليه المشايخ، وتؤدي إلى الغلو في أمر هذه الجماعات.

- الانتباه إلى صيغة سؤال العالم؛ فبعض الأسئلة يكون فيها احترازات من لم ينتبه لها يظهر له أن الشيخ مع هذه الطائفة دون غيرها، وهو أمر بخلاف الواقع.

- علينا أن نأخذ الأمور بالصبر والحكمة ونعالجها بالرفق، والإشفاق والنصيحة المباشرة لا بالتشهير والتحذير.

- لا يصلح أن تنشر الأخطاء بهذه الصورة فيقع المجتمع والشباب فريسة التشتت والتنازع والفشل الذي نهى الله عنه.

موقف الشيخ عبد الله الغنيمان

من الغلو في التجريح

جاء في رسالة «الهوى وأثره في الخلاف» (٢٠) للشيخ عبد الله الغنيمان، رئيس قسم الدراسات العليا، في «الجامعة الإسلامية» سابقاً:

«أقول: من نتائج أفعال هؤلاء تبلبلت أفكار كثير من الشباب.

❖ فمنهم من ضل طريق الهدى، وصار يتبع ما يرسمه له هؤلاء النقدة الذين وقفوا في طريق الدعوة يصدون عن سبيل الله.

❖ ومنهم من صار لديه بسبب هؤلاء النقدة فجوة عظيمة بينه وبين العلماء، ووحشة كبيرة فابتعد عنهم.

❖ ومنهم من جعل يصنف الناس حسب حصيلته مما يسمع من هؤلاء بأن فلاناً: من الإخوان، لأنه يكلم فلاناً من الإخوان أو يزوره أو يجلس معه، وأن فلاناً من السروريين، وفلاناً من النفعيين وهكذا.

والعجب أنهم بهذا يزعمون أنهم يطبقون منهج الجرح والتعديل. وقد اتخذوا في هذا رؤساء جهالاً فضلوا وأضلوا.

فعلى المسلم أن يتقي الله في نفسه، وفي هؤلاء المساكين أرباع المتعلمين أو أعشارهم، وفي الحديث الصحيح: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» يعني خير لك من الدنيا، فكذلك

من ضل بسببه رجل واحد فعليه وزر عظيم. وقد قال الله تعالى بعدما ذكر قصة قتل ابن آدم لأخيه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴿٣٢﴾﴾ [المائدة].

وإضلال الإنسان في دينه أعظم من قتله بكثير» انتهى.

الفصل الرابع

منهج الموازنات

الفصل الرابع

منهج الموازنات

من الخطأ عدم التفصيل في مسألة الموازنات

احذر أخي المسلم مما وقع فيه بعض غلاة التجريح من إنكار ذكر محاسن المبتدع، أو من وقع في البدعة إنكارا مطلقا وتسمية ذلك (منهج الموازنات المبتدع) بل في المسألة تفصيل.

والتفصيل في هذه المسألة هو الموافق للكتاب والسنة والفطرة وهو الذي أرشد إليه أهل العلم، فحذار ثم حذار أن ترد بدعة ببدعة أو غلوا بغلو، ثم توالي الناس وتعاديهم على الخطأ الذي وقعت فيه.

لقد أمرنا الله سبحانه أن يكون حكمنا على الناس بالعدل فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء]، ومن الظلم إذا حكمت على شخص أن تحكم عليه من خلال بعض سيئاته وتنسى حسناته مهما عظمت وكثرت، إن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴿٢٥﴾﴾ [الحديد]. وقال – تبارك وتعالى-: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ

شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ (٨)﴾ [المائدة].

وقال الحافظ ابن القيم في الرسالة التبوكية - (٩/ ١١): «قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١٣٥)﴾ [النساء] فأمر سبحانه بالقيام بالقسط وهو العدل في هذه الآية، وهذا أمر بالقيام به في حق كل أحد عدواً كان أو ولياً وأحق ما قام له العبد بقصد الأقوال والآراء والمذاهب، إذ هي متعلقة بأمر الله وخبره.

فالقيام فيها بالهوى والمعصية مضاد لأمر الله مناف لما بعث به رسوله، والقيام فيها بالقسط وظيفة خلفاء الرسول في أمته وأمنائه بين اتباعه. ولا يستحق اسم الأمانة إلا من قام فيها بالعدل المحض نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولعباده، وأولئك هم الوارثون حقا، لا من يجعل أصحابه ونحلته ومذهبه معياراً على الحق وميزاناً له، يعادي من خالفه ويوالي من وافقه بمجرد موافقته ومخالفته، فأين هذا من القيام بالقسط الذي فرضه الله على كل أحد؟! وهو في هذا الباب أعظم فرضاً وأكبر وجوباً» انتهى.

وقال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله:

«فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا (١٣٥)﴾ [النساء]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ (٨)﴾ [المائدة]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ (٢)﴾ [المائدة]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ (٩٠)﴾ [النحل]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ (١٥٢)﴾ [الأنعام]، أهل السنة أسعد الناس بهؤلاء الآيات وما أشبههن من الأدلة، فهم إن كتبوا كتبوا ما لهم وما عليهم، وإن خطبوا ذكروا ما لهم وما عليهم، يلازمون العدالة مع القريب والبعيد، والعدو والصديق، وإنك إذا نظرت في كتب الجرح والتعديل تجدها غاية من العدالة، يجرحون الرجل إذا كان يستحق الجرح وإن كان رأساً في السنة، ويثنون على المبتدع بما فيه من الخير إذا احتيج إلى ذلك، بخلاف أهل الأهواء فإنهم يثنون على من يوافقهم على بدعهم وإن كان لا يساوي فلسا،

ويذمون من خالفهم وإن كان رأساً في الدين، وأعظم المبتدعين إطراءً لمن وافقهم هم الرافضة والصوفية، وهكذا في الذم لمن خالفهم، فمن ثم لا يقبل أهل الجرح والتعديل كلام هؤلاء في الرجال بل لا يقبلون رواية الرافضة». أ.هـ كما في مقدمة كتابه «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» ص(٥-٧)..

وقد ذم رسول الله المرأة التي تذكر مساوئ زوجها وتنسى حسناته، فقال عليه الصلاة والسلام: «ورأيت أكثر أهلها النساء [يعني النار]». قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «بكفرهن». قيل: يكفرن بالله؟. قال: «يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئا قالت: ما رأيت منك خيرا قط» متفق عليه.

وأرشد رسول الله ﷺ الزوج أن يوازن بين حسنات زوجته وسيئاتها، فلا ينظر إلى السيئات دون الحسنات، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لاَ يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ. (أَوْ قَالَ): غَيْرَهُ». رواه مسلم. يَفرك: يبغض.

ولكن لا يجب ذكر محاسن المبتدع عند التحذير لأدلة منها هذا الحديث: عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: «أتيت النبي ﷺ فقلت: إن أبا الجهم ومعاوية خطباني فقال رسول الله ﷺ: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه» متفق عليه.

قال الشيخ أبو الحسن المأربي في «السراج الوهاج في بيان المنهاج»:

١٩٦- ولا أرى استحباب- فضلاً عن وجوبِ-ذِكْرِ حسنات أهل البدع، كلما احتجت إلى ذمهم والتحذير منهم، فإن ذلك يفسد المقصود من التحذير منهم، إنما أحتاج إلى ذكر حسناتهم، إذا كنت في مقام الترجمة، وليس ذلك في كل ترجمة- كما هو صنيع السلف-فكم من تراجم لم يذكروا فيها حسنات أهل البدع، وكذلك أذكر بعض حسناتهم، إذا كان هناك انحراف عليهم بغير حق، كمن يطعن في إخلاص وصدق رجل ابتلي ببدعة، ويرميه بالزندقة أو نحو ذلك، والرجل ليس كذلك، فيُدَافَع عنه بالحق، كما كان بعض أئمة الحديث يقول- مدافعاً عمن أُفرط في ذمه-: فلان ليس به بأس، ولكن المسكين ليس له بَخْت، أو كان من أهل الصدق، لكن أُتِيَ من قبل التدليس، أو من وهم تلامذته عليه- ونحو ذلك- وأرى أن كثيراً ممن يتكلم بقاعدة الحسنات والسيئات أو الموازنة أو الاعتدال في تقويم الرجال، أنهم استدلوا في مواضع بأدلة واهية كبيت العنكبوت، وما فَهِمَ سلف الأمة منها فَهْمَهم، ومع ذلك لم يلتزموا بقاعدتهم مع مخالفيهم من أهل العلم والسنة، فإذا ذكروهم ما ذكروا إلا مثالبهم، أو بخسوهم حقهم، والحقُّ أن الصادقين اليقظين أهل الحكمة والإدراك من طلبة العلم حالهم كما قال القائل:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم   بهن فلول من قراع الكتائب

انتهى كلامه حفظه الله[1].

سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: بالنسبة لمنهج أهل السنة في نقد أهل البدع وكتبهم، هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئهم؟

فأجاب: «المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوئ للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، أما الطيب معروف مقبول الطيب لكن المقصود التحذير من أخطائهم الجهمية المعتزلة الرافضة وما أشبه ذلك.

فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق يُبين، وإذا سأل السائل: ماذا عندهم من الحق؟ ماذا وافقوا فيه أهل السنة؟ والمسؤول يعلم ذلك يبين لكن المقصود الأعظم والمهم بيان ما عندهم من الباطل ليحذره السائل ولئلا يميل إليهم».

فسأله آخر: فيه أناس يوجبون الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعا ببدعة لتحذر الناس منه يجب أن تذكر حسناته حتى لا تظلمه.

فأجاب الشيخ رحمه الله: لا ما هو بلازم، ما هو بلازم، ولهذا:

---

(١) قد قرأ هذا الكتاب «السراج الوهاج في بيان المنهاج» الشيخ ابن عثيمين وابن جبرين وعبد العزيز آل الشيخ.

إذا قرأت كتب أهل السنة وجدت المراد التحذير، اقرأ في كتب البخاري خلق أفعال العباد في كتاب الأدب في الصحيح كتاب السنة لعبد الله بن أحمد كتاب التوحيد لابن خزيمة ورد عثمان بن سعيد الدارمي على أهل البدع إلى غير ذلك يوردونه للتحذير من باطلهم ما هو المقصود تعديد محاسنهم المقصود التحذير من باطلهم.

ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر إذا كانت بدعته تكفره بطلت حسناته وإذا كانت لا تكفره فهو على خطر. فالمقصود هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها «اهـ من شريط دروس الشيخ حفظه الله التي ألقاها في صيف عام ١٤١٣هـ في الطائف بعد صلاة الفجر» [(١)] انتهى.

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (٧/ ٦٧) للإمام ابن عثيمين رحمه الله: تقويم الأشخاص في ميزان الإسلام:

السؤال: فضيلة شيخنا، نتوجه إليكم بهذا السؤال وهو: أن من أهل العلم المشهود لهم بالخير والجهاد في الدعوة في هذا العصر فضيلة شيخنا عبد الرحمن بن عبد الخالق حفظه الله تعالى فنرجو من فضيلتكم إبداء ما تعلمونه عن هذا الشيخ؟ وهذا من الأمانة التي في أعناقنا لهذا الشيخ، وجزاك الله خيراً؟

---

(١) «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» للدكتور ربيع المدخلي ص٨.

الجواب: ليس من شأننا في هذا اللقاء أن نتحدث عن شخص بعينه؛ لكننا نقول: أولاً: كل إنسان له قدم صدق في الأمة الإسلامية من أول الأمة إلى آخرها لا شك أنه يُحْمَد على ما قام به من الخير. وثانياً: كل إنسان مهما بلغ من العلم والتقوى فإنه لا يخلو من زلل، سواءً كان سببه الجهل أو الغفلة، أو غير ذلك؛ لكن المنصف كما قال ابن رجب رحمه الله في خطبة كتابه: القواعد: (المنصف من اغتفر قليلَ خطأِ المرء في كثير صوابه) ولا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيهاً بالنساء. فإن المرأة إذا أحسنت إليها الدهر كله ثم رأت منك سيئة قالت: لَمْ أرَ خيراً قط، ولا أحد من الرجال يحب أن يكون بهذه المثابة -أي: بمثابة الأنثى- يأخذ الزلة الواحدة ويغفل عن الحسنات الكثيرة.

وهذه القاعدة، أي: أننا لا نتكلم عن الأشخاص بأعيانهم، لا في مجالسنا في مقام التدريس، ولا في اللقاءات، ولا فيما يورَد إلينا من الأسئلة، أقول: هذه القاعدة نحن ماشون عليها، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يثبتنا عليها؛ لأن الكلام عن الشخص بعينه قد يثير تحزبات وتعصبات، والواجب أن نعلق الأمور بالأوصاف لا بالأشخاص، فنقول: من عمل كذا فيستحق كذا، ومن عمل كذا فيستحق كذا، سواءً كان خيراً أو شراً، ولكن عندما نريد أن نقوِّم الشخص يجب أن نذكر المحاسن والمساوئ؛ لأن هذا هو الميزان العدل، وعندما نحذر من خطأ شخص نذكر الخطأ فقط؛ لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة أن نذكر المحاسن؛ لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع

سيبقى متذبذباً، فلكل مقام مقال. فمن أراد أن يتكلم عن شخص على وجه التقويم فالواجب عليه أن يذكر محاسنه ومساوئه، هذا إذا اقتضت المصلحة ذلك، وإلا فالكف عن مساوئ المسلمين هو الخير. وأما من أراد أن يُحذِّر من خطأ فهذا يذكر الخطأ، وإذا أمكن أن لا يذكر قائله فهو خير أيضاً؛ لأن المقصود هو هداية الخلق» انتهى.

وجاء في اللقاء الشهري - (١/٥٠) للعلامة ابن عثيمين:

التطفيف الواقع في تقسيم الأشخاص

كذلك - أيضاً- من الحيف والجور أن يتكلم الإنسان في شخص كعالم أو تاجر أو أي إنسان، ثم يذكر مساوئه التي قد يكون معذوراً فيها، ولا يذكر محاسنه، هل هذا من العدل؟ يأتي إلى عالم من العلماء أخطأ في مسألة قد يكون معذوراً فيها، ثم ينشر هذه المسألة التي أخطأ فيها وينسى محاسن هذا العالم الذي نفع العباد بكثير من علمه، هذا لا شك أنه تطفيف وجور وظلم. إذا كنت تريد أن تقوِّم الشخص فلا بد أن تذكر محاسنه ومساوئه، أما إذا كنت تريد أن تتكلم على خطأ معين لتحذر الناس منه؛ فنعم اذكر الخطأ لكن بقطع النظر عن قائله، وقل مثلاً: سمعنا أن بعض الناس يقول كذا وكذا وهو خطأ، ثم تُبين الخطأ، أما أن تريد أن تنشر مساوئ الآخرين دون محاسنهم فهذا ظلم وجور. كذلك - أيضاً- بعض الناس يتكلم مثلاً في واحد من التجار، هذا التاجر قد نفع الناس بتجارته، بإقراض المحتاجين والصدقة عليهم،

وبناء المساجد، وأشياء كثيرة، لكن عنده معاملة أخطأ فيها في نظر هذا القائل، فيذهب يسبه بناءً على هذا الخطأ الذي قد يكون هذا التاجر استند فيه على فتوى ربما يكون معذوراً؛ والخطأ على من قال بالخطأ لكنه معذور. هناك الآن تجار لهم خيرات كثيرة، ومحاسن ونفقات، وصدقات، وغير ذلك من المحاسن، لكن أخطؤوا في معاملة من المعاملات، وربما يكون هذا الخطأ غير واقعي ولكنه في نظر القائل والمتكلم فيذهب بعض الناس ويضفي ظلالاً على هذه المحاسن ويذهب يتكلم فيه: فلان يبيع في الربا، فلان يتحيل على الربا، فلان يقول كذا وكذا.. ما هو صحيح هذا، العدل والميزان أن تذكر هذا وهذا، اسمع إلى قول الله تعالى في الأعراب: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [التوبة] فالعدل والموازنة أمر مطلوب وإلا لكنت من المطففين الذين يريدون الحق لهم كاملاً ولكنهم يهضمون غيرهم».

وقال الشيخ حمد بن عبد العزيز في كتابه «شذور ولطائف في آداب الرد على المخالف» (ص٥٣):

وبعد أن تقرر ذلك لابد أن يعلم أن عدم ذكر الحسنات حين الرد هو الأصل، إلا إذا عَلِم الرادُ والمُنكِرُ أنه سيترتب على عدم ذكر الحسنات مفسدة أعظم من مفسدة ذكرها، كرد الحق كله، أو القيام على صاحب الحق ورده عن دعوته بالكلية، وهذا كمن يكون في أرض كثر

فيها أهل البدع وتغلبوا، وقلَّ فيها أهل الحق واستُضعِفوا، فيلجأ الراد والمُنكِر إلى ذكر شيء من حسنات المردود عليه، ليتوصل بذلك إلى مداراة المخالفين، وإسماعهم الحق.أو ترتب على ذكر الحسنات مصلحة أعظم من مصلحة كتمها، كقبول صاحب البدعة أو الخطأ وتوبته، فهنا لا بأس أن تذكر حسناته.

قال ابن تيمية - رحمه الله-: «قد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة إلا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريق المشروعة علمًا وعملاً، فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف وإلا بقي الإنسان في الظلمة، فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه. وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية، إذا خرج غيره عن ذلك لما في طرق الناس من الظلمة.

وإنما قررت هذه القاعدة ليحمل ذم السلف والعلماء للشيء على موضعه، ويعرف أن العدول عن كمال خلافة النبوة المأمورة به شرعاً: تارة يكون لتقصير بترك الحسنات علماً وعملاً، وتارة بعدوان بفعل السيئات علماً وعملاً، وكلا من الأمرين قد يكون من غلبة، وقد يكون مع قدرة» ا.هـ من الفتاوى (١٠/ ٣٦٤).

وقال الشيخ ابن باز - رحمه الله-: الواجب على أهل العلم إنكار البدع والمعاصي الظاهرة بالأدلة الشرعية، وبالترغيب والترهيب

والأسلوب الحسن، ولا يلزم عند ذلك ذكر حسنات المبتدع، ولكن متى ذكرها الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لمن وقعت البدعة أو المنكر منه، تذكيراً له بأعماله الطيبة، وترغيباً له في التوبة فذلك حسن، ومن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة. ا.هـ من فتاوى الشيخ (٩/ ٢٧٩) وعلى هذا يحمل ما يوجد في كلام بعض أهل السنة من ذكر حسنات المردود عليهم.

الحالة الثانية - للكلام عن الأشخاص والفرق والجماعات: سوى ما تقدم، كالترجمة، وكتابة التاريخ، أو الاعتذار لأهل العلم عن ما وقعوا فيه من هنات وزلات، أو المقارنة بين الأشخاص والفرق في قربها وبعدها عن الحق، فهنا يمكن أن تذكر الحسنات، إذ المقام ليس مقام تنفير من الخطأ أو من صاحبه، ومن ذلك قول ابن تيمية: «ومعلوم باتفاق المسلمين أن من هو دون الأشعرية، كالمعتزلة والشيعة الذين يوجبون الإسلام، ويحرمون ما وراءه، فهم خير من الفلاسفة الذين يسوغون التدين بدين الإسلام واليهود والنصارى، فكيف بالطوائف المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة كالأشعرية والكرامية والسالمية، وغيرهم؟ فإن هؤلاء مع إيجابهم دين الإسلام وتحريمهم ما خالفه، يردون على أهل البدع المشهورين بمخالفة السنة والجماعة، كالخوارج والشيعة والقدرية والجهمية، ولهم في تكفير هؤلاء نزاع وتفصيل، فمن جعل الفيلسوف الذي يبيح دين المشركين واليهود

والنصارى، خيراً من اثنتين وسبعين فرقة فليس بمسلم، فكيف بمن جعله خيراً من طوائف أهل الكلام المتسبين إلى الذب عن أهل السنة والجماعة». [الصفدية ١/ ٢٧٠] وعلى هذا النوع تحمل الآية الكريمة التي استدلوا بها.

وهذه نقول عن بعض علماء العصر في تقرير هذا الأصل: قال ابن عثيمين - رحمه الله-: (عندما نريد أن نقوِّم الشخص، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوئ، لأن هذا هو الميزان العدل وعندما نحذر من خطأ شخص فنذكر الخطأ فقط، لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذباً، فلكل مقام مقال).ا.هـ من لقاءات الباب المفتوح (٣/ ٤٥٥-٤٥٦) أعدها الدكتور عبد الله الطيار.

وقال الألباني - رحمه الله-: (النقد إما أن يكون في ترجمة الشخص المنتقَد فيترجمه تاريخياً، فهنا لابد من ذكر ما يحسن وما يقبح فيها يتعلق بالمترجم، من خيره ومن شره، أما إذا كان المقصود من ترجمة الرجل هو تحذير المسلمين وبخاصة عامتهم الذين لا علم لهم بأحوال الرجال ومناقب الرجال ومثالب الرجال، بل قد يكون له سمعة حسنة ومنزلة مقبولة عند العامة لكن هو ينطوي على عقيدة سيئة أو خلق سيئ، وهؤلاء العامة لا يعرفون شيئاً من ذلك عن هذا الرجل، حينذاك لا تأتي هذه البدعة التي سميت اليوم الموازنة، ذلك لأن المقصود من ذاك النصيحة وليس الترجمة

الوافية الكاملة، ومن درس السنة والسيرة النبوية لا يشك في بطلان إطلاق هذا المبدأ المحدث اليوم وهو الموازنة لأننا نجد في عشرات النصوص من أحاديث الرسول ﷺ يذكر السيئة المتعلقة بالشخص للمناسبة التي تستلزم النصيحة ولا تستلزم تقديم الترجمة الكاملة للشخص الذي يراد النصح فيه). ا.هـ من شريط بدعة الموازنة[١].

وسئل الشيخ صالح الفوزان هذا السؤال:

س: انتشر اليوم بين الشباب: أنه يلزم الموازنة في النقد، فيقولون: إذا انتقدت فلانًا من الناس - في بدعته -، وبيَّنت أخطاءه؛ يلزمك أن تذكر محاسنه، وهذا من باب الإنصاف والموازنة. فهل هذا المنهج في النقد صحيح؟ وهل يلزمني ذكر المحاسن في حالة النقد؟.

فأجاب بقوله: «هذه المسألة تقدم الجواب عنها، لكن إذا كان المنتَقَد من أهل السنة والجماعة، وأخطاؤه في الأمور التي لا تخِلّ بالعقيدة، فنعم، هذا تُذكر ميزاته وحسناته، وتُغمر زلاته في نصرته للسنة.

أما إذا كان المنتَقَد من أهل الضلال، ومن أهل الانحراف، ومن أهل المبادئ الهدّامة أو المشبوهة؛ فهذا لا يجوز لنا أن نذكر حسناته - إن كان له حسنات -؛ لأننا إذا ذكرناها فإن هذا يغرر بالناس؛ فيحسنون الظن بهذا الضال، أو هذا المبتدع، أو هذا الخرافي، أو ذاك الحزبي؛

(١) آداب الرد على المخالف ومنهج ابن باز في الرد على المخالف - (١/ ٥٦).

فيقبلون أفكار هذا الضال، أو هذا المبتدع، أو ذاك المتحزب.

والله - جل وعلا - رَدَّ على الكفرة، والمجرمين، والمنافقين، ولم يذكر شيئًا من حسناتهم»[1].

(١) مؤلفات الفوزان الشاملة (٤١/ ٢٩).

خطأ الطعن بالسني لمجرد أنه أثنى على مبتدع

من خلال ما سبق يتبين لنا خطأ من يطعن ببعض أهل العلم من أهل السنة؛ لمجرد كونه أثنى على مبتدع؛ لأن الثناء على المبتدع، ليس ممنوعاً مطلقاً بل فيه تفصيل، ولكل مقام مقال، وهو من مسائل الاجتهاد في كثير من الأحيان.

فقد يكون ذلك السني أثنى على المبتدع في مقام الترجمة والتقييم؛ وقد يكون أثنى عليه في مقام التحذير والتنفير ولكن لتحقيق مصلحة راجحة، أو لدرء مفسدة أعظم من مفسدة هذا الثناء.

وقد يكون أثنى عليه رداً على متهم له بأمر باطل، أو في مقام المفاضلة بينه وبين غيره من أهل البدع.

وفي الوقت نفسه على السني أن يكون حذرا من الثناء على المبتدع؛ إذ يترتب على هذا الثناء توجه الناس إلى هذا المبتدع وتعظيمه وأخذ البدعة عنه.

مما يدل على خطورة ذلك هذه القصة:

جاء في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٥٨):

قال أبو الوليد الباجي في كتاب «اختصار فرق الفقهاء» من تأليفه، في ذكر القاضي ابن الباقلاني: لقد أخبرني الشيخ أبو ذر وكان يميل إلى مذهبه، فسألته: من أين لك هذا؟ قال: إني كنت ماشياً ببغداد

مع الحافظ الدارقطني، فلقينا أبا بكر بن الطيب فالتزمه الشيخ أبو الحسن، وقبل وجهه وعينيه، فلما فارقناه، قلت له: من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك؟ فقال: هذا إمام المسلمين، والذاب عن الدين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب.

قال أبو ذر: فمن ذلك الوقت تكررت إليه مع أبي» انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «درء تعارض العقل والنقل» - (١/ ٢٧١): «وكان أبو ذر الهروي قد أخذ طريقة ابن الباقلاني وأدخلها إلى الحرم ويقال إنه أول من أدخلها إلى الحرم وعنه أخذ ذلك من أخذه من أهل المغرب فإنهم كانوا يسمعون عليه البخاري ويأخذون ذلك عنه» انتهى.

عدم جواز السعي لإسقاط من نفعه للأمة أكثر من ضرره

قد ظن بعض الناس أن المخطئ يجب التحذير من شخصه مطلقاً دون نظر إلى المصالح والمفاسد، وتوهموا أن الحسنات لذلك المخطئ والمصالح المترتبة من دعوته يجب أن تغفل تماماً ولا ينظر إلا إلى سيئاته، وأن من نظر إلى غلبة حسناته على سيئاته وخيره على شره ومصلحته على مضرته يكون قائلاً بمنهج الموازنات المبتدع المذموم، وبنوا على ذلك التحذير الشديد من أناس يدعون إلى التوحيد والسنة والأخذ من علماء السنة مع كونهم يخطئون في بعض المسائل إما خطأ في مسائل اجتهادية يسوغ فيها الخلاف أو في مسائل دقيقة لم ينتبهوا إلى وجه الصواب فيها، ثم تدرج بهم الشيطان إلى أن يبدعوا من لم يبدع أولئك الأشخاص ويحذر منهم، ويعمل على إسقاطهم من أعين الناس، فازداد الشر بسبب ذلك وثارت الفتن والمحن على أهل السنة، وصار أهل السنة يُشغلون بأنفسهم عن درء الخطر الكبير الذي يقع على الإسلام والمسلمين من قبل الفرق الضالة والملل الكافرة وتنازعوا فيما بينهم حتى ذهب ريحهم أو كاد.

فنصيحتي لإخواني هؤلاء أن يراجعوا أنفسهم كيف يسوغ لهم أن يعملوا على إسقاط من غلب خيره للأمة شره، وفي إسقاطه ضرر على الأمة أكثر من ضرر بقائه بأضعاف مضاعفة؛ لأن في إسقاطه إسقاط ما عنده من التوحيد والسنة والخير الذي يدعو إليه؛ لأن أولئك

العوام كثيراً منهم أو أكثرهم لم يسمع دعوة التوحيد والسنة إلا منهم، ولولا أن الله تعالى سخرهم لهم لبقوا غافلين عن ذلك.

والتحذير منهم أيضاً وإسقاطهم يفتح الباب؛ لرجوع أهل البدع الكبار إلى الساحة بقوة؛ ليضلوا عوام المسلمين ضلالاً عظيماً، ويسببوا لهم شراً كبيراً كما كان عليه الحال في السابق قبل ظهور هؤلاء الوعاظ والدعاة وطلبة العلم من أهل السنة ودعاة التوحيد.

وهذا الأمر أراه واضحاً وضوح الشمس، وأستغرب من إخواني أولئك الذين نهجوا نهج التحذير والإسقاط لأولئك الدعاة هدانا الله وإياهم إلى سواء الصراط.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٣): «فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْفَسَادِ الْقَلِيلِ بِالْفَسَادِ الْكَثِيرِ وَلَا دَفْعُ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ بِتَحْصِيلِ أَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. وَمَطْلُوبُهَا تَرْجِيحُ خَيْرِ الْخَيْرَيْنِ إذَا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَجْتَمِعَا جَمِيعًا وَدَفْعُ شَرِّ الشَّرَّيْنِ إذَا لَمْ يَنْدَفِعَا جَمِيعًا» انتهى.

وقال الإمام ابن العربي «أحكام القرآن» - (٦/ ٣٢): الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم (١١)﴾ [النور] قَدْ بَيَّنَّا فِي كُتُبِ الْأُصُولِ حَقِيقَةَ الْخَيْرِ، وَأَنَّهُ مَا زَادَ نَفْعُهُ عَلَى ضُرِّهِ.

وَحَقِيقَةُ الشَّرِّ مَا زَادَ ضُرُّهُ عَلَى نَفْعِهِ، وَأَنَّ خَيْرًا لَا شَرَّ فِيهِ هُوَ

الْجَنَّةُ، وَشَرًّا لَا خَيْرَ فِيهِ هُوَ جَهَنَّمُ؛ وَلِهَذَا صَارَ الْبَلَاءُ النَّازِلُ عَلَى الْأَوْلِيَاءِ خَيْرًا؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ مِنْ الْأَلَمِ قَلِيلٌ فِي الدُّنْيَا، وَخَيْرُهُ وَهُوَ الثَّوَابُ كَثِيرٌ فِي الْآخِرَةِ؛ فَنَبَّهَ الله تَعَالَى عَائِشَةَ وَمَنْ مَاثَلَهَا مِمَّنْ نَالَهُ هَمٌّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَا أَصَابَهُمْ مِنْهُ شَرٌّ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ عَلَى مَا وَضَعَ الله الشَّرَّ وَالْخَيْرَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مِنْ الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ الضُّرِّ وَالنَّفْعِ، وَرُجْحَانِ النَّفْعِ فِي جَانِبِ الْخَيْرِ، وَرُجْحَانِ الضُّرِّ فِي جَانِبِ الشَّرِّ.

قال العلامة الألباني رحمه الله: «لا غرابة في أن يخطئ من كان إماماً في دعوة الحق، فإذا أخطأ في مسألة أو أخرى في مسألتين أو ثلاث أو أكثر فذلك لا يخرجه عن دعوة الحق إذا تبناها، الحافظ ابن حجر والإمام النووي وغيره ممن أخطؤوا في بعض المسائل العقدية كما يقولون اليوم، فذلك لا يخرجهم عن كونهم من أهل السنة والجماعة، لأن العبرة بما يغلب على الإنسان من فكر صحيح أو عمل صالح، متى يكون المسلم صالحا؟ هل يشترط كي يكون صالحا أن لا يقع منه أي ذنب أو معصية؟ الجواب لا، بل من طبيعة الإنسان أن يقع منه الذنب والمعصية مراراً وتكراراً، فمتى يكون العبد صالحاً؟ إذا غلب خيره شره وصلاحه ضلاله، وهكذا كذلك تماما يقال في المسائل العلمية، سواء كانت هذه المسائل العلمية مسائل عقدية أو فقهية، فإذا كان هذا العالم يغلب عليه العلم الصحيح فهو الناجي، وأما أنه له زلة أو زلات في الفقه أو في العقيدة فهذا لا يخرجه عما غلب عليه من العقيدة

الصحيحة..فابن حجر مع ما ذكرت مما له من تلك الزلات فلا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نستفيد من كتابه وأن لا نترحم عليه وأن لا نحشره في زمرة علماء المسلمين المتمسكين بالكتاب والسنة»[1].

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «شرح العقيدة السفارينية» ـ (٦٥/٢):

السؤال: بارك الله فيكم العقيدة السفارينية تكلم أحد طلاب العلم المعتبرين بأنها عقيدة غير عقيدة أهل السنة وأنه من المتكلمين فهل هذا حق؟

الجواب: «لا شك أن كل إنسان له أخطاء إلا من شاء الله، السفارينية فيها كلمات يعني تُنتقد، ولكن إذا كانت مسألة من آلاف المسائل منتقدة هل يقال: إن الرجل خرج عن أهل السنة والجماعة؟ أو خرج عن السلفية؟

وما ندري لعل هذا القائل هو الذي خرج عن السلفية، إذ أن السلف يغتفرون قليل الخطأ في كثير الصواب ويحكمون بالقسط، أما أن يحكم بالجور وإذا أخطأ إنسانٌ ما في مسألة وتبع فيها مذهباً مبتدعاً في هذه المسألة قيل هذا من هؤلاء هذا أشعري ولا يُؤخذ قوله هذا ليس

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٢٧) الوجه الأول، كذا في «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص١٣.

من طريق السلف، السلف الصالح رضي الله عنهم ينظرون بين الحسنات والسيئات ويحكمون بالقسط، والعقيدة هي سلفية لكن فيها أخطاء لا شك فيها أخطاء، مثل: وصف القرآن بالقدم، وفيها أيضاً بعض المسائل الأخرى نبهنا عليها في الشرح فيما سبق» انتهى.

وقال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله في رسالته «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» ص٣١:

«موقف أهل السنة من العالم إذا أخطأ أنه يعذر فلا يبدع ولا يهجر. ليست العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ؛ فلا يسلم عالمٌ من خطأ، ومن أخطأ لا يُتابع على خطئه، ولا يُتخذ ذلك الخطأ ذريعة إلى عيبه والتحذير منه، بل يُغتفر خطؤه القليل في صوابه الكثير، ومن كان من هؤلاء العلماء قد مضى فيستفاد من علمه مع الحذر من متابعته على الخطأ، ويدعى له ويترحم عليه، ومن كان حياً سواء كان عالماً أو طالب علم يُنبه على خطئه برفق ولين ومحبة لسلامته من الخطأ ورجوعه إلى الصواب».

ثم قال حفظه الله ورعاه وجعل الجنة مأوانا ومأواه ص٣٧:

وهذه نقول عن جماعة من أهل العلم في تقرير وتوضيح اغتفار خطأ العالم في صوابه الكثير:

قال سعيد بن المسيب (٩٣هـ): «ليس من عالم ولا شريف ولا

ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنه من غلب عليه نقصانه ذهب فضله. وقال غيره: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهل». جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر [٢/ ٤٨].

وقال عبد الله بن المبارك (١٨١هـ): «إذا غلبت محاسن الرجل على مساوئه لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ على المحاسن لم تذكر المحاسن». «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٨/ ٣٥٢ ط. الأولى].

وقال الإمام أحمد (٢٤١هـ): «لا يعبر الجسر من خراسان مثل إسحاق (يعني ابن راهويه)، وإن كان يخالفنا في أشياء؛ فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً». «سير أعلام النبلاء» [١١/ ٣٧١].

وقال أبو حاتم ابن حبان (٣٥٤هـ): «كان عبد الملك - يعني ابن أبي سليمان - من خيار أهل الكوفة، وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبتٍ صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه

حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ». الثقات [٧/ ٩٧-٩٨].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ): «ومما ينبغي أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومن يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد باطلاً بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثيرٌ من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات». مجموع الفتاوى

[٣/ ٣٤٨-٣٤٩].

وقال[١٩/ ١٩١-١٩٢]: «وكثيرٌ من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة]».

وقال الإمام الذهبي (٧٤٨هـ): «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه، وورعه واتباعه، يغفر له زللـه، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم! ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك». «سير أعلام النبلاء» [٥/ ٢٧١].

وقال أيضاً: «ولو أنا كلما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه، لَمَا سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة». السير [١٤/ ٣٩-٤٠].

وقال أيضاً: «ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده – مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق – أهدرناه وبدّعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه». السير [١٤/ ٣٧٦].

وقال أيضاً: «ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن». السير [٢٠/ ٤٦].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ): «معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها، لا يوجب اطِّراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقيعة فيهم، فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم» إلى أن قال: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين». إعلام الموقعين [٣/ ٢٩٥].

وقال ابن رجب الحنبلي [٧٩٥هـ]: «ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه». القواعد (ص:٣)». انتهى من رفقاً أهل السنة.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في محاضرته «الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء»:

«إذا كانت المسألة متعلقة بالعقائد، أو كانت المسألة متعلقة بعالم من أهل العلم في الفتوى في شأنه بأمر من الأمور، فإنه هنا يجب النظر فيما يؤول إليه الأمر من المصالح ودفع المفاسد، لهذا ترى أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى من وقت الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن أحد الأئمة المشهورين إلى وقت الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى إذا كان الأمر متعلقا بإمام أو بعالم أو بمن له أثر في السنة فإنهم يتورعون ويبتعدون عن الدخول في ذلك.

مثاله الشيخ الصديق حسن خان القنوجي الهندي المعروف عند علمائنا له شأن ويقدرون كتابه الدين الخالص مع أنه نقد الدعوة في أكثر من كتاب له؛ لكن يغضون النظر عن ذلك ولا يصعدون هذا لأجل الانتفاع بأصل الشيء وهو تحقيق التوحيد ودرء الشرك.

المثال الثاني الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف - صاحب كتاب «سبل السلام» وغيره- وله كتاب «تطهير الاعتقاد» وله جهود كبيرة في رد الناس للسنة والبعد عن التقليد المذموم والتعصب وعن البدع؛ لكنه زل في بعض المسائل، ومنها ما ينسب إليه في قصيدته المشهورة لما أثنى على الدعوة قيل إنه رجع عن قصيدته تلك بقصيدة أخرى يقول فيها:

رجعت عن القول الذي قد قلـــت في النجدي

ويعني به الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويأخذ هذه القصيدة

أرباب البدع وهي تنسب له وتنسب أيضاً لابنه إبراهيم؛ وينشرونها على أن الصنعاني كان مؤيدا للدعوة لكنه رجع.

والشوكاني رحمه الله تعالى مقامه أيضاً معروف، الشوكاني له اجتهاد خاطئ في التوسل، وله اجتهاد خاطئ في الصفات وتفسيره في بعض الآيات فيه تأويل، وله كلام في عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس بجيد، أيضاً في معاوية رَضِيَ اللهُ عنْهُ ليس بجيد؛ لكن العلماء لا يذكرون ذلك.

وألف الشيخ سليمان بن سحيمان كتابه تبرئة الشيخين الإمامين يعني بهما الإمام الصنعاني والإمام الشوكاني.

وهذا لماذا فعلوا ذلك؟ لأن الأصل الذي يبني عليه هؤلاء العلماء هو السنة، فهؤلاء ما خالفونا في أصل الاعتقاد، ولا خالفونا في التوحيد ولا خالفونا في نصرة السنة، ولا خالفونا في رد البدع، وإنما اجتهدوا فأخطؤوا في مسائل، والعالم لا يُتبع بزلته كما أنه لا يُتّبع في زلته هذه تترك ويسكت عنها، وينشر الحق وينشر من كلامه ما يؤيد به.

وعلماء السنة لما زلّ ابن خزيمة رحمه الله في مسألة الصورة كما هو معلوم ونفى إثبات الصورة لله جل وعلا رد عليه ابن تيمية رحمه بأكثر من مائة صفحة، ومع ذلك علماء السنة يقولون عن ابن خزيمة إنه إمام الأئمة، ولا يرضون أن أحدا يطعن في ابن خزيمة لأجل أن له كتاب التوحيد الذي ملأه بالدفاع عن توحيد الله رب العالمين وإثبات أنواع

الكمالات له جل وعلا بأسمائه ونعوت جلاله جل جلاله وتقدست أسماؤه.

وقال الذهبي - رحمه الله - في «سير أعلام النبلاء»: وزلّ ابن خزيمة في هذه المسألة.

فإذن هنا إذا وقع الزلل في مثل هذه المسائل، فما الموقف منها؟ الموقف أنه ينظر إلى موافقته لنا في أصل الدين، موافقته للسنة، نصرته للتوحيد، نشر العلم النافع، ودعوته للهدى، ونحو ذلك من الأصول العامة، وينصح في ذلك وربما رُدّ عليه؛ لكن لا يقدح فيه قدحا يلغيه تماما.

وعلى هذا كان منهج أئمة الدعوة في هذه المسائل كما هو معروف.

وقد حدثني فضيلة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان حفظه الله تعالى حينما ذكر قصيدة الصنعاني الأخيرة (رجعتُ عن القول الذي قلت في النجدي) التي يقال إنه رجع فيها، أو أنه كتبها قال: سألت شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عنها هل هي له أم ليست له؟ قال فقال لي الشيخ رحمه الله: الظاهر أنها له. والمشايخ مشايخنا يرجحون أنها له؛ ولكن لا يريدون أن يقال ذلك لأنه نصر السنة ورد البدعة. مع أنه هجم على الدعوة تكلم على هذه القصيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» انتهى كلامه.

فالخلاصة من كان نفعه أكثر من ضرره من الدعاة لا يجوز التحذير من شخصه المؤدي إلى إسقاطه وإسقاط ما عنده من الخير للأمة، وهذا الحكم ينطبق أيضاً على القنوات الإسلامية.

ولكن يجب الحذر من التساهل في شأن من كان ضرره أكثر من نفعه فكما أن السعي من أجل إسقاط من زاد نفعه على ضرره من أهل العلم والدعاة من الغلو في التحذير فكذلك ترك التحذير - بضوابطه الشرعية- ممن زاد ضرره على نفعه هو من التمييع والتساهل المذموم المؤدي إلى الإضرار بدين الإسلام.

قال الإمام ابن سعدي في «القواعد الحسان في تفسير القرآن» (١١٦):

القاعدة الخامسة والثلاثون: تقديم أعلى المصلحتين وأهون المفسدتين، في القرآن عدة آيات في الحث على أعلى المصلحتين وتقديم أهون المفسدتين، ومنع ما كانت مفسدته أرجح من مصلحته، وهذه قاعدة جليلة. نبه الله عليها في آيات كثيرة.

فمن الأول: المفاضلة بين الأعمال وتقديم الأعلى منها كقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴿١٠﴾﴾ [الحديد] وقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿١٩﴾﴾ [التوبة] وكقوله في سورة النساء: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿٩٥﴾﴾ [النساء].

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [البقرة] بين تعالى أن ما نقمه الكفار على المسلمين من قتال في الشهر الحرام ـ وإن كان مفسدة ـ فما أنتم عليه من الصد عن سبيل الله والكفر به وبسبيل هداه وبالمسجد الحرام وصدكم عنه، وإخراج أهله منه أكبرُ عند الله، وفتنتكم المؤمنين بشديد الأذى محاولين إرجاعهم إلى الشرك أكبرُ من القتال في الشهر الحرام.

وقوله: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴿٢٥﴾ ﴾ الآيات [الفتح] فكف الله المؤمنين عن القتال في المسجد الحرام في صلح الحديبية مع وجود المقتضي من الكفار اتقاء للمفسدة المترتبة على ذلك: من إصابة المؤمنين والمؤمنات المستضعفين الذين حبسهم المشركون بمكة عن الهجرة بأنواع من الأذى أو القتل، ما يكون سبباً في لحوق المعرة بجيش المؤمنين.

وكذلك جميع ما جرى في صلح الحديبية من هذا الباب: من التزام تلك الشروط التي ظاهرها [الضرر] على المسلمين. ولكن تبين لهم بعد أنها عين المصلحة لهم والفتح المبين.

ومن هذا: أمره بكف الأيدي عن القتال قبل أن يهاجر الرسول إلى المدينة، لأن الأمر بالقتال في ذلك الوقت أعظم ضرراً من الصبر

والإخلاد إلى السكينة، مع متابعة تبليغ الرسالة وإقامة الحجة والجهاد الكبير بالقرآن.

ولعل من هذا مفهوم قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ (٩)﴾ [الأعلى] يعني فإن ضرت فترك التذكير الموجب للضرر الكثير هو المتعين. والآيات في هذا النوع كثيرة جداً.

ومن [النوع] الثالث: قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ (٢١٩)﴾ [البقرة]. هذا كالتعليل العام أن كل ما كانت مضرته وإثمه أكبر من نفعه، فإن رحمة الله وحكمته لابد أن تقتضي المنع منه وتحريمه على عباده.

وهذا الأصل العظيم كما أنه ثابت شرعاً فإنه هو المعقول بين الناس المفطورون على استحسانه، والعمل به في الأمور الدينية والدنيوية، والله أعلم» انتهى كلامه.

أهل البدع لا يعاملون معاملة واحدة

وبما ترتب على اعتقاد بعضهم أن منهج الموازنات مذموم مطلقا بدون تفصيل، معاملة بعضهم لأهل البدع معاملة واحدة وعدم ملاحظة ما بينهم من التفاوت وعدم الالتفات لما عندهم من خير وحسنات، بل صاروا يعاملون من وقع في ما يعتقدون أنه بدعة من السلفيين كما يعاملون أهل البدع أو أزيد.

وكل من رام ثنيهم عن هذا المسلك المنابذ للفطرة والعدل الذي أمر الله تعالى به وسموه بالقول بمنهج الموازنات المبتدع المذموم، مع أن الناظر في القرآن الكريم وفي أقوال أهل العلم يجد أن مسلك أولئك – هداهم الله!- مجانب لمسلك أهل السنة والجماعة موافق لفرق أخرى انحرفت عن الجادة.

فإن الله سبحانه لا يضيع شيئاً من حسنات العبد مهما ارتكب من السيئات التي هي دون الشرك بل يجعل الحسنات يوم القيامة في كفة من الميزان والسيئات في الكفة الأخرى فإن رجحت حسناته على سيئاته كان من السعداء وإن رجحت سيئاته على حسناته كان من الأشقياء، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف].

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١١/ ١٥): «ثُمَّ النَّاسُ فِي الْحُبِّ وَالْبُغْضِ وَالْمُوَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ هُمْ أيضاً مُجْتَهِدُونَ يُصِيبُونَ تَارَةً وَيُخْطِئُونَ تَارَةً وَكَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ إذَا عَلِمَ مِنْ الرَّجُلِ مَا يُحِبُّهُ أَحَبَّ الرَّجُلَ مُطْلَقًا وَأَعْرَضَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ وَإِذَا عَلِمَ مِنْهُ مَا يُبْغِضُهُ أَبْغَضَهُ مُطْلَقًا وَأَعْرَضَ عَنْ حَسَنَاتِهِ.... وَهَذَا مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْمُرْجِئَةِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَقُولُونَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَهُوَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْتَحِقُّ وَعْدَ الله وَفَضْلَهُ الثَّوَابُ عَلَى حَسَنَاتِهِ وَيَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ عَلَى سَيِّئَاتِهِ وَإِنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ يَجْتَمِعُ فِيهِ مَا يُثَابُ عَلَيْهِ وَمَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَمَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ وَمَا يُذَمُّ عَلَيْهِ وَمَا يُحَبُّ مِنْهُ وَمَا يُبْغَضُ مِنْهُ» انتهى.

وقال شيخ الإسلام - أيضا - في مجموع الفتاوى (٣٥/ ٩٤):

«وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَكُونَ حُبُّهُ وَبُغْضُهُ، وَمُوَالَاتُهُ وَمُعَادَاتُهُ: تَابِعًا لِأَمْرِ الله وَرَسُولِهِ. فَيُحِبُّ مَا أَحَبَّهُ الله وَرَسُولُهُ، وَيُبْغِضُ مَا أَبْغَضَهُ الله وَرَسُولُهُ، وَيُوَالِي مَنْ يُوَالِي الله وَرَسُولَهُ، وَيُعَادِي مَنْ يُعَادِي الله وَرَسُولَهُ. وَمَنْ كَانَ فِيهِ مَا يوالى عَلَيْهِ مِنْ حَسَنَاتٍ وَمَا يُعَادَى عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتٍ عُومِلَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ، كَفُسَّاقِ أَهْلِ الْمِلَّةِ؛ إذْ هُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالْمُوَالَاةُ وَالْمُعَادَاةُ، وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ؛ بِحَسَبِ مَا فِيهِمْ مِنْ الْبِرِّ وَالْفُجُورِ، فَإِنَّ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة].

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِخِلَافِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَبِخِلَافِ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ يَمِيلُونَ إلَى جَانِبٍ، وَهَؤُلَاءِ إلَى جَانِبٍ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ» انتهى.

وقال شيخ الإسلام – أيضا– في مجموع الفتاوى (طبعة الباز المعدلة) – (١٠/ ٣٦٦): «وَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ: وَهُوَ: أَنْ تَعْرِفَ الْحَسَنَةَ فِي نَفْسِهَا عِلْمًا وَعَمَلًا سَوَاءٌ كَانَتْ وَاجِبَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً. وَتَعْرِفَ السَّيِّئَةَ فِي نَفْسِهَا عِلْمًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا مَحْظُورَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَحْظُورَةٍ - إنْ سُمِّيَتْ غَيْرُ الْمَحْظُورَةِ سَيِّئَةً – وَإِنَّ الدِّينَ تَحْصِيلُ الْحَسَنَاتِ وَالْمَصَالِحِ وَتَعْطِيلُ السَّيِّئَاتِ وَالْمَفَاسِدِ. وَإِنَّهُ كثيراً مَا يَجْتَمِعُ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ أَوْ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ الْأَمْرَانِ فَالذَّمُّ وَالنَّهْيُ وَالْعِقَابُ قَدْ يَتَوَجَّهُ إلَى مَا تَضَمَّنَهُ أَحَدُهُمَا فَلَا يَغْفُلُ عَمَّا فِيهِ مِنْ النَّوْعِ الْآخَرِ كَمَا يَتَوَجَّهُ الْمَدْحُ وَالْأَمْرُ وَالثَّوَابُ إلَى مَا تَضَمَّنَهُ أَحَدُهُمَا فَلَا يَغْفُلُ عَمَّا فِيهِ مِنْ النَّوْعِ الْآخَرِ وَقَدْ يُمْدَحُ الرَّجُلُ بِتَرْكِ بَعْضِ السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ والفجورية لَكِنْ قَدْ يُسْلَبُ مَعَ ذَلِكَ مَا حُمِدَ بِهِ غَيْرُهُ عَلَى فِعْلِ بَعْضِ الْحَسَنَاتِ السُّنِّيَّةِ الْبَرِّيَّةِ، فَهَذَا طَرِيقُ الْمُوَازَنَةِ وَالْمُعَادَلَةِ وَمَنْ سَلَكَهُ كَانَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ الَّذِي أَنْزَلَ الله لَهُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ» انتهى.

وقال شيخ الإسلام في درء التعارض – (٢/ ١٠١):

«قلت: أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة

وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به وكان قد قدم إلى بغداد من هراة فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها إلى الحرم فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم كأبي نصر السجزي وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه وهو ممن يرجح طريقة الصبغي والثقفي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث وأهل المغرب كانوا يحجون فيجتمعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة ويدلهم على أصلها فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق كما رحل أبو الوليد الباجي فأخذ طريقة أبي جعفر السمناني الحنفي صاحب القاضي أبي بكر ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي فأخذ طريقة أبي المعالي في الإرشاد.

ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم لما وقع في

كلامهم من البدع والباطل وخيار الأمور أوساطها.

وهذا ليس مخصوصاً بهؤلاء بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (١٠)﴾ [الحشر].

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه تحقيقا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا (٢٨٦)﴾ [البقرة].

ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صواباً بعد اجتهاده وهو من البدع المخالفة للسنة فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين لكثرة الاشتباه والاضطراب وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب ويزول به عن القلوب الشك والارتياب ولهذا تجد كثيراً من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الأصول ولوازمها فيقولون القول الموافق للسنة وينفون ما هو من لوازمه غير ظانين أنه من لوازمه ويقولون ما ينافيه غير ظانين أنه ينافيه ويقولون بملزومات القول المنافي

الذي ينافي ما أثبتوه من السنة وربما كفروا من خالفهم في القول المنافي وملزوماته فيكون مضمون قولهم: أن يقولوا قولاً ويكفروا من يقوله وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفطنه لتناقض القولين ويوجد في الحالين لاختلاف نظره واجتهاده» انتهى.

وقال الشيخ ناصر بن عبد الكريم العقل – حفظه الله–[1]:

«المؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وكل مؤمن فيه من الولاية بقدر إيمانه والعكس كذلك، والكفار كلهم أولياء الشيطان، وليس للكافر ولاية أبداً، لكن العاصي من المؤمنين له من البراءة بقدر معصيته، والمبتدع من المسلمين له من البراءة بقدر بدعته وله من الولاية بقدر إيمانه.

وعلى هذا فإن الكافر لا يجتمع فيه ولاء وبراء والمؤمن لا بد أن يجتمع فيه ولاء وبراء، المؤمن إن كان مؤمنا خالصاً أي مستقيماً على السنة فله الولاء والحب الكامل، فإن وجد فيه شيء من المعصية والبدعة فيجتمع فيه الأمران نواليه على ما فيه من خير وإيمان ونبغض ما فيه من معصية وبدعة فعلى هذا فأكثر المؤمنين المتلبسنين بالمعاصي والمتلبسين بالبدعة التي لا تخرج من الملة أكثرهم بل كل المتلبسين بالمعاصي والبدع الصغيرة، كلهم لهم من الحب والولاء بقدر إيمانهم وعملهم الصالحات

(١) شريط «شرح كتاب مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة» الجزء الثاني.

وعليهم من البراء والتبرؤ بقدر معاصيهم وبدعهم.

وهذه القاعدة اختلت عند كثير من ضعيفي العلم وقليلي الفقه في الدين، والجهلة بمذهب السلف، حتى بعض مدعي السلفية وقعوا في هذا فإنهم يعادون على البدعة عداءً كاملاً، وقد تكون البدعة غير مخرجة من الملة، وقد تكون بدعة جزئية ليست متكاثرة في الشخص.

كما أنهم قد يعادون على المعصية عداءً كاملاً، أو على المخالفة والخطأ عداء كاملاً، وهذا خطأ يجب أن يحذر الشباب ويحذروا غيرهم من أن يعملوا بهذه القاعدة.

والآن نرى من نتائج تطبيق ذلك ما يحدث بين شباب أهل السنة مع الأسف من نزاعات في أمور حول الدين، والاجتهاديات وحول الدعوة إلى الله عزوجل، نجد أنهم يتنازعون في هذا ويطبقون على خصومهم والمخالفين من أهل السنة البراء الكامل، يبغضونهم في ذلك ويستبيحون الكلام فيهم والتشهير بهم ويحتسبون عند الله الدعوة ضدهم، والتشهير بهم والتحذير منهم.

هذا خلاف الأصل الشرعي، نعم ما فيهم من أخطاء ينبه عليهم، مع الاعتراف بفضلهم، وقدرهم بما فيهم من فضل وقدر، هذا أمر ضروري وإلا تقع فتنة بين المؤمنين.

كذلك المخالف يجب أن تشعره أنك توافقه فيما وافق فيه،

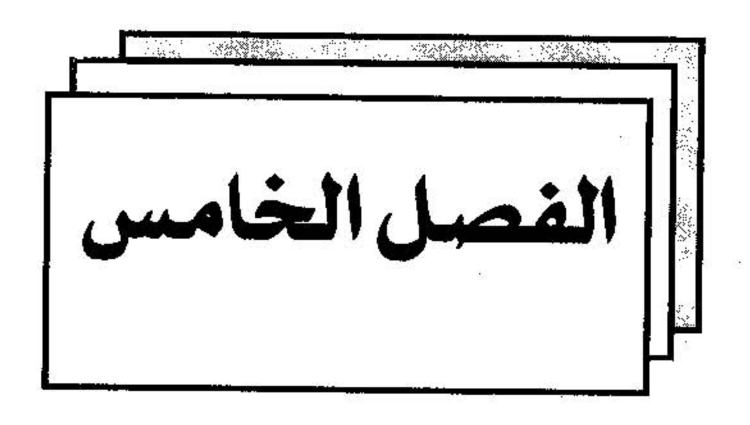
وتخالفه فيما خالف فيه، ولا توغر صدور الناس بعضهم على بعض بالطريقة التي يفعلها بعض الجهلة، بل أقول لا مانع وبهذا أضرب نموذجاً جزئياً، ومن الطبيعي ومن الأدب الشرعي أنك إذا تنازعت أنت وأحد من إخوانك ورأيت أنه وقع في خطأ أو بدعة غير مغلظة، أن تعذره بعد ذلك إذا لم تستطع أن تقنعه ما دام متأولاً، أن تقول أحبك في الله فيما فيك من خير واستقامة لا مانع.

أحبه في الله حتى وإن وجد عنده خطأ، بذلك تصلح الصدور، وتذهب هذه الشحناء والغيظ الذي وجد عند المؤمنين بعضهم على بعض حتى إن الجهلة نسوا البراء من الكفار، ومن أهل البدع المغلظة وصرفوا نصوص البراء على إخوانهم، وأخشى أن يقع فيهم إذا لم يرجعوا إلى الحق، وإلى منهج الاستقامة وصف النبي ﷺ لطائفة من أهل البدع (الذين يقاتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) هذا ورد في حديث صحيح في وصف بعض طوائف أهل البدع.

طبعاً البراء الكامل طريق إلى المقاتلة، الإنسان إذا تبرأ من أخيه المسلم براءً كاملاً استباح دمه، حتى وإن لم يكن الآن فمع الزمن إذن يجب أن نحذر من هذه المواقف المتشنجة، ولنعرف أن أهل السنة قد يحدث بينهم نزاعات قد يوجد عند بعضهم أخطاء في المنهج ولكن غير مقصودة اجتهادية قد يوجد عند بعضهم زلات كبيرة لكنها غير مقصودة لا توقعهم في الافتراق قد يوجد عند بعضهم بدع لكنها ليست

كثيرة وليست بدعاً مغلظة.

فمن هنا يجب أن نخطئهم فيما أخطؤوا فيه، وأن نبقي لهم اعتبارهم وحبهم وولاءهم فيما أصابوا فيه إذا كانوا من أهل السنة، والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين» انتهى كلامه.



الترحم على أهل البدع والاستشهاد

بكلامهم والتعاون معهم

الفصل الخامس

الترحم على أهل البدع والاستشهاد بكلامهم والتعاون معهم

لقد عد بعض الإخوة أن الترحم على المخالف، أو الاستشهاد بكلامه، أو بيع كتبه أو أشرطته أو توزيعها، أو التعاون معه وزيارته وعدم مقاطعته من قبل السني يوجب القدح فيه هو وإلحاقه بذلك المبتدع.

وفي هذا المسلك الذي سلكوه تعصب لآرائهم وفرضها على غيرهم بدون نص أو إجماع ولكن هو مجرد الرأي وفيه موالاة ومعاداة على الآراء والأهواء، وهذه المسائل المذكورة مما ذكر العلماء أن فيها تفصيلاً.

وتحقيق المناط فيها مما تختلف فيه أنظار أهل السنة في كثير من الأحيان لكونها مما يدخل في دائرة الاجتهاد والرأي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» - (٥/ ٢٣٥)

«وأما الاستغفار للمؤمنين عموماً فقد قال تعالى: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ ١٩﴾ [محمد] وقد أمر الله بالصلاة على من

يموت وكان النبي ﷺ يستغفر للمنافقين حتى نهى عن ذلك فكل مسلم لم يعلم أنه منافق جاز الاستغفار له والصلاة عليه وإن كان فيه بدعة أو فسق لكن لا يجب على كل أحد أن يصلي عليه وإذا كان في ترك الصلاة على الداعي إلى البدعة والمظهر للفجور مصلحة من جهة انزجار الناس فالكف عن الصلاة كان مشروعا لمن كان يؤثر ترك صلاته في الزجر بأن لا يصلي عليه كما قال النبي ﷺ فيمن قتل نفسه: «صلوا على صاحبكم» وكذلك قال في الغال «صلوا على صاحبكم».» انتهى كلامه.

جاء في «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص٣٤: وقد سئل الشيخ الألباني عن ذلك فقيل له: «ما رأيكم فيمن يقول إنه لا يترحم على من خالف عقيدة السلف كالنووي وابن حجر وابن حزم ومن المعاصرين سيد قطب وحسن البنا؟».

فأجاب رحمه الله: «نحن نعتقد أن الرحمة أو بعبارة أصرح الدعاء بالرحمة جائزة لكل مسلم، ومحرمة على كل كافر، فالجواب هذا يتفرع على اعتقاد يقوم في نفس الشخص، فمن كان يرى أن هؤلاء الذين سُمُّوا في السؤال وفي أمثالهم يرى أنهم مسلمون، فالجواب عرف مما سبق أنه يجوز الدعاء لهم بالرحمة والمغفرة، ومن كان يرى - لا سمح الله - أن هؤلاء المسلمين الذين ذكروا في السؤال هم ليسوا من المسلمين فلا يجوز الترحم عليهم لأن الرحمة قد حرمت على الكافرين».

فلما ذكر السائل أن صاحب هذا القول يزعم أن هذا هو منهج السلف.

قال الشيخ رحمه الله: «ثم يا أخي بارك الله فيك، هذه مجرد دعوى، أي أن السلف كانوا لا يصلون على عامة المبتدعة وعلى كل المبتدعة، هذه مجرد دعوى تقوم في أذهان بعض الناس الطيبين الذين يأخذون المسائل بحماس وعاطفة غير مقرونة بالعلم الصحيح القائم على قال الله قال رسول الله ﷺ لكن إن لم يُصلِّ مُصَلٍ ما أو عالم ما على مسلم ما، فذلك لا يعني أن الصلاة عليه لا تجوز، وإنما يعني أنه يرمي إلى حكمة قد لا تتحقق هذه الحكمة بغيره، مثل الأحاديث التي لابد أنك تذكر شيئا منها، التي يقول النبي ﷺ في بعضها «صلوا على صاحبكم..» ما صلى الرسول ﷺ، ترى الرسول الممتنع عن الصلاة على مسلم أهم أم العالم السلفي إذا امتنع من الصلاة على مسلم أهم؟ فإذا كان ترك النبي ﷺ الصلاة على مسلم لا يدل على أنه لا تجوز الصلاة عليه، فمن باب أولى أن ترك عالم من علماء السلف الصلاة على مسلم مبتدع لا يدل على أنه لا يصلى عليه»[1].

---

(١) سلسلة الهدى والنور شريط(٦٦٦) الوجه الأول.

توزيع كتب وأشرطة المخالف وبيعها

جاء في «منهج العلامة الألباني» ص٤٠: «قال السائل: أنا أعمل في التسجيلات الإسلامية (الأشرطة) وقد عَنَّ لي أن أسأل بعض أهل العلم فيما يتعلق بالمسؤولية عن نشر أشرطة بعض من لا ينهجون منهج السلف ينتمون مثلاً لبعض الجماعات التي نعرفها في الساحة كجماعة الإخوان المسلمين أو التبليغ أو ما إلى ذلك، فبعضهم أفتى بأن لا أسجل أو أنشر هذه الأشرطة بالمرة والبعض الآخر قال: تخير منها ما ترى فيه الصلاح ولا يكون فيه تصريح بمخالفة لمنهج السلف، فالحيرة ما زالت تلازمني حتى الآن، وأسأل الله عز وجل أن يزيل هذه الحيرة بما تراه وتشير به علينا في هذا المجال جزاكم الله خيرا؟

فأجاب الشيخ رحمه الله:

لا شك عندي أن الرأي الثاني الذي حكيته عن بعض أهل العلم هو الصواب لأن «الحكمة ضالة المؤمن من أين سمعها التقطها»، هذا الحديث وإن كان حديثاً ضعيفاً لا يصح وولع به بعض الناس في بعض البلاد فكتبوه في اللوحات وعلقوه في صدور المجالس على أنه حديث ثابت عن النبي ﷺ وليس بالثابت، ولكن حسبنا منه أن يكون حكمة فعلاً، فحينئذ نعمل بها ولا نتعصب لمذهبنا اعتباراً بتعصب أصحاب المذاهب الأخرى، فنحن أتباع الحق حيثما كان هذا الحق ومن حيث ما جاء، والحكمة ضالة المؤمن أين وجدها التقطها، فإذا جاء أو

وقفت على مقال أو بحث علمي لجماعة من تلك الجماعات التي مع الأسف لا تنهج منهج السلف لكن كان فيها تذكير بآيات الله..ببعض أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة، وليس هناك ما يمنع من نشر هذه البحوث بطريقة التسجيل ما دام أنه ليس فيها ما يخالف الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وهذه المشكلة في الواقع لا تنحصر في التسجيل بل تتعداه حتى إلى المؤلفات وهي أكثر انتشاراً من المسجلات هذه، فهل يصح لناشر الكتب وبائع الكتب أن يطبع ما ليس على منهج السلف الصالح، وهل يجوز له أن يبيع كذلك مثل هذه الكتب الجواب قد لا يخلو كتاب ما من مخالفة ما، وإنما العبرة بملاحظة شيئين اثنين، الشيء الأول أن لا يكون الكتاب وعلى ذلك التسجيل داعية إلى منهج يخالف منهج السلف الصالح، ثانياً أن يكون صوابه يغلب خطأه، وإلا من منا كما قال الإمام مالك رحمه الله، ما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر، ولذلك فالتسجيل وطبع الكتب وبيعها يجب أن يراعى فيها هاتان القاعدتان، وإذ سألت عن تسجيل ليس فيه مخالفة للمنهج السلفي فأنا لا أرى مانعاً أبداً من نشر هذا التسجيل بمجرد أن الذي يتحدث فيه ليس سلفي المنهج وإنما هو خلفي أو حزبي أو ما شابه ذلك، هذا هو الذي يقتضيه العلم ويقتضيه الإنصاف ويقتضيه محاولة التقريب بين الاختلافات القائمة اليوم بين الجماعات الإسلامية مع الأسف، هذا خلاصة ما عندي جوابا على ما سألت.

قال السائل: إكمالاً لهذا الأمر بعض القائلين بالمنع لهذا الأمر يقولون: إن في نشر حديث أو شريط لمثل هؤلاء فيه تزكية لمنهجهم وكأنه رضا بكل ما يقولون غثه وسمينه.

فأجاب الشيخ رحمه الله: «أعتقد أن هذا فيه مبالغة، لو فرضنا رجلا ألف رسالة جمع فيها أحاديث الأذكار من صحيح البخاري وهو ليس سلفي المنهج كيف يصدق هذا الكلام عليه، وما صلة نشر مثل هذه الرسالة بتأييد منهجه، لا، نحن نؤيد منهجنا بنشر رسالته لأنه سلك طريقتنا في اختيار ما صح عن نبينا ﷺ، فأنا أعتقد أن فيه مبالغة والله أعلم»[1].

(١) فتاوى جدة شريط (رقم:٩) آخر الوجه الثاني.

أخذ العلم عن أهل البدع والاستشهاد بكلامهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠١):

«قُلْت: وَلْيَعْلَمْ السَّائِلُ أَنَّ الْغَرَضَ «مِنْ هَذَا الْجَوَابِ» ذِكْرُ أَلْفَاظِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ - مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ - يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ؛ وَلَكِنَّ الْحَقَّ يُقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ؛ وَكَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ. الْمَشْهُورِ عَنْهُ؛ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ: اقْبَلُوا الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا - أَوْ قَالَ فَاجِرًا - وَاحْذَرُوا زيغة الْحَكِيمِ. قَالُوا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: إنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا أَوْ قَالَ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ».

وقال في «منهاج السنة النبوية» - (٨/ ٢٥٨):

«وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم [يعني الباطنية] وهتك أستارهم مثل كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني والقاضي عبد الجبار الهمداني وكتاب الغزالي ونحوهم» انتهى.

قال الشيخ محمد الجزائري في «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص٤٤:

«وإلى هذه المعاني أرشد الألباني رحمه الله من سأله عن حكم أخذ

العلم عن أهل البدع حيث قال في موضع: «مثلاً بعض المبتدعة عندهم علم بقراءة القرآن والتجويد والقراءات ونحو ذلك، عندهم معرفة بعلم النحو والصرف، عندهم معرفة بعلم أصول الفقه وأصول الحديث ولا يوجد حواليه السني الحريص على اتباع السنة ممن يتعلم منه بعض هذه العلوم، فلا مانع أن يتلقى هذا العلم أو ذاك منه، لكن بشرط أن يكون حَذِرا من بدعته»[١]. وقال في موضع آخر: «إن كان متمكناً في العقيدة جاز وإلا فلا»[٢]. انتهى.

وقد لخص الشيخ إبراهيم الرحيلي موقف أهل السنة من تلقي العلم عن أهل البدع بقوله:

«بيان موقف أهل السنة من تلقي العلم عن أهل البدع وحكم استخدامهم في التدريس: ونهى السلف عن تلقي العلم عن أهل البدع، وتنصيب أهل البدع مدرسين، لأبناء أهل السنة خشية افتتان الدارسين بهم، ولأن ذلك فيه زجرا لهم وعقوبة عن الابتداع.

وهذا في حال السعة، أما عند الضرورة فيجوز استخدامهم في التدريس كأن لا يمكن إقامة التعليم إلا بهم، أو ترتب على ترك استخدامهم مفسدة أعظم من مفسدة استخدامهم أو تحقق باستخدامهم مصلحة راجحة على مصلحة ترك استخدامهم» انتهى

(1) سلسلة الهدى والنور شريط (٥١١).

(2) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٩).

كلامه [موقف أهل السنة أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، ٢/ ص٧٢٢].

وقال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «تصنيف الناس بين الظن واليقين» ص ٢٠:

«والذي تحرر لي أن العلماء لا ينقلون عن أهل الأهواء المغلظة، والبدع الكبرى - المكفرة -، ولا عن صاحب هوى أو بدعة في بدعته، ولا متظاهر ببدعة متسافه بها، داعية إليها، وما دون ذلك ينقلون عنهم على الجادة أي: سبيل الاعتبار، كالشأن في سياق الشواهد والمتابعات في المرويات» انتهى.

وقال الشيخ أبو الحسن المأربي في «السراج الوهاج في بيان المنهاج»: «١٥٢-وأرى جواز الاستشهاد بكلام المخالف إن كان حقاً وفيه مصلحة، دون جلب مفسدة، في الحال أو في المآل، ولا يلزمني كلما استشهدت ببعض كلامه أن أُبَيِّنَ موقفي من أخطائه الأخرى، فما هكذا وجدنا سلفنا، وإذا كان حال الناقل والمنقول عنه معلوماً فيكفي،وإذا ترجح عندي أن في عدم بيان حاله مفسدة، أشرت إلى ذلك درءاً للمفسدة، وخروجاً من اللبس، ولكل من ذلك مواضع تَشْهَدُ له، كما في«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتب الإمام الذهبي، وكما في نقل بعض الأئمة المتقدمين عن مخالفيهم، ولا أرى المدح لمن كان متلبساً ببدعة - دون بيان حاله - فراراً من المحظور، وفي قصة

الدارقطني وأبي ذر الهروي مع الباقلاني عبرة وعظة، انظر «النبلاء» (١٧/ ٥٥٨)». انتهى.

وقد سئل العلاّمة عبدالرحمن بن ناصر البراك:

لقد تعلمت بعض العلوم الشرعية على يد شيخ أزهري أشعري العقيدة؛ فهل تجوز لي مجاملته وحضور الدروس الفقهية وصلاة الجمعة معه وكذلك بقية الصلوات، ومصاحبته في الأماكن العامة لفضله عليّ؟ أم أتجنبه لاختلاف معتقده، وخوفاً من أن يؤثر عليّ لكونه أعلم مني؟

فأجاب بقوله:

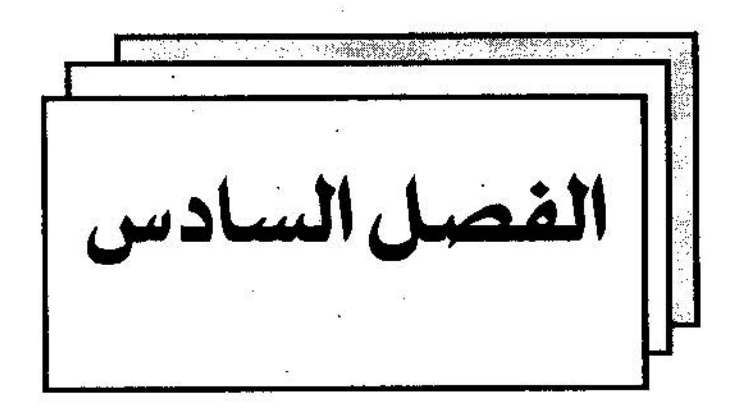
الحمد لله، لا شك أن العقيدة المستمدة من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ هي عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين.

ومجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مطلع العقيدة الواسطية.

وأما عقيدة الأشاعرة في الصفات وفي الإيمان وفي القدر ففيها مخالفات كثيرة لمعتقد أهل السنة والجماعة، وقد غلب المذهب الأشعري على كثير من المنتسبين للعلم في العالم الإسلامي، أما عوام المسلمين فإنهم على الفطرة؛ يؤمنون بالله، وبصفاته كما أخبر الله بها في كتابه، ليس

عندهم شبهات المتكلمين. ويؤمنون بالقدر خيره وشره، ويؤمنون بما تضمنه قوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة». صحيح البخاري (٩)، وصحيح مسلم (٣٥).

والمذهب الأشعري هو المعروف في الجامع الأزهر، ولهذا فكثير ممن يتخرج منه يتلقن ويتلقى هذه العقيدة، وهذا المدرس إذا كنت تخشى من تأثيره عليك فالسلامة لا يعدلها شيء، فلا تخالطه مخالطة تؤدي إلى التأثر به، ولكن لا تنكر جميله عليك، ولا تمتنع من الاستفادة من علمه في الفقه أو اللغة، فإن كثيراً من العلماء قد برزوا في علوم، وانتفع بهم المسلمون مع ما دخل عليهم من مذاهب المتكلمين. وأما الصلاة خلفه فصحيحة، لكن إن وجدت إماماً من أهل السنة والجماعة فعليك أن تؤثر الصلاة معه، ومن مذهب أهل السنة والجماعة أن الجمع والجماعات لا تعطل لكون الإمام مبتدعاً أو فاسقاً، فالواجب إقامة هذه الشعائر، ولكن إذا تيسرت إقامتها مع العدل من أهل السنة والجماعة فهذا هو الواجب، والله تعالى يقول: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ (١٦) ﴾ [التغابن]. والله أعلم» انتهى.



الفصل السادس

هجر المخالف وضوابطه

الفصل السادس

هجر المخالف وضوابطه

لقد بالغ بعض غلاة التجريح في مسألة الهجر فصاروا يقدحون بمن لم يهجر المبتدع حتى ولو لم يكن في هجره مصلحة بل فيه مفسدة ظاهرة، وهم أيضاً يستعملون الهجر على غير وجهه الشرعي وفي أسلوب مفسدته أكثر من مصلحته.

لقد بلغ من شأن أولئك الغلاة أن يهجر أحدهم - مع شدة جهله - أفاضل طلبة العلم السلفيين لعدم التزامهم بما يملي عليهم هو من أهواء وآراء أو يلزمهم بتقليد شيخه هو في مسألة معينة دون من هو أفضل منه وأعلم، جاهلاً بقدر نفسه، وعدم أهليته للترجيح فضلا عن التصويب أو الإبطال في المسائل، فصار بدل أن يجلس بين يدي أهل العلم يتعلم منهم ما يحتاجه من أمور دينه يتعالى عليهم ويهجرهم ويشنع عليهم فيحرم من العلم والأدب والخلق فإنا لله وإنا إليه راجعون!!!.

عَنْ أَبِى خِرَاشٍ السُّلَمِىِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فَهُوَ كَسَفْكِ دَمِهِ» رواه أبو داود وصححه الألباني.

قال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في «غارة الأشرطة» (٢/ ١٠١): «الواقع أنها دخلت على العصريين فكرة خارجية، فكرة جماعة التكفير فتوسعوا في مسألة هجر المبتدع، ونحن إذا قرأنا سيرة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فنرى أن الهجر مضيق، فالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هجر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، وهجر نساءه شهراً من أجل أن يؤدبهن، وهجر النفر اليسير، فلابد من النظر في مصلحة الهجر إذا كان الهجر سيؤثر، ويرجع الشخص إلى الحق فلا بأس أن يهجر، وإذا كان سيزداد عتواً ونفوراً فلا» انتهى كلامه.

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٢):

فَالْهِجْرَانُ قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ تَرْكَ سَيِّئَةِ الْبِدْعَةِ الَّتِي هِيَ ظُلْمٌ وَذَنْبٌ وَإِثْمٌ وَفَسَادٌ وَقَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ فِعْلَ حَسَنَةِ الْجِهَادِ وَالنَّهْيَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَعُقُوبَةَ الظَّالِمِينَ لِيَنْزَجِرُوا وَيَرْتَدِعُوا، وَلِيَقْوَى الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فَإِنَّ عُقُوبَةَ الظَّالِمِ تَمْنَعُ النُّفُوسَ عَنْ ظُلْمِهِ وَتَحُضُّهَا عَلَى فِعْلِ ضِدِّ ظُلْمِهِ: مِنْ الْإِيمَانِ وَالسُّنَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي هِجْرَانِهِ انْزِجَارُ أَحَدٍ وَلَا انْتِهَاءُ أَحَدٍ؛ بَلْ بُطْلَانُ كَثِيرٍ مِنْ الْحَسَنَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا لَمْ تَكُنْ هِجْرَةً مَأْمُورًا بِهَا كَمَا ذَكَرَهُ أَحْمَد عَنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ إذْ ذَاكَ: أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَقْوَوْنَ بالْجَهْمِيَّة. فَإِذَا عَجَزُوا عَنْ إظْهَارِ الْعَدَاوَةِ لَهُمْ سَقَطَ الْأَمْرُ بِفِعْلِ هَذِهِ الْحَسَنَةِ وَكَانَ مُدَارَاتُهُمْ فِيهِ دَفْع الضَّرَرِ عَنْ الْمُؤْمِنِ

الضَّعِيفِ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَأْلِيفُ الْفَاجِرِ الْقَوِيِّ، وَكَذَلِكَ لَمَّا كَثُرَ الْقَدَرُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَلَوْ تُرِكَ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ لَانْدَرَسَ الْعِلْمُ وَالسُّنَنَ وَالْآثَارَ الْمَحْفُوظَةَ فِيهِمْ. فَإِذَا تَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْوَاجِبَاتِ مِنْ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ بِدْعَةٌ مَضَرَّتُهَا دُونَ مَضَرَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ: كَانَ تَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ مَعَ مَفْسَدَةٍ مَرْجُوحَةٍ مَعَهُ خَيْرًا مِنْ الْعَكْسِ. وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ.

وَكَثِيرٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ خَرَجَ عَلَى سُؤَالِ سَائِلٍ قَدْ عَلِمَ الْمسؤول حَالَهُ أَوْ خَرَجَ خِطَابًا لِمُعَيَّنٍ قَدْ عَلِمَ حَالَهُ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَضَايَا الْأَعْيَانِ الصَّادِرَةِ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ إنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا، فَإِنَّ أَقْوَامًا جَعَلُوا ذَلِكَ عَامًّا فَاسْتَعْمَلُوا مِنْ الْهَجْرِ وَالْإِنْكَارِ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ فَلَا يَجِبُ وَلَا يُسْتَحَبُّ وَرُبَّمَا تَرَكُوا بِهِ وَاجِبَاتٍ أَوْ مُسْتَحَبَّاتٍ وَفَعَلُوا بِهِ مُحَرَّمَاتٍ. وَآخَرُونَ أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ فَلَمْ يَهْجُرُوا مَا أُمِرُوا بِهَجْرِهِ مِنْ السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ؛ بَلْ تَرَكُوهَا تَرْكَ الْمُعْرِضِ؛ لَا تَرْكَ الْمُنْتَهِي الْكَارِهِ أَوْ وَقَعُوا فِيهَا وَقَدْ يَتْرُكُونَهَا تَرْكَ الْمُنْتَهِي الْكَارِهِ وَلَا يَنْهَوْنَ عَنْهَا غَيْرَهُمْ وَلَا يُعَاقِبُونَ بِالْهِجْرَةِ وَنَحْوِهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهَا فَيَكُونُونَ قَدْ ضَيَّعُوا مِنْ النَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ مَا أُمِرُوا بِهِ إيجَابًا أَوْ اسْتِحْبَابًا فَهُمْ بَيْنَ فِعْلِ الْمُنْكَرِ أَوْ تَرْكِ النَّهْيِ عَنْهُ وَذَلِكَ فِعْلُ مَا نُهُوا عَنْهُ وَتَرْكُ مَا أُمِرُوا بِهِ. فَهَذَا هَذَا، وَدِينُ الله وَسَطٌ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ. وَالله سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ» انتهى.

قال الشيخ محمد حاج الجزائري في كتابه «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» ص ٣٥:

«إن كلام الشيخ الألباني رحمه الله في استعمال الزجر بالهجر معروف مشهور كرره في غير ما موضع، فقد قرر رحمه الله أن الهجر من العقوبات التي يناط تطبيقها بالمصالح والمفاسد، وأكد على أن الهجر في زماننا زمان الغربة لا يصلح، وأنه لا يسبب إلا التفرقة بين المسلمين، وتضييع النصيحة الواجبة، ونحن ننقل منها هذه المقتطفات من أشرطة مختلفة سجلت في أزمنة متفاوتة، ليظهر استقرار هذا الرأي عنده وثباته عليه.

قال رحمه الله: «وهذا له صلة بمبدأ المقاطعة المعروفة في الإسلام أو الهجر لله، كثيراً ما نُسأل فلان صاحبنا وصديقنا، ولكن ما يصلي يشرب دخان نقاطعه؟؟ أقول له أنا لا يقاطعه لأن مقاطعته لا تفيده بالعكس تسره وبتخلّيه في ضلاله، لذلك فالمقاطعة وسيلة شرعية وهو تأديب المهاجر والمقاطع، فإذا كانت المقاطعة لا تؤدبه بل تزيده ضلالاً على ضلال حينئذ لا ترد المقاطعة لذلك نحن اليوم لا ينبغي أن نتشبث بالوسائل التي كان يتعاطاها السلف أنهم ينطلقون من موقف القوة والمنعة» ثم تحدث عن قلة الصالحين في هذا الزمان وقال: «فلو نحن فتحنا باب المقاطعة والهجر والتبديع لازم أنعيش في الجبال وإنما نحن واجبنا اليوم: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم

بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴿١٢٥﴾ [النحل]»[1].

ولما اعترض أحدهم واستفسر عما إذا كان الظهور لأهل الحق فقال الألباني رحمه الله: «ينبغي هنا استعمال الحكمة، الفئة القوية هل إذا قاطعت الفئة المنحرفة عن الجماعة يعود الكلام السابق: هل ذلك ينفع الطائفة المتمسكة بالحق أم يضرها هذا من جهتهم، ثم هل ينفع المُقَاطَعِين والمهجورين من الطائفة المنصورة أو يضرهم، يعني لا ينبغي أن نأخذ هذا الأمر بالحماس والعاطفة وإنما بالروية والحكمة والأناة ... وآخر الدواء الكي ...وأنا بصورة عامة لا أنصح اليوم باستعمال علاج المقاطعة أبداً لأنه يضر أكثر مما ينفع، وأكبر دليل الفتنة القائمة الآن في الحجاز»[2].

وأورد سائل ما وصفه بشبهات يستدل بها بعضهم على وجوب هجر المبتدع كالآثار المنقولة عن بعض السلف في ذلك، فقال الألباني رحمه الله: «الذي أراه والله أعلم أن كلام السلف يرد في الجو السلفي يعني الجو العامر بالإيمان القوي والاتباع الصحيح للنبي ﷺ والصحابة، هو تماماً كالمقاطعة، مقاطعة المسلم لمسلم تربيةً وتأديبا له هذه سنة معروفة، لكن في اعتقادي وكثيراً ما سئلت فأقول زماننا لا يصلح للمقاطعة، زماننا إذن لا يصلح لمقاطعة المبتدعة لأن معنى ذلك

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٦٦٦) الوجه الأول.

(٢) سلسلة الهدى والنور شريط (٦٦٦) الوجه الثاني.

أن تعيش على رأس الجبل، أن تنزوي عن الناس وأن تعتزلهم ذلك أنك حينما تقاطع الناس إما لفسقهم أو لبدعتهم لا يكون ذلك الأثر الذي كان يكون له يوم كان أولئك الذين تكلموا بتلك الكلمات وحضوا الناس على مجانبة أهل البدعة »[1].

هذا كلامه في هجر المخالفين الواقعين في البدع، وهو يشمل من باب أولى المخالفين من أهل السنة، وقد نص على نحو من ذلك فقال رحمه الله: «من المؤسف أن هناك نوعاً من التفرق ونوعاً من التنازع لأسباب تافهة جدا، لذلك يجب أن نضع نصب أعيننا ما يسمى اليوم في لغة العصر الحاضر بالتسامح الديني، لكن بالمعنى الذي يسمح به الإسلام، التسامح الديني قد وسعت دائرته إلى حيث لا يسمح به الإسلام، ولكن نحن نعني التسامح بالمعنى الصحيح، وذلك أننا إذا رأينا شخصاً من غير السلفيين فضلاً عمن كان من السلفيين أن له رأياً خاصاً أو اجتهاداً خاصاً أو...بل رأيناه أخطأ فعلاً في شيء من تصرفاته أن لا نبادر إلى نَهرِه، ثم إلى مقاطعته بل يجب علينا أن نسلك طريق النصح الذي ابتدأنا به هذه الكلمة بالحديث الدين النصيحة الدين النصيحة، فإن نصحناه وتجاوب معنا ذلك ما كنا نبغي وإن لم يستجب فليس لنا عليه من سبيل، ولا يجوز لنا أن نبادره أو نقاطعه، بل علينا أن نظل معه نتابعه بالنصيحة ما بين الفينة والفينة وما بين آونة

---

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٥٥١) الوجه الثاني.

وأخرى حتى يستقيم على الجادة... وهناك بعض الأحاديث الصحيحة التي نحن بحاجة إلى أن نتذكرها عملياً وليس فقط فكراً وعلماً، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخوانا»، لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، لماذا يهجره تباغضاً وتحاسداً لا لأمر شرعي، لا لأنه عصى الله ورسوله ولكن هو لم يجاهر بالمعصية لم يعتقد أن هذه معصية، ومع ذلك فهو يعصي الله عز وجل فجاء أحدنا وقاطعه، هذه مقاطعة مشروعة، ولكن التقاطع في سبيل اختلاف الأفكار.. في المفاهيم هذا هو التدابر المنهي عنه في الحديث»[1].

وقال رحمه الله: «أنا لا أعلم أن المسلم لا يلقي السلام على أخيه المسلم، وهو يعتقد أنه مسلم، وهذه مغالطة لا تجوز إسلامياً، وكون المسلمين مختلفين هذا الأمر ليس بالحديث بل هو قديم، لكن التناصح هو الذي يجب أن يكون قائماً بين المسلمين، وأن يتوادوا وأن يتحابوا في الله عز وجل، فالتدابر والتقاطع أمر منهي عنه في الإسلام، والحب في

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٢٣) الوجه الأول، وقال في الشريط (٣٧/ الوجه الثاني): «وأنا كنت أتردد على الإخوان المسلمين وأرحل معهم في رحلاتهم وأحضر محاضراتهم، طبعاً معروف الغاية من ذلك وهو نقل الدعوة إليهم» (كذا في منهج العلامة الألباني).

الله أمر مرغوب في الإسلام والبغض في الله كذلك، لكن بعض الناس لا يحسنون التطبيق، وأنا كثيراً ما أسأل عن مقاطعة المسلم عن أخيه المسلم لسبب ما.. فأنا أقول المقاطعة اليوم وإن كانت في الأصل هي مشروعة، لكن اليوم ليس هو زمن التطبيق، لأنك إذا أردت أن تقاطع كل مسلم أنكرت عليه شيئا بقيت وحيداً شريداً، فليس لنا اليوم أن نتعامل على طريقة البغض في الله والمقاطعة في الله، هذا إنما وقته إذا قويت شوكة المسلمين وقوي مظهر المسلمين في تعاملهم بعضهم مع بعض، حين يشذ فرد من الأفراد عن الخط المستقيم فقوطع، إذ ذاك المقاطعة تكون دواء له وتربية له، أما الآن فليس هذا زمانه...لذلك فهذا ليس في العصر الحاضر ليس من الحكمة أبداً أن نقاطع الناس لسبب انحرافهم سواء كان هذا الانحراف فكرياً عقدياً أو كان انحرافاً سلوكياً، وإنما علينا أن نصبر في مصاحبتنا لهؤلاء، وأن لا نضلل ولا نكفر، لأن هذا التضليل وهذا التكفير لا يفيدنا شيئا، وإنما علينا بالتذكير كما قال عز وجل: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ (٥٥) ﴾ [الذاريات]»[١]». انتهى من منهج العلامة الألباني.

---

(١) سلسلة الهدى والنور (٨٠) الوجه الثاني وتحدث في الشريط رقم (١٧٣) عن قضية القسوة في الدعوة وقال لمن أنكر الهجر: «هذا حق» وأيده بحكاية قصة رجوع محمد زهدي النجار عن بدعة الطرقية بفضل مخالطة الشيخ الألباني رحمه الله له (كذا في منهج العلامة الألباني).

وجاء في الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات (ص٨٧) للعلامة الإمام ابن عثيمين رحمه الله:

«**س**: هل يجوزالهجر بين الدعاة إلى الله بسبب اختلافهم في أساليب الدعوة؟

الجواب: أقول: لا يجوز الهجر بين المؤمنين، لأن النبي ﷺ قال: «لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث»، حتى ولو ارتكب معصية، فإن هجره لا يجوز إلا إذا كان في هجره مصلحة، كأن ينتهي عن معصية، ولهذا هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم، حين تخلفوا عن غزوة تبوك.

فإذا كان في هجر الفساق مصلحة راجحة فإنهم يهجرون وإلا فلا يهجرون، هذا بالنسبة لعموم الفساق أما الدعاة إلى الله فإنه لا ينبغي لهم بل لا يجوز لهم أن يتهاجروا فيما بينهم، بسبب اختلاف أساليب الدعوة، ولكن على كل واحد منهم أن ينتفع بأسلوب الآخر إذا كان أجدى وأنفع» انتهى.

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (١٧/١٥٠) له رحمه الله:

كيفية التعامل مع أهل الفرق الضالة:

السؤال: كيف يكون التعامل مع أهل الفرق الضالة والجماعات وأفرادها؟

الجواب: من جهة السلام أم من جهة البيع والشراء؟ السائل: من جهة السلام. الشيخ: من جهة السلام سلم على كل إنسان إلا الكافر فلا تبدأه بالسلام، لكن إذا سلم عليك فيجب أن ترد عليه؛ لأن النبي ﷺ أمرنا أن نرد على أهل الكتاب اليهود والنصارى، أما إذا كان في هجره مصلحة كرجل فاسق إذا هجرناه ارتدع عن معصيته وتاب إلى الله فهنا نهجره؛ لأن في ذلك مصلحة، كما أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بهجر كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع حين تخلفوا عن غزوة تبوك، لكن كان في هجرهم مصلحة، أما إذا كان في هجرنا لهذا الرجل الفاسق مضرة كما لو كان هجرنا إياه يوجب أن يتمادى في معصيته وأن يكرهنا وألا يقبل منا صرفاً ولا عدلاً فهنا لا يجوز الهجر؛ لأن هذا الفاسق مهما عظم فسقه فهو مؤمن، وقد قال النبي ﷺ: «لا يحل للرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث» وهو مؤمن وأخ لنا، **[ولاحظوا هذه المسألة! فإن بعض الناس من شدة غيرتهم على دين الله لا يعتقدون أخوة بينهم وبين الفساق، وهذا من الغلط العظيم، هذا الرأي تشم منه رائحة مذهب الخوارج، العصاة مهما بلغت معصيتهم فهم إخواننا، علينا أن ننصحهم فإن كان في هجرهم مصلحة بحيث يتركون المعصية فالهجر هنا إما مستحب أو واجب، وإن لم يكن فيه مصلحة فلا تهجره سلم عليه»]**. انتهى.

وقال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله- في «هجر المبتدع» - (ص٤٥):

«وكذلك بالنسبة للأماكن: (ففرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر بالبصرة، والتنجيم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك)، وهذا على ما أفتى به الأئمة أحمد وغيره بناء على هذا الأصل: رعاية المصالح الشرعية. (ويختلف باختلاف الهاجرين أنفسهم في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم) [الفتاوى ٢٨/ ٢٠٦].

فإذا كانت الغلبة والظهور لأهل السنة كانت مشروعية هجر المبتدع قائمة على أصلها، وإن كانت القوة والكثرة للمبتدعة - ولا حول ولا قوة إلا بالله - فلا المبتدع ولا غيره يرتدع بالهجر ولا يحصل المقصود الشرعي، لم يشرع الهجر وكان مسلك التأليف، خشية زيادة الشر.

وهذا كحال المشروع مع العدو (القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح) [الفتاوى ٢٨/ ٢٠٦].

ومن أهم المهمات هنا: إذا كانت الواجبات لدى أهل السنة مثل: التعليم، والجهاد، والطب، والهندسة، ونحوها تتعذر إقامتها إلا بواسطتهم، فإنه يعمل على تحصيل مصلحة الجهاد، ومصلحة التعليم

وهكذا، مع الحذر من بدعته، واتقاء الفتنة به وبها ما أمكن، وبقدر الضرورة، فإذا زالت عاد أهل السنة إلى الأصل في الهجر، وأبعد المبتدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- في جوابه المحرر في الهجر المشروع [الفتاوى ٢٨/ ٢١٢]:

(.. فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب: كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس، ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل)». انتهى.

التعاون مع المخالف

قال الإمام ابن القيم في زاد المعاد - (٣/ ٢٦٩) في أثناء بيانه الفوائد المستفادة من صلح الحديبية:

«وَمِنْهَا: أَنّ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْبِدَعِ وَالْفُجُورِ وَالْبُغَاةِ وَالظّلَمَةِ إذَا طَلَبُوا أَمْرًا يُعَظّمُونَ فِيهِ حُرْمَةً مِنْ حُرُمَاتِ الله تَعَالَى أُجِيبُوا إلَيْهِ وَأُعْطُوهُ وَأُعِينُوا عَلَيْهِ وَإِنْ مَنَعُوا غَيْرَهُ فَيُعَاوَنُونَ عَلَى مَا فِيهِ تَعْظِيمُ حُرُمَاتِ الله تَعَالَى لَا عَلَى كُفْرِهِمْ وَبَغْيِهِمْ وَيُمْنَعُونَ مِمّا سِوَى ذَلِكَ فَكُلّ مَنْ الْتَمَسَ الْمُعَاوَنَةَ عَلَى مَحْبُوبٍ لله تَعَالَى مُرْضٍ لَهُ أُجِيبَ إلَى ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ مَا لَمْ يَتَرَتّبْ عَلَى إعَانَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَحْبُوبِ مَبْغُوضٌ لله أَعْظَمَ مِنْهُ وَهَذَا مِنْ أَدَقّ الْمَوَاضِعِ وَأَصْعَبِهَا وَأَشَقّهَا عَلَى النّفُوسِ وَلِذَلِكَ ضَاقَ عَنْهُ مِنْ الصّحَابَةِ مَنْ ضَاقَ» انتهى.

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العملية والإفتاء (٢/ ٢٣٧):

السؤال الأول من الفتوى رقم (٦٢٥٠):

س: في العالم الإسلامي اليوم عدة فرق وطرق الصوفية مثلاً: هناك جماعة التبليغ، الإخوان المسلمين، السنيين، الشيعة، فما هي الجماعة التي تطبق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟

ج: أقرب الجماعات الإسلامية إلى الحق وأحرصها على تطبيقه:

أهل السنة: وهم أهل الحديث، وجماعة أنصار السنة، ثم الإخوان المسلمون.

وبالجملة فكل فرقة من هؤلاء وغيرهم فيها خطأ وصواب، فعليك بالتعاون معها فيما عندها من الصواب، واجتناب ما وقعت فيه من أخطاء، مع التناصح والتعاون على البر والتقوى.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٢٣٨):

السؤال الرابع من الفتوى رقم (٦٢٨٠):

س: الجماعات والفرق الموجودة الآن أقصد بها جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ، وجماعة أنصار السنة المحمدية، والجمعية الشرعية، والسلفيين، ومن يسمونهم التكفير والهجرة، وهذه كلها وغيرها قائمة بمصر أسأل ما موقف المسلم منها؟ وهل ينطبق عليها

حديث حذيفة رضي الله عنه: «فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك» رواه الإمام مسلم في الصحيح؟

ج: كل من هذه الفرق فيها حق وباطل وخطأ وصواب، وبعضها أقرب إلى الحق والصواب وأكثر خيراً وأعم نفعاً من بعض، فعليك أن تتعاون مع كل منها على ما معها من الحق وتنصح لها فيما تراه خطأ، ودع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وجاء في مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (٤/ ١٦٦):

س: لقد قامت في السودان جبهة إسلامية بين مختلف الاتجاهات الحركية والصوفية والسلفية وقامت بعمل سياسي ومجابهة واسعة مع الشيوعية والتغريبيين عموماً. هل يمكن أن نعرف رأيكم في مثل هذا العمل الذي يضم تيارات مثل هذه؟.

ج: لا ريب أن التعاون بين المسلمين في محاربة المذاهب الهدامة والدعوات المضللة والنشاط التنصيري والشيوعي والإباحي من أهم الواجبات ومن أعظم الجهاد في سبيل الله، لقول الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة] وقوله سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿١٢٥﴾﴾ [النحل] وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [فصلت] وفي الصحيحين عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى اليهود في خيبر وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام وأن يخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، وقال له ﷺ: «فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» وفي صحيح مسلم عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ أنه قال: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» وفي صحيحه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» وروى الإمام أحمد والنسائي وصححه الحاكم عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم»، والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. فنسأل الله أن يوفق الجبهة لما فيه نصر الحق وظهوره على ما سواه وقمع الباطل

وخذلان الدعاة إليه. ونصيحتي للجبهة أن تنقي صفوفها من كل ما يخالف شرع الله المطهر.

وأن تتناصح وتتواصى بالاستقامة على شرع الله والثبات عليه، ورد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول كما قال الله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء] وقال سبحانه: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴿١٠﴾ ﴾ [الشورى] الآية. وقال عز وجل: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾ ﴾ [العصر] يبين سبحانه في هذه السورة العظيمة أن أسباب الربح والسعادة والسلامة من الخسران هي هذه الأمور الأربعة المذكورة في هذه السورة وهي: الإيمان الصادق بالله ورسوله، والعمل الصالح، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر. فنسأل الله أن يمنح أعضاء الجبهة التخلق بهذه الأخلاق والاستقامة عليها حتى يفوزوا بالنصر المبين والربح العظيم والعاقبة الحميدة» انتهى.

وجاء في مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (٣/ ٥٩):

نقل في المقال المذكور عن الشيخ حسن البنا رحمه الله ما نصه: (نجتمع على ما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه).

والجواب أن يقال: نعم يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر

الحق والدعوة إليه والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله، أما عذر بعضنا لبعض فيما اختلفنا فيه فليس على إطلاقه بل هو محل تفصيل، فما كان من مسائل الاجتهاد التي يخفى دليلها فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضنا على بعض، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن عملاً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۝﴾ [المائدة] وقوله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۝﴾ [التوبة]. وقوله عز وجل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۝﴾ [النحل]، وقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» وقوله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» أخرجهما مسلم في صحيحه. والآيات والأحاديث في هذا كثيرة» انتهى.

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في آخر شريط «إلى متى هذا الخلاف»:

ما رأيكم فيمن يقول: نجتمع فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه؟

فأجاب بقوله: رأينا في هذه الكلمة أن فيها إجمالاً، أما نجتمع

على ما اتفقنا فيه فهذا حق.

وأما يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، فهذا فيه تفصيل

فما كان الاجتهاد فيه سائغاً فإنه.. يعذر بعضنا بعضاً فيه، ولكن لا يجوز أن تختلف قلوبنا من أجل هذا الخلاف.

وأما إذا كان الخلاف غير سائغ فإننا لا نعذر من خالف فيه، ونرى أنه يجب عليه أن يرجع إلى الحق أين ما كان، فأول العبارة صحيح، وأما الثاني فيحتاج إلى تفصيل» انتهى.

وقال الشيخ الألباني – رحمه الله- في آخر شريط ٥٩٠ من «سلسلة الهدى والنور»: «نحن ننصحكم وننصح كل المسلمين: ألا يتعاونوا مع الحزبيين في دخول البرلمان، أما التعاون معهم على البر والتقوى؛ كما ذكرنا في الآية السابقة فهذا أمر واجب».

وقال الشيخ مقبل الوادعي في رسالته «هذه دعوتنا وعقيدتنا» ص٢٧ من مجموع فتاوى الوادعي تحت رقم ١٢: نرى وجوب التعاون مع أي مسلم في الحق، ونبرأ إلى الله من الدعوات الجاهلية اهـ.

وجاء في فتاوى «اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»، المجموعة الثانية، (٢/ ٤١):

س: بناء على قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۝٢﴾ [المائدة]، يقال إنه يجب التعاون مع كل الجماعات

الإسلامية، وإن كانت تختلف بينها في مناهج وطريق دعوتهم، فإن جماعة التبليغ طريق دعوتها غير طريق الإخوان المسلمين أو حزب التحرير أو جماعة الجهاد أو السلفيين. فما هو الضابط لهذا التعاون؟ وهل ينحصر مثلاً في المشاركة في المؤتمرات والندوات؟ وماذا عند توجيه الدعوة إلى غير المسلمين؟ حيث قد يكون هناك التباس كبير لدى المسلمين الجدد، فإن كل جماعة من هذه الجماعات سوف توجههم إلى مراكزهم وإلى علمائهم، فيكونون في حيرة من أمرهم. فكيف يمكن تفادي هذه الأمر؟

ج: الواجب التعاون مع الجماعة التي تسير على منهج الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة في الدعوة إلى توحيد الله سبحانه، وإخلاص العبادة له، والتحذير من الشرك والبدع والمعاصي، ومناصحة الجماعات المخالفة لذلك، فإن رجعت إلى الصواب فإنه يتعاون معها، وإن استمرت على المخالفة وجب الابتعاد عنها والتزام الكتاب والسنة، والتعاون مع الجماعة الملتزمة لمنهج الكتاب والسنة يكون في كل ما فيه خير وبر وتقوى من الندوات والمؤتمرات والدروس والمحاضرات، وكل ما فيه نفع للإسلام والمسلمين.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	عضو	نائب الرئيس
بكر أبو زيد	صالح الفوزان	عبد الله بن غديان	عبد العزيز آل الشيخ

الرئيس

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وقد قال الشيخ أبو الحسن المأربي في كتابه «السراج الوهاج في بيان المنهاج» الذي قدم له الشيخ عبد العزيز آل الشيخ والشيخ عبد الرحمن الجبرين وقرأه ابن عثيمين: « ١٥٧ -وأرى التعاون مع الناس كلهم على البر والتقوى، كما هو معلوم من قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ﴾ [المائدة]، ولقول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «شهدت حلف المطيّبين مع عمومتي -وأنا غلام- فما أحب أن لي حُمْر النعم وأني أنكثه» كما في «الصحيحة» (١٩٠٠) ولكن شرط ذلك أن دعوة أهل السنة لا تتضرر بذلك ضرراً أكبر من هذا الخير، لا في الحال ولا في المآل، والعمدة في تحديد ذلك على كلام أهل العلم والحلم» انتهى.

وقد لخص الشيخ إبراهيم الرحيلي موقف أهل السنة من استخدام أهل البدع في الجهاد بقوله:

«بيان موقف أهل السنة من استخدام أهل البدع في الجهاد، وأن الحكم في هذه المسألة يختلف باختلاف أحوال أهل البدع وظروف المسلمين.

فتجوز الاستعانة بهم عند الحاجة إن كانوا حسني الرأي في المسلمين وتكره عند عدم الحاجة، وتحرم الاستعانة بهم مطلقا إن كانوا معروفين بغش المسلمين وعدم النصح لهم [موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع ٢/ ص٧٢٢].

الفصل السابع

الحكم على الأشخاص

الفصل السابع

الحكم على الأشخاص

حين يحكم العلماء على قول أو فعل بأنه بدعة ضلالة بدلالة الكتاب والسنة أو الإجماع لا يلزم من ذلك أن ذلك القائل أو الفاعل مبتدع فاسق؛ لأن مجرد الوقوع في البدعة لا يستلزم أن ذلك الواقع فيها مبتدع فاسق؛ إذ يحتمل أن يكون معذوراً بجهله أو اجتهاده أو بالإكراه أو التأويل أو الخطأ فحينئذ يكون معذوراً ولا يكون مبتدعاً فاسقاً.

وقد يكون وقع في تلك البدعة عن هوى في نفسه وتقصير في طلب الحق والبحث عنه فيحكم عليه من علم حاله حينئذ بأنه مبتدع فاسق ما لم يكن عنده حسنات تكفر هذه السيئة التي وقع فيها.

ولا شك أن الحكم على الفعل أو القول بأنه بدعة أسهل بكثير عند أهل العلم من الحكم على الشخص بأنه مبتدع فاسق؛ لذلك نجد علماءنا يتفقون على بدعية كثير من الأقوال والأفعال،بخلاف الحكم على الأشخاص فمع قلة كلامهم فيه يكثر فيه اختلافهم أيضاً.

وذلك بسبب صعوبة الحكم على الشخص المعين، وقلة الفائدة منه، ولا أدل على ذلك من اختلاف العلماء في الحكم على الغزالي مع ما

عنده من طوام التصوف والأشعرية.

وإليك كلام الإمام الذهبي فيه في كتابه «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٢٢):

«الغَزَّالِيُّ الشَّيْخُ، الإِمَامُ، البَحْر، حجَّةُ الإِسْلاَم، أُعجوبَة الزَّمَان، زَيْنُ الدّين، أَبُو حَامِد مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ الطُّوْسِيّ، الشَّافِعِيّ، الغَزَّالِي، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وَالذَّكَاءِ المُفرِط.....

وَمِنْ (مُعْجَم أَبِي عَلِيٍّ الصدفِي)، تَأْلِيفُ القَاضِي عِيَاض لَهُ، قَالَ:

وَالشَّيْخ أَبُو حَامِدٍ ذُو الأَنبَاء الشَّنِيعَة، وَالتَّصَانِيْفِ العَظِيْمَة، غلاَ فِي طرِيقَة التَّصَوُّف، وَتَجَرَّد لنصر مَذْهَبهم، وَصَارَ دَاعِيَةً فِي ذَلِكَ، وَأَلَّف فِيْهِ تَوَالِيفه المَشْهُوْرَة، أُخِذَ عَلَيْهِ فِيْهَا مَوَاضِعُ، وَسَاءت بِهِ ظُنُوْنُ أُمَّةٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ، وَنَفَذَ أَمرُ السُّلْطَان عِنْدنَا بِالمَغْرِبِ وَفَتْوَى الفُقَهَاء بِإِحرَاقهَا وَالبُعدِ عَنْهَا، فَامْتُثِلَ ذَلِكَ.

مَوْلِدُهُ: سَنَةَ خَمْسِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ.

قُلْتُ: مَا زَالَ العُلَمَاءُ يَخْتلِفُوْنَ، وَيَتكَلَّم العَالِمُ فِي العَالِمِ باجْتِهَاده، وَكُلٌّ مِنْهُم معذور مَأْجُور، وَمَنْ عَاند أَوْ خرق الإِجْمَاعَ، فَهُوَ مَأْزور، وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الأُمُوْر......

قُلْتُ: الغَزَّالِي إِمَامٌ كَبِيْر، وَمَا مِنْ شَرطِ العَالِمِ أَنَّهُ لاَ يُخطِئ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ الوَلِيْدِ الطُّرْطُوشِي فِي رِسَالَة لَهُ إِلَى ابْنِ مُظَفَّر: فَأَمَّا

مَا ذكرت مِنْ أَبِي حَامِد، فَقَدْ رَأَيْتُهُ، وَكَلَّمتُهُ، فَرَأَيْتهُ جَلِيْلاً مِنْ أَهْلِ العِلْم، وَاجتمع فِيْهِ العَقْلُ وَالفهْمُ، وَمَارسَ العُلُوْمَ طُولَ عُمُره، وَكَانَ عَلَى ذَلِكَ مُعْظَمَ زَمَانِهِ، ثُمَّ بدَا لَهُ عَنْ طَرِيْق العُلَمَاء، وَدَخَلَ فِي غُمَارِ العُمَّال، ثُمَّ تَصَوَّف، وَهجر العُلُوْمَ وَأَهْلها، وَدَخَلَ فِي عُلُوْم الخوَاطِر، وَأَربَابِ القلوب، وَوَسَاوسِ الشَّيْطَان، ثُمَّ شَابَهَا بآرَاء الفَلاَسِفَةِ، وَرُموز الحلاَّجِ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ عَلَى الفُقَهَاء وَالمتكلِّمِين، وَلَقَدْ كَادَ أَنْ يَنسلِخَ مِنَ الدِّين، فَلَمَّا عمل(الإِحيَاء)، عَمَدَ يَتكَلَّم فِي عُلُوْم الأَحْوَال، وَمرَامِز الصُّوْفِيَّة، وَكَانَ غيرَ أَنِيس بِهَا، وَلاَ خبير بِمَعْرِفتِهَا، فَسَقَطَ عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ، وَشحن كِتَابَهُ بِالمَوْضُوْعَات.

قُلْتُ: أَمَّا (الإِحيَاء) فَفِيْهِ مِنَ الأَحَادِيْثِ البَاطِلَة جُمْلَةٌ، وَفِيْهِ خَيْر كَثِيْر لَوْلاَ مَا فِيْهِ مِنْ آدَاب وَرسوم وَزُهْد مِنْ طرَائِق الحكمَاء وَمُنحَرِفِي الصُّوْفِيَّة، نَسْأَل اللهَ عِلْماً نَافِعاً، تَدْرِي مَا العِلْمُ النَّافِع؟هُوَ مَا نَزل بِهِ القُرْآنُ، وَفسَّره الرَّسُول ﷺ قَوْلاً وَفعلاً، وَلَمْ يَأْت نَهْي عَنْهُ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»، فَعَلَيْك يَا أَخِي بتدبُّر كِتَاب الله، وَبِإِدمَان النَّظَر فِي (الصَّحِيْحَيْنِ) و(سُنَن النَّسَائِيّ)، وَ(رِيَاض النَّوَاوِي) وَأَذكَاره، تُفْلِحْ وَتُنْجِحْ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءَ عُبَّادِ الفَلاَسِفَة، وَوظَائِفِ أَهْلِ الرِّيَاضَات، وَجُوعَ الرُّهبَان، وَخِطَابَ طَيْشِ رُؤُوْسِ أَصْحَاب الخلوَات، فَكُلُّ الخَيْر فِي مُتَابعَة الحنِيفِيَة السَّمحَة، فَواغوثَاهُ بِالله، اللَّهُمَّ اهدِنَا إِلَى صرَاطك المُسْتقيم.....

فَرحِمَ اللهُ الإِمَامَ أَبَا حَامِد، فَأَيْنَ مِثْلُه فِي عُلُوْمه وَفَضَائِله، وَلَكِن لاَ نَدَّعِي عِصمتَه مِنَ الغَلطِ وَالخَطَأْ، وَلاَ تَقلِيدَ فِي الأُصُوْلِ.» انتهى.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٩):

«هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي: أَنِّي مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنٌ إلَى تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيقٍ وَمَعْصِيَةٍ، إلَّا إذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرسالية الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً وَفَاسِقًا أُخْرَى وَعَاصِيًا أُخْرَى وَإِنِّي أُقَرِّرُ أَنَّ الله قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا: وَذَلِكَ يَعُمُّ الْخَطَأَ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ» انتهى.

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٢/ ١٨٠):

«وَمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَقَصَّرَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَتَكَلَّمَ بِلَا عِلم: فَهُوَ عَاصٍ مُذْنِبٌ. ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا وَقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرْجَحُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ» انتهى.

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٣):

«وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّا نَشْهَدُ بِأَنَّ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء] عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْعُمُومِ وَلَا نَشْهَدُ لِمُعَيَّنٍ أَنَّهُ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ لُحُوقَ الْوَعِيدِ لَهُ بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ لُحُوقَ الْوَعِيدِ بِالْمُعَيَّنِ مَشْرُوطٌ بِشُرُوطٍ وَانْتِفَاءِ

مَوَانِعَ وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ ثُبُوتَ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءَ الْمَوَانِعِ فِي حَقِّهِ وَفَائِدَةُ الْوَعِيدِ بَيَانُ أَنَّ هَذَا الذَّنْبَ سَبَبٌ مُقْتَضٍ لِهَذَا الْعَذَابِ وَالسَّبَبُ قَدْ يَقِفُ تَأْثِيرُهُ عَلَى وُجُودِ شَرْطِهِ وَانْتِفَاءِ مَانِعِهِ. يُبَيِّنُ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَعَنَ الْخَمْرَ وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَآكِلَ ثَمَنِهَا». وَثَبَتَ عَنْهُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُكْثِرُ شُرْبَ الْخَمْرِ فَلَعَنَهُ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَا تَلْعَنْهُ؛ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ» فَنَهَى عَنْ لَعْنِ هَذَا الْمُعَيَّنِ وَهُوَ مُدْمِنُ خَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَقَدْ لُعِنَ شَارِبُ الْخَمْرِ عَلَى الْعُمُومِ» انتهى.

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (١١/ ١٥):

«وَمَنْ جَعَلَ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي طَاعَةٍ أَخْطَأَ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ مَذْمُومًا مَعِيبًا مَمْقُوتًا فَهُوَ مُخْطِئٌ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ» انتهى.

وقال الشيخ خالد الزهراني في كتابه «دعوة أهل البدع» (ص١٣٤): «فيجب التفريق بين الكفر والكافر.. فليس كل من تلبس بالكفر وقع الكفر عليه، وكذا ليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه، فالتكفير العام لا يلزم منه تكفير المعين، والتبديع العام لا يلزم منه تبديع المعين» انتهى.

جاء في المنتقى من فتاوى الفوزان - (٦/ ٤٥):

«لقد ظهر بين طلاب العلم اختلاف في تعريف المبتدع.. فقال

بعضهم: هو من قال أو فعل البدعة، ولو لم تقع عليه الحجة، ومنهم من قال لابد من إقامة الحجة عليه، ومنهم من فرّق بين العالم المجتهد وغيره من الذين أصلوا أصولهم المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، وظهر من بعض هذه الأقوال تبديع ابن حجر والنووي، وعدم الترحم عليهم.. نطلب من فضيلتكم تجلية هذه المسألة التي كثر الخوض فيها.. جزاكم الله خيرًا؟

أولاً: لا ينبغي للطلبة المبتدئين وغيرهم من العامة أن يشتغلوا بالتبديع والتفسيق؛ لأن ذلك أمر خطير وهم ليس عندهم علم ودراية في هذا الموضوع، وأيضًا هذا يحدث العداوة والبغضاء بينهم، فالواجب عليهم الاشتغال بطلب العلم وكف ألسنتهم عما لا فائدة فيه، بل فيه مضرة عليهم وعلى غيرهم.

ثانيًا: البدعة: ما أحدث في الدين مما ليس منه لقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» [رواه الإمام البخاري في «صحيحه» (٣/ ١٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها]، وإذا فعل الشيء المخالف جاهلاً فإنه يعذر بجهله ولا يحكم عليه بأنه مبتدع، لكن ما عمله يعتبر بدعة.

ثالثًا: من كان عنده أخطاء اجتهادية تأوّل فيها غيره كابن حجر والنووي، وما قد يقع منهما من تأويل بعض الصفات لا يحكم عليه بأنه مبتدع، ولكن يُقال: هذا الذي حصل منهما خطأ ويرجى لهما المغفرة بما

قدماه من خدمة عظيمة لسنة رسول الله ﷺ، فهما إمامان جليلان موثوقان عند أهل العلم». انتهى.

وقال الشيخ صالح الفوزان في رسالته «التكفير وضوابطه» (ص٢١): «ولا يمكن أن تحكم على شخص بأنه مبتدع إلا إذا أتى بشيء من الدين ليس عليه دليل من كتاب ولا من سنة رسوله ﷺ، ولا تحكم على الناس بالبدعة إذا أتوا بشيء تجهله أنت أو لا تعرفه، أنت لا تعرف كل الدين، ولا تعرف كل ما جاء عن الله ورسوله ﷺ، لا يجوز الحكم على الناس بالبدعة إلا إذا أتوا بشيء من الدين لم يوجد عليه دليل من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، فعليك بالتثبت لا تحكم على الناس بأنهم مبتدعة إلا بعد أن يثبت لديك بأن هذا الذي جاءوا به ليس عليه دليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو حكم عليه العلماء بأنه بدعة فأنت تقول: قال العلماء بأن هذا بدعة، أما أن تحكم بدون تثبت وبدون روية وبدون الرجوع إلى كلام أهل العلم فهذا أكبر غلط، وهذا يسبب تفرقة بين المسلمين ويولد العداوة بين المسلمين ويسبب أضراراً كثيرة ويسبب إساءة الظن بين الناس بعضهم مع بعض فلا تبدع أحداً بغير دليل من كتاب الله أو من سنة رسول الله ﷺ أو إجماع المسلمين، على أن هذا الأمر بدعة فحينئذ تناقش هذا الشخص وتبين له لعله فعل هذا عن جهل، لعله قلد أحداً يظنه حقاً، لعل له عذراً، تبين له فإن أصر بعد البيان فإنك تحكم بأنه مبتدع، لأنه أصر على شيء ليس من الدين

فيكون مبتدعاً، فالأمر يحتاج إلى تثبت يحتاج إلى روية وعدم تسرع.

الآن كثر الجهل في الناس وكثر من يدعون العلم وكثر القراء وقل الفقهاء كما أخبر النبي ﷺ فيجب على المسلمين أن يتثبتوا في الأمر، وأن لا يتسرعوا في أحكام الدين وفي التكفير أو التبديع أو غير ذلك حتى يثبت عندهم الحكم الشرعي من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، أو بإجماع أهل العلم، فهذا أمر خطير ولا يجوز لغير العلماء الكلام فيه» انتهى كلامه حفظه الله.

قال محمد الجزائري في كتابه «منهج العلامة الألباني في مسائل التبديع والتعامل مع المخالفين» (ص١١):

قال رحمه الله: «إذا كان هذا المخالف يخالف نصاً أولاً: لا يجوز اتباعه، وثانياً لا نبدع القائل بخلاف النص وإن كنا نقول إن قوله بدعة، وأنا أفرق بين أن تقول فلان وقع في الكفر وفلان كفر، وكذلك فلان وقع في البدعة وفلان مبتدع، فأقول فلان مبتدع مش معناه وقع في بدعة، وهو مَن شأنه أنه يبتدع، لأن مبتدع اسم فاعل، هذا كما إذا قلنا فلان عادل ليس لأنه عدل مرة في حياته، فأخذ هذا اسم الفاعل، القصد أن المجتهد قد يقع في البدعة- ولا شك-لكن لا ألومه بها ولا أطلق عليه اسم مبتدع، هذا فيما إذا خالف نصاً»[1].

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٨٥٠) الوجه الثاني، وراجع الكلام نفسه مطولاً مع المثال في فتاوى المدينة الشريط الرابع الوجه الأول.

وإليك مقال: فصل في الغلو في الحكم على الناس، للشيخ عبد السلام بن برجس العبد الكريم رحمه الله:

«وأما الغلو في الحكم على الناس: فهو مجاوزة الحد في إلحاق الحكم عليهم بالكفر أو البدعة أو الفسوق. فإن الحكم بهذه الأمور على أحد من الناس إنما هو إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، فمن دل الدليل القاطع على إلحاق هذه الأحكام به؛ ألحقت به، ومن لم يدل الدليل على لحوقها به؛ فإن تنزيلها عليه من تعدي حدود الله تعالى، والقول عليه بغير علم، وهو الغلو الفاحش الذي أردى الأمة ونخر في جسمها، وفرق جماعتها. بل إن أول الغلو في الأمة إنما هو هذا، يوم غلا الخوارج في الحكم على المسلمين، وحكام المسلمين بالكفر والخروج من الإسلام، فترتب على فعلهم هذا: إراقة دماء طاهرة مسلمة، وتمزق الجماعة، وانتشار التباغض والشحناء بين أهل الإسلام.

ومثل هذا يقال في التبديع بغير حق، والتفسيق بغير حق، فإنه يقود إلى التقاطع والتباغض، وهو سبيل إلى التكفير بغير حق، وإذا كان النبي ﷺ - كما جاء في صحيح البخاري - منع من تنزيل الحكم العام على شارب الخمر بأن تحل عليه لعنة الله، على الشخص المعين لما قام به من إيمان بالله ورسوله، فكيف يتسارع الغالون إلى تنزيل أحكام الكفر والفسق العامة على الأشخاص المعينين دونما روية وتؤدة؟!

ونص الحديث كما في صحيح البخاري عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ

رَجُلًا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الله وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ الله ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِه، فَجُلِدَ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ».

فتنزيل هذه الأحكام على الشخص المعين لا بد لها من شروط تتوفر، وموانع تنتفي، كما أجمع على ذلك علماء أهل السنة والجماعة، ومن هذا المنطلق تتابعت نصوص العلماء على أن المتصدي للأحكام على الناس في عقائدهم أو عدالتهم لا بد أن يكون من العلماء وأهل الورع: من ذلك قول الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى -: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع». اهـ.

وقد بلينا في هذه الأزمان ببعض المتسبين إلى السلفية ممن يغلون في الحكم على الناس بالبدعة، حتى بلغ الأمر إلى التعميم في التبديع على كل المجتمع، وأن الأصل في غيرهم البدعة حتى يتبينوا في شأنهم. وهؤلاء جهال بالشريعة، جهال بفهم عبارات العلماء في البدع وأهلها، فلا عبرة بقولهم، بل هو هباء لا وزن له. وقد أجاد العلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد في نصحهم والتحذير من منهجهم في كتابه: «رفقاً يا أهل السنة بأهل السنة». نسأل الله تعالى السلامة من الغلو كله. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، [المصدر: موقع «حملة السكينة للحوار»].

وقال الشيخ ربيع المدخلي – وفقه المولى- في شريط «جلسة في الخرج»:

«وكذلك كل من وقع في البدعة، لا يبدع؛ لأنا لو أخذنا بهذه القاعدة؛ لبدعنا أكثر أئمة الإسلام، فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-: إنه كثير من أئمة السلف والخلف، وقع في البدعة من حيث لا يشعر، إما لأنه اعتمد حديثاً ضعيفاً أو فهم من النص غير مراد الله ومراد رسوله، أو لاجتهاد.

الآن عندنا أئمة مجتهدون، وقد يؤديه اجتهاده [إلى خطأ أو بدعة؛ فإذا] عرفنا سلامة المنهج، وسلامة القصد، والبعد عن الهوى، وتحري الحق، إذا عرف هذا عنه، ثم وقع في بدعة: لا يبدع، لكن؛ إذا عرفنا منه الهوى، وعرفنا منه سوء القصد، وعرفنا منه أشياء تدل على أنه يريد البدعة، ثم وقع في بدعة، هذا يبدع.

لهذا تجدهم حكموا على كثير من الناس، بأنهم مبتدعة؛ وكثير من الناس وقعوا في أخطاء، ما سموهم مبتدعة؛ لأنهم عرفوا سلامة مقصدهم، وحسن نواياهم، وتحريهم للحق، وسلامة المنهج الذي يسيرون عليه» انتهى[(١)].

وقال الشيخ إبراهيم الرحيلي حفظه الله ورعاه في كتابه «موقف

---

(١) «منهج السلف الصالح» للشيخ علي الحلبي حفظه الله ص ١٧٩.

أهل السنة والجماعة من أهل البدع والأهواء» (ص ٦٤):

«**لا يبدع أحد من أهل السنة أو يحكم بخروجه من دائرة أهل السنة بمجرد خطئه في الاجتهاد:**

لا يحكم على أحد من علماء أهل السنة ونظارهم أو حكامهم بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة والجماعة، بسبب خطئه في الاجتهاد سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد، أو في مسائل الحلال والحرام مما كثر فيه الاختلاف بين علماء الأمة، لأنه إنما قصد الحق وطلبه، وهذا الذي أداه إليه اجتهاده، فهو معذور في ذلك بل مأجور على اجتهاده، فكيف يقال بتبديعه أو تفسيقه، وهذه المسألة من المسائل العظيمة التي يقررها أهل السنة ولم يخالف فيها أحد من علماء المسلمين المعتد بأقوالهم، وإنما خالف فيها أهل البدع من الخوارج والمعتزلة ومن تأثر أو انخدع بأقوالهم من عوام المسلمين.

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة على هذه المسألة وأن المسلم يعذر بجهله وخطئه ونسيانه، وأنه غير مؤاخذ بكل ذلك، إذا قصد الخير وطلب الحق» انتهى.

ثم قال حفظه الله بعد أن ذكر الأدلة على هذه المسألة في (ص٧١):

«فإذا تقرر هذا الأصل العظيم بما تقدم ذكره من الأدلة، وأقوال

سلف الأمة: وهو أن العالم إذا اجتهد فأخطأ أنه معذور في خطئه مأجور على اجتهاده، سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة علمية كمسائل التوحيد والاعتقاد أو مسألة عملية كمسائل الحلال والحرام وجب الوقوف عنده والالتزام به وتطبيقه في حياتنا اليوم وعدم التعرض لأحد من العلماء أو طلاب العلم المعروفين بسلامة العقيدة والمتابعة لهدى سلف الأمة الصالح بشيء من التأثيم أو التفسيق أو التبديع بمجرد قول أداهم إليه اجتهادهم في مسألة شرعية ما دام أن الخلاف في تلك المسألة سائغ والاجتهاد فيها مقبول.

فمن خالف هذا المنهج بتأثيم أحد من العلماء بسبب خطئهم في مثل هذه المسائل فقد خرج عن منهج أهل السنة في هذا الباب، ووافق أهل البدع -- من حيث يدري أو لا يدري- فإن أهل البدع هم الذين يؤثمون المخالف لهم بل قد يكفرونه بمجرد المخالفة- على ما يأتي بيان ذلك عند الحديث عن سمات أهل البدع وصفاتهم --.

وهذا لا يعني عدم التنبيه على أخطاء العلماء ومناصحتهم في ذلك وبيان الحق للناس فإن هذا من أعظم واجبات أهل العلم الذين استحفظهم الله عليها كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ (١٨٧) ﴾ [آل عمران].

لكن هذا مقيد أيضاً بقيود بأن يكون التنبيه والتوضيح من عالم متمكن في الغلم وأن يقصد بذلك وجه الله وبيان الحق مع احترام

المخالف وعدم انتقاصه أو غمزه بجهل أو هوى بل يكون الكلام منصباً على القول دون القائل فإنه لا يتعرض له بشيء إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

وعموماً فينبغي التفريق بين هذا الأمر الذي هو ميثاق الله على أهل العلم، وبين انتقاص العلماء وتأثيمهم في المسائل الاجتهادية، فالبون بين الأمرين شاسع، والفرق بينهما واضح بحيث لا يخفى على طالب علم وإنما الأمر في التسليم والانقياد لشرع الله في ذلك.

فإن المتابعة في هذا الباب وتوظيفه على ما أراد الله ورسوله عزيزة، وذلك لكثرة الصوارف النفسية المصاحبة لتحقيقه وعظم تلبيس الشيطان على كثير من أهل العلم فيه والمعصوم في ذلك من عصمه الله ووقاه شر نفسه وشر الشيطان وشركه، ووفقه للإخلاص وحسن المتابعة في كل ما يأتي ويذر» انتهى.

فالخلاصة:

لا يجوز أن نحكم على شخص بأنه مبتدع فاسق حتى يتوفر أمران:

الأول: ثبوت وقوعه في بدعة بدلالة الكتاب والسنة أو الإجماع.

الثاني: التأكد من أنه قد توفر فيه شروط التبديع والتفسيق وانتفت عنه موانعه.

ومن لم يتبين هذين الأمرين فعليه أن يجتنب ذلك الحكم حتى لا يلقى الله مفلسا يأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته ثم يقذف في النار نعوذ بالله من النار !

التسلسل في التبديع

قال الشيخ محمد الجزائري في كتابه «منهج العلامة الألباني في التبديع والتعامل مع المخالفين» (ص ١٤):

«ومن القواعد الفاسدة التي تبناها الغلاة في العصر الحاضر قاعدة التسلسل في التبديع أو قاعدة «أَلحِقهُ به»، وهي قاعدة مخالفة لأصول عظيمة من أصول الدين والمنهج الحق أولها قاعدة العذر التي شرحناها من قبل، وكذلك هي مبنية على تقديس آراء الرجال ونسبة بعض المشايخ إلى العصمة، وترتكز على إلزام الناس بما لم يلزمهم به الله عز وجل ورسوله ﷺ.

وقد بين الشيخ الألباني -رحمه الله- فسادها إذ سئل عن صحة هذه القواعد: «من لم يكفر الكافر فهو كافر، ومن لم يبدع المبتدع فهو مبتدع، ومن ليس معنا فهو ضدنا»، فقال على سبيل التعجب والإنكار: «من هو صاحب هذه القواعد ومن قعدها؟!!»، ثم قص قصة أحد المنتسبين إلى العلم في ألبانيا كيف كفَّر من لم يهيئ له نعله للخروج من الدار حيث قال -واللفظ للألباني-: «هذا كفر لأنه لم يحترم العالم، ومن لم يحترم العالم لا يحترم العلم، والذي لا يحترم العلم لا يحترم من جاء بالعلم، والذي جاء بالعلم هو محمد ﷺ وهكذا سلسلها إلى جبريل إلى رب العالمين فإذا هو كافر». ثم قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: «ليس شرطا أبدا أن من كفَّر شخصاً وأقام عليه الحجة أن يكون كل الناس

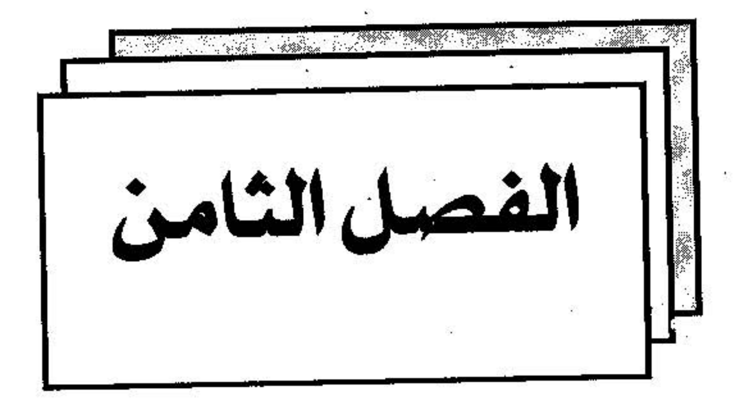
معه في التكفير، لأنه قد يكون هو متأولاً، ويرى العالم الآخر أنه لا يجوز تكفيره، وكذلك التفسيق والتبديع، فهذه الحقيقة من فتن العصر الحاضر ومِن تَسَرُّع بعض الشباب في ادعاء العلم، المقصود أن هذا التسلسل وهذا الإلزام غير لازم أبدا، هذا باب واسع قد يرى عالم الأمر واجبا ويراه الآخر ليس كذلك، وما اختلف العلماء من قبل ومن بعد إلا لأنه من باب الاجتهاد، لا يلزم الآخرين أن يأخذوا برأيه، الذي يلزم بأخذ برأي الآخر إنما هو المقلد الذي لا علم عنده وهو الذي يجب عليه أن يقلد، أما من كان عالما فالذي كفّر أو فسّق أو بدّع ولا يرى مثل رأيه فلا يلزمه أبدا أن يتابع ذلك العالم»[1].

ومحل الإنكار هو تعميم هذه القاعدة إلى كل من يُحكم عليه بالكفر والبدعة حتى من يُحكم عليه بنظر واجتهاد كما هو واضح في كلام الألباني رحمه الله، أما من لم يكفر النصراني واليهودي وصحح دينه فهذا لا شك أنه يقال عنه كافر، وكذلك من لم يبدع المعتزلي الذي ينكر رؤية الله وعذاب القبر، ويخلد أهل الكبائر في النار ويقول بخلق القرآن ويعطل الصفات، والرافضيُّ الذي يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ويدعي العصمة في آل البيت، فهذا لا يشك في ابتداعه، وقد بدع السلف من وقف في القرآن، وقال لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق، أما الغلاة في زماننا فيكفرون فلاناً وهو عند عامة الناس من المسلمين،

(١) سلسلة الهدى والنور شريط (٧٧٨) الوجه الأول.

ويبدعون علاناً وهو عند غيرهم سني سلفي بنظر قد يكون صحيحاً أو خاطئاً (وهو في الغالب خاطئ)، ثم يطبقون القاعدة على عموم الناس من لم يكفر الكافر - في رأيهم- فهو كافر، ومن لم يبدع المبتدع -- في ظنهم -- فهو مبتدع.

ومن وافقهم في تكفير فلان وتبديع علان، لكنه يخالفهم في تكفير من أبى تكفير فلان، وفي تبديع من أبى تبديع علان، فإنهم يلحقونه بهم لأنه استقر عندهم كفرهم وابتداعهم ولا يجوز للناس نظر غير نظرهم ولا اجتهاد غير اجتهادهم، نعوذ بالله من الضلال» انتهى.



امتحان الناس وتصنيفهم

الفصل الثامن

امتحان الناس وتصنيفهم

الملاحظ أن بعض غلاة التجريح عندهم جرأة كبيرة في تصنيف الناس، وهذا خطأ واضح، فإن تصنيف شخص بأنه إخواني أو قطبي أو سروري أو صوفي أو أشعري يحتاج لأحد أمرين:

الأمر الأول: أن ينتسب هذا الشخص المصنف لهذه الفرقة فحينئذ لك أن تصنفه كما صنف نفسه.

الأمر الثاني: أن يثبت يقيناً بالأدلة صحة ما تصنفه به.

وأما أن يصنف الشخص على أساس أنه ذب عن فلان أو أثنى على فلان أو وافق الفرقة الفلانية في كذا فهذا خروج عن دائرة الإنصاف والصدق والورع في الكلام ويلزم منه لوازم لا يقول بها أحد نسأل الله العافية!

ثم إن التصنيف حين يكون بالظن لا باليقين لا يفيد في الزجر عن مخالفة ذلك الشخص إن كان قد خالف الكتاب والسنة حقاً، بل إن الناس بفطرتهم ينفرون ممن يصنف الناس، ولا يقبلون قوله.

وهؤلاء بعض الذين صُنفوا وأكثرَ غلاة التجريح من التحذير منهم ازدادوا شهرة وقبولاً عند الناس، بل صار من يُحذِر منهم هو المنبوذ المهجور عند الناس، فليتق الله غلاة التجريح وليبينوا الحق الذي يرونه بالهدوء والإقناع والكلام الطيب الحسن دون أن يلجؤوا إلى مثل هذه الأساليب التي لا تخدم الإسلام بل تضره كما هو واقع محسوس نسأل الله العافية والهداية!

وقد أولع بعض غلاة التجريح بامتحان الناس وهذا الامتحان - لمعرفة منهجهم من أجل أن يحدد الممتحِن موقفه من هذا الممتحَن بعد ذلك - عندما يكون بدون حاجة، أو في مسائل خفية أو اجتهادية أو في مسائل أخطأ فيها الممتحِن أو في الأشخاص المتفق على انحرافهم في بعض الجوانب إلى جانب الغلو والتشدد، أو المختلف فيهم، هو من التنطع في الدين وأسباب الفرقة والحزبية المقيتة، وجعل الولاء والبراء لغير الله تعالى، فالواجب اجتناب هذا السبيل.

وليس بمثل هذه الطرائق يتم نشر دعوة التوحيد والسنة، بل هي طرائق تنفر منها الطباع وتمجها الأسماع وتأباها الفطر السليمة وترفضها العقول المستقيمة وتنافي مقاصد الشريعة وتضر الإسلام والسنة، فاتقوا الله يا من سلكتم هذا السبيل وقلدتم تقليدا أعمى وزعمتم أنكم تتبعون الدليل.

والممتحِن لا بد أن يكون عنده أهلية للامتحان فليس كل

شخص يحسن الامتحان، وما أقبح أن يأتي مبتدئ جاهل ليمتحن عالماً فاضلاً؟! قد أمضى عقودا عديدة في نصرة السنة في مسائل إنما يكررها الممتحن كما يكرر الببغاء الكلام بدون فهم ولا علم ولا عقل، وهو مقلد فيها تقليداً أعمى لغيره، وقد يكون لم يفهم كلام حتى من قلده.

قد جاء في دروس وفتاوى الحرم المدني - (١/ ٣٦) للعلامة ابن عثيمين رحمه الله:

حكم تصنيف الناس: هذا من جماعة كذا وهذا من جماعة كذا.

السؤال: هل يجوز تصنيف الناس بأن هذا من جماعة كذا وهذا من جماعة كذا؟

الجواب: يجوز أن يصنف الناس، فيقال: هذا مؤمن وهذا كافر، فاليهودي يهودي كافر، والنصراني نصراني كافر، وأن الشيوعي كافر ملحد، أما المسلمون فهم أمة واحدة، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون] ولا يجوز أبداً أن يتفرق المسلمون، فيكون هذا تبليغي، وهذا سلفي، وهذا إخواني، وهذا جهادي، وهذه جماعة إسلامية، هذا يدخل في قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام]، ويكون ارتكاباً لما نهى الله عنه؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴿١٠٣﴾﴾ [آل عمران] هؤلاء لم يعتصموا بحبل الله جميعاً وتفرقوا، خالفوا ما أمر

الله به، وارتكبوا لما نهى عنه. فنصيحتي لهؤلاء: أن يتقوا الله عز وجل في أنفسهم وفي أمتهم، وأن يكونوا أمةً واحدة، وقلباً واحداً، أنا أعتقد لو أنك سألت أي واحدٍ منهم: هل أنت على حق؟ هل أنت تريد الحق؟

الجواب: بالإيجاب أو بالنفي؟ الجواب بالإيجاب: نعم أنا أعتقد أني على حق، وأريد الحق، قلنا: حسناً، هل الحق ما تهواه أنت أو ما جاء في الكتاب والسنة؟ ما جاء في الكتاب والسنة، فإذا قال: ما أهواه أنا فسلم عليه واتركه، فليس فيه خير. إذا قال: ما جاء في الكتاب والسنة، قل: تفضل! القرآن مملوء من الأمر بالائتلاف وإزالة الخلاف، وبيان أنه يجب أن نكون أمة واحدة، كذلك أيضاً أنت تقول: إني أريد الحق، حسناً، تفضل تعال مع الآخر الذي رميته بأنه مبتدع وأنه ضال، تعال على مائدة البحث والمناقشة، والبحث هو مناقشة مع حسن النية لابد أن يصل الناس فيه إلى نتيجة، إذاً: نتيجة طيبة، إذا كان النزاع بين الزوجين وإقامة الحكمين إذا أرادا إصلاحاً ماذا يكون؟ يوفق الله بينهما، كذلك النزاع في الدين أشد وأشد، فما دمنا نريد الحق كلنا، الواجب أن نجلس على طاولة المناقشة، ولكن ربما يقول: أنا لا أرضى أن يناقشني؛ لأنه خصمي نقول: اختصموا إلى من تثقون به من أهل العلم، لأنه لابد أن يوجد أناس ليسوا من هؤلاء ولا هؤلاء، عليهم أن يقولوا: نحن أمة مسلمة، أمة واحدة ولا يجوز أن نتفرق، ولا يجوز أن يعادي بعضنا بعضاً، وهذا هو الواجب. وإني أقول: إن التفرق باللسان اليوم ربما

يكون تفرقاً بالسنان غداً - نسأل الله العافية- ربما يتطور هذا الخلاف ويتوسع حتى يكون قتالاً، مثلما وجد فيما سبق وفيما حضر، فالواجب طرح هذا الشيء، وأن نُكوِّن أنفسنا من جديد، وألا نذهب طاقاتنا بعضنا على بعض. وما أحسن ما كنا نُسَرُّ به قبل بضع سنوات من اتجاه الشباب إلى وجهة نظرٍ واحدة، لكن مع الأسف إنه يوجد تفرق الآن، تفرق ينشأ من بعض الكبار، قد يكون الصغار ليس في قلوبهم شيء، لكن يوغر الصدور بعض الكبار - والعياذ بالله- ثم يصبح الناس في فوضى. فنصيحتي وأرجو الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها: أن نزيل ذلك إطلاقاً، نقول: كلنا أمة مسلمة: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً ﴿١٢٨﴾ ﴾ [البقرة]. وما الفائدة من أنك أنت تأتي تحيك الشر والكيد والبلاء لأخيك، والله أعتقد أن الأعداء يفرحون بهذا كثيراً ويقول: الحمد لله بأسهم بينهم، نحن يكفينا أن نبقى متفرجين» انتهى..

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (٦/ ١٣٠):

سيد قطب في الميزان:

السؤال: سيد قطب: رجل ظهر على العالم الإسلامي بفكر، واختلف فيه الناس بين ممجد وقادح قدحاً شديداً جداً، فنود أن يبين شيخنا لنا بياناً وافياً عن هذا الموضوع، وكيف يكون موقف المسلم نحو الرجل؛ لأن سيداً له أثر في العالم الإسلامي، وله آثار من كتب ومؤلفات فنريد بياناً من فضيلتكم؟

الجواب: بارك الله فيكم، لا أرى أن يكون النزاع والخصومة بين الشباب المسلم في رجل معين، لا سيد قطب ولا غير سيد قطب، بل النزاع يكون في الحكم الشرعي، فمثلاً: نعرض قولاً من الأقوال لقطب أو لغير قطب، ونقول: هل هذا القول حق أو باطل؟ ثم نمحصه إن كان حقاً قبلناه وإن كان باطلاً رددناه، أما أن تكون الخصومة والنزاع بين الشباب، والأخذ والرد في رجل معين فهذا غلط وخطأ عظيم، فسيد قطب ليس معصوماً، ومَن فوقه من العلماء ليسوا معصومين، ومَن دونه من العلماء ليسوا معصومين، وكل شخص يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فيجب قبول قوله على كل حال، فلذلك أنا أنهى الشباب أن يكون مدار نزاعهم وخصوماتهم على شخص معين أياً كان؛ لأنه إذا كانت الخصومات على هذا النحو فربما يُبْطل الخصم حقاً قاله هذا الشخص، وربما يَنْصُر باطلاً قاله هذا الشخص، وهذا خطر عظيم؛ لأنه إذا تعصب الإنسان للشخص وتعصب آخر ضده، فالذي يتعصب ضده سوف يقول عنه ما لم يقله، أو يؤول كلامه، أو ما أشبه ذلك، والثاني ربما يُنْكِر عنه ما قاله، أو يوجه ما قاله من الباطل، فأنا أقول: لا نتكلم في الأشخاص، ولا نتعصب لأشخاص، وسيد قطب انتقل من دار العمل إلى دار الجزاء، والله تعالى حسيبه، وكذلك غيره من أهل العلم، أما الحق فيجب قبوله سواء جاء من سيد قطب أو من غيره، والباطل يجب رده سواء كان من سيد قطب أو من غيره، ويجب التحذير من أي باطل كُتِب أو سُمِع

سواء من هذا أو من هذا، من أي إنسان. هذه نصيحتي لإخواننا، ولا ينبغي أن يكون الحديث والمخاصمة والأخذ والرد في شخص بعينه.

أما سيد قطب فرأيي في آثاره أنه مثل غيره، فيه حق وباطل، ليس أحد معصوماً، ولكن ليست آثاره مثلاً كآثار الشيخ محمد ناصر الدين الألباني فبينهما كما بين السماء والأرض، فآثار الرجل الأول هي عبارة عن أشياء أدبية وثقافية عامة، وليس عنده كما عند الشيخ الألباني في التحقيق والعلم، ولذلك أنا أرى أن الحق يؤخذ من كل إنسان، والباطل يُرَد من كل إنسان، وأنه لا ينبغي لنا بل ولا يجوز لنا أن نجعل مدار الخصومة والنزاع والتفرق والائتلاف هو أسماء الرجال» انتهى.

وجاء في لقاءات الباب المفتوح - (٧/ ١٤٩):

توجيه لقادة وأفراد الجماعات الإسلامية العاملة في الساحة:

السؤال: الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سماحة الوالد الكريم الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين حفظه الله ورعاه، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أستأذنكم فنحمد الله تعالى إليكم على نعمه وندعوه تعالى بدوام العافية وقوة العزيمة وأن يزيدكم الله عز وجل من فضله وهداه ويبارك في عمركم وينفع العباد والبلاد بجهودكم وجهادكم، يا شيخنا الجليل! نحمد الله تعالى بأن أعاننا بتوفيقه ورعايته لشد الرحال إليكم من البلد الشقيق الأردن وبلغنا مجلسكم ومنزلكم في هذه البلدة الطيبة، حاملين لكم كما

حملناها لنخبة من مشايخنا الأفاضل في هذه المملكة الطيبة عبر شهر رمضان مروراً بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، ثم جدة والرياض أمانة نحمد الله تعالى أن وفقنا بفضله لتبليغها لهم، ثم الحمد له سبحانه أن أعاننا على حط الرحال في منزلكم هذا وفي وقت انعقاد مجلسكم العلمي الأسبوعي المعهود في يوم الخميس، ولقد قدر الله تعالى أن يوافق وقت وصولي إليكم بتسليمكم هذه الأمانة التي أحملها بين يدي الآن موعد انعقاد مجلسكم هذا مع أبنائكم الطلبة، وأرجو وألح في الرجاء يشاركني في ذلك إخوانكم وأبناؤكم في الأردن يا والدنا الفاضل وأبناءه الحضور! أيها الإخوة الأحبة! زادنا الله وإياكم حرصاً على الخير وزودنا جميعاً البر والتقوى إني لأرجو أن استأذنكم وهو رجاء إخوانكم في الأردن الذي حملوني هذه الأمانة أن أقرأها على مسامعكم وهي سؤالان أطرحهما على فضيلة الوالد الكريم. يا سماحة الوالد! لقد وفق الله تعالى صهر فضيلة والدنا الشيخ الألباني الأستاذ نظام سلام سكجها وهو صاحب المكتبة الإسلامية حيث وجه هذه الدعوة وهذه المذكرة إلى خمسة وخمسين عالماً من علماء المسلمين في الأردن وخارج الأردن وقد خص هذه المملكة بنخبة طيبة من مشايخنا أن يخصوهم كذلك بهذه المذكرة، وأنتم ولله الحمد بعد أن لاقينا في المدينة وفي جدة وفي الرياض نخبة وعلى رأسهم سماحة والدنا الشيخ عبد العزيز بن باز الذين رحبوا وقدموا بعض توجيهاتهم حيث بعون الله سيتم طبع الكتاب بعنوان: نصائح وتوجيهات علماء المسلمين

للجماعات والأحزاب الإسلامية في العالم، وهو كتاب نرجو الله تعالى أن يتوج بكلمة ونصيحة وتوجيه منكم وقد أجاب علماؤنا في الرياض على هذه الأسئلة وهذا هو السؤال الأول: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات]، وقال عز وجل: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴿٣٨﴾﴾ [الشورى]، وقال: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴿١٠٣﴾﴾ [آل عمران]، وقال رسول الله ﷺ: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)، يا سماحة الوالد! على ضوء هذا الهدي الرباني الجليل وذلك التوجيه النبوي الشريف، وبحكم تجربتكم ومسيرتكم الطويلة في ميدان الدعوة والميدان الإسلامي: هل لنا أن نحظى بتوجيهاتكم واقتراحاتكم كما تفضل إخوانكم علماء المملكة إلى قادة وأفراد الجماعات والأحزاب الإسلامية العاملة في الوطن الإسلامي الكبير، وذلك من أجل ولو ببداية خطوة أولى تبدأ بها على الدرب والمسيرة نحو لم الصدع واجتماع الكلمة وتوحيد الجهود فيما بينها أملاً في العمل الجاد المنظم للغاية الواحدة المرجوة وهي: رضوان الله تعالى ونصرة دينه وإعلاء كلمته، وللوقوف صفاً واحداً أمام المتربصين لهذه الأمة - أمة التوحيد- وحتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

الجواب: أما السؤال الأول: فهو الجماعات المتفرقة المتحزبة التي طفحت على سطح الماء في هذه الآونة الأخيرة، بينما كان الشباب قبل

سنوات اتجاههم سليم لا يعتقد أحدهم أن الآخر مضاد لله، أو أنه في جانب وهو في جانب، لكن بدأت في الآونة الأخيرة ما نزغ الشيطان بين شبابنا من التحزب والتحمس لطائفة معينة أو لشخص معين، حتى صار الولاء والبراء موقوفاً على من يحب هذا الشخص أو لا يحبه، ولا شك أن هذه وصمة عظيمة ومرض فتاك يذيب الأمة ويمزق شملها ويفرق شبابها، فنصيحتي لأبنائي الشباب وإخواني: أن يدعوا هذا التحزب وأن يدعوا تصنيف الناس وألا يهتموا بالشخص المعين، ويجعلوا الولاء والبراء موقوفاً على الموالاة أو البراءة منه، وأن يأخذوا بالحق أينما كان ويدعوا الباطل أينما كان، ومن أخطأ من العلماء فخطؤه على نفسه، ومن أصاب فإصابته لنفسه ولغيره. ولا يجوز إطلاقاً أن نعتقد أن أحداً معصوماً من الخطأ في دين الله إلا رسول الله ﷺ، فما بالنا نمتحن الناس الآن ونقول: ما تقول في كذا؟ ما تقول في الرجل الفلاني؟ ما تقول في الطائفة الفلانية؟ أكان الرسول عليه الصلاة والسلام يمتحن الناس بهذا؟ أم كان الصحابة يمتحنون الناس بهذا؟ إن هذا من شأن الشعب الضالة التي تريد أن تفرق الناس حتى لا يكون جبلاً راسياً أمام التحديات التي نسمعها كل يوم ونشاهدها في الصحف والمجلات ممن يحاربون هذا الدين وأهل الدين. إذا تفرق الشباب الذي يقول: إنه يعتني بالإسلام ويغار للإسلام، إذا تفرقوا فمن الذي يجادل عن الإسلام ومن الذي يحاج هؤلاء المبطلين؟ أقول: أيها الشباب! ألم تعلموا أن هذا التفرق قرة عين الملحدين من العلمانيين

وغيرهم؛ لأنهم يقولون: كفينا بغيرنا، لو أن أحداً من هؤلاء الملحدين، بل لو أن أمة من هؤلاء الملحدين أرادوا أن يفرقوا شباب الإسلام هذا التفريق وهذا التمزيق ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً لو خلصت النية وصلح العمل، أما الآن فالشباب في وضع يؤسف له، لهذا أنا أناشدهم الله عز وجل أن يكفوا عن هذا التحزب، وأن يكونوا أمة واحدة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء] وألا يهتم الإنسان بالتحزب لفلان أو لفلان، أو للطائفة الفلانية أو الطائفة الفلانية فلينظر طريقه وليشق طريقه إلى الله، وهذه التحزبات وهذه المجادلات لا شك أنها تصد الإنسان عن دين الله، لو فتشت عن قلوب هؤلاء الذين يغالون في بعض الأشخاص، ويعتقدون فيهم العصمة، وإذا وقع الخطأ منهم قالوا: لعلهم رجعوا عن هذا الخطأ؛ لأن الأخطاء التي تقع من بعض الناس إن كانت تحتمل التأويل أولوها على المعنى الصحيح، وإن كانت لا تحتمل قالوا: رجع عنه، وهذا غلط، ما عليهم من هذا الرجل الذي أخطأ خطؤه على نفسه، والله هو الذي يحاسبه. على الإنسان أن ينظر طريقه إلى الله عز وجل كيف يعبد الله؟ وكيف يصل إلى دار كرامته؟ وليس له شأن في الناس. هذا باعتبار السؤال الأول. أرى أنه يجب أن يتحد الهدف ويتحد العمل وألا يكون همنا التعصب لحزب أو طائفة أو شخص، ليكن همنا الوصول إلى شريعة الله عز وجل وأن نتحد عليها ونتفق عليها».

وجاء في «المنتقى من فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان» (١/ ص٤٠٧):

من الأشياء المؤسفة اليوم ما نجده من حرص البعض على تصنيف الناس والاستمتاع بهذا؟

جـ: «لا يجوز للمسلم أن يشغل نفسه بالكلام في الناس وتفريق كلمة المسلمين والحكم على الناس بغير علم؛ لأنّ هذا من الفساد؛ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء].

والواجب على المسلم أن يسعى بالإصلاح وجمع الكلمة والسّعي في توحيد الصّفّ على الحقّ، لا أن يفرّق المسلمين ويصنّفهم إلى جماعات أو إلى فرق أو إلى غير ذلك، بل المطلوب منه إذا رأى شيئًا من الخلل في المسلمين أن يسعى إلى إصلاحه، فإذا رأى فرقة؛ يسعى إلى جمع كلمة المسلمين.

هذا هو المطلوب من المسلم؛ أن يدعو إلى جمع الكلمة، وإزالة أسباب الفرقة؛ لأنّ هذا من أعظم النّصيحة لأئمّة المسلمين وعامّتهم» انتهى.

وجاء في شرح سنن أبي داود - للشيخ عبدالمحسن العباد - (١/ ٢):

حكم امتحان الناس بالأشخاص

السؤال: هل يجوز أن يمتحن الناس بشخص معين، فيقال لأحدهم: ما قولك في فلان، ثم يصنَّف من خلال هذا الجواب؟

الجواب: لا يجوز مثل هذا، وهو من تلاعب الشيطان بالناس، فمن الخطأ أن يشغلوا أنفسهم بسؤال الأشخاص عن هذا، ثم بعد ذلك ينابذ ذلك الممتحن أو يقرَّب بناء على الجواب، والواجب على كل إنسان ناصح لنفسه أن يشتغل بطلب العلم، وأن يشغل نفسه بما ينفعه، وألا يشغل نفسه بما يضره ولا ينفعه» انتهى.

وقال الشيخ عبد المحسن العباد في رسالة «**رفقاً أهل السنة**» (**ص٥٢**): «لا يجوز أن يمتحن أي طالب علم غيره بأن يكون له موقف من فلان المردود عليه أو الراد، فإن وافق سلم، وإن لم يوافق بدع وهجر، وليس لأحد أن ينسب إلى أهل السنة مثل هذه الفوضى في التبديع والهجر، وليس لأحد أيضاً أن يصف من لا يسلك هذا المسلك الفوضوي بأنه مميع لمنهج السلف، والهجر المفيد بين أهل السنة ما كان نافعاً للمهجور، كهجر الوالد ولده، والشيخ تلميذه، وكذا صدور الهجر ممن يكون له منزلة رفيعة ومكانة عالية، فإن هجر مثل هؤلاء

يكون مفيداً للمهجور، وأما إذا صدر الهجر من بعض الطلبة لغيرهم، لا سيما إذا كان في أمور لا يسوغ الهجر بسببها، فذلك لا يفيد المهجور شيئاً، بل يترتب عليه وجود الوحشة والتدابر والتقاطع»، انتهى كلامه.

وقال الشيخ العباد أيضاً في «الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها» - (٢٩):

«بدعة امتحان الناس بالأشخاص

ومن البدع المنكرة ما حدث في هذا الزمان من امتحان بعض من أهل السنَّة بعضاً بأشخاص، سواء كان الباعث على الامتحان الجفاء في شخص يُمتحن به، أو كان الباعث عليه الإطراء لشخص آخر، وإذا كانت نتيجة الامتحان الموافقة لِمَا أراده الممتحِن ظفر بالترحيب والمدح والثناء، وإلاَّ كان حظّه التجريح والتبديع والهجر والتحذير، وهذه نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية في أوَّلها التبديع في الامتحان بأشخاص للجفاء فيهم، وفي آخرها التبديع في الامتحان بأشخاص آخرين لإطرائهم، قال ـ رحمه الله ـ في مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٣ ـ ٤١٤) في كلام له عن يزيد بن معاوية: (والصواب هو ما عليه الأئمَّة، من أنَّه لا يُخَصُّ بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أوَّل جيش يغزو القسطنطينيَّة مغفورٌ له»، وأول جيش غزاها كان

أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري... فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به؛ فإنَّ هذا من البدع المخالفة لأهل السنَّة والجماعة).

وقال (٣/ ٤١٥): (وكذلك التفريق بين الأمَّة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله ﷺ).

وقال (٢٠/ ١٦٤): (وليس لأحد أن ينصب للأمَّة شخصاً يدعو إلى طريقته، ويُوالي ويُعادي عليها غير النَّبيِّ ﷺ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه ويُعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمَّة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرِّقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويُعادون).

وقال (٢٨/ ١٥ ـ ١٦): (فإذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك نظر فيه: فإن كان قد فعل ذنباً شرعيًّا عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنباً شرعيًّا لم يجز أن يُعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أو غيره.

وليس للمعلمين أن يحزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البرِّ والتقوى، كما قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ ﴿٢﴾﴾ [المائدة]).

ولو ساغ امتحان الناس بشخص في هذا الزمان لمعرفة مَن يكون من أهل السنَّة أو غيرهم بهذا الامتحان، لكان الأحقَّ والأولى بذلك شيخ الإسلام ومفتي الدنيا وإمام أهل السنَّة في زمانه شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز المتوفى في ٢٧ من شهر المحرم عام ١٤٢٠هـ، رحمه الله وغفر له وأجزل له المثوبة، الذي عرفه الخاصُّ والعام بسعة علمه وكثرة نفعه وصدقه ورِفقه وشفقته وحرصه على هداية الناس وتسديدهم، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً؛ فقد كان ذا منهج فذٍّ في الدعوة إلى الله وتعليم الناس الخير، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، يتَّسم بالرِّفق واللِّين في نصحه وردوده الكثيرة على غيره، منهج سديد يقوِّم أهلَ السنَّة ولا يُقاومهم، وينهض بهم ولا يُناهضهم، ويَسْمو بهم ولا يسِمُهم، منهج يجمع ولا يُفرِّق، ويلمُّ ولا يمزِّق، ويُسدِّد ولا يبدد، ويُيسِّر ولا يُعسِّر، وما أحوج المشتغلين بالعلم وطلبته إلى سلوك هذا المسلك القويم والمنهج العظيم؛ لِمَا فيه من جلب الخير للمسلمين ودفع الضَّرر عنهم.

والواجب على الأتباع والمتبوعين الذين وقعوا في ذلك الامتحان أن يتخلَّصوا من هذا المسلك الذي فرَّق أهلَ السنَّة وعادى بعضُهم بعضاً بسببه، وذلك بأن يترك الأتباعُ الامتحان وكلَّ ما يترتَّب عليه من بُغض وهجر وتقاطع، وأن يكونوا إخوةً متآلفين متعاونين على البرِّ والتقوى، وأن يتبرَّأ المتبوعون من هذه الطريقة التي توبعوا عليها،

ويُعلنوا براءتَهم منها ومِن عمل مَن يقع فيها، وبذلك يسلم الأتباع من هذا البلاء والمتبوعون من تبعة التسبُّب بهذا الامتحان وما يترتَّبُ عليه من أضرار تعود عليهم وعلى غيرهم».

وجاء في كتاب «مفهوم أهل السنة والجماعة» - (١/ ٢٥٨):

«وأما امتحان الناس بكبار الأئمة في مسائل أجمع عليها سلف الأمة، فلا بأس به عند الحاجة والمصلحة، قال شيخ الإسلام في فتنة القول بخلق القرآن: (فلما امتحن الناس بذلك، واشتهرت هذه المحنة، وثبت الله من ثبته من أئمة السنة، وكان الإمام - الذي ثبته الله وجعله إماماً للسنة حتى صار أهل العلم بعد ظهور المحنة يمتحنون الناس به، فمن وافقه كان سنياً، وإلا كان بدعياً- هو الإمام أحمد بن حنبل). «الفتاوى» (٥/ ٥٥٣).

(هذا أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والصابر في المحنة الذي قد صار للمسلمين معياراً يفرقون به بين أهل السنة والبدعة...) «الفتاوى» (١٧/ ٤١٤)» انتهى[1].

---

(١) مفهوم أهل السنة والجماعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأهل الإفراط والتفريط، جمعه وألف بينه عادل بن محمد بن فرحان البحيري الشميري، راجعه وقدم له فضيلة الشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني.

قال أبو الحسن المأربي في «السراج الوهاج في بيان المنهاج»:

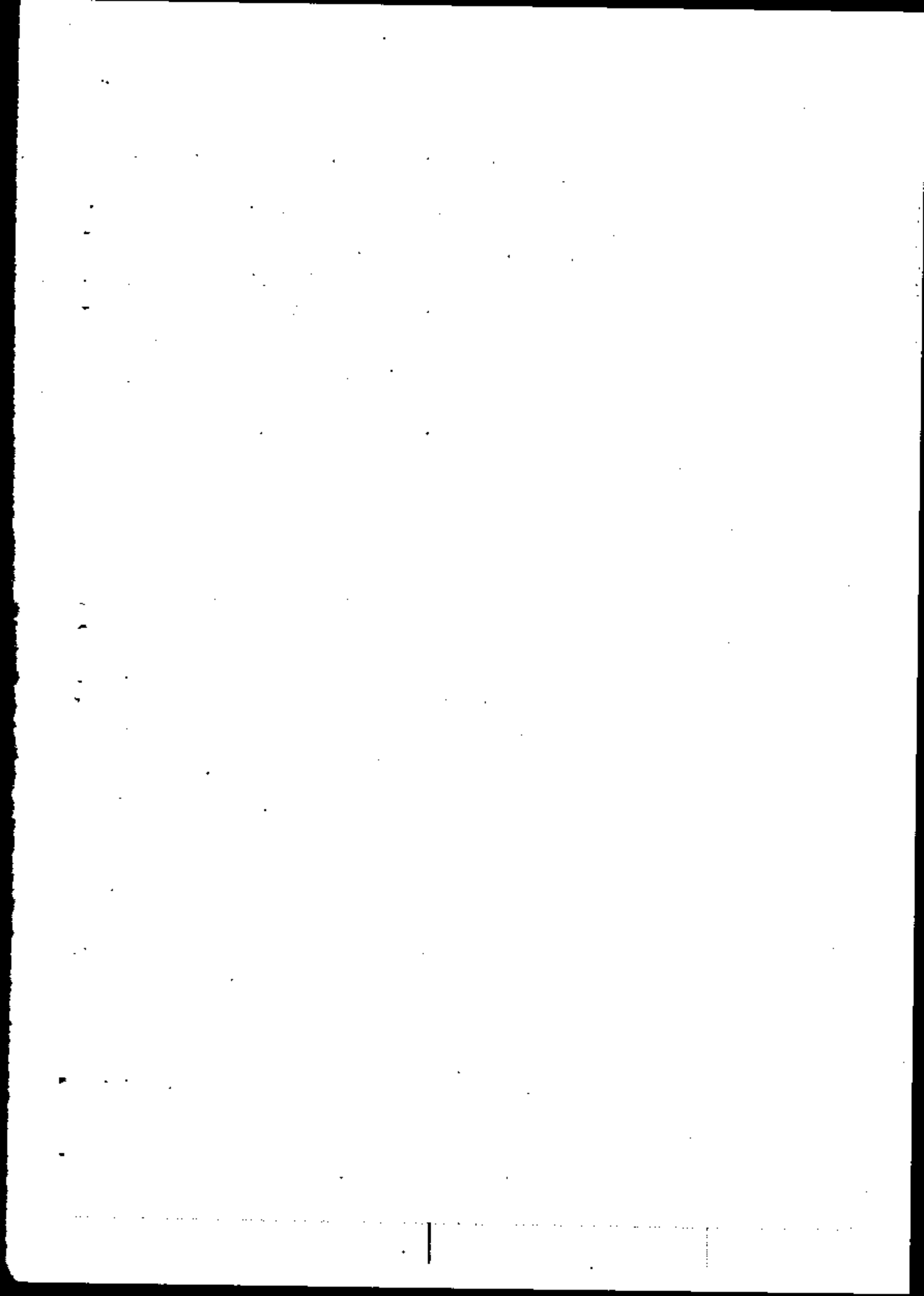
«ولا أجيز لنفسي ولا لغيري أن يمتحنوا أحداً من المسلمين بِحُبّ أو بُغْض شخص أو طائفة أو مقالة مطلقاً، فمن وافقهم عليها أحبوه وقرّبوه، ومن خالفهم فيها أبغضوه وهجروه، إلا إذا كان هذا الشخص عَلَماً من أعلام السنة، وأطبق ذِكْرُه الأرض، فلنا أن نقول: من أبغض فلاناً فاتهمه على الإسلام، كما قالوا في حماد بن سلمة وغيره، وكما قيل في أحمد بن حنبل رحمه الله:

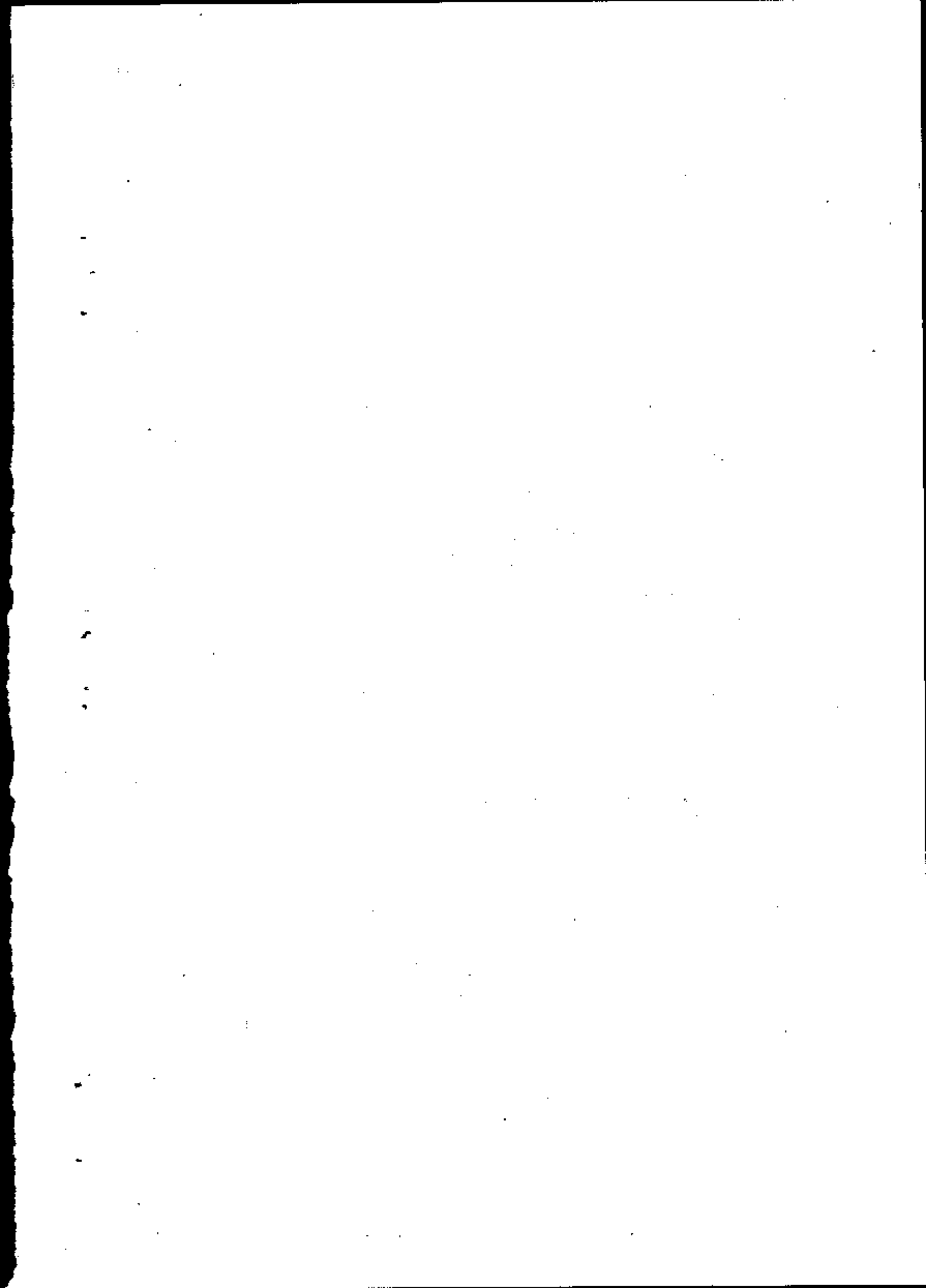
أضحى ابن حنبل محنة مأمونة وبِحُبِّ أحمدَ يُعرف المتنسك

فـــإذا رأيت لأحمد متنقصاً فاعلَم بـــأن ستوره سَتُهَتّكُ

وكما قيل في يحيى بن معين: من أبغض يحيى فهو كذاب على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هذا على سبيل العموم والإجمال، أما على سبيل التعيين: فلا نجزم بتهمة شخص في دينه لبغضه عَلَماً من أعلام السنة، حتى نستوفي معه الشروط، وننفي عنه الموانع، ولا يجوز امتحان الخلق بمقالة محدثة، وعقد الولاء والبراء عليها، فإن هذا من عمل أهل البدع، ولا يلزم من قولي: «من تكلم في فلان-على ماسبق من تفصيل-فاتهمه على الإسلام»، أن فلاناً هذا معصوم من الخطأ، بل كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد، كما أنني لا أرى إطلاق هذا القول في كل من تكلم في أي عالم من علماء السنة، ولا في كل صالح من

صالحي أهل السنة، إنما ذلك فيمن صار كلمة إجماع أوكاد، وعمدتي في ذلك صنيع السلف، فلم أقف على إطلاقهم هذا القول فيمن تكلم في كل أحد، إنما أطلقوه فيمن تكلم في الأعلام المشاهير، وكذلك يجوز امتحان بعض الناس -عند الحاجة- بالمعلوم من الدين بالضرورة، لا بالأموز الدقيقة والمسائل العميقة، أو المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها سلف الأمة، ولم ينكر بعضهم على بعض، ومع ماسبق من تفصيل، فلا يلزم من الامتحان الحكم على الشخص بالكفر، فإن مستور الحال من جملة المسلمين» انتهى كلامه.





الفصل التاسع

الاختلاف السائغ وغير السائغ

الفصل التاسع

الاختلاف السائغ وغير السائغ

بعض الفرق والجماعات عذرت المخالف في كل ما خالف فيه حتى ولو كان مخالفاً للإجماع أو النصوص الواضحة أو الصريحة؛ فسوغوا الخلاف في سب أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة – رضي الله عنهم– وغيرهم من الصحابة وتكفيرهم، مع أنهم لم يعذروا من طعن في مؤسسي مذهبهم المخالف للكتاب والسنة في كثير من قواعده وفروعه.

وسوغوا الخلاف في نكاح المتعة ودعاء غير الله تعالى وإنكار صفات الله تعالى وإباحة الاختلاط وحلق اللحية ومصافحة المرأة الأجنبية والمعازف والنظر إلى الصور العارية وتحديد سن الزواج وجواز الربا في الأوراق النقدية وابتداع الاحتفال بالمولد النبوي وزيادة الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان والذكر بالاسم المفرد والرقص في ذكر الله وأمثال هذه المسائل.

فعظم ضررهم على الإسلام وفتحوا الباب على مصراعيه لكل ضلالة باسم الاجتهاد وعذر المخالف وخالفوا قوله تعالى: ﴿ وَلَا

تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥)﴾ [آل عمران].

ولم ينكروا على الفرق الضالة التي حذر منها رسول الله ﷺ. بل هونوا من شأنها والتمسوا لها الأعذار وصرفوا عن الحذر منها الأنظار والأفكار فكانوا عوناً لها على الضلال والإضلال، وصارت النصوص التي تدعو إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة والتحاكم إليها بفهم السلف الصالح تُتلى عندهم ومن تأثر بهم لمجرد البركة لا تطبيق لها على أرض الواقع، وصرف الناس عن الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح بحجة أنها مسائل خلافية يسوغ فيها الخلاف ونعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.

وبلغ الإسلام من أجل مداهنتهم أعظم البلاء إذ اختلط بسبب ذلك السم بالعسل واشتبه على الناس الحق بالباطل وأفسدت العقائد التي جاء بها نبينا محمد ﷺ وأبدلت بالأهواء والبدع والفلسفة وعلم الكلام واستبدل التوحيد بالشرك والسنة بالبدعة وأبيحت المحرمات وأسقطت الواجبات ولم يعد الإسلام عندهم سوى مجرد شعارات وشرائع مشتركة بين الأديان والمبادئ المعاصرة وقليل من الشرائع التي يُخدع بها الناس ويُروج من خلالها لكل باطل.

فرد غلاة التجريح خطأهم بالخطأ وبدعتهم ببدعة أخرى، وهي عدم عذر المخالف في أي مسألة من المسائل حتى ولو كانت اجتهادية

فصار كل من يخطئ في نظرهم في مسألة اجتهادية - وهذا أمر لا يمكن الخلاص منه- تُصوب إليه سهامهم بل من لم يشاركهم في إعلان الحرب عليه فهو آخذ حكمه عندهم، وصار الصغار يتخذون من هذا المنهج سبيلاً للطعن في الكبار والقدح فيهم والتشهير بهم، ووجد من عنده نزعة الشدة وسوء الأدب والخلق بغيته في هذا المنهج، فشغلت الأمة بالقيل والقال والقدح والتجريح بغير حق ووقع الكبار تحت سهام الصغار، وأبيحت لحومهم بدون عوض ولا أثمان وصار الكبار يشتغلون بذب السهام عن أنفسهم بدل أن يتفرغوا لتعليم الأجيال وتربيتها على الكتاب والسنة.

ورفع أهل البدع في هذا الجو من الفرقة بين أهل السنة رؤوسهم ومدوا أعناقهم وطمعوا في كسر حصون الإسلام وزعزعة قواعده، ونشر الشرك والبدع والأهواء في الأمة، قائلين للناس انظروا إلى هؤلاء الذين ينكرون علينا هم ينهش بعضهم بعضا ولو كانوا على الحق لاجتمعوا ولم يتناقروا تناقر الغربان.

وفتح المجال لمن كان في نفسه مرض من حسد لمن هو أفضل منه ليعبر عن حسده من خلال هذا المنهج ونسي أولئك النصوص التي تتوعد من يقع في عرض أخيه بغير حق وأن النبي ﷺ لم يعنف المختلفين في المسائل الاجتهادية، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قال النبي ﷺ: يوم الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك

بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيهم. وقال بعضهم: بل نصلي لم يرد منا ذلك. فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف واحدا منهم»[1].

وقد أوضح الإمام الشافعي رحمه الله الفرق بين الاختلاف السائغ وغير السائغ بقوله: «قال [أي من كان يخاطب الإمام الشافعي]: فإني أجد أهل العلم قديماً، وحديثاً مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك؟

قال: فقلت له: الاختلاف من وجهين: أحدهما: محرم ولا أقول ذلك في الآخر.

قال: فما الاختلاف المحرم؟

قلت: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه، أو على لسان نبيه منصوصاً بيناً لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه، وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويُدرك قياساً فذهب المتأول، أو القايس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره: لم أقل أنه يُضَيَّق عليه ضِيقَ الخلاف في المنصوص.

قال: فهل في هذا حجة تُبَين فرقك بين الاختلافين؟

قلت: قال الله في ذم التفرق: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ

(١) أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري.

﴿بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ (٤)﴾ [البينة]، وقال جل ثناؤه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ (١٠٥)﴾ [آل عمران]»[1].

وجاء في كتاب «الصحوة الإسلامية» للعلامة ابن عثيمين رحمه الله (ص ٩٣):

سئل الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ:

ما هي نصيحتكم لما يحصل بين الشباب الملتزم في مواجهة بعضهم البعض والتبرؤ من بعضهم البعض؟

قال الشيخ: لا شك أن هذا الذي يحدث بين الشباب الملتزم من التفرق وتضليل بعضهم بعضاً، وحمل العداوة والبغضاء لمن لا يوافقهم على منهاجهم، لا شك أنه محزن ومؤسف، وربما يؤدي على انتكاسة عظيمة، ومثل هذا التفرق هو قرة عين شياطين الجن والإنس، لأن شياطين الإنس والجن لا يودون من أهل الخير أن يجتمعوا على شيء، فهم يريدون أن يتفرقوا، لأنهم يعلمون أن التفرق تفتتٌ للقوة التي تحصل بالالتزام والاتجاه إلى الله عز وجل، ويدل على هذا قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ (٤٦)﴾ [الأنفال]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ (١٠٥)﴾ [آل عمران]،

---

(١) الشافعي، محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م. ص ٤٥٩-٤٦٠.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى]، فالله تعالى قد نهانا عن التفرق وبين لنا عواقبه الوخيمة، والواجب علينا أن نكون أمة واحدة، وكلمتنا واحدة، فالتفرق فساد وشتات للأمر، وموجب لضعف الأمة الإسلامية.

والصحابة رضي الله عنهم حصل بينهم الاختلاف، لكن لم يحصل التفرق ولا العداوة، ولا البغضاء، حصل بينهم الاختلاف حتى في عهد النبي ﷺ.

مثال ذلك: لما فرغ النبي ﷺ من غزوة الأحزاب، وجاءه جبريل يأمره أن يخرج إلى بني قريظة لنقضهم العهد، قال النبي ﷺ لأصحابه: «لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة» فخرجوا من المدينة إلى بني قريظة وحان وقت صلاة العصر، فقال بعضهم: لا نصلي إلا في بني قريظة، ولو غابت الشمس، لأن النبي ﷺ قال: «لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة»، فنقول: سمعنا وأطعنا.

ومنهم من قال: إن الرسول عليه الصلاة والسلام أراد بذلك المبادرة والإسراع إلى الخروج، ولم يرد منا تأخير الصلاة، فبلغ ذلك النبي ﷺ فلم يعنف أحداً منهم، ولم يوبخه على ما فهم، وهم بأنفسهم لم يتفرقوا من أجل اختلاف الرأي في فهم حديث الرسول ﷺ، وهكذا

يجب علينا ألا نتفرق وأن نكون أمة واحدة.

وأما أن يحصل التفرق فيقال: هذا من السلفيين، وهذا من الإخوانيين، وهذا من التبلغيين، وهذا من السنيين، وهذا من المقلدين، وهذا من كذا وهذا من كذا ونتفرق، فهذا خطره عظيم !! والأمل الذي نؤمله من هذه الصحوة واليقظة الإسلامية سوف يتلاشى، إذا علمنا أن هذه الصحوة سيكون منها طوائف متفرقة يضلل بعضها بعضاً، ويسفه بعضها بعضاً.

والحل لهذه المشكلة، أن نسلك ما سلكه الصحابة رضي الله عنهم، وأن نعلم أن هذا الخلاف الصادر عن اجتهاد في أمر يسوغ فيه الاجتهاد، أن نعلم أن هذا الخلاف لا يؤثر بل إنه في الحقيقة وفاق فكيف ذلك؟!

أنا أخالفك في مسألة من المسائل، لأن مقتضى الدليل عندي خلاف ما تقول، وأنت تخالفني في هذه المسألة، لأن مقتضى الدليل عندك خلاف ما أقول أنا، فالواقع أننا لسنا مختلفين، لأن كلاً منا أخذ بما رأى بناء على أن هذا مقتضى الدليل، إذن فمقتضى الدليل أمام أعيننا جميعاً، وكل منا لم يأخذ برأيه إلا لأنه مقتضى الدليل، فأنا أحمدك وأثني عليك، لأنك تجرأت على مخالفتي دفاعاً عن الدليل، وأنا أخوك وصاحبك، لأن هذه المخالفة مقتضى الدليل عندك، فالواجب عليّ ألا يكون في نفسي شيء عليك، بل أنا أحمدك على ما ذهبت إليه، وأنت كذلك.

ولو أننا ألزمنا أحدنا أن يأخذ بقول الآخر، لكان إلزامي إياه أن يأخذ بقولي ليس أولى بإلزامه إياي أن آخذ بقوله، ولذلك أقول يجب أن نجعل هذا الخلاف المبني على اجتهاد أن نجعله ليس خلافاً بل نجعله وفاقاً، حتى تجتمع الكلمة ويحصل الخير.

ولكن إذا قال قائل: قد تكون هذه معالجة غير متيسرة بالنسبة لعامة الناس فما هو الحل؟

الحل: أن يجتمع رؤساء القوم وأعيانهم من كل طائفة للنظر والبحث في مسائل الاختلافات بيننا، حتى نكون متحدين ومؤتلفين، ولقد جرى في سنة من السنين مسألة في منى ـ على يدي ويد بعض الإخوان ـ قد تكون غريبة عليكم، حيث جيء بطائفتين وكل طائفة من ثلاثة أو أربعة رجال، وكل واحدة تتهم الأخرى بالكفر وتلعنها، وهم حجاج.

وخبر ذلك: أن إحدى الطائفتين قالت: إن الأخرى إذا قامت تصلي وضعت اليد اليمنى على اليسرى فوق الصدر، وهذا كفر بالسنة، حيث إن السنة عند هذه الطائفة إرسال اليدين على الفخذين والطائفة الأخرى تقول: إن إرسال اليدين على الفخذين دون أن تجعل اليمنى على اليسرى كفر مبيح للعنة، وكان النزاع بينهم شديداً، ولكن بفضل الله ثم بجهود الإخوان، وبيان ما يجب أن تكون عليه الأمة الإسلامية من ائتلاف ذهبوا وكل واحد منهم راض عن الآخر.

فانظر كيف لعب الشيطان بهم في هذه المسألة التي اختلفوا فيها حتى بلغ أن كفر بعضهم بعضاً بسببها، وهي سنة من السنن، وليست من أركان الإسلام، ولا من فرائضه، ولا من واجباته، غاية ما هنالك أن بعض العلماء يرى أن وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق الصدر هو السنة، وآخرون من أهل العلم يقولون إن السنة هي الإرسال، مع أن الصواب الذي دلت عليه السنة هو وضع اليد اليمنى على الذراع اليسرى، كما قال سهل بن سعد رضي الله عنه، فيما رواه البخاري، قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة».

فأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمن على إخواننا الذين لهم مشارب ومناهج في وسائل الدعوة، أن يمن عليهم بالائتلاف والمحبة، وصلاح القلوب، وإذا حسنت النية سهل العلاج، أما إذا لم تحسن النية وكان كل واحد منهم معجباً برأيه ولا يهمه غيره، فإن النجاح سيكون بعيداً. تنبيه: إذا كان الخلاف في مسائل العقائد فيجب أن تصحح، وما كان على خلاف مذهب السلف فإنه يجب إنكاره والتحذير ممن يسلك ما يخالف مذهب السلف في هذا الباب» انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «الصحوة الإسلامية» (ص١٠٥):

«ولهذا كان ينبغي بل يجب على طلبة العلم إذا تكلم أحد بباطل

أو كتب كلاماً باطلاً يجب أن يتصل بالقائل أو الكاتب قبل أن يرد عليه، من أجل أن الكاتب أو القائل يتراجع بنفسه، ويجب عليه إذا عرف أنه على خطأ أن يبين للناس خطأ نفسه، قبل أن يذهب هذا فيرد عليه بمقال أو كتابة، لأن في ذلك من إضعاف جانب أهل العلم ما لا يخفى، ولأن العامة إذا رأوا طلبة العلم يكتب بعضهم في بعض، ويرد بعضهم على بعض ضعفت جبهة العلماء عندهم سواء كان من الراد أو من المردود عليه، مع أنه يحدث بلبلة وتشويشاً على الناس، إذ إن الناس لا يدرون الحق مع هذا أو مع هذا، لكن لو ذهب الإنسان إلى هذا القائل الذي يرى أنه أخطأ في قوله وتفاهم معه، وقال له: إن هذا خطأ، وبين له وجهة خطئه، وتناقش معه، لأنه قد يكون عند الكاتب الذي يراد الرد عليه ما ليس عند هذا الآخر، وتناقش في الموضوع، ففي ظني أن الرجل الذي يريد أن تقوم شريعة الله سوف يرجع إلى الحق، أو على الأقل أن يقول والله هذا الذي عندي، وإذا كان عندك شيء فلا حرج عليك أن تبينه، بل يجب عليك أن تبينه إذا رأيت أن الحق في خلاف ما أقول. ثم مع ذلك أيضاً أرى أن الطريق السليم ألا يأتي بالخطأ من الآخر، ويوضع أمام الناس، ثم يرد عليه وينتقده، بل يبين الحق هو بنفسه مثل أن يقول:

فإن قال قائل: كذا وكذا، فجوابه عليه كذا وكذا، حتى يعرف الناس الحق، وحتى لا يكون هناك تباغض أو تعادٍ بين الناس، اللهم إلا

إذا كان صاحب بدعة، فإن الواجب أن يبين خطأه، وأن يبين شخصه، حتى لا يغتر الناس به، أما المسائل الاجتهادية التي يتسع الشرع لها فإن الأولى فيها سلوك سبيل الحكمة وجمع القلوب ما أمكن». انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين -أيضا- في كتابه «الصحوة الإسلامية» (ص ٣٦):

«الضابط الخامس: التآلف والتواد

ثم يجب علينا في هذه الصحوة أن نكون في دين الله إخوة متآلفين متوادين، لأن الله عز وجل يقول: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [الحجرات]، والنبي ﷺ قال: «وكونوا عباد الله إخواناً».

ومقتضى هذه الأخوة ألا يعتدي بعضنا على بعض، وألا يبغي بعضنا على بعض، وأن نكون أمة واحدة غير متفرقة في دين الله في أهوائها وآرائها.

وبناء على هذا يجب أن ننظر فيما حدث بين الشباب، أو بالأصح بين بعض الشباب من نزاعات، هي في الحقيقة يتسع لها دين الإسلام، نزاعات في مسائل اجتهادية يسوغ فيها الاجتهاد، والنصوص تسعها وتحتملها، ولكن بعض الناس يريد أن يلزم عباد الله بما يرى هو أنه الحق، وإن كان غيره مخالفاً له بمقتضى أن ما خالفه فيه هو الحق.

أقول: يوجد في بعض الشباب اليوم الذين منّ الله عليهم

بالهداية، وحرصوا كل الحرص على تطبيق الشريعة، يوجد فيهم شيء من التنافر على خلاف يسعهم الاختلاف فيه، لأنه محل اجتهاد، والنصوص تحتمل هذا وهذا، ولكن بعض الشباب يريد أن يكون جميع الناس تبعاً لرأيه، فإن لم يتبعوا رأيه فإنه يعتبرهم على خطأ وضلال، وهذا خلاف ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من الأئمة.

وأنا أقول لكم من هذا المكان: لو تدبرتم كتب الخلاف لوجدتم أن الخلاف بين العلماء كثير، ولكن كل واحد منهم لا يضلل الآخر برأيه واجتهاده، بل يرى أنه يجب على الإنسان أن يتبع الحق وألا يحابي فيه أحداً، نعم، قل الحق، ولكن ادع الناس إليه باللين والتيسير والسهولة، حتى تصل إلى النتيجة.

فعلى كل شاب وطالب علم أن يقلد من يرى أنه أقرب إلى الحق في نظره، ويعذر من يخالفه في هذه المسألة إذا كان خلافك معه بمقتضى الدليل.

وأقول: كل إنسان يرى أنه يجب على الناس أن يتبعوه، فإنه قد اتخذ لنفسه مقام الرسالة !! ثم نقول: هل من الإنصاف أن تجعل فهمك حجة على غيرك، ولا تجعل فهم غيرك حجة عليك؟!

كم من إنسان حاقد على الإسلام، عدو للإسلام، يفرح غاية الفرح أن يجد هذا التفرق في الشباب !! يفرح ويتمنى من كل قلبه أن يجد هذا الشباب الذي اتجه هذا الاتجاه الحي النابض متفرقاً.

إن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال]، ويقول عز وجل: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى].

إنني أدعوكم أيها الشباب إلى الألفة وإلى الوحدة على دين الله عز وجل، وإلى التأني في الأمور، وإلى الحكمة في الدعوة، وبهذا سيكتب لكم النصر إن شاء الله تعالى، لأنكم تكونون على بينة من أمركم، وعلى بصيرة في دين الله» انتهى.

وجاء في «لقاءات الباب المفتوح» - (٢٨/ ١٢٧) للعلامة ابن عثيمين:

«حكم الرد على المخالف في المسائل الاجتهادية:

السؤال: بعض الناس يقول: إنه لا يرد على كل واحد؛ لأنه لو رُدَّ على هذا وعلى هذا فمن يبقى للمسلمين ينصحهم؟! فهل هذا صحيح؟

الجواب: المسائل الاجتهادية لا يرد الناس بعضهم على بعض، المسائل الاجتهادية مثل شخص يقول: إن الإبل لحمها ينقض الوضوء، والثاني لا يرى هذا، لا يرد عليه، أما أن يكون مبتدعاً يدعو إلى بدعة فلابد أن يُرَدَّ عليه؛ لأن البدع ليس فيها محل للاجتهاد، لأن السلف كلهم مجمعون على نبذ البدع، هذه ما فيها محاباة؛ لكن كونها مسائل

فقهية - مثلاً- يختلف الناس فيها وهي محل للاجتهاد لا يمكن أن نقول: كل من خالفك باجتهادك ارْدُد عليه، وكما قلتُ: لو فتحنا هذا الباب أصبحت الدنيا كلها راد ومردود عليه» انتهى.

قال أبو الحسن المأربي في كتابه «السراج الوهاج في بيان المنهاج»:

١٥٩ - وأرى أن الخلاف بين العاملين في الدعوة إلى الله يجب أن يُقَيَّدَ بالشرع، ولا يتبع أحد هواه، فَيُرَدُّ ما اخْتُلِف فيه إلى الله عزوجل، وإن كان عند المخالف حق فيُقبل منه، وأرى أن هناك أموراً يقال فيها: قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب، ولا يحملنا الخلاف على ترك العدل والإنصاف، أو يحملنا على الشماتة بالمخالف، بل نحب لهم الرجوع إلى الحق، ونكره إصرارهم على الباطل أو الخطأ، وإذا كان في البيان مصلحة عاجلة أو آجلة نصحْنا وبَيّنّا، وإذا كان وراء ذلك مفسدة أكبر سكتنا لله عزوجل». انتهى كلامه.

فأين أولئك الذين جعلوا من الخلاف بين السلفيين في مسألة صيام السبت، أو بيع الأقساط بزيادة، أو الزيادة على إحدى عشرة ركعة في صلاة التراويح، أو الجمع بين الصلاتين في الحضر، أو وضع اليدين على الصدر بعد الركوع، أو النزول على الركب عند السجود، أو جعل للعيد خطبتين، ونحوها من المسائل سببا لنفرة القلوب واختلاف النفوس هل حملهم على ذلك التعاظم في نفوسهم، وعدم معرفتهم لقدر أنفسهم أو الجهل فتكلموا بدون علم، ولا يحق لهم ذلك أو الحسد

والهوى فألبسوه لباس الشرع ولبّسوا على الصغار والمبتدئين، وغرروا بهم، والله سبحانه سيحاسبهم على تعديهم لحدود الله يوم تبلى السرائر، اللهم اهد قلوبنا وطهر ألسنتنا وأسماعنا عن كل ما يسخطك يا هادي يا مستعان!!.

وفي كثير من الأحيان يختلف علماء السنة في مسألة معينة هل هي بدعة أو لا، أو في الحكم على شخص معين هل هو مبتدع أو لا ويكون اختلافهم من باب الاختلاف السائغ الذي تختلف فيه أنظار أهل العلم المتحرين للحق، فلا يجوز في مثل هذه المسائل التعنيف على المخالف ومن كان يفعل ذلك فقد صار من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون.

ومن العجيب أن كثيراً ممن يفعل ذلك هم من المقلدين الذين ليس عندهم قدرة على الترجيح بين الأقوال المختلفة وليس عندهم مقدرة على معرفة كون هذه المسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف أو لا يسوغ فيها الخلاف، وهم يحتجون بآراء بعض العلماء في مسائل خالفهم فيها علماء آخرون ومع ذلك يتجرؤون على أهل العلم وطلبة العلم الكبار بالإنكار والتشنيع أو بالهجر والتبديع.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٣٣):

«وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَجِّح قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا يَتَعَصَّبُ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ وَلَا قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ بِغَيْرِ حُجَّةٍ؛ بَلْ مَنْ كَانَ مُقَلِّدًا لَزِمَ حُكْمَ

: فَلَمْ يُرَجِّحْ؛ وَلَمْ يُزَيِّفْ؛ وَلَمْ يُصَوِّبْ؛ وَلَمْ يُخَطِّئْ: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ مَا يَقُولُهُ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ فَقَبِلَ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ وَرَدَّ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَوَقَفَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ. وَاللهُ تَعَالَى قَدْ فَاوَتَ بَيْنَ النَّاسِ فِي قُوَى الْأَذْهَانِ كَمَا فَاوَتَ بَيْنَهُمْ فِي قُوَى الْأَبْدَانِ» انتهى.

وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢):

«وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ. وَمَنْ تَرَبَّى عَلَى مَذْهَبٍ قَدْ تَعَوَّدَهُ وَاعْتَقَدَ مَا فِيهِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ وَتَنَازُعَ الْعُلَمَاءِ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَاءَ عَنْ الرَّسُولِ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ بِحَيْثُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَيَتَعَسَّرُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ» انتهى.

وقال الإمام النووي في شرح النووي على مسلم (١/ ١٣١):

«ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَأْمُر وَيَنْهَى مَنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا يَأْمُر بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ وَذَلِكَ يَخْتَلِف بِاخْتِلَافِ الشَّيْء؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ الْوَاجِبَات الظَّاهِرَة، وَالْمُحَرَّمَات الْمَشْهُورَة كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَام وَالزِّنَا وَالْخَمْر وَنَحْوهَا، فَكُلّ الْمُسْلِمِينَ عُلَمَاء بِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ دَقَائِق الْأَفْعَال وَالْأَقْوَال وَمِمَّا يَتَعَلَّق بِالِاجْتِهَادِ لَمْ يَكُنْ لِلْعَوَامِّ مَدْخَل فِيهِ، وَلَا لَهُمْ إِنْكَاره، بَلْ ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ» انتهى.

والهوى فألبسوه لباس الشرع ولبّسوا على الصغار والمبتدئين، وغرروا بهم، والله سبحانه سيحاسبهم على تعديهم لحدود الله يوم تبلى السرائر، اللهم اهد قلوبنا وطهر ألسنتنا وأسماعنا عن كل ما يسخطك يا هادي يا مستعان!!.

وفي كثير من الأحيان يختلف علماء السنة في مسألة معينة هل هي بدعة أو لا، أو في الحكم على شخص معين هل هو مبتدع أو لا ويكون اختلافهم من باب الاختلاف السائغ الذي تختلف فيه أنظار أهل العلم المتحرين للحق، فلا يجوز في مثل هذه المسائل التعنيف على المخالف ومن كان يفعل ذلك فقد صار من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون.

ومن العجيب أن كثيراً ممن يفعل ذلك هم من المقلدين الذين ليس عندهم قدرة على الترجيح بين الأقوال المختلفة وليس عندهم مقدرة على معرفة كون هذه المسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف أو لا يسوغ فيها الخلاف، وهم يحتجون بآراء بعض العلماء في مسائل خالفهم فيها علماء آخرون ومع ذلك يتجرؤون على أهل العلم وطلبة العلم الكبار بالإنكار والتشنيع أو بالهجر والتبديع.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٣٣):

«وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَجِّح قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا يَتَعَصَّبُ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ وَلَا قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ بِغَيْرِ حُجَّةٍ؛ بَلْ مَنْ كَانَ مُقَلِّدًا لَزِمَ حُكْمَ

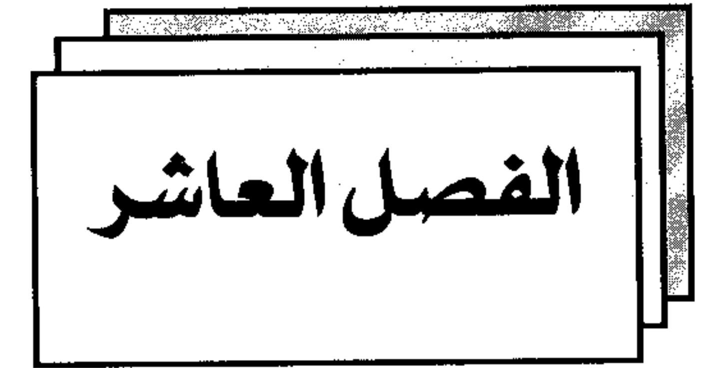
التَّقْلِيدِ؛ فَلَمْ يُرَجِّحْ؛ وَلَمْ يُزَيِّفْ؛ وَلَمْ يُصَوِّبْ؛ وَلَمْ يُخَطِّئْ: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ مَا يَقُولُهُ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ فَقَبِلَ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ وَرَدَّ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَوَقَفَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ. وَاَللَّه تَعَالَى قَدْ فَاوَتَ بَيْنَ النَّاسِ فِي قُوَى الْأَذْهَانِ كَمَا فَاوَتَ بَيْنَهُمْ فِي قُوَى الْأَبْدَانِ» انتهى.

وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢):

«وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ. وَمَنْ تَرَبَّى عَلَى مَذْهَبٍ قَدْ تَعَوَّدَهُ وَاعْتَقَدَ مَا فِيهِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ وَتَنَازُعَ الْعُلَمَاءِ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَاءَ عَنْ الرَّسُولِ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ بِحَيْثُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَيَتَعَسَّرُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ» انتهى.

وقال الإمام النووي في شرح النووي على مسلم (١/ ١٣١):

«ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَأْمُر وَيَنْهَى مَنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا يَأْمُر بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ وَذَلِكَ يَخْتَلِف بِاخْتِلَافِ الشَّيْء؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ الْوَاجِبَات الظَّاهِرَة، وَالْمُحَرَّمَات الْمَشْهُورَة كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَام وَالزِّنَا وَالْخَمْر وَنَحْوهَا، فَكُلّ الْمُسْلِمِينَ عُلَمَاء بِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ دَقَائِق الْأَفْعَال وَالْأَقْوَال وَمِمَّا يَتَعَلَّق بِالِاجْتِهَادِ لَمْ يَكُنْ لِلْعَوَامِّ مَدْخَل فِيهِ، وَلَا لَهُمْ إِنْكَاره، بَلْ ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ» انتهى.



الفصل العاشر

الرد على المخالف

الفصل العاشر

الرد على المخالف

لقد ترك بعض الناس الرد على كل مبطل؛ لمبررات لا وزن لها في الشرع، فمنهم من يرى أن الرد على المخالف لا فائدة منه، وهذا بخلاف الواقع المحسوس.

ومنهم من يراه غيبة ونميمة وفرقة ينهى عنها الشرع مع أنه إن كان بضوابطه الشرعية فهو من النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيه قمع للباطل، واجتثاث لجذوره، وذب عن حياض الإسلام ونقائه وبهائه. وهو مما يؤول إلى الاجتماع على الحق ويضيق دائرة الفرقة والاختلاف لا كما يزعمون، ومنهم من يرى أن كل مخالف مصيب أو معذور فلا يستحق الرد عليه، مع أن ردود أهل السنة على أهل البدع في مسائل في غاية الأهمية والخطورة ومما جاءت فيها البينات وحرم الاختلاف فيه.

وهذا المنهج السلبي لو اتبعه العلماء لانتشرت البدع في الأمة انتشار النار في الهشيم، وما استطعنا نحن أن نعرف الحق، ولم نميز بينه وبين الباطل فكم كشف لنا من خلال ردود أهل العلم من درر وفوائد وصحح لنا من أخطاء.

وكم خرج من إنسان بسببها من الظلمات إلى النور. تلك ردود علماء السنة التي تحكم على كل قول بالكتاب والسنة وتعيد الحق إلى

نصابه كردود الدارمي وابن تيمية وابن قيم الجوزية ومحمد بن عبد الوهاب وابن باز والألباني والفوزان رفع الله قدرهم!.

ولكن قابل غلاة التجريح هذا النهج المخالف للحق (إنكار الرد على المبتدعة) بطريقة أخرى هي مخالفة للحق أيضاً، فصاروا يصدرون ردوداً يتعجب العاقل من أسلوبها،وما فيها من الشتم والقدح، وما يظهر من خلالها من تصيد الأخطاء، والحكم على الأشخاص وتصنيفهم ونبزهم بالألقاب بغير حق، وتحميل الكلام ما لا يحتمل ويظهر فيها سوء نية الكاتب وفساد غايته وخلقه وأدبه، ثم تكون هذه الردود أمرا ضاراً على الإسلام بدل أن تكون نافعة له دافعة للشر عنه ولعلك إذا قرأت ما يلي وتأملته جيداً تستطيع أن تفرق بين الرد المحمود والرد المذموم.

وتعلم أن بعض إخواننا قد بغوا على إخوانهم في ردودهم وغلوا في مسألة الرد وخرجوا بها عن مقاصدها الشرعية، والواجب في أمر الرد هو الالتزام بضوابطه الشرعية فكل ما زاد عن حده انقلب إلى ضده، فبعد أن كانت الردود تنصر أهل السنة وترجع الناس إلى التوحيد والسنة صارت الردود من قبل غلاة التجريح تسقط جل من دعا إلى السنة والتزم بها، ولم تترك أحداً له فضل ونفع للإسلام إلا أسقطته إلا النزر اليسير، ولو اتبع الناس ما يرومون لأظلمت الدنيا بسببهم ومحيت السنة من الوجود إلا ما ندر.

ثم يزعم هؤلاء أن ردودهم ليست غيبة، ولا نميمة وينكرون على من عدها كذلك من كبار أهل العلم، وكيف لا تكون كذلك وهي تفسد بدل أن تصلح؟ وهل يكون الرد حين يكون فساداً في الأرض

ليس من الغيبة والنميمة؟!.

قال فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي حفظه الله في رسالته القيمة (النصيحة فيما يجب مراعاته عند الاختلاف وضوابط هجر المخالف والرد عليه) (ص٣٠): «الإنكار على المخالف والرد عليه نصحاً له وحماية للأمة من خطئه، من الأصول المقررة عند أهل السنة وهو من أعظم أنواع الجهاد، ولكن ينبغي أن تراعى فيه الضوابط الشرعية والشروط المرعية، التي يمكن من خلالها تحقيقه لمقصده الشرعي، ومن ذلك:

١-أن يكون بإخلاص ونية صادقة في نصرة الحق والتجرد له.

ومن لوازم الإخلاص فيه: أن يحب هداية المخالف ورجوعه للحق، وأن يسلك كل المسالك الممكنة في تقريب قلب المخالف لا تنفيره، وأن يصحب ذلك دعاء الله له أن يهديه خصوصا إن كان من أهل السنة أو من غيرهم من المسلمين، وقد دعا النبي ﷺ لبعض الكفار بالهداية فكيف بالمسلمين الموحدين؟!

٢-أن يكون الرد من عالم راسخ القدم في العلم، يعلم على وجه التفصيل جوانب المسألة المتعلقة بموضوع الرد من حيث الأدلة الشرعية عليها، وكلام العلماء فيها، ومدى مخالفة الخصم للحق، ومنشأ الشبهة عنده، وأقوال العلماء في رد هذه الشبهة والاستفادة من كلامهم في ذلك، كما ينبغي أن يتسم الراد على المخالف بقوة الحجة في تقرير الحق وإزالة الشبهة، ودقة العبارة بحيث لا يظهر عليه في شيء من ذلك أو يُفهم من كلامه غير ما أراد، وإلا حصل الضرر العظيم بتصدي من فقد هذه الشروط للرد.

٣-أن يراعى في الرد على المخالف تفاوت المخالفين في درجة المخالفة، ومكانة المخالف في الدين والدنيا، وكذلك التفاوت في الباعث على هذه المخالفة أهو الجهل، أم الهوى والابتداع أو سوء التعبير، أو سبق اللسان، أو التأثر بشيخ أو أهل البلد، أو التأويل، أو غير ذلك من المقاصد الكثيرة للمخالفات الشرعية،

فمن لم يتنبه إلى هذه المفارقات ويراعيها عند الرد لربما وقع في شيء من الإفراط أو التفريط الذي يمنع الانتفاع بكلامه أو يقلل النفع به.

٤-أن يراعى في الرد على المخالف أن يحقق المصلحة الشرعية للرد، فإن ترتب عليه مفسدة راجحة على مفسدة المخالفة فلا يشرع الرد في هذه الحالة، فإنه لا تدرأ مفسدة بما هي أعظم منها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْفَسَادِ الْقَلِيلِ بِالْفَسَادِ الْكَثِيرِ وَلَا دَفْعُ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ بِتَحْصِيلِ أَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. وَمَطْلُوبُهَا تَرْجِيحُ خَيْرِ الْخَيْرَيْنِ إذَا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَجْتَمِعَا جَمِيعًا وَدَفْعُ شَرِّ الشَّرَّيْنِ إذَا لَمْ [يتفقا وهو خطأ] يَنْدَفِعَا جَمِيعًا» المسائل الماردينية (ص٦٣-٦٤).

٥-أن يراعى في الرد أن يكون على قدر انتشار المخالفة؛ فإن كانت المخالفة نشأت في بلد أو مجتمع فلا ينبغي أن يشاع الرد سواء عن طريق نشر كتاب أو شريط أو غيرهما من الوسائل الأخرى في بلد أو مجتمع لم يسمع بالمخالفة، لأن في نشر الرد بطريق غير مباشر للمخالفة، فقد يطلع الناس على الرد فتبقى الشبهة في نفوسهم ولا تحصل لهم القناعة بالرد،

فترك الناس في سلامة وعافية من سماع الباطل أصلا خير من سماعهم له ورده بعد ذلك، وقد كان السلف يراعون ذلك في ردودهم فكثير من كتبهم في الردود يستدلون فيها للحق في مقابل الباطل من غير ذكر للمخالفة، وهذا من فقههم الذي قصر عنه بعض المتأخرين.

وما قيل في التحذير من نشر الرد في بلد لم ينتشر فيه الخطأ يقال في التحذير من نشره في طائفة من الناس لم تعرف ذلك الخطأ وإن كانت في بلد المخالفة؛ فلا ينبغي أن يسعى في نشر الردود من كتب وأشرطة بين العامة إن لم يعرفوا الخطأ ولم يسمعوا به، فكم فتن من العامة ووقعوا في الشك والارتياب في أصل الدين بسبب اطلاعهم على ما لا تدركه عقولهم من كتب الردود مما لا يحصيه إلا الله، فعلى الساعين في نشر هذه الكتب بينهم أن يتقوا الله وليحذروا أن يكونوا سببا لفتنة الناس في دين الله.

وإن من أعجب ما سمعته في هذا أن بعض الطلبة قاموا بتوزيع بعض كتب الردود على بعض حديثي العهد بالإسلام ممن لم يمض على إسلامهم سوى أيام أو أشهر ووجهوهم لقراءتها فيا لله العجب من صنيع هؤلاء !!

٦-الرد على المخالف من فروض الكفايات؛ فإذا قام به أحد العلماء وتحقق المقصود الشرعي برده على المخالف وتحذير الأمة، فقد برئت ذمم العلماء بذلك على ما هو مقرر عند العلماء في سائر فروض الكفايات.

ومن **الأخطاء الشائعة**: عندما يصدر رد من عالم على مخالف، أو فتوى بالتحذير من خطأ، مطالبة كثير من الطلبة المنتسبين للسنة العلماء وطلبة العلم بيان موقفهم من ذلك الرد أو تلك الفتوى، بل وصل الأمر إلى أن يطالب من طلبة العلم الصغار، بل العوام تحديد موقفهم من الراد

والمردود عليه، ثم يعقدون على ضوء ذلك الولاء والبراء، ويتهاجر الناس بسبب ذلك، حتى لربما هجر بعض الطلبة بعض شيوخهم، الذين استفادوا منهم العلم، والعقيدة الصحيحة سنين طويلة بسبب ذلك، ولربما عمت الفتنة البيوت فتجد الأخ يهجر أخاه، والابن يجفو والديه، وربما طلقت الزوجة وفرق الأطفال بسبب ذلك.

وأما إذا ما نظرت إلى المجتمع فتجد أنه انقسم إلى طائفتين أو أكثر، كل طائفة تكيل للأخرى التهم وتوجب الهجر لها، وكل هذا بين المنتسبين للسنة ممن لا تستطيع طائفة أن تقدح في عقيدة الطائفة الأخرى وفي سلامة منهجها قبل أن ينشأ هذا الخلاف، وهذا مرجعه إما إلى الجهل المفرط بالسنة وقواعد الإنكار عند أهل السنة، أو إلى الهوى، نسأل الله العافية والسلامة» انتهى كلام الشيخ إبراهيم الرحيلي حفظه الله.

وقال الشيخ عبد المحسن العباد عن منهج الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالف: «هو منهج يتسم بالرفق والشفقة والحرص على سلامة المردود عليه ورجوعه إلى الصواب، ومن منهجه أيضاً رحمه الله أنه إذا رد على مخالف لم يشغل نفسه بمتابعته، ولم يهجره أو يدعو إلى هجره، بل اعتبر نفسه أدى ما عليه من النصح وبيان الخطأ، واشتغل بما هو ديدنه من العلم والعمل والدعوة إلى الخير ونفع الناس بمختلف وجوه النفع»(١).

---

(١) منهج سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالفين، لنايف بن ممدوح آل سعود،» تقديم الشيخين عبد المحسن العباد وصالح الفوزان. ص ٥.

الخاتمة

هنا انتهيت أخي القارئ الكريم بحمد الله وتوفيقه مما أردت نقله وتوضيحه في هذا الموضوع الذي اشتدت الحاجة إليه في هذا الزمان وكثر فيه اللبس والإشكال وإليك أهم نتائجه:

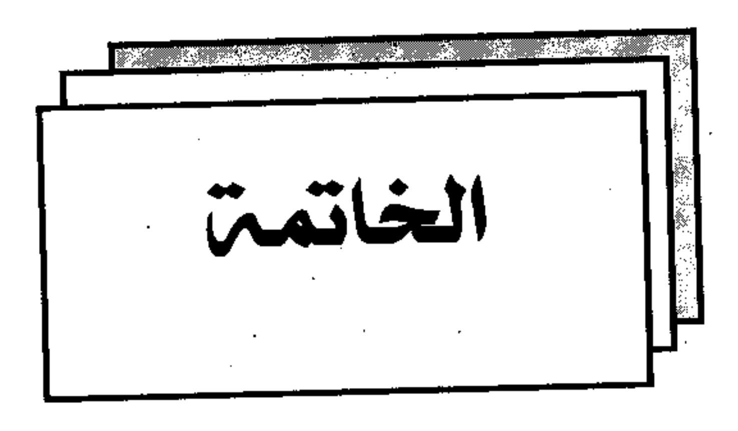
- إن التحذير ممن خالف الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح أمر مطلوب ولكن مع الحذر من الغلو فيه أو الإتيان به بدون ضوابطه الشرعية.

- لا يجوز الطعن بالعالم أو طالب العلم السلفي؛ لكونه ترحم على المخالف أو أثنى عليه أو زاره أو تعاون معه في الخير أو استشهد بكلامه ضمن الضوابط الشرعية.

- لا يجوز للمسلم أن يمتحن الناس ويصنفهم ويواليهم ويعاديهم بناء على رأي له أو لشيخه ما دام أن هذا الرأي ليس فيه نص واضح أو إجماع.

- ويجب عذر المخالف في المسائل الاجتهادية ويحرم التعنيف فيها على المخالف.

- من كان صوابه أكثر من خطئه من الدعاة، ونفعه أكثر من ضرره للمسلمين فلا يجوز السعي لإسقاطه ونشر التحذير من شخصه.



الخاتمة

ولكن يعالج الخطأ بالنصيحة والحكمة دون أن يؤدي إلى إسقاط ما معه من نفع للأمة لا سيما إذا كان يظهر في الفضائيات ينشر كثيراً من علم التوحيد والسنن، ويؤثر في العوام في حين أن الظهور فيها كان لأهل البدع وقد ضعف بسبب بروز هؤلاء السنيين على الساحة الإعلامية.

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب كاتبه وقارئه وأن يدخر لي ثوابه يوم ألقاه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

كتبه

أبو معاوية غالب بن أحمد الساقي

غفر الله له ولوالديه !

جمادى الأولى ١٤٣٢هـ

كتب ورسائل مطبوعة للمؤلف

١- الإيمان بالله وملائكته مع شرح مختصر لصحيح أسمائه الحسنى.

٢- الخلاصة المفيدة في إثبات معاني صفات الله الحميدة وإبطال طريقة التفويض.

٣- حكم دعاء غير الله في الإسلام.

٤- المنتقى النفيس من ردود الشيخ عثمان الخميس. أو فوائد من ردود الشيخ عثمان الخميس على الشيعة.

٥- الإسعاف في الكشف عن حقيقة حسن السقاف.

٦- كشف الغمة في التحذير من تعدي السقاف على علماء الأمة.

٧- التنوير في نقض الغلو في التكفير والتفجير.

٨- التبشير في نصح وتراجعات غلاة التكفير.

٩- الدر الثمين في نصح الإخوة التبليغيين.

١٠- السراج الوهاج في حكم مشاهدة برامج التلفاز.

١١- الفوائد البهية في أن غلاة التكفير ليسوا طائفة سلفية.

١٢- إرشاد الألباء إلى فقه الإفتاء وآدابه وتاريخه وتطبيقاته المعاصرة.

١٣- التوضيح في نصح غلاة التجريح.

فهرس المحتويات